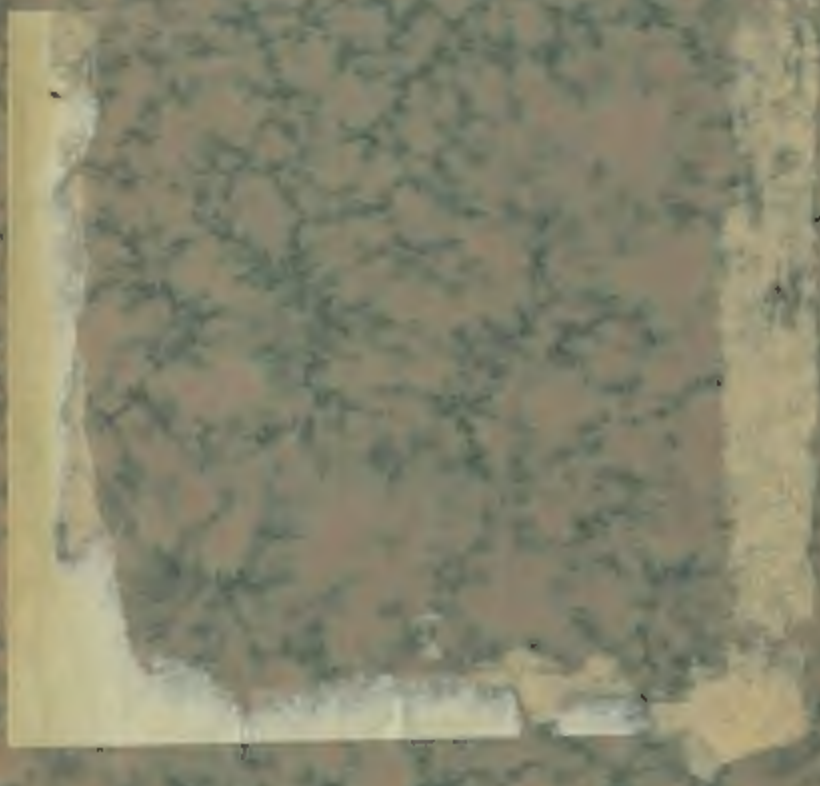


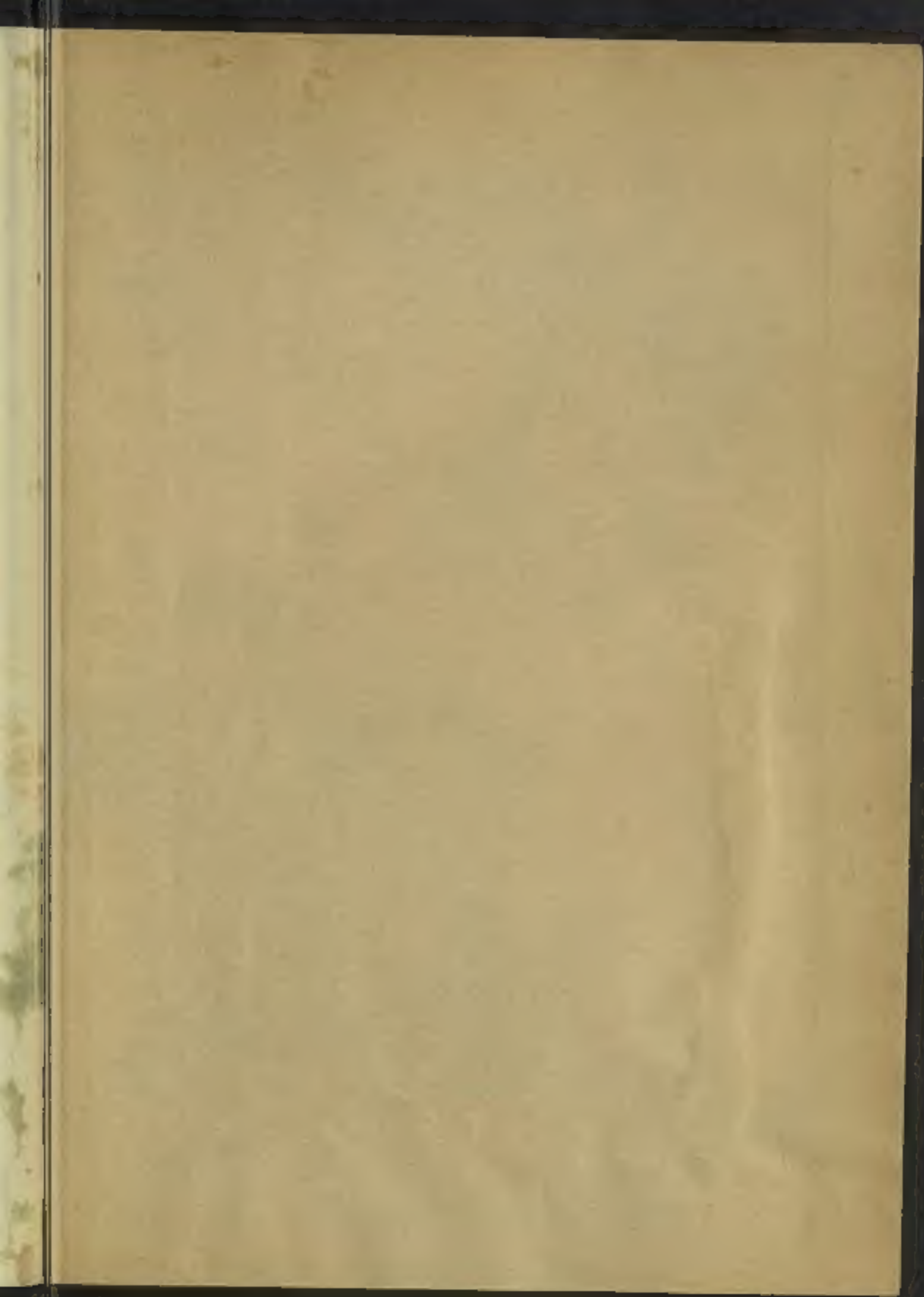
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



U.C.B. LIBRARY

NOT TO CIRCULATE









﴿ فضامة الاستاذ الحسني ﴾

صاحب الأيدي البيضاء على مشروع جمع القوانين والقرارات الإدارية

مقدمة الكتاب

اشار علي من اشارته حكم ، واطاعته غم ، صديقي العزيز بهيج بك الخطيب ان
اضطلع بطبع هذه المجموعة التي هي التزم شي* للبلاد لما حوته من قرارات يحتاج اليها الهامي
والموظف واصحاب المصالح الذين يرتادون ابواب الحكومة دون ان يكون لديهم مستنداً
يستندون اليه للدفاع عن حقوقهم عند ميس الحاجة . وقد كانت هذه القرارات
مبعثرة هنا وهناك لا يجد محتاجها للوصول اليها سبيلا واذا وجد منها شيئاً فهي لا تشفي علة
ولا تروي غله .

وكان لبهيج بك اليد الطولى في جمعها وتبويبها حتى اصبحت قوائمها في نجوة من
تيار الزمن فلا تخشى بعد الآن ضياعاً . ووضحت آمنة من ان يكون بينها وبين القناه
صراعاً وقد جعلنا قيمتها زهيدة بنسبة فائدتها آمين من الله ان يوفقنا الى انعامها لثم الفائدة
ويتم المطلوب

توزيع جانا

صباح يوم السبت ١٠/١٠/١٣٢٤



سعادة بهيج بك الخطيب



صاحب مشروع جمع القوانين

مجموعة القوانين

القرآن الكريم

للدولة السورية

مجموع ترغيب ورادة الراهب الطيب ونعت اشراقها

(الجزء الثالث)

طبع على نفقة مطبعة الشعب

58345

لحامرا

محمد توفيق جانا

نمن النسخة ١٥٠ غرشاء مودياً

نظام ملاك موظفي الفتوى

قرار رقم ٧٦٠ مكرر

الـ رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

بـه على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى القرار رقم ١٣٥ بشأن نظام الموظفين

وعلى اعمل اللجنة لمشكلة بالقرار رقم ٤١٩ تاريخ ٨ تشرين الثاني ٩٢٦

وعلى اقتراح المفتي العام

يقرر

المادة الاولى - يبين عدد موظفي الفتوى ودرجاتهم ورواتبهم كما يأتي :

العدد	الوظيفة	توزيع العدد على الدرجات	الدرجة	الراتب الشهري ل.س. دة	الراتب السنوي ل.س. دة
١	مفتي تام	١	درجة اولى	٤٠	٤٨٠
			• ثانية	٣٥	٤٢٠
٢	امين فتوى	١	• اولى	٣٠	٣٤٠
		١	• ثانية	١٨	٢١٦
		•	درجة ثالثة	١٦	١٩٢

العدد	الوطبعة	نوع الكتاب	مذحجه	ارانب شهري ن.س. دهب	ارانب اسوي ن.س. دهب
١	مبين فنوى مشي فنوى	١	د ر حه	١٢	١٤٤
			د رى	٢٠	٢٤٠
			د ر حه	١٨	٢١٦
			د ر حه	١٦	١٩٢
٢	كاتب الفنوى	١	د ر حه	١٥	١٨٠
			د رى	١٥	١٨٠
			د ر حه	١٤	١٦٨
			د ر حه	١٣٠٥	١٥٠
٣٢	معي	٢	د ر حه	١٠	١٢٠
			د رى	٢٢٠٥	٢٧٠
			د ر حه	١٥	١٨٦
			د ر حه	١٢٠٥	١٥٠
٦٩	مدرس	٣	د ر حه	١٠	١٢٠
			د ر حه	٩	١٠٨
			د رى	٩	١٠٨
			د ر حه	٧	٨٤
		٢٨	د ر حه	٦	٧٢
			د ر حه	٥	٦٠
			د ر حه	٤	٤٨

المادة الثانية — ان دائرة فتوى في الدولة السورية موضوعة تحت اوامر مفتي
 عام ينتخبه رئيس الدولة من ثلاثة ثلاث مرشحين لا يقل سهم عن الخمسين مقترح
 تعيينهم من قبل مجلس مؤلف من خمسة ومفتي من اكر لولايات والساحق
 ان المفتي العام مر كره دمشق وهو يقوم بمسؤولية مفتي المدينة

المادة الثالثة — ينتخب مفتي من خمسة ذات ثلاثة مرشحين مقترح تعيينهم من
 قبل مجلس ادارة المنطقة ذات اعلانه ويعملهم بمسؤولية مفتي الدولة

المادة الرابعة — ينتخب من فتوى من بين اهلها

ينتخب المفتي من بين المفتين و المدرسين وكذا دائرة فتوى

يعين كمن بعد مسابقة تحد شروط من قبل المفتي العام

يعين المفتي عام من بين المفتين و المدرسين و كذا دائرة فتوى حلب

شاء على اقتراح مفتي هذه المدينة

ترقي من بين المفتين و المدرسين و كذا كونه لا يتعد دون غيره

المدة الملائمة لتفصيل الموضوع في جدول الترقى هو سنتان

المادة الخامسة — يصير تعيين المدرسين من مسابقة تحد شروط من قبل المفتي

العام على المرشحين ان يكون سهم ٢٥ عاماً الى الاول من بين مفتي عام له مؤلفه من

ثلاثة عملاء وساء على اقتراح من بين المدرسين و كذا راتب و بدون زيادة

راتب و يصير تعيين ونقل المدرسين من قبل المفتي العام

المادة السادسة — ان دوائر الفتوى من بين شخصية ولكنها تتعلق بالمقام

وفقاً لتعليمات الآلية

الدرجة الاولى

مفتي ١ حلب ٢ دمشق مفتي شامي

مدرس اولاً - واحد في دمشق نائباً واحد في حلب

الدرجة الثانية

مفتي اولاً - - دمشق مفتي المالكي نائباً دمشق مفتي الحنبلية نائباً حملاً رئيساً حوران
حامساً حمص سادساً در لزور

مدرس اولاً - سبعة في دمشق نائباً واحد في حلب

الدرجة الثالثة

مفتي ادب (واحد)

مدرس ٥ دمشق واحد في كل مركز قضاء ولواء واحد في دير عطية

الدرجة الرابعة

مفتي اولاً دوماً نائباً سلك نائباً مرة العمان

مدرس ١١ في دمشق

الدرجة الخامسة

مفتي اولاً فسطاط نائباً - وادي المعجم نائباً - ريداني نائباً - سلمية
حامساً - حيرود سادساً - زوبه سابعاً - ادرع نائباً - افرسين نائباً - الباق
عاشراً - مسج احدي عشر - حارم اثنى عشر - اعز ر ثلاثة عشر - حمر اشعور
اربعه عشر - كرد طبع خامسة عشر - حراس سادس عشر - الزرقه سابعة
عشر - ميادين ثمانية عشر - حسكة تسعة عشر - البوكمال العشرون - كرو

مدرس ٣٠ موزعين في الدولة السورية

امدة اسامة - لا يمكن في اي حال كان ان يكون مفتي مدرسا ومفتياً في

الف واحد

المادة الثامنة - ن لاشخاص الموطعين في دوائر لقتوى حين نشر هذا لقرار

يوزعون في الملاك المحدد وفقاً للمادة الأولى وذلك بموجب قرار يصدر - على اقتراح لجنة

اتصيف المؤتمرة وفقاً للمادة ٢٤ من القرار رقم ١٣٥

عند احراء التصنف المذكور - لاحظ اللجنة وصحة موصفي دائرة الفتوى الادارية

ووثائقهم واستحقاقهم ويكون لها الحق بان تخرجهم من الملاك وان تصفهم بصورة نهائية

وتعين قدمهم في الوصيفة المدطة لهم حتى ولو كانوا غير مستوفين لشروط المصوص عليها

في هذا القرار

المادة ثاسعة - وزير المالية والتمني العام مكلفان كل بما يخصه بتنفيذ هذا القرار

الذي يكون له تبعة مالية من تاريخ اكاون الثاني ٩٢٨ ولكن غدر ١٥ نسمح له - واول

الموازنة

دمشق - ٢٠ كاون الاول ٩٢٨

محمد تاج لدين الحسي

شوهده بلا اعتراض

المنسوب المعاون اتوقيع : و

شوهده وصدق بتاريخ ٢١ كاون الاول ٩٢٨ تحت رقم ٩٠١ / ٢

عن الموضع السامي اتوقيع : موعر



الفصل السادس

من نفوس مؤمنين بربهم في كل حال و في كل حال
 من نفوس مؤمنين بربهم في كل حال و في كل حال

امدة ٣٦ - يعتبر المفتون من الأعضاء في حين في محس الادارية وعليهم
يعطوا الاجورهم ويصدروا رواتبهم في السنة في تاريخه في تاريخه من قبل القاضي ومن
قبل الاهلين وان يتروا العلماء اسبغوا على رواتبهم المدرس الموجوده ضمن القوايين
للمرعة وبرافو المدرسين فاسم بالمال من حسب القوايين

عدد ٣٨ — عدد شعور وحده مدي في حدى المدن مدي الى المجلس الاداري
 العلماء الذين يقومون بمدايس وملا وانه لم يجمع كونه واحد وها ولا يصاح المتحد
 المسئلة في المجلسين الاداري وبلدى وناج بهم وحوبت تحت ثلاثة شخص او طعه
 الاقتاء ممن يوافقهم ويعتمد عليهم ناه ودرور على عطاء مدي بصوب اعتماد
 التصويت ضمن صندوق محووه عدد لادرف وتبع مديحه و اولايه في نظام مفضطة
 تدعها بمطالعتها وترطبها لادرف لاسعة وتزجه حول استجيب وتمث بها في مقدم
 المشقة الاسلامة

المادة ٣٩ - نحن الاورق مبيد في هذه المادة ن (نحس) محس لاتحبات
لندقيها ويعرض اسم مخفي وحب حبيد على مقام شبيحة فيسقط مشور لاتحبات اما اذ
شوه نقص في الاورق لاسحية او وقع محس منه طرية وكده المستحب فمع النتيجة
الى اسطقه ذات علاقة لاعادة لاسحب

- المادة ٤٠ - دأكل لا يوجد في المصلحة من هو اهل القضاء بوصفه لافيه نشر وكالة
الدراس الفضية في الصحف و يوم فيما بعد به تجد درشدين و تجد شمس لانتخابات
فراراً يسطر موجه شيخ لاسلام مشوراً يعين فيه سبب درشدين مقرباً
- المادة ٤١ - لا يمكن عزل الاشخاص الذين عيّنوا بوصفهم لافيه تشاور من قبل
الشيخ الاسلاميه لادائين عدم هلتهم للقيادتهم و طاعتهم و طهروا بقصاً في شؤون
ادارتهم او قاموا بالعمل المالي و قدر المراكز الذي يشغلونه او حكم عليهم بحكم جزائي
- المادة ٤٢ - تقوم كنه دائرة المديني بالبحث في كتب عموي في الاسئلة التي تقدمها
المستفتون فينظّمون مشاريع الاجوبة كما ورد في شرع و مرسوم و مديني
- المادة ٤٣ - ينتخب المدينيون في دائرة مديني و كنه محاسباً كم شريفة في الخارج
تطبيقاً لاحكام قانون ادارة ولايات و دلائل من قبل مديني و مديني لافيه في الملك
للدة فيمتحنون في الفقه و مرقص و مديني شرعية و من حدود ثلث اهليتهم
عينوا الى الوظائف الشاغرة من قبل و لافيه
- المادة ٤٤ - تعيين المحصرين و اسماهم من حصانين قصاص شرع
- المادة ٤٥ - يتنوب الوجيه كوكلا و مديني الولاية او اللواء او قصاص المستفيدين
فيه اما كيفية انتدابهم و امتحانهم و وصفاتهم و صلاحيتهم شرعية و مديني شريفة خاصة

ذيل مجلس الانتخاب

مادة ٤٦ - بمقتضى مجلس الانتخاب تحت رئاسة مستشار شريعة لاسلاميه وشكل من مديري الاعلانات شرعية ومديره معصه والرسائل والامور والسجل والرؤساء ائمة ائمة منهم المشيخة وقررت في بجده المجلس استشارية

المادة ٤٧ - مجمع مجلس الانتخاب عند ما يرى لزوم لذلك ينظر في امر انتخاب ونميين ورجيع وتحرير وشرع كافة موطنى المدينة والشرعة ماعدا رؤساء باب الفتوى وموظفهم ومنحس عند لافته اصلاحه من يأخذ تحت محكمه الموظفين اذ كورس وان يلقى حقهم حقورث تاديبه وان امر يحدد ذلك في سجلاتهم وان ينظم مضاعفه او مد كره - بكل - بجده من مقررات - نعم بمقتضى مشيخة

المادة ٤٨ - يتعهد مدون مد ترويج نشره

المادة ٤٩ - يكلف شيخ الاسلام بتعيين احكامه مدون

تعرض هذه الاثمة لتدوينة على محس الامومي عند الحاجة لافره وقد صدرت ارضي توصفها موقن موضع تنديد ونصه على مدين بداله
محمد رشاد

صدر عظم

محمد رشاد

شيخ الاسلام

اسعد

تعديل ملاك موظفي الفتوى

مرسوم رقم ٤٤٣

ان رئيس الجمهورية السورية

شاء على الدستور مشور في ١٤٠١٢٠١٣٠

وساه على اقرار رقم ٧٦٠ مكرر تاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٨ بتعديل ملاك موظفي الفتوى

وساه على طلب معي النعم واقتراح رئيس مجلس الوزراء برسم مايلي

١ - تعدد المادة السادسة من قرار ٧٦٠ مكرر تاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٨ بأضافة مدرس واحد على المدرسين من الدرجة الاولى في دمشق على اوجه الآتي :

ان درجات المفتين والمدرسين اصبحت شعبة واحدة شغلها مقام وفقاً للمصوبات الآتية
الدرجة الاولى

مفتي واحد في حلب ، واحد في دمشق ، لمفتي الشامي

مدرس اثنان في دمشق ، واحد في حلب

الباقى بلا تعديل حتى الفقرة الاخيرة

٢ - تطوى من فقرة الاخيرة من المادة المذكورة وصيغة مدرس واحد بحيث يصح

عدد المدرسين من الدرجة الخامسة (١٩) بدلاً عن عشرين

٣ - يذاع هذا المرسوم ويبلغ الى من يلزم

حرر في دمشق في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٥١ و ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢

صدر عن رئيس الجمهورية

لتوقيع : محمد علي العابد

رئيس مجلس الوزراء : حقي اعظم

جواز الجمع بين روايتين موقوفى الدينية

ان رئیس

٩٣٠

و علی اثر جہتی شدہ اعتراضات پر ۱۸ جون ۱۹۳۷ء کو رقم ۲۹، ۱۵۲ لاکھ روپے مدرسین
من احکام قرار مجلس اوردہ ۲۸ و ۲۹ جون ۱۹۳۷ء کو تصدیق شدہ حوالہ جمع بین رائیں
الموظف واحد لا ما قصت مئة ثمانية مئة

وعلى مؤلفه خمس ودره وربع و ۹۹ و تاريخ ۲۰ تشرين الاول ۹۳۲

علی لافنداح آف مدر

١ الحق لا يحجب وحده على خلاف بواعه الذين فضول دواتهم من
ميرانية الدولة عن تحت وطائف ومن حيث غيرهما جمع بين راتين فأكثر بشرط
ان لا يزيد ما يوصف به في كل من وصيفة واحدة خساً وسبعين ليرا سورية
لباية مشاهرة وورعى رؤس هذه الوصيف عند جميع في شخص واحد بحيث
لا يتأثن هذا مجموعته في كل صورة مستطمة كيقضيه الشرع الشريف

۲ - عدد پرسه و زمان آن در هر

حرر في دمشق في ١٥ رجب ١٣٥١ و ١٦ شرب ٩٣٧

الموقع : محمد علي لعاد

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء : حتى عظمه

وزير المالية : جميل مردم بك

نظام يتعلق بالعلماء

الذين يقومون بوضع الوعظ والارشاد في الجوامع والمساجد الشريفة

رقم ٢٢٤

المادة الاولى - يجب على العلماء الذين هم من بوطيفة الوعظ والارشاد في المساجد والجوامع شريفة ان يستحصلوا اذا كانوا في عاصمة السلطنة على وثيقة رسمية من وكيل شؤون مديريةية في باب المشيخة الاسلاميه وفي الخارج من معصية وندبين
المادة الثانية - ان خدمة المساجد والجوامع الشريفة مكلفون تمنع الوعظ الذين لا يحضرون الوثائق المبحوث عنهم في المساجد الشريفة ان يقيم بالوعظ واذ لم يرصخوا لانداء الخدمة معو من قبل مصلحة الامن

المادة الثالثة - ان خدمة المساجد والجوامع الشريفة مكلفون بعلام وكالة شؤون مديريةية في باب المشيخة الاسلاميه في دصية السلطنة وفي الخارج معصية وندبين عن الوعظ حائرين على الوثائق رسمية الذين يتعرضون شبهة فيهم بوطائفهم باحكام الشرع اشرف ويددون مائة واعظم المسلمين واثون راجح الشقاق والفرقة بين المسلمين
المادة الرابعة - ان لخدمة الذين يتفحصون عن اداء الوصائف الملقاة على عواتقهم لمينة في المادتين الثانية والثالثة تقطع عنهم رواتبهم وعند الاقتضاء يعزلون من وظائفهم
المادة الخامسة - يعتبر هذا النظام من تاريخ نشره

المادة السادسة - ان مقام المشيخة الاسلاميه ووزيريها داحية والاوقاف مكلفون بتنفيذ احكام هذا القرار

امثلكم دعوة عن درجة الترقية التي كان لها في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠
التي كانت من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
التي كانت من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون

حوالي على حاشية مؤرخة في ١٥ خري رقم ٢٣١٨
وتم ان صدرتكم دعوة عن الدرجة التي كانت من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
في ٢٤٩٦ شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
التي كانت من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون

من اهل البرية من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
والمطبخه والموطه لا تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
الله تعالى يحكمكم والمطبخه من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
التي كانت من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون

التي كانت من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
وردة بداحه الحية رقم (٢٤٩٦) وتاريخ ٨ نيسان سنة ١٩٣٤ والامر لولي سيدي

من صاحب الخدمه رئيس مجلس واداره لمعلم
من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
التي كانت من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون من شأنها ان تكون
ومن سيقوم شؤون الوطه والارشاد في حاتمهم وان يقدموه بدائرة اوقاف اقرب

محل الهم لاعطائهم وثائق تحرير لهم ذلك بعد تحقق اهبة السبي له في الموضوع والامر
لغنائكم مولاي

في ٢٠ صفر سنة ١٣٥٣ و ٣ حريز سنة ١٩٣٤

مدير الاوقاف العام

محمد يحيى الكيالي

في كتاب تلقته من مديرية الاوقاف الاسلامية انوارت من لمس تكليف اهل
كل قرية بسطيم مضطحة تنضم حرمهم من سيقوم بشؤون وعظ ولارشاد
في حاميهم وان يقدموها لدايرة ووف قرب محرم لاعطائهم وثائق تحرير لهم ذلك بعد
ان تحقق من اهبة السبي له وفي ذلك حرمهم من مضطحة لآخره ، فتعني
ودهم محترمين

لحاف نيابة شرعية ولاية سوريا ساء على استفسار وزارة لخدمة الجلية من عدم
اصدرة المظلي بخصوص الدواوي التي يحدث بين ضرور من سره لوسايت
والداكت والتي يقضي بعدم اسماعها من قبل محكم شرعية ماء فتسكن بطلب ووصاء
الطرفين المتخاصمين فقد جاء في التذكرة حامية لاقسام الصداية ما عيذ بزم شارة على
هذه القاعدة وبناء على طلب مجلس لندوات شرعية فتعني تبليغ هذا الامر الى
من يرم

في ١٠ محادي الآخر ٣٣٠ و ١٥ مارس ٣٣١

شيخ الاسلام

عبد الرحمن نسيب

بناء على المقررات تبعة بتاريخ ١٧ نيسان ١٣٢٨ و اقامية بعده استماع لدعوى اتي
تقدم بين لدروز في المحاكم الشرعية ما تقرن برضاء تصرفين المتحامين فقد رسلت
ورادة لداحلة نسخة عن هذه المقررات الى مجلس الوكلاء بصورة تذكيرة تحتوي على
شعار محلي يعتبره كل من لطائفه لدرزية واصيرية والاسلامية طوائف اسلامية هتوف
يوماً من الايام عن الاسلام والمسلمين

وقد قرر مجلس الوكلاء في جلسته المنعقدة ان كل فرد من هذه الطوائف يعتبر
مسلياً وانهم يحضرون في دور السكوس بين المسلمين وان دعوى مسكيات و وصايات
المنعقة هذه الطوائف تدعى طائفي هي محكمات شرعية وعيه يجب تعيد احكام
هذه المحاكم وعدم صدور حكم شرعي يصدر من مشايخهم الذين لم يكونوا مدوين من
قبل الشرع الشريف ومعاملة لدروز في المحاكم الشرعية كما يعامل المسلمون وعدم احراء
معاملة خاصة بهم تعبير شرع الشريف بوجه من لوجوه كما يجب بعد الآن ان تنظر
المحكمة الشرعية في الدعوى مسكوية بهم دون النظر الى رضاء لطرفين
وهذا بنسبكم صورة تذكيرة لاسمية لتبفوها الى المناقصات والافضية
في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٣ و ٢ تشرين الاول ١٣٣١

شيخ الاسلام



التعويض الصادر من نظارة الداخلية

بتاريخ ١٤٠٨ رت س ٣٢٩ بشأن كيفية قبول الاجاب

الذين يعتقدون الاسلامية بالتابعية العثمانية

بناء على اشعار نظارة الخارجية لتصور ان بعض الاحباب الذين ياجئون الى الدحول في الدين الاسلامي لاجل تعديل تابعيتهم الاحدية ولاصطلاح بالبيعة عثمانية يرمون من وراء هذا سبيل الى عيت شعبية كاتخص من احكام صادرة بحكمه و هواري من احرام ارتكوبها في بلادهم ، لاجبا في الدين الاسلامي او بالدولة العثمانية وغدير حاف ما تحدث امثال هذه الاممالات من اشكال لدواية اولد و الاطروا اشرايم تطلب ان يكون مملكة لاهد ، و منه بدنها وان لا تكون سببا مفردا و جوهريا في تعديل النامية وان لا يجري التقيد بعد ذلك بنص المادة اربعة من قانون شعبية ندي بفعل انه لا حاجة لحل الذين يدخلون من الاحباب في الدين الاسلامي على سبب حصول موافقة دولهم في تعديل تابعيتهم والدحول في نامية العثمانية بل يكفي ان يقدموا استنداء الى نظارة العدلية والمذاهب اذ كانوا في الاستاءه والى رئيس الحكومة لطلبه ذكروا في الملحقات حيث يصق عليهم مطوق القرار الصادر سنة ١٣٠٨ ، وعليه فقد المنع مقام لصدارة المعظمى نظارة عدلية والمذاهب الجبيلة المضطه التي طلبها بحس شوري لدولة هذا الشأن واني نقول ان لا يجب عد لا هتد ، بعد لآن من ول الاحباب سببا مستعلا في قول تعديل تابعيتهم مباشرة بل يجب التمشي في ذلك على مقضى قانون النامية ، فارجو العمل بمقتضى ذلك ودمهم

تعميم نظارة الداخلية الجلية

المؤرخ في ٢٣ . بس سنة ١٢٧٩ بشأن اتخاذ من العشرين

ساسة لقول معاملة الاهتداء

معلوم ان معاملات الاهتداء كانت تجري الى اليوم على اساس ان الطالبين الذين اكملوا السنة الخمسة عشر من عمرهم يملكون دوا بالدين الاسلامي . بيد ان هذه السن قد احدثت اعتراضات وشكوك من جهة واحدة شقاً وسداً وحوادث مؤلمة بين لطوف واعاصير . ولما كان الاهتداء هو مداره عن وحي وجداني ولا يمكن لأشئ كان ان يعترض احداً ما حذر من سوء ما يشرف بالدين الاسلامي الا ان مجلس الوكلاء وأي مدروس هذه قضية ان يتبرهن العشرين اساساً لقول طلب الراعيين بالاهتداء حسباً للمعارع ، علي ان يشفوا طريهم هذا بعريضة تربط معها تذكرة نفوسهم وما يتعلق بها من وثائق وعلموحد من اعداء الفحلة . ومن ثم تجري معاملة الاهتداء على مقتضى ذلك . وقد بلغ مقدم اصداره اعطى هذا لقرار الصادر من مجلس الوكلاء الى نظارة العدلية والمداهب لتجري على موله وعهده من يرم المادونة الى عزل المأمور وترتيب المسؤولية لشديدة على جميع الذين يخالفون احكام هذا القرار ودمته

التعميم الصادر من نظارة الداخلية الجلية

بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٢٢٩ بشأن ما يجب اجراؤه بحق طالبي الاهتداء

الذين يشته في سهم بقوا السن لعشرين من عمرهم

لاحقة للتعميم رقم ١٩٤ وتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٢٢٩

اعلمنا مقام الصداقة المظمية عطفاً على الاستفسار واقع من قبل نظارة العدلية
والنداهب المتضمن السؤال عما يجب حروؤه بحق حري لا هتده لذين يشته في سهم
بقوا السن العشرين من عمرهم ويس لهم مد في نفس حومت لسجلات لهوس ٥٥ عدد
وقوع اشتباه من هذا النوع نعلم على الصواب . يتنوا . وناق لازم سهم كمو اسن
العشرين وسد ن تكمل بحس لاداره معاملة حراء فيدهم في سجلات اعوس طبقاً
لمطوق المادة ٦٠ من نظام لهوس انعمفة . موس المكنومة تشر هذه الجواس معها
في تمام معاملة اهتد سهم فارحوا العمل نفنصى دت ودمه

بشأن

نظام توجيه الجهات

صادر بتاريخ ٢ رمضان ١٣٣١ و ٢٣ نوز ١٣٢٩

نظراً عن الجزء الخامس من الدستور الجديد

الى حضور صاحبها المستبينة العالي

المروض - قدمت صياً خالصاً منكم مشبعة بحلي الأمانة في تسهرت شأن
توجيه الجهات القائمة للحيرت وملتوت لواقعية مع ترميم وبنى من مدكم الحيل
المساعدة باحراه تدفقها لدى باب الفتوى امري من جهة شرعية واعادها والامر ولارده
لمصرة من له الامر ولسي

ناصر الاولوف

حيري

الى باب الفتوى العالي لاجل هذه مقصده سرعة

١٨ جمادي الاولى سنة ١٣٣٠ دواو سنة ١٣٢٨

دفتت هذه التذكرة الصولة ووردت من نظرة لادوف السلطة خيلة مع
معدودها ودا صححت لواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٥ من لائحته لصد مقوف كما هو مشر اي بحير
احمر تصير مدرجاتها مقارب للشرع والامر ولارده خصره من نه لآخر
في ٢٤ جمادي لاولى ١٣٣٠

امين الفتوى

مدير الاعلامات شرعه

- محطره

لقد صار تصحيح المواد المذكورة بموجب هذه النوى شرعية

تعريف الجهات وأنواعها

المادة ١ - أن المدوسية وخطابة والامامة ووظيفة القيم وحافظ المكتب والمتولي و... شأنها من خدمات مؤسسات الوقف تسمى جهة

للد ٢ - الجهات هي: قسم مسجود، و... وظيفة على تحصيل العلم وهذه الجهات هي: الخطابة، القيمة، الخطبة والامامة ووظيفة حافظ الكتب والمتولي والحي، والقسم الذي يختص بالعلم ولا تحتاج لتحصيل العلم وهذه هي الجهات لندية، نحو وظيفة القيم والمقرش وحادم القربة

المادة ٣ - أن عموم الجهات سواء كانت مدية او مدية توجه وينصرف بها الى بوجه الشرط او بدون شرط

المادة ٤ - أن الجهات الخطبة والامامة والادارة والخدمة ووظيفة شيخ الكرمي وخدمة... حصرت لاداء الخدمة وخدمة الخرمين الشريفين وبيت المقدس مع لوية وخدمة الزوية يكون تصرف فيها بموجب رتبة عالية و... من الجهات العلمية فتوثيقه رسمه تغطي من طوره لاداء... لدية اي لا تخرج الى رتبة فيكون تصرف فيها بوثيقة من الطرة أيضاً او من ادارات الادوق المحب بالبيان عن الطارة

المادة ٥ - ان لاذن السلطاني شرط لوضع منر محدداً واقامة صلاة الجمعة وعيد في المحل الذي يكون حاضراً للشرط المخصوصة لانه مدد صدور الاذن السلطاني والمباشرة لاداء الصلاة اذا كانت الخطابة والخطيب الذي يعين بين وظيفة الخطابة و... على مراعاة شرعية الحين وصول الرتبة العالية

الفصل الاول

(صول توجه الجهات)

المادة ٦ - توجه جهات المشروعة على الشروط التي تحقق اهليته توفيقاً
لاصولها الشرعية

المادة ٧ - لا لزوم لرعاية شرط اوصاف توجه الجهات المعتمدة للاوقاف غير
المستجيبة بل توجه مثل هذه الجهات غير مشروعة

المادة ٨ - متى قضت الحال بتوجه جهة ما لكن تصرف فيها توجه الشرط يجري
امتداد المسابقة فمن وتوجه على الذي بذت اهليه اكثر من غيره لا ان مشيخة السعادة
الدية من لا يمكن في توجهه على الاولاد اثبات الاهلية بالامتداد

المادة ٩ - دلت الاهلية فيما بين طلاب الجهات عدة بالامتداد المسابقة
الحاري وكان بينهم من المتصرف فيه لا بد

المادة ١٠ - ذالم يوجد من جهة في بين دلت الاهلية المساوية الميئين
في ائمه سابقة فيرجح في مدرجه دون الذي له وريه المحتوي وفي لدرجه ثابتة لذي
لا يكون في تدهته جهة اخرى وفي مدرجه سابقة فيرسل في الدارحة لريه فتكون
القرعة مداراً للترجيح

المادة ١١ - اذا توفى المتصرف في جهة لهية في يكون فيها المتصرف بلا
شرط دة يكون من كية او من جهة من الامتداد وكان له ابن صغير فتوجه هذه
الجهة على شخص آخر ثبت له دة سابقة لريه عن الصغير المذكور واما كان اولاده
الصغار متعددين فيكون ذلك للاكبر منهم

المادة ١٢ - اذا توفى المتصرف بجهات علية متعددة لا يمكن ان تصرف فيها توجه

الشرط تاركاً اولاداً كبراً وصغاراً في عدد الجهات التي يستحصل كل واحد من اولاده الكبار واحدة منها بالمسابقة توجه الجهة البقية على ابنه الصغير او على الاصغر سناً من اولاده الصغار توفيقاً للمادة السابقة واذ لم ينح اولاده لكدر في مسابقة او كانت الجهات البقية متمدة فيوزع بالقرعة على كل واحد من اولاده الصغير واحدة من اعمدها ودا كان له صغير واحداً فيعطى له احدى الجهات المذكورة وتوجه البقية على لاس يشنون اهليتهم بالمسابقة من الخارج

المادة ١٣ - متى انحلت الجهات البقية توجه على اس مصرف لاسق الذي تحقق اهليته وان كان اسوه ممدون ومبشرين بالاهلية توجه على لا كبر منهم وذا كان له غير اهل او كان صغيراً توجه على هار ودا من الخارج

المادة ١٤ - ان الجهات التي يكدر دهم ممدون ومبشرين ودا كانت مواقع ايضاها بعيدة عن بعضها بنفس البلد فلا توجه على شخص واحد ولو كان دهمان ابداًها مختلفاً

المادة ١٥ - ذ انحلت الجهات البقية لمعدود دهمان شخص واحد في حدى المؤسسات الوقفية وكان اولاد الجهات البقية ممدون ومبشرين بدين تحت ممدونهم اشتر لاهلية في بيعة معدود ممدون حدى فيرجعون على الطائين الخارجين استثناء من حكم المادة العشرة

المادة ١٦ - ان الجهات الخارج دهم شخص واحد وموجوده بنفس المؤسسة كما هو مبين في المادة السابقة ذ كانت من حدى دهمان من ارباب الجهات البقية في تحت المؤسسة يرجع على هار من خارج

مادة ١٧ - ذ انحلت الجهات البقية توجه على موقعين مدرجات كأول وثان وعلى الافراد توجه على اشخاص مختلفين استثناء من حكم المادة ١٥ ١٦

المادة ١٨ - ان الجهة المستقلة لا تسير الى حصص ولا توجه على اشخاص متعددين
محددا او بعد انحلالها بوجه متصرفها

المادة ١٩ - ان الجهات التي قسمت مؤخرأ الى حصص ابتداء طريق الاث و
بغيره مع انها جهة واحدة في سبب ذاتي وحدها حصص فيها توجه حده علاوة
على الاكثر اهله من اصحاب الحصص ولو كان احد في من هاهنا

المادة ٢٠ - لا يجوز قصر ايد في جهة في تكونت حصصه دورا حصص
في الجهات ذات اخصه فيمكنهم قصر ايد في الاخر من شكائهم فقط ولا يمكنهم
ذلك لآخر

المادة ٢١ - ان الذين وجهت لهم ايد في الجهات ايد في حين كاه صغرا
مكلفون بطلب امتحان المسابقة من ايد في لاجل وحاصلات قرعة الدور وقرعة الحرة
وامثالها ومن الخمسة والعشرين لاجل جهة لامنعة وحطانية وامدوسا ومن
لثلاثين لاجل مدرسة والجهات التي تحتاج توجيه من مساهمة من كوتو ساكنين
في طريق التحصيل اما الذين سموا من خمسة عشرة وه كوتو ساكنين ان طريق
التحصيل او الذين سلكوا طريق التحصيل وه من مساهمة لا حين يحاورهم
الامانة المعنية للجهات المذكورة بدون عد شرعي او لامن يبرره وه مدرج مساهمة
لمساجينهم في الامتحان دفع عنهم ايد في جهة - حودة في عيدهم وتوجه على لامن سيقفون
في المسابقة

المادة ٢٢ - ان الجهات التي كاه حدهم وتروكه وممثلة وعديتها لادوه لا
توجه على احد

المادة ٢٣ - ان توجيه الجهات في مؤسسات وفعه في حدهم مدرجون ودون
في ترتيبهم وطائف عمارها ولا وناسا تحري تويها بقعدة لبري وتسلم الا

اد لم يكن شرط الوفاء مساعداً على التمسك بحري المعاملة تقتضي شرط الواقف ولاجل تطبيق عدة مسائل معينة لا يكون صاحب اجرة معين مساهمة وذلك لم يكونوا معينين بل بقية فوجته تلك خذلة بل بقية على رتب الوفاء غير ان شريك ندي يكون بدرجة مساوية في المساهمة يرجع على غيره من الخراج

المادة ٢٤ - ان توجيه تولد لادوية التي تكون وقفية موسومة ومعمولاً بها او التي تحقق كونها مالاً على اوجه شرعية بحري فوجبه لوقفية وبمقتضى التعامل واد تولد لادوية في صورة اخرى على حد

المادة ٢٥ - ان صهر زوج دعوى في تربية ووقف الذي يكون تولدته منحة فيدر ديت ووقف غيره لادوية خيل توجيه تولدته

المادة ٢٦ - ان حلية وكسبه لادوية غير لصحة ومصدومه وجهات الحلية والكتابة غير لادوية في لادوية بقية لا توجه على حد بطريق الانسحاب الى الاولاد ولصوره اخرى

الفصل الثاني

(في صورة حرة لامتيازات ومزايا)

المادة ٢٧ - بحري امتيازات حرة من لادوية من حرة شوري لادواف بالاشتراك مع ديتين بحري مقوم مشيخة الى حرة من حرة حرة من حرة اشخاص وهم مفتي لمدة وثلاثة من حرة على تحت رئاسة حاكم شرع وذلك بحضور مأمور لادوية ويستحب لادوية الذين يحدون في جدار لامتياز في الخارج من طرف حاكم الشرع والمفتي ومدير ومأمور لادوية

المادة ٢٨ - يعين لاجل امتحان المدرسية عبارة بمقدار مناسب من الكتاب المسمى

بالطول لا تنقص عن عشرة أسطر ويطلب وضع حركاته مطبقة على القواعد العربية
ويترجم أيضاً مضمونها تحريراً ويوضع وزب حاً على هذه العبارة بوجه مناسب
سؤالان من كل من صرف و نحو والمصنوع والمصنوع والبيان وأصول
الفقه والكلام

المادة ٢٩ - إذا حصلت المرات في مسابقة المدرسة يرجع المجازون

في الدرس

المادة ٣٠ - يمين لاجل محل مشيخة السجدة مقدار مناسب من العدة لا يقل
عن عشرة سطر من الحلي وتصير تحريكه على نحو عند العربية وترجمتها وتصويرها تحريراً
ورب تسعة أسئلة منها ثلاثة من مسائل السجدة للآراء والبراهين للعبادات وثلاثة
للتصوف وذهب لخرقة وركائز ودركات فحده وحرمة شوي وما شاكلها من
المهمات مشروطة لمشيخة السجدة بمقدار سؤالان من كل من المعلوم وهي تتعلق
بهذه الجهات أيضاً

المادة ٣١ - بحري امتحان طلبة حوت مشيخة السجدة لكافة ولائحة
بمحس الشايح حار حضور ثلاثة من أعضاء مجلس مصالح الطلاب وأما امتحان طلبة
مشيخة سجدة في الخارج فيحري بحضور اثنان لامتحان حية توفيقاً للمادة ٣٠ وتصير
احصار ثلاثة من المشايخ في حال وحيد للجنة التي تحري امتحان مشيخة سجدة في
الخارج ودم واحد في محبة مشايخ هذه على الاشماع واقع وزب من طرف لجان
الامتحان في لائحة لائحة قائمة للتصوف وترسل ويعطى رقها من جانب اللجان
المدكورة أيضاً

المادة ٣٢ - يطلب تحريك وترجمة مقدار مناسب من العبارة لا يقل عن عشرة
أسطر من الحلي لاجل امتحان حوت وعضة يوم الجمعة والاثين وما شاكلها وترتب

ثلاثة أسئلة من المسائل الفقهية المتعلقة بالمعادن وثلاثة من المسائل الكلامية

المادة ٣٣ - يطلب في امتحان الإمامة والخطابة تمهيك وترجمة عدة مكية من الحلبي لأهل عن خمسة أسطر وثلاث عشرة أسئلة من مسائل فقهية المساعدة لاهوت والمذاهب وثلاثة أسئلة من كل من المسائل الكلامية والتجويد ويطلب تلاوة عشر شريف يلاحظ فيه درجة دعاية تجويد وكفاية الاداء والصوت أيضاً

المادة ٣٤ - لاسل امتحان المؤدية يصير ايراد أسئلة شفوية مناسبة من المسائل الفقهية المتعلقة بالمؤدية وبصلاوة عشر شريف يلاحظ فيه درجة اراهية للتجويد وكفاية الاداء والصوت أيضاً

المادة ٣٥ - ان المتولين مع انصافهم بالشرائط الشرعية يجبرون على تأدية امتحان من وظائف لتولية ودرجة صلاحيتهم واسباب عزلهم وانزالهم مع الجهة التطبيقية لوقفهم ومن الخروج والرسوم ويركوزي تؤخذ من الادوار ومن لظلمات المصنف في رؤية الحاسة ومن كيمية تنظيم واستعمال دفتر توقيعه . وذلك لمشروطه غير اهل او قصراً او مرة واحدة فقط) لدي صير تعبیه بحسب ان يكون حائراً لهذه الشرائط بصلاً

المادة ٣٦ - ان امتحان قراءه دور وقرآه الحزب وقرآه سورة وامثالها من الجهات يجري كامتحان المؤدية

المادة ٣٧ - ان الحفظ شرط في جهات قراءه الدور وقرآه سورة وقرآه الحزب حتى انه اذ حصلت مساواة بينه الامامة والخطابة والمؤدية والحفظ يكون مداراً للترجيح

المادة ٣٨ - ان مصنف من حافظي القرآن الكريم يستثنون من الامثلة المتوقف تحصيلها على الرواية في امتحان قراءه الدور وقراءة الجزء وقراءة السورة

المادة ٣٩ - ن لجمعية ولوائحه واشهرية (ماهية جيلك) وامثالها من الجهات التي تذكر في ترشيح لائحه المذكورة لود لائحة توجه على الذين يثبتون هههم توجه التعامل

المادة ٤٠ - ن لائحه التي تطرح في لائحه لحريري تحرر في الجهة اليمنى من الاوراق الامتاعية وتحرر حوتها في الجهة اليسرى وكل واحد من أعضاء اللجنة الخاصة بقدر وبصع ويحرر بدون ن رى روجه روجه لاجل حركة حرة وترجمتها ودر كل سؤال على حده ما وسطي لارفعه هه لذي يكون رسم الاسمي - ان مصط لذي يحمر مصمماً لودم وجه الجهة على حد بصره رسم الاسمي والاسم لترجمته الملية هه نظام ويكون حادياً صورة اعرفه محض بحجم او معنى ادناه من طرف كل واحد من الاعضاء

المادة ٤١ - ان القرارات التي تعطى من طرف اللجنة الخاصة ثب - توجيه نقد مدير مخصوص، عصي ادناه وتظم اصص مصطه هه لائ

المادة ٤٢ - ان الاوراق الامتاعية مع مسودات مصط التي تطم هه لائ ب تحمط لدى ادارة الاوقاف المحمية يسهل عند الايجاب رسم ودقيقه

المادة ٤٣ - ن المصاط منصبة للقرارات لمصدة من طرف اللجان المشكلة في مركز ولايات ولاويه مستقلة وديقه توجه حوت مدينة منظم استناداً عليها لوائق من قبل دات لادرف وتعطى لاصحوب كما مصط ناجح تي تشكل من الصورة في لاويه ملحقه ولاقصبة ترسل ن درة لولايه و لواء مستقل لم تظنه قد مق هه وتصدق ثم ترسل لوائق لمظمه لئحها تعص لاصحوب

المادة ٤٤ - ن مصاط حادثة لاصحات ملية وللجوت مدينة تي يكون توجه بهيرة عاية يح ن ترسل الى ادارة الاوقاف

المادة ٤٥ - على الأودق له حبه التي ترد الى نظارة الأوقاف يصير احراج
قبود اللازمة من ذرة القود وقفه ثم مدع الى شوري الأوقاف وتدق درجة
مطابقة لتوجيهات المذكورة للمدين . صحت وللقود ، وجوده واشروط اوقاف
وباصول المقررة من صدف يسطر قده ، على لادة سبعية اصادرة لاجل
الخطية وعلى اشارة ، حه ، من صرف ، مطارة لاجل ، في الحمت وتحرر امره
لقت ، وترسل الى محلها لتعطى الى اصحاب

مواد متفرقة

المادة ٤٦ - ان الجهات التي يكون وصفها قليلة وحده ، اد لم يوجد لها طاب
من ارباب اللياقة توجه على الصلحاء الذين يتحكون من طرف الاهلي ويسبون من طرف
حاكم الشرع وتستحصل البراءة ضمن دائرة لاسول لما يتخرج منها في راءة

المادة ٤٧ - اذا احد احد الى الجندية يصب عنه وكل لاجل ابع خدمة حبه
اموجوده مهندته ويصلى نصف وحيدته ن وكلمه . كذلك في الجهات التي توجه بصورة
لانه دالم كن قدرت صورة التسوية بتقسيم الوظيفه بين لاصيل والمائب بصيرتقسما
توجه اساسا

المادة ٤٨ - اذا توفي متصرف بجهة ما عن ولد من افراد الجندية يصير ابع خدمة
الجهة بيمين وكيل لخير كمال ابنه مدة جنديه فاذا كان ابنه طبالا للجهة المذكورة مد
سته اشهر على الاكثر من ترجمته واقامه مدة الجندية وانت افاقته توفعا لحاكم
النظام فان هذه الجهة توجه عليه ودا كان غير اهل دنها توجه على غيره من
ارباب اللياقة

المادة ٤٩ - ن الاستخدمه حوطيقه في خدمة الدولة يمنع توجيه الجهات

غير المتروطة

المادة ٥٠ - ن الذين يتقدمون على عدم هذه الخدمة متطعي بدون عدد شرعي
ترفع الجهات الموجودة بمهندتهم عنهم وستنظم تعديات دي نظيره الاوراق بعد مخصوص

المادة ٥١ - ان المخرج وثمن اوراقه له د حدى من صحب الجهات يصير استبقاها
حين اعطاه بره او وثيقه المنصبة للتوجيه

المادة ٥٢ - ن للحكوميين بحايه وخصه محنة بالاموس وقد كسب احكام المعطى
محققهم الدرجة لقطعية ترفع عنهم الجهات الموجودة بمهندتهم وتوجه على غيرهم توفيقاً
الحكم بعد مضم . اما المحكومون بعد اوجوه ندين لم يكتسب الحكم لهم در محققهم
الدرجة القطعية والمحكومون بالخراثة السائرة فيستخدم وكل عنهم مدة توقفهم
ومحوسبتهم وهذا حال يعطى نصف الوظيفة لمدة لاجهة الى الاصل والنصف
لاخر الى لوكل

المادة ٥٣ - ن ما عدا لأسباب المحررة في مادة ثمانية وخمسين د وقعت من
طرف ذات الجهات حالة موجه للعرض شرعاً تحقق ككيفية بصورة عريضة وعميقة من
طرف مأموري اوراق مح وعد حد ودف صاحب الجهة مع كل من مح اخذ
وذهبهم وقد تحقق لفعل الذي يرى م موجب الغزل يمنع صاحب الجهة من الخدمة
مورد من طرف ك مامورى وقف ذلك مح وترسل لاورق لتحقيقه لتعلقه بهذا
المات الى الاساس في اوراقه وبعد تحقيق مسأله في شورى لاوقف د صدق على
صححة الاساسات الواقعة وعلى كون العمل موجه للعرض شرعاً واجهة لموجودة بمهندتهم ترفع
ويبين مكانه غيره على الاموال

المادة ٥٤ — ان احكام هذا النظم اعمومية بحري تطبيقها كلما صار وقوع محلول

المادة ٥٥ — متى توفي او استعفى متولى وقف ما و تولى برى حساب اوقف ويقيم وجوده بدقته من طرف مأموري الاوقف ومحكمة شرعية محلية نوبتاً للاحكام نظامية المتعلقة بحري تركه وتودع مورد اوقف الى مدير ومأمور لاوقف اسمه (فان تقدم) متولي ويسلم اليه موجود اوقف ايضاً ومتى نوبت لولية على المشروط له طبق لاصول قديرو ومأمورو لاوقف بحري معاملة لدور وتسليم الى المتولين

المادة ٥٦ — بشكل في كل من لاسنة والولايات والالوية والاقضية حنة لاجل تصنيف وتنظيم جهات الخويع الشريفة والمؤسسات الخيرية السائرة لموحودة في لاسنة وفي الخارج وسمين تنجاء من طلبة لاوقف صولة محاسب وشكيل هذه اللحدن

المادة ٥٧ — ر هذه للحدن تدفق الجهات المدرجة في وقفيات اجوامع الشريفة والمؤسسات الخيرية السائرة مع الجهات المصطلح على توجيهها تعاملًا والنظر لوقيات اجوامع الشريفة والمؤسسات الخيرية المذكورة وتسلمها وحسابها وموقعها وسميتها تدين هذه اللجان عدد الاشخاص الذين تتكون من ايضاً خدمات لجهات المذكورة بشرط ان يكونوا مشغولين بصولة دائمة وتقسيمها بقدر تلك الاقسام باعتبار ماسياتها

المادة ٥٨ — حينما تصف الجهات بموجب المادة — ابقه بحري ن يلاحظ عدم انكالك المشروطة منها عن المشروط لهم وعدم حتاج جهات اخرى من جهات مشروط الواقفين ايضاؤها من قبل اشخاص مسردين في قسم واحد

المادة ٥٩ — ان الدفاتر المبينة للتصنيفات المنظمة من قبل اللحدن بعد ان تدقق وتصدق

من قبل شوري الادوية تحفظ اصولاً في ادارة نفوسه بوقفية وترسل صورته عنها لصير
حفظها في دره وقدم المحبه

لمادة ٦٠ - انه مع دعاء احكامه من بطر - انه في موصوت يكسب ان يتقرر
كل قدم من الناس في امية مع احكامه في مودة شخص واحد على صدره
لا يفرق حبه من احد بحالها في كآب - توجه محتمة لمودة شخص واحد

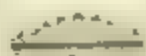
لمادة ٦١ - ان هذا النظم من سبباً من تاج احكامه

المادة ٦٢ - ان ناظر الاوقاف - ان يدرج احكامه من بطر

صدر ردي موضع هذه النظم في موقع لمعه ونامه من على لطامات

الدولة في ٢ رمضان ١٣٣١ و ٢٣ تموز ١٣٢٩

محمد رشاد



لائحة الاسباب الموجبة

(عذرة من قبل المطر)

من المحقق ان تارة المؤسسات الخيرية من موافق مدونة معنى يكون بانصاف
خدمتها ، تارة لمطلوبة والاوصاف الاربعة تماماً وقد فهم من تعريب اوقافه ان نظام
توجيه الجهات لمن شكل تعيين لدى بوسع مهندسيها وحكامها لوجوده في المؤسسات
المذكورة غير كامل لانهما المقصد ولذا فقد نصت تنظيم لائحه حديده في هذا الباب
ونقلت مسوده هذه اللائحه بمرکه من مقدمه ومقدمين وحاشاه

ان المواد لوجوده في مقدمة اثنان تعريف الخطة وبرامجها وحده مصرفها
حررت لاجل تسهيل فهم اود الالة الاربعة شارة وتتردد بشهود واسموع وقوعها
في اكثر حالات مضيه حرمه بل قد نرى مساعدتي بوضع فهم دهر محدداً والجوامع
شرعية اي يوجد فيها بمرمجة اوقفت ١٩١٠ لاجل تامين حصول هذه المعلومات
في البظارة شأن الجهات المعنية به من تصرف صحيح وعلامات شرعية مع اصهار شمول
حق مراعاة نظاره لها كذا حيث يصح

وبما انه لا يمكن ان يجري التحري على امانة شروط لهم اكثر من الاوصاف
المدرجة في وقعت لاجل الخبث لمشروعه بعد واحد من ضروري ما يكون
توجيه الجهات مصرف فهم بشرط والاشراط تماماً لاسر مجبته وان يكون في هائلة
مشروط لهم على الاطلاق في الجهات المشروعة ١٩١٠ حيث ان على هذا القول انهم
لم يكن من الضروري ان ترمي شروط اوقف من لاروف في تكون اكثر مستغلاتها
فري ومراعي اي يكون نفسه الاعظم من مجموع وردتهم متولداً من محصولات

والمرار وقد لوحظ به من الموافق لمفع لعمه ان يطبق على الاوقاف التي هي من
هد اقل - من تجري زيده الاهلية المقبول بتطمين هذه المسودة لاجل توجيه الجهات
المتصرف فيها لا شرع وله فقد نظمت امددة ٧ لكي تجري توجيه الجهات المائدة
لهكذا اودع كما هو الحال في توجه الجهات المتصرف فيها بدون شرط

ن قسم الاعظم من وقدير كره اكمو في وقفياتهم بتعيين انواع ووظائف
جهات مؤسستهم الخيرة ولم يشربوا الجهات المذكورة لاحد بل تركوا للاخلاف مسألة
توديعها للدين هم اهل وارث لها بحق ومن المؤسف ان يوجد بين ارباب الجهات في
بعض المؤسسات من هم غير لائقين و اكثرهم بين متصرفي الجهات الموجهة على اساس
الاولادية وهذا ما يثبت ان نتائج الفصوص الحارية رقابة تكون مصيبة على كل حال وان
التسامح في فصوص الاولاد بحسب العادة لاجل اثبات اهليتهم كثير الوقوع نعم ان بعض
متأخري الفقه لم يبعدوا عن نظر الدقة ولاد صحاب الجهات وحوزوا توجيه جهات
المحلولة من الاب على الاولاد اذ كانوا ساكنين على تراسهم وحائرين للصفات المطلوبة
غير ان هذا حوازي مقدم بالشروط المذكورة فلذا ولما ظهر من نتائج التجربة المحررة انما
فقد تبين - ومن يدل على هذا حكم قد ذكر وعليه فقد صرف النظر عن اصول الاولاد
المقولة في لفظه لانه في توجيه الجهات المعنية من الجهات المتصرف فيها لا شرط اي
الجهات التي يكون داه وطبقهم في لاصل متعاقبا علم وامر وان حصلت بحورية ترجيح
الدين يثبتون اهليتهم اكثر من غيرهم ماسة على ان تكون ان تتولد من هذا الحال
ملاحظه ان اح مفدورية لاولاد في اول الامر لكن اد لوحظت درجة اجتهاد الولد
وغيرته في سبل تحصيل العلم لاجل احراز موقع به بعد وفاته والتغلب على رقائه
الكثيرين الذين هم متدبرون في الاقتدار ونظراً الى الكمال الذي يصل اليه هذا الولد
بالنتيجة فانه لا يمكن الا تسليم والاعتراف بكون ترك متباد الاولادية في توجيه

الجهات المعنية موجبا لاسعاد الاولاد لا تقدرهم

ومع هذا فإنه ليس من الموفق ان لا يمتد يد من يرون لانفسهم الحق بجهة ما سلب
نصرف ايهم مع ذلك كثير من المساعي وتحضيرهم نفهم لقدم لرهاء الخارجين لاجل
استحصال تلك الجهة ولد فقد اسب رجب الاولاد الذين يحقق مساواة اهليتهم بامتثال
المساواة على اطلاق من الخرج ورفت لمدة ٨ اسدداً على تلك الاسس واعطي في المادة
٩ حق لرحمة الاولاد الموحدين بين ارباب الاهلية مساوية وقات في المادة ١٠
ايضاً اسباب الترجيح لاجل الموحدة في النظام قديم

ومنتجها انشئت احادية لاجل صلاح معاملات الادارة اصبح الامن قويا بحصول
المقصود بشأن المبالغ وظائف ارباب الجهات لحد الكفاية وكانت لمناخ 'ني فلت لاجل
صيانة الوصائف المذكورة في موارد سنه ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ رها حيا على حصول هذه
لامية لان وجود الوصائف المذكورة في احسن الحام دون نصهم يمكن مساعداً
لارباب الجهات على الاقتصاد من قديم رسم مستقل عوائده ولا رابطه بينهم وبين
صاديق التمتع ايضاً كما هو موحداً بين اصحاب الجهات من ياتخذ وصافته رأساً من
المثولين ولا يستفيد من مبالغ رسم وصائف الموحدة في امانة ومن المقول واللازم ان
لا يكون بعداً عن نظر لدفع مدار معيشة اولاد الذين هم من هذا القليل الصغار حين
وفاتهم ولذا فمددوه احد اصحاب الجهات لمصلحة ادا لم يكن له ولد كبير او لم يفر اولاده
الكبر الموحدون بالمساواة وكان له ولد صغير واحد او متعددون فلما لا يحرم هؤلاء
من مدار لمعيشة ولا لاجل انشائها هلاً بحق للجهة فيه من بينهم فقد عمل بتوزيع توجيهها
بالية ليكون ذلك لهم مهلاً ولكي يؤمن دورهم على الطب والحصول ايضاً فقد وجد
من اللازم ان يدخلوا في فحص القرعة وحررت لمدد ١١ ، ١٢ ، ١٣ لهذه الغاية

اما في توجيه الجهات الدنية اي في الجهات التي تتعلق اداء خدماتها في الاصل

باعدته لدية فعدم وجود محدود لاساس الاولادية مدرجة ما هو الحال في الجهات
معدة ولحقو لمعة المصوب في الجهات لدية من طبق حول التوجه بالبيان المقولة في
الجهات لدية قصد شوق اعذار انحصار العلم ورجعهم و عطاهم مهلة مهلة ليات
فقد وجد انه من الاوفق للمصلحة العامة ان توجه الجهات المذكورة رأساً على اهلها
واربابها ونظمت المادة ١٣ على هذا الاساس

اما لمات لدية كالقيم واعراض وطراً لكون توجهها ورفقها تابعا للمعاملات
كثيرة ولان المشكلات لموجوده في دفع تلك الجهات عن الدين لا بفور وطاقتهم تستلزم
عدم دوم بعض المصروفين في الجهات المذكورة ونكاسهم فلم ير محل لاعطاء مهلة
هائية لاجل تلك الخدمات ورمت مادة ١٤ سنداً على هذه النقاط ومع ان المادة
التي من نظام توجه الجهات بصرح بعدم توجه جهات لشخص واحد من الجهات
التي يكون دور خدمتها مصادفاً نفس لوقت والتي تكون خدمتها مصادفة لابعاد خدمة
حرى فقد شوهد ان خدمات حاميين شرفيين مفصلين عن بعضها مسافة ساعة او
ساعتين وهذا يستلزم من سرعة اوساط نقية لموجوده قد احتضمت في شخص
واحد كمؤدية الاوقاف الخمسة في جامع وقرية الدور بعد سلاخ فجر في الآخر وهذا ما
يؤيد عدم يكن من الاصابة تفسير صفة شارة من الصنفين السابقين في المسافة المذكورة
لاحول توصف جهات التي لا يجوز حملهم وقد وتفسيراً حكم لمادة المذكورة وتأيداً له
فقد نحررت المادة ١٥

نظر لعدم وصول وطرف جهات الى تصاحب في حال الحاضر كما تبين آتياً ولا من
الوفق من كل وجودهم في توسيع مدد بعيش لدوت لموجه لعمدتهم جهه بدون
نصر الى فئة لوطيقه مقدماً ولان لم يكن من الحائر واناسب شغلهم باشغال اخرى
لاحول تأمين احتياجاتهم فقد لوحظ ان رجح في الحلال جهات الملية من مؤسسة

اصحاب الجهات العلمية فيها وفي الجهات البدنية أيضاً أرباب الجهات المدنية فيها على الطرفين من الخارج واقتضى ان لا يترك مجال لجمع جهات عديدة من الجهات التي لا يتمكن من ايفاء وظائفهم شخص واحد بقصد تأمين مدونة الشخصية فقط ودرت مو ١٤٥ و ١٥ و ١٦ ولكي لا يبقى محل لاحتلال مقاصد واقتضى أيضاً حررت المادة ١٧

ان اقسام جهة الى حصص عديدة منتج عدم اشراك شخص عديدين في خدمة جيش الوطنية المقدسة لاجل وطيفة بمكر بعضا من كل اجل واحد من الدين قو بين الافراد المؤهلة من صحتها مقتضى عدم احد لعسكر كما و ذلك بسبب احوالاً بين ذوي الحصص في الجهات التي لم تكن مر عهد القبل ويستوجب المعاملات الرحمة الكثيرة ولد المادة ١١ من اعظم توجه جهات لقائلة بعدم مكان تقسيم جهة مستقلة الى حصص اخذت عينا على ان تكون مادة ولطمت المادة ١٨ لتكون ضمن دائرة لاسس المقعد في مسوده هذه الاثمة وتقوم مقام المادة ١٢ لمدونة ثمانية جمع حصص لجهة التي انقسمت الى حصص عديدة

انه من لندسي ان لا يفترض على رجل و جهات لجهة جهة و كما يده مع لا ادراكه عدم مكان بعد خدمتها لاي سبب كان من الاسباب غير ان هذه معاملة مع مع الاسف كثيراً كما فهم لصوره لا يمكن السماح بها كمصر ليد لمد بدل والمكوف سناً لوصول جهات كثيرة الى يد غير لافقه و نظراً لادراك بعض الآباء ما يسدل من تحري لاهية في توجه الجهات و هم يكن سدا عن الاحتمال ان ينشئوا بعض اليد لاجل حينهم الى اولادهم الذين يتكون من اثنت اهلهم باحدى الوسايط و قد سدت المادة ٢٠ لكي لا يبقى محل تقصر لد فصلاً في الجهات التي تكونت حصص و حصص قصر اليد في الجهات قرب الحصص باشركا لذين هم هن و رباب لها ل الاوصاف والمعلوم المقضية لاجل جهات قرعة لدر و قرعة الخرو و من هذا

يمكن اكتسابها بسن العشر ونحصل العلوم اللازمة للإمامة والخطابة والمؤذية يمتد حتى سن الخامسة والعشرين . وما في لمشجعه والمدرسية وما شابهها من الجهات التي يجب فيها اكمال السخ واذ السعي فيها يضاً بدوم حتى سن الثلاثين ولذا فانه من الضروري ان تكون مدة ثبات الاهلة لاجل الاولاد لصدر بحسب التحصيل الذي تستمره الجهات الموحوة مهنتهم وان تكون بذاتها بسبب لادوصف لمطوية من ارباب تلك الجهات وقد عينت في المادة ٢١ لديت ونعت ضمن دائرة هذه لمطالعات

و ١٠ الذين يؤدون لخدمة بالسبب فسهلاً بغير الجهات في عهدة من يوبون عهم ورفماً لاسكافهم عن المساعدة تطمت المادة ٤٧

اذ لم يكن ضرورياً احياء الجهات التي تكون خدمتها متروكة وممطرة فتوجهها يستلزم اعطاء وظائف بدون فائده ولا مهمة رحي من درتها واذ في المادة ٧ العائلة بدم توجيه ما يكون من هذا القبيل اخذت عساً من نظام توجه لجهات وزيد عليهم يضاً صفة (مديعة اللزوم) فقط المادة ٢٢

اذا كان شرط وقف مساعد في لجهات لخدمة لدرجات كأول وشركات وظائفها مترايدة فبسة هذه لدرجات وحرر . بسبب يوجه من بري لذي هم من بجات الشرية ويؤمن رواء ارباب جهات بسبب خدمتهم المساعدة ولموافقة هذا العمل فقد قلت المادة المتعلقة بهد لاسب من نظام التقدم وعدات تقصى الحال وحررت المادة ٢٣

ان توجه تولية الاوقاف التي لها روية معمول بها بحري تقصى لوفقيه غير انه لا يوجد ايجاب شرعي لتوجيه تولية الاوقاف التي يس لها روية معمول بها وعا انه من اهم اسباب تأسيس بكرة الاوقاف هو تأميم وتصميم بكرة هكذا اوقاف فقد رتبنا المادة ٢٤ تأسيماً لمسط الاوقاف التي هي من هـ لعل ودرها بعره بكرة بدون توجيه توليتها علي احد

ان الحالات التي تستوجب تعيين (فائقم) المتولي كوقوع اختلاف وراع بشأن
لولاية وخيايه المتولي هي كثيرة الموضع وعدايه من الضروري وجود رجل يدير شؤون
الادواق الى ان تنسوخ لولاية سحلة على احد فقد كانت تودع ادارة كل نوع من
الادواق حين حدوث هكذا حالات لعمدة امض الاشخص من الخارج ضرورة قبل
تشكيل طارة لادواق لانه لو حط وحوط طارة الادواق في توفي عمده بالوكالة عن
مقام الخلافة الخليل الذي له ولاية اعمه على عموم لادواق ووجود مأموري الادواق
الذين يوفون الوظيفة بالاضافة لمهمه الطارة ونظراً الى اولوية مأمورين المولى اليهم
ورحمتهم على الذين هم من الخارج يصح دلم يبق محل اللوام على المعاملة بذلك
الشكل وعليه صرحت المادة ٢٥

ان اوصاف عمدة حديه وكنته لادواق المضبوطة توفي من قبل مأموري
الادواق والسجل (دفتر خدني امين العقول عمده وحوط محل لتوجيهها وبه على ابقاء
القسم لاعظم من وظائف الادواق ملحقه بمسؤول من جانب مأموري لادواق والسجل
وستبقى المتولين اكثر رسوم وقف وعلاء من حرية الاموال من امانة حالي ولا
كان محققاً لموقع لادواق ان يستخدم حالي حده ويعطى له وظيفة وحصة لاجل
بعض احازات تركه لمصالحه المتولين ويمكن ان ينجي وسعيهم في الاموال
لا توجد جهات الحديه والكنته غير المشاطات في الادواق المسعقة ووجد موافقاً
ان توجه حديه وكنته لادواق حده كانت مشروطة وذلك تأمينا للحصول شروط
المواقفين فقط واوحدت لمدة ٢٦ سنة من ٣٥٠ من نظام معاملات المسقات
وامسقات اوقية بعد ان عدت

ان اقوى المؤثرات لعمدة لوصول الجهات اعمية بكل اسف الى ايد غير لائقة لها

هو التسامح الذي يجري في القحوص ومما كانت المؤثرات فتسامح شخص و حد اسهل
من تسامح هيئة مركبة من عدة اشخاص ولذا فقد اسب ل يجري الامتثال بمعرفة هيئة
مركبة من معني للذة وثلاثة من لعمه تحيين تحت رياس حاكم لشرع تأمياً لتوديع
الجهات العلمية لعمدة من هم اهلها بحق ونظمت المادة ٢٧

انه من اللازم ان يكون القحوص التي يكلف بها طلبة الجهات العلمية بدرجة
تساعد على طهار الالهية ولزمه المنظمة لابعاد خدمات تلك الجهات بحق ولذا فقد
صنفت الجهات المذكورة وحررت مواد ٢٨ . ٣٠ . ٣٢ . ٣٣ . ٣٤ . ٣٥ . ٣٦ بصورة
ترتيب القحوص من دروس مختلفة بكل صنف وتعتبراً لآثار القيمة ولاستطام التي
اررها الذين داوموا على طريق التحصيل بانتظام ووفقوا لاختار اجازة قد قبل ترجيح
المجازين من الدرس حين حصول المزاولة المدرسية وحررت المادة ٢٩ وبما ان
الدريسة و البخاري و لشعة الشريفة و مثله من الجهات الموجودة في دار للمادة يجري
توديعها لارباب الالهية بشاردة معاً مشبعة عليه من تقديم توفيقاً لاصولها فقد نسب
ان تجري المصانة من اسب كما في السابق وان تجري معاملات توجه لجهات لآخري
توفيقاً للاحكام هذا القامون وان يكون حاصراً في لاصول تجري ضمن دائرة الاصول
المدرجة في هذا القامون ثلاث ذوات ايضاً من عصفه مجلس مصالح الطلاب لاجل
طلبي جهات المشبعة الموجودة في دار المساعدة وان يكون حفظاً طياً في مرتبة الدور
وقررة لجرؤ وقررة لسورة واملها من الجهات التي يتوقف اعم و صنفها بحق على حفظ
القرآن الكريم وان يكون لحفظ مرحلاً من طهرت لمساواة في مسابقة الامة و الخطابة
والمؤذنية ورتبت المواد ٣١ . ٣٧ . ٣٩

حيث ان اكثر حافظي قرآن الذين هم عريان يؤمنون معاشهم بقراءة الدور وقراءة
الجرؤ وقراءة السورة وبما انه يوجد في ترتيبات بعض الجهات المذكورة تحريك عبارة

من المحلي وترجمتها ايضاً ومعدرة لعميد الظاهرة في هذا الباب فقد نسب الى استنساخها من
الاسئلة المتوقف تحصيلها على لرؤية وحررت المادة ٣٨ على هذا الوجه
ان توجه الجهات اربعة لامتداد من تقديم والتي لها علاقة بالفن والصحة كالموقفية
والشهرية (ما هي حديث) نسب الى تجري بحسب ندرتها منذ اثبت الاهلية
وانطمت المادة ٣٩

وجد من المردودي ان تكون اوراق الامتحان التي هي عبارة عن اوراق مشنة
لتوجيه الجهات اعليه بشكل مطرد وحال منتظم وان تكون لارقام التي تقدر معينة
نصوده لا تترك مجالاً لاول اختلاف في المستقبل وان يكون معلوماً ومصدراً لدى كل
عضو من عصاة للجنة ماحصة على من تقرر توجيه اعباء بشكل لا يفي معه محل
للاعتراض ونظراً لتنظيم لعلامات الشرعية اسند على هذه لاورق من اللازم
حفظها ضمن الضبط وعليه رتبته المادة ٤٠، ٤١

ان مدار توجه الجهات لاساسي هو لعلامات والتقارير الشرعية واما تنظيم
المصابط على حدة من قبل مجالس لادارة هذا الباب فانه لا يتبع الا تكثير لمعاملات
وتأخيرها لكنه نتيجة تدفق هذه لعلامات والتقارير يكون لاستمرار من الجهة
الملكية ضرورياً من مسائل التي روى لها لزوم وعليه فتمليق مضابط مجالس الادلوة على
الطلب الذي يقع لاجل حل ودفع هكذا مسائل يؤمن سلامة المعاملة وقد قبل هذا
الاماسي في المادة ٤٣

عقب ورود اوراق التوجيه المندة بالجهات لكائنه في الخارج الى حزية الاوقاف
تحال الى الادلوة القيود الوقفية قديمة وتدخل بالمعلومات اقوده لالازمه وتندفق لدى
باب فتوى العالي للعلامات الشرعية بحية اموحودة ضمن الاوراق المذكورة وتصدق
ثم ترسل الى محكمة الاوقاف ومد حراء تدقيقها لدى محكمة الاوقاف ايضاً يعطى اعلام

مجدداً على أن تكرر المعاملات بهذا الباب ظاهراً وصلاً بحكمة الاوقاف تدقيق
علامات محكمة المخرج الشرعي مسئلة فيها بطر وسبب المعاملات لتوجيه العائدة
للمخرج من أجله من جهة كثيرة مطلوب تسريع انهاءها في المحكمة المذكورة
والمعلقة بوظيفها لاصابة وتذ من ضروري بحلص بحكمة لاوقاف من هذه المعاملات
الرائدة وحلها في حال تساعدها على ابعاد وظيفتها الاسلية بسرعة وسهولة وبما ان
الاعلامات المحلية تدقق في كل الامر من قبل باب الفتوى لماي كما وانه نتيجة تدقيق
الذي يجري في اطرافه اذا شوهه لزوم ايضا ان توسل بسبب قصصها لدى مجلس التدقيقات
لشرعيه ممكن وهو اوفق وقد وجد موافقاً صرف بطر عن ارسال اوراق الموجه
المخرجه الى محكمة الاوقاف وعن سطر اعلام مكرر فيها وحرر بمذات ٢٤، ٢٥ على هذا
الاساس

١٠. مكان اعطاء الفحص لمن في المودع موصوفه من هذه اللاتحة والذي يكلف
به الطلاب لاجل توجيه الجهات الموصح كمن صحب من الافراد المؤجلة في قانون اخذ
المسكر متوقف على معرفه المسمومات اللازمة لاجل متحدث تفرقة منها بلغت والكي
يؤمن وجود ارباب الالهة لاجل جهات لادامه وخصه بي لا تفقر هميب لي بصاح
فقد حور اذ حال الذين هم بسن لمكفية يساً لا متحدث مسابقة لجهات المدسكورة
وحررت المادة ٢١

بالطر لعدم وجود طلب من رباب لاهية جهات احطمة التي تكون على بوجه
الحسي او ذات وطيفة قليلة في بعض اعطالات من ضروري تعيين الدين يتحهم الالهة
من ارباب الزهد والصلاح واذ بسبب ذلك من قبل حكام شرع غير ان هذا التعيين
الضروري مستند على فقدان الطالين لا على الالهة انما يمكن موافقاً ان يمد مسترماً
للعفو من بقاء الخدمة العسكرية المقدسة ولا وحررت المادة ٤٦ على هذا الاساس

من اللازم ان نحدد التدبير مقتضيه تأمين حقوق صحاب الجهات الذين يوفون بالفعل
خدمة الجندية الحقة وهذا لانه علوة خدمه عسكرية سحلة ووسيلة وانه على هذا
المقصد رقت مادان ٤٧، ٤٨ من تحقيق ان مستخدمين في خدمة الدولة لا يحدون وفقاً
لاداء خدمات الحيات بحق او يكون حيات الموحودة في عهدتهم سبباً لاشكالهم
وطائهم الاصلية وفي كلا وجهين ما لم يكن موقفاً للصالح العام ولذا نسب
تنظيم المادة ٤٩

ان بعض ائس يوجد في عهدتهم حبه ويسمون دون توكل حد من السلاطين
عجلاتهم او يتركون لخدمه بلا معصية ولا به هكذا حالات غير حائرة قطعياً حررت
المادتان ٥٠، ٥١

انه من واجب ان تؤدي خدمات الجهات من قبل صحة امارة بصورة حسة
وان ان محكوميه مع دة خدمه ومن مدني "ب" لمحكومين عليه وجميع محلة
الشرف ومغايرة الاخلاق يكونون مدحويين مد ائس وحيات ان محكوميه يستوجب
الحرمات من ائس بصورة مطقة فمن اوجب ملاحظه عوائل محكومين من حيث
الاعيشة وعيه نسب ان ترفع حيات من عهدة محكومين بحية وجميع محلة الشرف
ومغايرة الاخلاق د كان الحكم لمعطى يحقهم مكنساً للدرجة اعطاه وادعم وكبل عن
الدين لم يكن محكوميتهم هذه الدرجة مدة سجنهم على ان اعطى للوكل صف او طيفة
العائدة للعبة هذا الحال ونظمت المادة ٥٢

مقرر لادف السطوية

حيري

ترجمة النظام العمومي

لدي رتبة القومسيون مجتمع في طر كعدة الروم عما يختص

بانتخاب الطررك لأجل صلاح امور

لطر كعدة المذكورة

الفصل الاول

في بيان صورة الانتخاب

المادة الاولى - عند ما يقع الحل في مسد لطرركه تنبذل مجتمع المطاردة مع
عضء مجلس صلط ويلحقون دنا تكون حامة للأوصاف لمطونة من المطاردة
الموجودين في دار السادة تكون قاعة وعرضون الكعبة مع بين لدات اي تصير
قائماً الى الباب العالي موحب مضطه ثم يرسل لهم مورلدى سامورديه لقائهم واحراء
انتخاب الطررك على موحب هذه موحب لارده السه في تعلق بدلت

المادة الثانية - بعد ان تجري حكام هذه - اربعة نرسن مكاييت في عموم لمطاردة
انتخاب لطرركه تنبذل ويحصل . لاشهر باسمه بحريون على ورقة اسم من يرونه
بمقتضى حكم صم ثمهم متصفاً بالأوصاف في سوف يصرح به دنا من حامة اهل
الحاشرين دنة لاسقية ويكون بهذه . بوسطه مناسباً للحوس على كرسي الطرركه
ويضمون هذه اوردته ضمن طرف محو ورسولونها ضمن مكتوب الى دار السادة بحيث
تصل في ظرف واحد واربعين يوماً . دة ما يكون وينعقد ايضا عند ذلك خصوصاً الى
الاهلي الموجودين في دائرة الثمان وعشرين مطرية المحررة دناه ليكون لكل من الثمان

وعشرين مطرية المذكورة وكيل ايضاً في مجلس لانتخاب من الاشخاص الماسيين من
لعوام يوحسون في يوم معين في دار السعادة

المادة الثالثة - كذلك كل واحد من هذه الجمع لصورة مع الذين يصادف
وحودهم في دار السعادة من في مطرية ج... لا سبب في يرفق به مسحق
الطريقه على ورقة ويختمه من يوم لاسه - خمسة به ووسع في كبس اوراق
الآراء التي تكون وردت من طرف المصيرة لوحيدون في خارج

المادة الرابعة - وقبل انقضاء مدة الواحد من بين يوماً لمية لانتخاب مطريه
بخمسة ايام من اوراق سدهاء من طرف المندم في جمع الرهائ والعوام الذين
يرم حضورهم في مجلس لاحتاج سوح هـ عظم ويتعرفون بها عن اليوم المقرر
للمجلس العمومي الذي يصير تشكيكه في اليوم المذكور في جميع المدعوين الى محل
الجمعية وبعد ان يصير لتحقق عن شعضهم في ثقة عليها قفل الابواب ويفتح كاتب
جماعة المطاوعة وتقر من اعضاء المجلس وراق الآراء ورتبونها ويهدونها لدى جميع
ارباب المجلس

مادة خامسة - لا يجب ان لا كثرة وليلة في الآراء التي يذهب اليها
لذين تظهر استؤهم في اوراق التي من يكون من جماع مؤهلين للانتخاب

لمادة السادسة - دا عرض اعض من جماعة العوام ارباب المجلس - فقه لم
تظهر استؤهم في اوراق الآراء المذكورة منهم ان والسبب في انطريه واسد...
من طرف ثلثة من اعضاء المجلس بهما نصف فيحتون في عدد ائس هم
اهل الانتخاب

المادة السابعة - يجرى دفتر باسماء المطاوعة الذين يتصون على هذه الصورة باهم

ذلك مقروناً بالعلوم والمعارف وفصلاً عن ذلك عما أنها رئاسة الكنيسة الارثوذكسية
واب روحاني القديسين بهذا الدين وهي مع المطرانية الذين هم تحت ايدهم وابطه اجتماع
سائر الكنائس المستقلة المتباعدة بالذهب لا يثود كما ي أيضاً فيكون من مقتضيات
الامور الكنائسية روحية تكون مقتضية في كل حال وفي كل وقت وعمل على حماية
المذهب المذكور قولاً وفعلاً بغيره كاملة

المادة الثالثة - لدات اي تكون نصيباً كما عدا انها الرئيس الروحاني الكبير للكنيسة
الشرقية هي مأمورة باجراء المخصوصات كافة في حوزتها من طرف حصصه
لسبطان محمد خان المدح وتقرر مؤخر من طرف سائر سلاطين المعظم الماضين
ومحررة في برقية لعلية اشدن لمحتوية على الامتدات التي قد اكرم بتأكيدهما من جانب
صاحب الشوكة ذات الحضرة السلطانية اعلي وعلى هذه الجهة قد صارت واسطة
لتنفيذ احكام السلطة السنية في احوال خصوصية فضاء على ذلك يرم ان الذات التي تنصف
للطريقة تكون حارمة للصوت لميده في سد السبق ومع ذلك السوية تكون لائحة
بالامنية الكاملة للسلطة السنية في بيوت تصادق على انتداب بحسب كمال اهليتها في
الاحوال الغير لروحانية ايضاً لوفوف على لاصول وفقرين ونصف بحبيته ذاتية
واوصاف يبق في هذا المقام من كل وجه الكي بحسب ما فيه عموم شعب واعتباره
وان تكون من تبعه السلطة السنية الارمين ودر عن ب على اقبال

الفصل الثالث

في بيان هيئة المجلس العمومي في شكل لاجل بحسب بطريرك

المادة الاولى - عموم مجلس لانتخاب يكون مركزاً من لرهه واعوم

لمادة الثانية - دين يلزم وحدهم في المجلس العمومي من الرههه هم اعضاء

مجمع الرهبان وكذلك مصر و اركلي من بقي امصارية الموحدين تناف في دار السعادة حيث لا بد من استدعائه مخصوصاً لاجل دوم حرمه لاصول برعية تحق عطائه الرأي فيلزم انه يكون موحوداً معهم بصاً

المادة الثالثة - الذين يقتضي وجودهم من جملة العوام اولاً الثلاثة انتصار مأمورو
الطر كخانة الاكثر اعتقاداً وهم البوعناني و المودون الذين هم بعدهم ثانياً اعضاء المجلس
المختلط ثالثاً ثلاث ذوات معتبرة تكون من صحت رتبة لاني والرتبة الثانية لاكثر
قدمية و مراد من لدوت اني حردت و به مير لاي من رتبة امسكري و ثلاثة انتصار
من المأمورين المستخدمين في خدمات لدولة لعدة بوشمية و رما و تقدم سيسام اذا كان
موجوداً في دار السعادة و لا فقول كتحديثه داه يكن هو دة موحوداً حمساً و كلاء
(فوق كتحديثه) المسكنين و صرب سدساً رمة هار من شهر رباب العلوم و المعارف
سابعاً خمسة صر من صف لبحر لست و صر و حد من الصبارف ثامناً عشرة انصار من
معتري لاصاف . ثانياً مران من سكان نفس استبول و الحارات التي هي داخل
لبوعاز . حادي عشر اثمانية و عشرون بصر لذين يقيمون من طرف لاهالي المسيحيين
في دوائر الثماني و عشرين مصرية و هي . قوش امه سي . اركلي . قوطاعي .
ازميد و رنق . قسي كوي و طرييه . سلايك . طريوي . درنه . مسسبه . يايه .
روسا . مستر . بوسه . كريد . طريون . بكيشر . بيسه . سيروز . ادرميد .
مدلولو . وارنه و دين . صوفيه . سمر . سكوب . لستة . مسطولي . وحق
الاتحاب هو عائد بالحصر اني رمة سلطه السيرة

ترجمة النظام المتضمن للصفات

الأدوية للرهبان مسحقين لاسقفية و حصول تدعيم

المادة الأولى - الذات الذي سبب دعي لاسقفية يجب ولا ان يكون من
تسعة الدولة العلية غير معاب في وقت . الذي لدولة والذي ملة . ثانياً ان يكون حائزاً على
شهادة محسن خاص من كمال و حووه من ي محل كل مقبى و قد قبل . نخدم انظر كدنة و
سبعة احد المطارنة . ثانياً ان يكون كان . من ثم انفسه تقصى احكام قوانين الكنسية
و بعد ان يكون من الدوت . ليس يرى كنيسة ان لم يحدث . سبعة في انه يخرج منهم
في سلك الرهبنة في انظر كدنة و دمه . من ثم مد خمس سنين لكي يكون من
المحربين . بعد كدنة في مرفوعه . لا . كنيسة في خمس دره لاسقفية . حامساً
ان يكون عارفاً باللغة التركية و سلا . ثمة . بعد . من ثم . من ثم الذي يعين له

المادة الثانية - و تبه لاسقفية تقصى مد لان فساداً في الدوت . ليس شئت منهم
قد . كمنو تحصل بحرد علوم الكنيسة لارثود كدنة و مردون بذلك رؤوساً ولا يكون
معها رؤوس و ان يكون من المرفوعه . من ثم لا خلاي و لابد لمندوحة و من صحاب
المعارف لكاملة في الامور مذهبه تحت لا . لا . من ثم . هل الاثنت و لو كان
من اصحاب لرؤوس . من ثم و حووه . لا . من ثم . و رجمو . من ثم . حووه
عالم يد بحث مع معلمي مكتب لدهب . كدنة في در سعادة و تحصل تصدقة من
طرفهم على ياقه و هلبته . لو كان ليس هو من اصحاب الرؤوس عالم يتعتن كذلك حسب
الاصول و تعطى له رؤوس من مكن . مذكور

المادة الثالثة - الذوات الذين يكونون اكتسبوا اعتبار العامة من جهة العفة والعلم

والكمال وعرفوا ذلك من السكينة بضاً يظن أنهم معين الاهلية الانتخاب بعد ان يجري امتحانهم فيقتضي المد السابق ومن كان من هذا القيل يصرف النظر عن كونه كان مستعداً خمس سنوات في النظر كخانة او سبعة احد لطائرة

المادة الرابعة - من حيث نحتاج لاسف الجديد ونسبه الى مسد الاسقية المحلولة بحري برأي مجمع لطائرة ونسبه حسب لاصول الكنسية الجارية منذ للقديم فيلزم ان المجمع المذكور يت بحث الطررك وده دفنوا بالرحم الذين جمعوا في دوائهم الصفات اللازمة الى الاسقية ويدور مهم الى لاسقية المداعة ثلاثة هار من اصحاب الليقة المنسوبة الا أنهم مرجحون بخدشهم لاسقية لاكثر صدفة الى لاسقية وبعد ذلك يتوجهون الى الكنيسة ويجرون لاصول المراجعة منتخب واحد من الثلاثة المذكورين بواسطة الرأي الخفي بضاً ويبنونه قطعاً اما اذا وقعت المساواة في الآراء فتحصل اكثرية الآراء برأي لطررك

المادة الخامسة - اذا جرى احد الاساقفة فلا يحصل التشتت وانتخاب غيره وتمينه قبل ان يرد مكتوب محصي من طرف منبري رهن وعواء لمدة اي كان المتولى مقياً فيها باعلان ذلك رسمياً

المادة السادسة - كما ان اللغات التي تكون طرركا تدوم في مسدها ما دامت في قيد الحياة كذلك الاساقفة اصلاً بقون مدة حياتهم في الملائكة التي اعدوا بها وتمينوا لها طرد لم تقع منهم اهانة للدولة العامة بوصفهم وتمند اللاهائي او سوء حال او حركة فوجع عرلم وتبدلهم بحسب قانون المملكة توجعاً لاحكام التقوين مؤسسه كنائياً ولذلك لا يجوز منذ الآن فصاعداً ان تقل الاساقفة من منسبها الى مناصب اخرى اما لدا طهر سبب مهم يمي لذا لزم تعيين اسقف مجرب عارف بالامور الى اسقية ذات حسامة واهمية بحسب كثرة اهلها او موقعها حيثئذ يمين مجمع المصارنة مع الطررك ثلاثة انظر اكثر

منه من الاساقفة صاحب منصب وبعد ما يتم ذلك كثره لآراء فوجوه الى
الكنيسة ويجرون لاصول المعتادة وينتخون واحدا من ثلاثة المذكورين ومعيونه
كذلك ما كثره لآراء فوجوه في محراب مائة قديس في كنيسة بدرنوسكن ثمانية يرم
ان تتعرف الكيفية الى الاسقف الذي بحري سجدته على هذا لوجه ويطلب رايه في ذلك
فاذا كان الاسقف المواليه لا يريد ان يترك نفسه الذي هو فيه فحينئذ يادر جمع مظارة
لانتخاب واحد آخر وتعيينه من المذكورين الذين وقع عليهم الانتخاب ولا يجوز نقل
احد لاسقف من لاسقف في مرسوم تدوينه في غيره اكثر من مرة واحدة
وهذه ايضا يمكن ان يكون على ظهور اساقفة مهمة جدا على ذكر اعلاه ثم ان اسقف
آخر وتعيينه موصى لاسقف لم يزل في سقته حري بحري بوجه الى ما في المادة
الرابعة من هذا النظم

المادة السابعة - الاساقفة هموا يسمون دائما في المحل الذي هم مأمورون به
بمضى القوانين الكنسية ومن الامور المروسة عليهم هو ان يطوفوا بينهم في
الافاق الممتدة على المحلات الموحدة داخل مأمورهم بحسب الاصول المعتادة لكل محل
لكي يروا ويلاحظوا حول النسخين روجيه من هم دخلون في دائرة حكم ما لهم
الروحانية يدورون يتقربوا على لاهوت ولا يجوز لهم مثلا ان يستعملوا رهبانا بوصيفة
اسقفية بمبتهلوا الامور التي يقتضي بحريهم دواهم فيمكن موضع شريعة
كالشيخوخة المتناهية والملل والامراض او كان يزم احضارهم الى دار السعادة من طرف
الدولة والطركانية على اسباب حري صحيحة

المادة ثامنة - لاسقفية ومن كانوا يتقربوا مددوا حياه في سفيت المحلات التي
هم مأمورون بها على ما قد تبين في المادة السادسة الا انه قد وقع شكيت في حق
اسقف ما من طرف اهلي المحلات مسيحيين فيعمل مجمع انظره الذي يمكنه في طرف

املاك وعقوبات يعود ايرادها الى الانفسه في كانوا موحودين بها وما يحصل منها
 يصرف في مشرى املاك بالتدريج يضاً الى ان يصير منها اراد تقدر ما هو محص
 معاشاً سوياً لكل من المطبوعة وبعد ذلك يصرف الاراد الذي يشأ من ثلث اموال
 الاساقفة ويستعمل في حيرات لمديه وحسابه وانقسم لثاني يعود الى اقرباء المتوفي اما
 القسم الثالث ونقسم ايضاً الى قسمين الواحد يخصص للصرف في حيرات الملة وحسابها
 الموحودة في دار سماعة والصف في صرف لشراء املاك وعقوبات يحصل منها
 اراد لمسد الطرركه خدماً يحصل بها ما يعطى بلطع الطاش المقن منوياء الى
 بطررك استاينول ثم بعد ذلك يكمل امش لمذكه ونستعمل كذلك رده ايرادات محمولاتها
 التي تظهر على ذلك اوجه في شراء هكذا موال مقبولة وغير مقبولة لكي تصرف على
 حيرات الملة وحسابها الموحودة في دار سماعة اذا طار ونحسق بانه شرعية ان
 المتوفي من اموال ركنه اموالاً مورداً قد سبت له من قرانه وحدث له وسية بحقه
 فكون وصيته نالده معمولاً كما به عام نوحده له وسه بذلك يوم حشره فمسيبها الى
 ثلاثة اقسام على الوجه المرد ونحصل مراعاة هذه الاصول في امر تقسيم مبركات كل
 اصناف المطالنه من البطريرك في لاساقفة اما يشترط في حرة لاصول المشروقة اذاع
 قوانين ونظامات الاراضي والاعراف جازها

لاده الحربية عشرة — عندما ياتي من ارهون طرركه ومطران او اسقف بلا
 منصب مخرج من مبروكاه الملع لوجه صرفه على حراته وعن روجه الى غير ذلك
 ووجه مبروكاه قسم في ثلاثة اقسام او حده عطى الى ربه من اوقافه ونقسم الثاني
 يشترط في لاساقفة لكون ردها معه بين مسد بطرركه استاينول وبين
 الحيرات وحساب روجه ربه اطراف ونقسم ثلث يكون موفوقاً للصرف على
 الابنية الخيرية المختصه بمعه لاده في نواحي وطن المتوفي وبلاد

المادة الثانية عشرة - كذلك من بعد ان تنقسم تركة الطيريك الذي يتوفى في المنصب الى ثلاثة اقسام ايضاً بصرف الواحد بشراء عقار يعود الى مسند نظريكية اساسول اما القسم الثاني فيعطى الى من يلزم من اقربائه وما القسم الثالث فيقسم نصفه ايضاً الى مسند الطيريك لتستعمل في انشاء ايردي يخصص موقفاً الى الالة الخيرية العامة الموجودة في هذا الطرف

المادة الثالثة عشرة - متى توفى واحد من رؤساء ارهابي يظم حالاً الدفتر اللازم اربعة اعدو من مختري الاهالي الارثودوكسين لمقيمين في القرب والحوار مع اربعة افار آخرين من الرهائي ونددون به ما تركه من الاموال ثم بعد ان يحتم عليه الامثلة يخبرون بذلك سريعاً نظريك استانول لاجل ايعال لوسايا اللازمة وارسالها لظرفهم فيما يخص باحوال القضي ما من حرة دمه وحرره ورفي اعادت المرمية لخصه بروحه على مقتضى المذهب فيحال الى عين انشاء المختبرين المرفوعين وهتمامهم

المادة الرابعة عشرة - اسماء جميع الدوات الذين تولى بهم الباقية للاعتاب بحسب استعدادهم الى مسند الاسقفية في المادة الخاصة لكوهم معدودين من اصحاب اصدت الملوحة المطلوبة في باقي الممالك لشهيدية بزم ارتقيد في دهر عصوص يترتب لذلك الكي يصير حيناً يلزم بعد حين حبسهم تكسوب يرسل لهم من طرف الطيريك والذين يظهرون بعد الآن وويداً من امثالهم يعرض عنهم بافادات من طرف الدوات الذين يرصوا عليهم مع الاشارة عن كمالهم وباقي صدمهم الداتية وهم لا ثمن للاسباب الكي يجري اصول نجاتهم في مكتب المذهب ادار معاره نظيماً الى مال البنود المحررة اصلاه لاجل تحقيق تحصيلهم العلوم الوفيضة وتبدي اسمائهم ماخط في الدفتر المذكورة توارثهم

ترجمة النظام

المتضمن هيئة مجمع المطارنة وصورة تشكيكه

المادة الاولى - حيث ان مجمع المطارنة عدد ما يتركب من ثنى عشرة دتاً معدودين من المطارنة المرتبطين بطريكية استانبول وتحت وثاسة الذات الموحدة بطريكية استانبول بعد حيثند حكومة روحانية بكل الطائفة لمسيحية المائدة والتابعة لى بطريكية روم استانبول في كل الاوقات فيكون من واحدته ان يشرف على جمع مورد الملة وشؤونها الروحية طبقاً لمقتضى التقويم كنيسة لاساسيه اي فيما يخص نصب وتعيين آخرين في مناصب الاساقفة المحولة واصلاح حول طائفة الرهبان عمومًا وديار الملة الواقعة في كل حبه ومكتب الملة الموحود في دار سعادة وحسن الملاحظة على ادارتها ومية المسحين الارثوذكسيين وصيابه من كل نوع تأثرت الخرجية لتي يمكن ان يكون سدائي لاجل ان يعقدتهم ويغير مذهبهم وكنيسته ما يلزم صرفه من التيقظ والاهتمام بخصوص ذلك بتعيين وعطاء رهبان من صلبب لادفه ورسالهم لدار السعادة وبقي الممالك المحروسة لشاهد لكي يعفو لاهب مسيحيين ويلقبوهم لاجل الشريف وتذكر الكتب والمؤلفات المبددة التي استنسخوها وشريها لاجل سعادة رهبان وتعليم جماعة المسيحيين عنددهم الدينيه على وجه لائق واجتاد مطبعة مسطرة لاجل هذا الامر في البطر كخانة ورواية المخابرة مع نظارة المعارف العمومية الجلييلة في دول الامر بشأن الكتب والرسائل لي تطع في هذه المطبعة ما عدا الكتب المعلقة في الامور الدينيه البحتة طبعا للنظام لاساسي مع بدل لطفه وسرف المقدرة في هذه الشؤون وقيام بجمع المطارنة المذكور بالمحارات اشائها مع الاساقفة الموحودين في لايلات شاهية

ومحاطبه لاساقفة ايضا المجمع المذكور بها رؤساء ولذلك لا يجوز ان يتداخل احد من الخارج في الامور ولحقوق المتعلقة بمجمع المطارنة بروحي

المادة الثانية — لا يمكن ان يكون للاساقفة مد الآب قضاء وكلاء (قوكتخذل) في دار السعادة كما انه قد فسحت وانيت عادة قائمة لبعض من ممتازي مطارنة مد لآن في دار السعادة يصا ولذا يكون لجميع المطارنة المتقنين بطريكة تناول حق وصلاحيه نصيب وسعي كل منهم بطريق المودة ستمين عمدة مخصوصة عضواً في مجمع المطارنة ولكيلا يقيم احد من الاعضاء اكثر من ستمين في المجمع المذكور يلزم ان يبدل النصف من عصاء مجمع ويتعدد عوضهم في كل سنة ولا يكون ادنى فكرة وتفاوت في ما بين سائر الاعضاء التي يترك منها مجمع لمطارنه بل يكون رأسهم في امره مأمورينهم متساوياً في تقوى وبرسل على لتمام من طرف البطريركاه الى اساقف الصافي دوت بالدين يحضرون من مصرنة الى دار السعادة ويتوجهون منها تين به احوالهم

المادة ثالثة — لدوت لدين يعمون ساقفة في بلاد الشاهانية لا يمكن ان يقيموا عصاء في مجمع المطارنة ما لم يكن لهم خمس سمين كاملة في اسقفية المحل التحول بعهدتهم اذا كانوا قدماو رنة لاسقفية حديداً وثلاث سمين اذا كانوا مقولين اليها من محل آخر بطريق المدالة ولا يصرف لطر عن ساقفة تطلب لعصوية المجمع على ذلك الوجه الا ممن كان منهم في سن الشيخوخة ما جميع لاساقفة الدين فيكونون مجبورين على الحضور الى دار السعادة متى دعوا اليها

المادة الرابعة — يتخصص للاساقفة لدين يكونون من اعضاء مجمع المطارنة واير دهم يقين اقل من خمسين مع عرش شيء يعطى لهم بقدر ما يكون كافيا لم يلزمهم

من المصاريف مدة اقلتهم في دار السمعة من انتهاء اليوم الذي يشار فيه كل منهم
اجراء الامور لحد اليوم الذي ينصب فيه امر عوضه

المادة الخامسة — من حيث انه قد ترتب دفتر مخصوص ببيان مقدار المطارة
وعدهم وتقسيمهم الى ثلاثة اصناف ويحتوي على الثلث من كل صف منهم فعند ما
يكون باقياً من السنة ثلاثة شهور يأخذ اطريرك وجميع المطارة فترين من كل صف
يعني الموجودين في الاسداء وفي الهابة بموجب الدفتر المذكور ويطلوبها ليكونا حصلاً
للذين اقتضت مدة عضويتهم

المادة السادسة — اذا توفى احد من اعضاء مجمع المطارة قبل انقضاء السنتين اللتين
هما المدة المصية له وكات وواته واقعة في ثناء سنة الاولى فبين عومسه لدات اللاحقة
له تعقياً بحسب الصنف لاجل تكميل لسنتين اما اد كات واقعة في ثناء السنة لثانية
فتضم الاشهر الباقية علاوة للدوات الدس يلزم استدعاؤهم وحلهم من الخارج يقتضى
الصنف ثم بالنظر الى قضيه اي الذوات هم الذين يتركب منهم مجمع المطارة نقول انه في
السنة الاولى يؤخذ ثلاثة اقار اساقفة من الاعضاء الموجودين في المجلس الموقت ومن
الذين هم الاول والثاني على وجه الصنف من الاساقفة الموجودين في المهالك الشاهانية
والمقسمين الى ثلاثة اصناف مع تسعة اعد اساقفة آخرين وينقيون بالرأي الخفي من
الاطريرك وجميع المطارة ليكونوا بعد الاول وعد حسم السنة الاولى يكون نصف
الاعضاء المذكورين عبارة عن تسعة اقار من الاساقفة ثلاثة منهم من اعضاء المجلس
الموقت وثلاثة ايضاً الاول من كل صف اما امر توجههم وحينئذ الى مأمورياتهم وتعيين
آخرين عوضهم فيصكون واسطة احد فترين من الاساقفة بحسب رتبة كل شخص
من الثلاثة اصناف المار الذكر على ما هو مقرر ولذلك قد عطى هذا الشرحها
المادة السابعة — بعد ان يتأسس قوموسيون مخصوصين لاجل دفع وتسوية

الدون المعلومة المختصة بالكيسة و اشعب تكون عضاه مجمع المطارنة معنوقة من اعطاه كفالات وسندات فوائض من طرف مثل هكدا دون مله ولذا ان يكون هذا الامر من المواد المؤكد منها بعد الآن

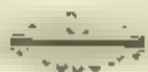
المادة ثامه — لا يمكن اعتراضي حكم به من طرف مجمع المطارنة بدون ان يكون للبطريرك علم به او لم يكن هو موجوداً في المجلس بل يكون معنى كما ان الشيء الذي يكون حكم به وتقرر من طرف لطررك ممرده بدون معرفة مجمع المطارنة بعد كذلك بحكم الغير جار والمادة التي تقرر وحكم به كثرة لآراء من طرف المجمع بحضور جمع الاعضاء يكون النظر ان محموراً الى استسها وقبولها ولي التمشث باجراء ما تقتضيه ايضاً

المادة التاسعة — الذين يكونون من مجمع المطارنة وتنقضي لمدة المنة لهم لا يجوز لهم ان يقفوا في در لسمدة ماي عذر وسب كان ايها اذا كان لهم تطلات وسباب قوية في هذا الباب فتتمين لهم وعدة ماسية من طرف الطررك علم للمجمع وتتمرف الكيفية الى الباب الذي ايضاً الا ان مثال هؤلاء لا يؤذن لهم بان يحدوا في المجلس ولا ان يقفوا في المواقع المخصوصة بهم في الكيسة

المادة العاشرة — لا يمكن لاحد من الاساقفة التابعين لطرركية استانول والرتبطين بها ان ياتي الى در سمدة بابة وسيلة كانت بدون دون البطررك ومعرفة مجمع المطارنة

المادة الحادية عشرة — من بعد ان تحصل المصدرة من جاب كرم مساق الحضرة الماوكاية على المواد المنتظمة على هذا الوجه من طرف مجلس املة الموقت يلزم تشكيل مجمع المطارنة ومبادرته لعقد المجلس في يوم عيد منبر الله يصادف فرجه واجراء مأموريته على مدة سنتين بوجه المناوبة

المادة الثالثة عشرة — اذا ما فرض ظهرت حركة من ابطيريك محافاة لواحات
ذمتة وهرائضه الروحانية ولم يع سمع الى الاخطارات الاثثة التي تقع له بصورة حسنة
مرة ومرتين من طرف مجمع المطارة وامع من قبل اصحه به فحينئذ يتفق المجمع
المذكور مع الاعضاء الدائمة الذين لمجلس المحاط مصمم على تشكيلة ويكررون سوية
محددن الاخطارات اللازمة له مرة اخرى ثم بعد ذلك اذا بقي البطيريك مصرأ على
ما هو عليه حينئذ يمرض مجمع المطارة وعندها لمخلف المذكور سوية الكيفية الى حب
لب العالي الاشرف وبعدها يهمل طاب عزل ابطيريك وكذلك هي صهرت من
البطيريك حركه معثرة في واحدة المسدده يحصل ثمت اولاً في التداير اللازمة من
طرف مجلس محاط الدائم بالاستقلال على اوجه فخر ثم يمدد بالاتفاق مع مجمع
المطارة انها يلزم عند قضية عزل البطيريك ان يكون ثمة مجمع المطارة وثمة اعضاء
المجلس المحاط الدائم متفقين بهذا الب



ترجمة النظام

المحتوي على المناسبات الكاثنة بين طريرك استانول ومجمع امصاره

بما ان ذات بطريرك استانول هو الرئيس لروحي كل طوائف الرهبان . كعين
لطريركية استانول والمرتطين بها يجب عليه اولاً ان يمد جميع الاساقفة بثلاثة احوال له
ويعامل بالهبة الاخوية الخالصة كل فرد منهم دون تمييز بينهم لاسباب شخصية او ذاتية .
ثانياً ان يبدل حمايته وما يقدر عليه هو وجمع المطارنة بحق من كان ممدوراً بغير حق من
طائفة الرهبان تلك ان يصرف النظر بقطعه على اطوار وحركات جماعية الرهبان ويقويهم
ويرغبهم بالوسائل المناسبة على الاشياء التي تسحق المدح والسجود لاله عليهم وان يدعم
من كان منهم مديراً لشأن الكنيسة والركاب . يدرم الطمن فيه وتميحه ويدقق على احوال
التأديبات اللازمة له محسناً يقضي لذلك بالاعين مع مجمع بطريرك . راسماً ان يعامل
اعضاء المجمع كافة بالحلم والملازمة بدون ان يغير او يستثني احد منهم او يراعي كلاً منهم على
الوجه اللائق . ويتجنب مخزراً من الحلات لموجه لسوء الحق . حاملاً ان لا ينجير
على امور غير لائحة توجب حلاً في حسن العدم كالتكلم بكلمات لا تناسب صفة الرهبنة
في المجلس او توجب الغيب تقتضي مره مجمع المطارنة العالية وشأن وشهرة الكنيسة بل
يمنع ذلك ويظهر نفسه مثلاً حساً في كل الاحوال . سادساً ان يداوم ما يقع من
الامور بالاتحاد والاتفاق مع مجمع المطارنة دون عرض ولا سحب مبرراً من التفكير في
العائدة الذاتية ويصرف همه على رؤيته ما يقع من امور ملحة وحسن تسويته بدون شيء
يغير مذهب فائدة الكنيسة والشمس . سادساً حيث انه لا يجوز لجمع المطارنة ان يعقد مجلساً
في محل خارجاً عن الطريركية ويخصص دعة ماسة في البطريركية ويعينها لاجل ان

تفقد أعضاؤه فيها المشورة وتدكروا على حدثهم في ما يخص بالأمور التي هم مأمورون بها فإذا بطيرك ومعلومه في الأحوال التي يكون فوق أعاده وكما أن ذلك جميعه هو من واجبات مسنده كدلت سوف تدين لأمور امروسة على مضى مجمع مطارئة ايضاً في هذه السور لآنية

المادة الاولى - الدوات التي يترك مهم مجمع نصرة يرمهم أولاً أن يوقروا بطيرك استنبول الذي هو الرئيس روحاني مطلق للكبسة وللشعب ويحترموه بحسب مسنده وأن يتبعوا نصيحة الصائغ ويثبتوا وصيه لعفيه فلا يتحركون بحال في احره الامور المفروضة عليهم تماماً أن يكونوا ساكنين بصوار حسه وداب مرعته داخل المجلس وخارجه بحسب ما يقتضيه شأنهم ويحتدروا من حركات التي توجب لرية والكلام الذي يحسب صفة البطيرك كما هو شأن مأمورينهم

المادة الثانية - اذا قضى لاحد من لاسعه لمدد من اعصاه لحاس اوم يكونوا معدودين مهم ان رور احد لدوت من اصحاب الماصب فيلزمه ان يستحصل الاذن والرحمة في ذلك من صرف بطيرك توجب له كما به ذ طهر من توحه بدون اذن ومدا ان تحصل له لاحطرب لازمة بصورة حسه من طرف البطيرك لم يطع فيتعرض معان في لمره شابه محصور مجمع مطارئة ثم اذ به بعد ايضاً يحصل التثبت في المرة الثالثة حينئذ بالتدبير المعصاة لادخاله في رعه لصدقه

المادة الثالثة - لا احد من لاسعه سواء كان من مطارئة مجمع او لا يقدر ان يتكلم كلاماً بين الناس خارجاً عن لارب ويد بطيرك بصورة توجب نقص في شأنه واعضائه واذا واحد من تدابر على ذلك فينصح اولاً بالخلم من طرف البطيرك وفي المرة الثانية يوب وبعتد نحوهم مجمع فاذ به بدل الاصلاح بصاً تحري حينئذ بحمه التأديبات اللازمة

المادة الرابعة — لم يكن جائزاً منذ القديم ان يتوجه اسقف الى محل اقامة اسقف اخر ويستقيم فيه اكثر من خمسة عشر يوماً بدون ان يأخذ اذنًا من بطريرك ويطلي حراً بذلك الى اسقف المحل الذي هو ذاهب اليه انما اذا مست الضرورة فبقيت بعض ايام لخدمته شغله في الساجق مكانه دخل الالية ويخرج عن وقت توجهه ورجوعه بطريرك استنبول

المادة الخامسة — اعضاء مجمع المطارنة يخرجون مأمورينهم على الدوام مع البطريرك سوية في رؤية الامور الواقعة وفصل كل مسألة وتسويتها «عاق الآراء وعدم اتفق مساواة في الآراء في هذه من او يترجم لطرف الذي يكون فيه رأي البطريرك واعضاء جمعية المطارنة من اي رتبة ويصف كانوا لا يكون بينهم تفاوت ولا فرق في الحقوق اصلاً انما الفرق والتفاوت الذي نشأ بحسب المنصب هو بين رتب جميع الاساقفة واصنافهم المختلفة كنائسياً ويشير اليهم ويختار مرعياً ككرسي والموقع لمخصوص الذي يجلسون فيه في الكنيسة بحسب ما تقتضيه احكام قوانينهم الخصوصية فقط وسوف يتمدح بعض محلات في لعاون المذكور ويصحح مع الاسعامة دخار الفرض من طرف مجمع المطارنة الذي يتشكل بحسب اراء مناسبة

المادة السادسة — نطاق البطريرك كلام يوحى قصة للاعشار في حق احد من اعضاء المجمع في شأن المجلس على ما يراه من اراي او على ما يراه من اراي او ديد امراً بمس هيئة المجلس وخطيره امر احترام الدوات الدين يميز عنهم بمجمع المطارنة وتوقيهم الملائق الى البطريرك يصح هو من الامور المؤلفة للامة

المادة السابعة — يستندم في مجمع مصره كتاب من ارباب مأمورين من طرف بطريرك واعضاء المجمع يسمى حدهم ائمة وائمة كتاب ويكون ايشكاتب واد كان يوجد له مع فاشكاتب ائمة مأمور بمادارة الامور محتصة كنيسة المجلس ويبرص

المروصات وناقى الاوراق محصرة بطريق ولجميع ونحفظ الاوراق المخصصة باحكام
الحلوس ومذاكراته ولا يتدخل في مواد التي تحصل منه كره في عاين ما لم يسأل
ولا يكون له صلاحية في ابداء الرأي ما شمل في كذا فسطر من طرف الاشكاب
دائماً ثم لا ينظر ان لياقتهما واستحقاقهما لالاب بصفه سافعه ما لم يكن قد سبق
للبشكاب خمس سنين وللكتاب لاني سمع سنوات في الخدمة في مأموريتهما اخذوا من
تاريخ استخدامهما

المادة الثامنة - قد غرر ان نجمع المصدرة بمقدار ثلاث مرات في الاسبوع وما
ان جميع الاوراق التي تقدم الى حاسب الامني لاشراف تكون مختومة بختم عبارة عن
ست قطع فاست قطع المذكورات نوضع كل قطعة منها وديعة عند واحد من الست
ذوات الذين يقول كل سنة في دار السعادة وعند تقديم كل ورقة تتقدم في الدفتر
وتعفى من طرف الاعضاء ام معاً ثم المذكور يبقى محفوظاً عند بطريق
المادة التاسعة - لا يعطى جوارى في هذه الدوات الذين يصون ويصون ساوغة اكثر
من شهرين في دار السعادة بل يرمي بهم الى نوحى مأموريهم وطالما او جدوا في دار
السعادة يمكنهم ان ينموا في مواقع مخصوصة هم في المكاتب ويجروا
القدوس الشريف

المادة العاشرة - لا يجوز الا لادارة موجودين في دار السعادة لمدة معينة بادن للطريق
ورأيه واستدسته نسب شمل ما او مرض و غلة من مال عدا من كان عليهم دعاوى ان
يمقدوا بحسباً وقد اد كل لهم صلاحه وفهم في الموقع المخصوصة بهم في الكنيسة
ويجرون اعداس شريف مع سافعه تحريم سوية ثم عند عصاه وعدتهم يكونون
مجبورين ان يذهبوا حالاً الى محل مأموريتهما فا وجبت الضرورة اقامتهم في هذا
اطرف من حيث ان ذلك يكون ثم حب مر يعطى من طرف بطريق رأي الجميع

فلذين يريدون عدد مدة اومهم وتكون مرحمة لا تضرب الكيسه يرسلون حالا الى
واحي مأمورينهم و قد لم يتضوا ان يرسلوا الى جهة اخرى لحد ما يتسهل
امر اساطم

المادة الحادية عشرة - تصرف الهمه من طرف البطريرك وجميع المطرانية في
تخصيص مماش كاف لكل من بطريركة امرواين المتحدين ايعيشوا برحة وكذلك
المطرانية والاسقفية دين مساهم ماص وارهبان الذين هم بوضفة اساقفة لاجل
ادارتهم وحيما تستعي لاسقفية بحسن رصدهم من مأمورياتهم على معرفة من المصروف
ولجميع فيمكنهم ان يرسلوا في محل امدى بخارونه ماعد الاسقفية في كالم مأمورين
عليها لاجل استراحتهم وصرف ماضي من حياتهم فاعند ما يصع عمل حد لاسقفية وكان
مهما في شيء يخص الامور الروحانية فيتمين محل اومته وبخبره من طرف البطريرك
والجميع بحسب مال المادة الثامنة من هذه المحصر فاصول انخب الاسقفية وادا كان
منهما في ما يخص المراتم الدينية فيتمين محل اقامته بواسطة اعمارة بين الالب
لعالي والمطر كعدة

المادة الثانية عشرة - بتشكيل قومسيون ديني مركب من بعض لرهبان اصحاب
المعارف وتنمين اعماده وتصب من طرف البطريرك وجميع المطرانية ايضا لاجل تحسين
حركات وطوار الدين هم من طائفة رهبان وندقق على وسائل تعليمهم وبلرم ان
لصرف اهمية ايضا باوساط الى جمع دحمل اشخاص جهة وادابهم غير
موقعة في الطريقة الرهبانية .

المادة الثالثة عشرة - يلزم ان يوحد في كل مدة دت اسقف قومسيون
ديني تطبيق في لاحكام واشروط الموضوعه لقومسيون لمركز الديني الموحود في
دار السعادة .

المادة الرابعة عشرة - من مرائض ذمه كل اسقف ان يعين واعظاً لدور
 بالمناوبة في المحلات التي تكون داخل ادارة ذلك الاسقف الروحانية ويمظ بدور
 اجرة ويوجد كذلك عدا ما ذكر في كل من الاسقفيات الكبرى مكتب رهباي ايضا
 تكون معارفه من طرف الاهلي المسيحيين وهو تحت رئاسة اسقف ذلك المحل
 ومعتبري المسيحيين وبما ان الذين يرعون في لدحول للرهبنة وحاجة ولاد لقسوس وخدمة
 القسوس والرهبان سوف يحصلون العلم على ذلك الوجه ود كان فيهم من هو صاحب استعداد
 وذكاء ويريد ان يحصل العلوم كما ينبغي يرسل بمرقة اسقف محله الى مكتب دار السمادة الدني
 المادة الخامسة عشرة - يرسل المكاتب اللازمة من طرف المطريرك الى جميع
 الاساقفة كلما سحت لفرصة لكي يرسل بلازمة من ذوي الاحلاق الحسنة وارباب
 الاستعداد ليدخلوا في مكتب دار السمادة الدني باقدام الاساقفة وغيره معتبري
 المسيحيين اهلي البلاد التي هم موحودون فيها

المادة السادسة عشرة - يكون لجميع المطارنة صندوق دراهم مخصوص لاجل
 بعض المصاريف الخزونة مثل اجرة المكاتب وغيرها والماع الي تقتضي لهذا الامر
 تغطي من صندوق المجلس المختط

المادة السابعة عشرة - كما ان العيص من اديرة الطائفة المسيحية تحت حكم بطريرك
 استانبول وبعضها طائد الى مطريرك اللاد تي هم داخلها ايضا يفتنص لقوانين الاصلية
 المرعية في هذا الامر كذلك تكونون سد الآن فصاعداً مرتطين باية جهة كانوا مرتطين بها
 سد لقديم وتكون ادارتهم بموجب احكام النظام المخصوص بحق الادرة

المادة الثامنة عشرة - تصرف الدقة كاملة وتندل للملاحظات اللازمة من طرف
 مجمع المطارنة على التشكيات المروسة الى لبطريركية ما تتنازع من طرف طائفة البلقاء
 بسبب الصلوات والمواعظ التي تنلى في الكنائس وسعد ان يجري التدقيق والتحقيق

على هذه التشكيات وسة درجة هي يحصل لسمي وتبدل انوية على سداب ووسائط ما يبره لسوية السكة لاجل دقة مرقومين وسكين حو طرهم

العدد سبعة عشرة - سداب يحصل لسمي وسداب انوية سواء كان من طرف مجمع اطرافه او من طرف ممرين طائفة سداب بالاشتراك لاجل اوى بنات فقره اشعب وتعليمه ويكون تحت صدق صرفه ونجم مطرنة والمجلس المختلط ويصير قسمة في محل مسب لاجل سداب وروية الاولاد لايسم لاحتاجين الى المحافظة وتعليم العقائد الدينية على كونه مقطوعين وعوحر وغير ذلك من باقي الانساب

المادة عشرين - يرم من لدقة ومرف لاهياء الاراء بحق حصة خانة الطائفة في دار السدة ومكتبهم الكاش في السداب ولكاتب الموجوده في الابالات واقري وباقي خبرات وحسات موحده ليعم لهمة وتكون اصول التدريس والعلوم في مكاتب المذكورة بصورة واحدة

المادة الحادية وعشرون - معين مسخدم من صرف مجمع اطرافه ويكون تحت نظارة احد اعضاءه لاجل ان يفيد لادى كدته وعيها من باقي الظروف والاشياء الثبينة الموجودة في الطر كدته في دفتر مخصوص ، بمخصص مده وكدمات حافظ للكتب يكون تحت نظاره حد مده الجمع صا

(هـ - هذه قد حصل تكره مبداه في المجلس لعلني يضاً)

من بعد ان تكررت معية هذه النظم قد صار ستمسها وستجدها من طرف جميع عضاء المجلس والمالك لوعانيه بك حد مده المجلس عن رايه بخصوص عزل سطريرك مده يرم ان يكون نهق من طرف مجمع المطرنة وعضاء المجلس المختلط له اثنين ولذات التي تكون في مسد ودثاني الطائفة ومميري الله ولذلك قد صارت المبادرة للاشارة عن ذلك في هذا المحل

نظام تشكيل المجلس المختلط الدائم

١- هذه لأول مرة - توافق مجلس الامة المختلط الدائم من ثلث عشر عضواً منهم ١١ منهم
٢- ثمانية من امراء ويكون تحت رئاسة الاول من جهة الصف من الاربعة اساقفة
٣- كودس منهم ثمانية في هذه السب من طرف انطربوك لكن متى ظهرت
٤- قد بعض امراء وحدث حضور انطربوك به فحضر اليه انطربوك بلا استدعاء او
٥- بلا استدعاء ويكون هو رئيسه ويكون لمجلس المذكور رئيس كتاب طارف بلفقيه الرومية
٦- و١١ كاهن و١١ ذلك ودر على الترجمة للامم و١١ فرسوية بما هو كان ثان

١- ياتى ١١ لا يمكن ان يسموا احد من مجلس المختلط المذكور اكثر من
٢- ١١ الى هي دون ان ياتى نصف هذه المجلس ويدير تحديداتها في كل سنة
٣- ياتى ثمانية - لاسم هذه الاربعه ان يمينون اعضاء في المجلس المذكور على الوجه
٤- ثمانية عشر منهم من طرف انطربوك وجميع المطارنة ويؤخذون من اعضاء
٥- الجميع المذكور

١- هذه المرة - يحصل ثمانية في سول بعد الاعضاء الذين هم من يوم الى
٢- ثمانية كاهن على سول ان ياتى ثمانية من ثمانية لاسم هذه
٣- ثمانية ثمانية على سول ثمانية بين طائفة من اصحاب مرسى والاستدعاء ويكون
٤- ثمانية منهم من حادى انطربوك و١١ واثنا عشر من حارات لوبجه وبالبثوس
٥- و١١ ثمانية و١١ من ثمانية من طائفة وجميع حارات الصمانية وواحد من
٦- ثمانية و١١ ثمانية صديق و١١ ثمانية و١١ حارات طوبو وواحد من كل من حادى
٧- و١١ ثمانية و١١ ثمانية من طائفة ثمانية من حارات ثمانية واثنا عشر من الطائفة

وواحد من اودطه كوى ووحده من لشكطش واثبات من حارات قوري حشمة وودود
 قريسي وشد محله ووحده من باوحي قريسي واثبات من اسنة وشد كوى ثم حده
 يتصوا وكلاء وتصير الافادة عنهم من طرف شرراش في يوم معين من ايام تحلات
 المذكورة اوامه داخل البوعد من دار السدة لكي يتسوه لى طر كچه
 اليوم وعود يتجمع الموثون المرفوعون في طر كچه وودود من بعد مجلس مع
 مجمع المطارنه والمجلس تحتل سوية لكي يتصوا لاعتناء المكورين ثم يتفق
 الاعضاء المتصفين بالصفات الاربعة وطم صلاح من ايرد سدة حارات بين رؤس
 فهم لاداه للاعتناء في س يمينوا ولا لدوت الذين يتجمع بهم وودود استأفهم في دور
 على حده ثم بعد ذلك يتصوا منهم خمسة المجلس تحتل المذكورين ثم ياتي على
 موجب اكثرية الاراء وقدر وقائع لاحول من وطا ان آخرها يصط في دور
 مخصوص

بانه احده بعد سة صول لاعتناء على اوجه ذوح تعرض من ما قبل
 استسباب وودودة لى لى سة لاسفة وذي لدوت الدس هم من عودهم وصار
 تخاهم ونصهم حص في المجلس المحط المذكور ثم لاجل سبة لة تدفق انه د اى طمت
 من طرف مكب هذا المجلس بوحده مرة واحدة فقط نصف الاعضاء الذين يكونون
 من اعموم في المجلس المحط لى من الذين قد تعينوا وكلاء من طرف ه لى دور
 اسعاده في المجلس الوقت ويكون اتقاهم منهم خمسة اكثرية الاراء من صرف
 سائر حص المجلس الوقت ثم في حتام لسة لاون بين حروب عوصاهم وشد
 قد عطي هذا شرح في هذا المجلس حده

بانه لادسة لى حكامه متبررو وجميعه كل من عده بحسب عده المذكور

سنتين تماماً لا تشمل الاعضاء لزموا بان عدد نقضه مدة مأمورية الموما اليهم في مجمع المطارنة
بين آخرون عوضاً عنهم

المادة السابعة - لا يستحسن تلك عصاه ونصهم محدداً ما يتم كل واحد من
الاعضاء المذكورين مدة السنين لعمدة وتندسب به

المادة الثامنة - يجب ان يكون له مجلس تخطيط مدكور من المحورين الثلاثين
من العمر ومن سكان دار السعادة لسياسة ومن سعة لدولة لعمدة الاسلطين ومن الدين
اكتسبوا التجربة والاعمار في الامور مدح وحصلوا على قدر لدولة وثمة اشعب
المادة التاسعة - لا يجوز للمصوب ان على نصيب وشعبين وشعب اخره للمؤدية

ان يستفي قبل انقضاء مدة السنين نصيبه دون معدده من وحه
المادة العشرة - المحورون على لاسمعه من مأموريه سلب مشروع والدين
يسوفون في الخدمة من لاسمعه صاحب نصيبه لعمدة دولة لهم نصيب مدك صط
يرفع الى باب العالي من طرف نصير وتجمع مطرته ونصيبه لجلس لعمدة ويحق
لهؤلاء ان يتغيبوا للدورة ثالثة

المادة الحادية عشرة - لا يجوز لعمدة مأمورية لاسمعه نصيبه صلا وعصو
الذي يختلف عن المحصور اكثر من ثمة ان نصيبه مدك صلا ونصيبه مدك لاسمعه
السابق وتعرض الكيفية الى باب من لآخره يقضى

المادة الثانية عشرة - يجب على كل عضو من اعضاء المجلس ان يكون مأموراً في
المجلس في الالة المقيدة لاد صلا مع لاسمعه لاسمعه من شهر وكل لاسمعه لاد صلا مع لاسمعه
فككون مجبوراً ان يتر عن ذلك لاد صلا مع لاسمعه من شهر لاسمعه من شهر لاسمعه من شهر
من شهر مدون حد بتره لاسمعه من شهر لاسمعه من شهر لاسمعه من شهر لاسمعه من شهر

المادة الثالثة عشرة - دامن على حد نصيبه من نصيبه يتعلق ارتكاب و

رشوة وكان من الاساقفة فتجربى المعاملة بحقه طقاً لخدمة الكمية من نظام الاساقفة او كان
من لموم فيعرض عنه ناسه الى لب العاق ليحاكم ويحكم عليه توفيقاً لاحكام قانون
البراء الهمايوني

المادة الرابعة عشرة - ححره فلم لمجلس محبط المذكور تكون تحت ادارة
البشكاتب بحسب التملينات التي تعطى له وكون ححره خصوصية داخل اطر كخانة
ويجتمع فيها اعضاء مجلس في الالام خمسة

المادة الخامسة عشرة - لايه صي اعضاء المجلس المذكور الذين هم من القوام
رواتب لقا قيامهم بوظائفهم

وظائف أعضاء المجلس المختلط الدائمين

المادة الأولى - أعضاء مجلس الملة تختص الدائمين بمهام المجلس مرتين في
الأسبوع بدون مخلف

المادة الثانية - توسع على لأول في أي حال في المجلس المذكور ارفع ما عتبار
ورودها ترى بالتفصيل ما اذا ظهرت امور مستعجلة فتقدم على غيرها

المادة الثالثة - على المجلس المذكور ان يشرف على حسن ادارة مكاتب الملة
ومستشفياتها وسائر الابنية الخيرية المتعلقة بها ويدقق ايرادات ومصروف الادبير المذكورة
والكثائن لوقفة في دار السعادة ويدقق ايرادات الادبار المرتبطة ببطريركية اسكندرية
ودراهم الوصية والوقفات وترحمات وبحري تسوية اسرعات الخدمة بذلك والتمتعمة
بالهاز ويرى لمود اي لم يكن روحية بل حال من ليل العلي الى سطر كده بحسب
احالتها لكن اذا ظهرت مواد تنس فوير الاذوف والاراضي وسائر انظامات لعمامة
الملكية فهي ترى طبعاً في الحاكم والمجلس المينة دولياً على ما كانت قبلاً

المادة الرابعة - الشكاوي التي مع من طرف اهالي احدى لايلات المسيحيين في
حق اسقامهم وكات من المواد الديوية يحصل لشدت ماحرء الحايها توفيقاً الى مال المادة
الذمة من انظام شخص ماصول انب لاسامه

المادة الخامسة - يعين بطر وماء ١٠٠٠ من حرف المجلس المذكور يكوون من
المسحين هل لمرض ولاستحقاق وانه لسلطة سسه ١٠ في بطر وانشواستسائه لاجل
ادارة مكاتب الملة وباني لابه المتعفة بالخيرات

المادة السادسة - محاسبات انظار المذكورين ١٠ في كل سسه وتفتش من قبل

المجلس المحسب المذكور وتدرج حلاصة ما يقع من بردياته ومصروفاتها في طرف كل سنة وتفيد تفرقة الشكايات في دفتر محومي

المادة السابعة - بحسب صندوق المحسب المحسب المذكور يعمد بها الى المعصوين اللذين يعمدون في حمام كل سنة بحضور مجلس الانتخاب الذي يعمد لاجل انتخاب اعضاء حدد كل سنة ويعد رتبته كافة مسدات لمطمة من قبل المجلس المحسب المؤذنة باعطاء دراهم وتعرض من طرف من صندوق توصع في كيس ويحتم عليها وتحتفظ في دفتر حانة المجلس

المادة ثامنة - تنظام في المجلس المذكور تفرقة للرسوم القليلة العائدة الى صندوق المسكب وتقدم معروضة ان موقع قبول الدب محالي ويستخدم امين صندوق يمين من طرف المجلس المذكور مرة في كل سنة كعقولة دنية معتبرة وكلفها - يدفع هذه الرسوم وقصها ولا يجوز له التمسك باقل شيء منه دون مر خطي من المجلس من وجبات امين الصندوق وبشكايات وناقى المستخدمين بصير تحديدها وبها من طرف المجلس المذكور

المادة التاسعة - بعد المجلس ويستمر قائماً حتى حصر تلك اعضائه ويحكمهم حينئذ ان يحروا تسوية الامور في سنة المد كرت عند الاقضاء كثرية الاراء مع مراعاة اصول اعطاء الراي ايضاً وعند تساوي الاراء يرجع الطريف ندي يكون فيه رئيس المجلس

المادة عشرة - بعد ان يتشكل ويتأسس المجلس المختلط لا يتم بسعمل حتما عبارة عن ثلاث قطع تدم قصعة منه الى الارض اسفله لمعدودين من الاعضاء وقطعتان من الآخرين الى الثمانية اعضاء لمعدودين من عموم ومفتحة يكون موضوعاً في يد امانة ورئيس المجلس انصاً ونحتم مسدات لوفقيات واورق توصة ومسدت ديون لكباش وناقى اديون المالية بهذا الحتم والاسلامات التي تنطوي في المجلس المذكور بعد ان يعصى عليها من طرف جميع الاعضاء تحتم على هذا الوجه ايضاً بمصادق الطيريك على كل

الاوراق المذكورة اعلاه وكل ورقة رتب وسطه في المجلس المذكور بحرد على ورقة صحيحة وجمع الاوراق التي تخرج من المجلس تسجل قبل ذلك في الدفاتر
المادة الحادية عشرة — الدعوى التي هي من قبل حقوق رث من شخصين مسيحيين يرأس المجلس المذكور وعمل فيها عدل على اطر كية بحسب استعداء اصحاب الدعوى

المادة الثانية عشرة — شأن اوراق وصية كل مسيحي ارثوذكسي يكون قد رتبها وفقاً لقوانين ونظمات لدولة اعلى والقاعدة المدرجة في الامر المسمى الرسمية الصادرة حابة لقرود والطم المملى بحق تركت لمسيحيين تكون معترة ومعمولا ١٠٠٠ عدد حكومات الدولة المنة محله كاهن و١٠٠٠ المجلس المخصص المذكور المهر على امد الاحكام التي تحتوي عليها مثل هكذا اوراق وحرر حكامها

المادة الثالثة عشرة — جميع لسدت التي تعطى من طرف الاساقفة بخصوص دراهم التبرجات المختصة بايرادات ومصاريف مكتب امانة والمستشفيات واماى الامة الخيرية والكنايس والاديار الكائنه في دار ١٠٠٠٠ وورق الوصيات والوقفيات وما يختص بالامور المعنة بالمهد كون معترة في المجلس المذكور

المادة الرابعة عشرة — بغير المدعون ان يمدوا كعلا بمصاريف التي تظهر في اثناء الدعوى قبل الشروع في محاكمة لمواد معنة في المادة الثالثة

المادة الخامسة عشرة — من موحد مأمورية اعضاء المجلس المذكور ان يحرد الدقة في تأمين بدل الهمة وتعبئة من جانب بطريرك اسكندرية بحسب تنظيم جمع محلات الزيارات الواقعة في الممالك المحروسة كاهية وامانة الى مسيحيين الارثوذكسيين ومختصة بهم وعلى صرف المبالغ التي يحصل منها بصورة لائحة توفى الى مال احكام البراءات الموحدة والوصيات والامنيارات واوراق التبركات واذا اقتضى الامر يكون

ذلك رأيي واتفق لرؤساء الروحانيين الذين تكوّن علات الريادات المذكورة تحت
حكمهم

الباب السادسة عشرة - كما به من فرائض ذمة كل مسيحي ارتوذ كسي وكذلك
كل واحد من الأعضاء المذكورين أيضاً إذ بلغه خبر سوء حال أو حركة عن البعض
من سالكين في طريق إلهه يحب عليه أن يسرع بمرض الكيفية ولاودة عنها إلى
الطبيبك ويجمع المطردة لأجل شئت بالتدابير المقتضية



نظام راتب بطريرك استانبول

ترجمة نظام الذي يبين المعاش الذي تخصص بالتدقيق لآراءه في مجلس الأمة لبطريرك استبول وقدره حماية ألف غرش سويلاً يحصل من ذلك مائة وثلاثون ألف غرش من صرف المسحوقين هرب دور سنده وثلاثمائة وسبعون ألف غرش ايضاً من صرف لاسافة مع معاشته بقية بحسب مقدار ما يصب كلاً منهم على 'وجهه' الآن ويسل في صندوق الأمة بعضه له بالتدريج مع معاشه السوية لجمع لاسافة بر مطين بطريركة استبول والتاسعين لها

لادة لاوي - اذات الذي يكون بطريركاً لاساً ول يكون معاشه بعض سويلاً حماية ألف غرش ومن ذلك تجري تسوية اجرة حرية دار البطر كخانة ومن دارها ومجمع في الخدمة بوجود في خدمه بطريرك وكل من يرد به من مصاريف حسب اقتصيه وفي شأن طائفة ثم لا تمنى مد لان بارة مرد من صندوق أمة لاجل بعض مصاريفه

المعاش الذي يعطى لى لاسافة
مع ي خصرون كل سبع لاجل معاش حرر
ستاسون

سويلاً غروش	السوي غروش	كون
٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	مطراز قيصريه ٦٣٠٠٠
١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	قوش اطلسي ١٠٥٠٠٠
٩٠٠٠٠	٥٠٠٠	اركلي ٩٥٠٠٠
٩٠٠٠٠	٣٠٠٠	قبوطاغي ٩٣٠٠٠

المعش الذي يعصر في الاساقفة
الشيخ نجم حنفي من كل اسقف لاجل معش طريرك
استور

سويًا عروش	الصوي عروش	يكور
٦٠٠٠٠	٢٥٠٠	٦٣٥٠ ٠
٦٠ ٠٠	١٥٠٠	٦١٠ ٠
٧ ٠	٢١٠٠	٢ ٠
٨ ٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٩ ٠٠٠	٢٥٠٠	٩٢٥٠
١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٢٠٠٠
٧ ٠	٢١٠٠٠	٩١ ٠٠
٨ ٠٠	٣٠٠٠	٨٣ ٠
٨ ٠٠	٩٥٠٠	٩٥ ٠
٧ ٠	١٥٠٠	١١٥٠٠
٧٠ ٠	٣٦٥٠	٧٣٦٥٠
١٠ ٠٠	٦٠٠٠	٨٦٠٠٠
٨٠ ٠٠	٦٠٠٠	٨٦٠٠٠
٥٠ ٠٠	٢٣٠٠	٥٢٣٠٠
٥٠٠٠	٢٢٥٠	٥٢٢٥٠
٥٠٠٠٠	١٠٠٠	٥١٠٠٠
١٠٠٠٠	٢١٦٥٠	١٢١٦٥٠
٤٠ ٠٠	١٥٠٠٠	٥٥٠٠٠

المبالغ التي تعطى من كل اسقف لاجل معاش بصرىك
استبول

المعاش الذي يعطى الى الاساقفة

سوية غروش	السوي غروش	يكون
٧ ..	٢٥٠٠	٧٢٥٠٠ كريت
٤٥ ..	٨٠٠	٤٥٨٠٠ طر نزون
١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٧٣٠٠٠ بكشير
٩٠٠٠٠	٣٠٠٠	٩٣٠٠٠ نارد عقارتي
٧٠٠٠٠	٢٣٥٠٠	٩٣٥٠٠ فينه
٥ ..	٢٥٠٠	٥٢٥٠٠ رودس
٨٥٠٠٠	٦٠٠٠	٩١٠٠٠ سيروز
٧٠٠٠٠	٤٠٠٠	٧٤٠٠٠ در ٤٠
٤	٣٠٠٠	٧٣٠٠٠ ازوير
٧٠٠٠٠	٣٠٠٠	٧٣٠٠٠ مدالو
٢٠٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠٠ اقمره
٣٠٠٠٠	٤	٣٠٠٠٠ الاشهر
٧٠٠٠٠	٥٥٠٠	٧٥٥٠٠ ملق
٦٠٠٠٠	٤٢٥٠	٦٤٢٥٠ اوخري
٢٥٠٠٠	١٠٠٠	٢٥٠٠٠ ايوز
٤٠٠٠٠	٢٠٠٠	٤٢٠٠٠ مولوه
٤٥٠٠٠	١٠٠٠	٤٦٠٠٠ صوره
٧٠٠٠٠	٥٥٠٠	٧٥٥٠٠ ودين

المعاش لدي مطي لي الاساقفة
المدح اني مطي من كل سقف لاجل معاش مدرك
مدبول

مسوية عروش	مسوي عروش	يكون
٦٥٠٠٠	١٢٢٥٠	٧٦٢٥٠ سلمترة
٢٠٠٠	٣٠٠٠	٢٣٠٠٠ حرة سمام
٦٠٠٠٠	١٥٠	٦١٥٠٠ وره
٢٠٠٠٠	١٥٠٠	٤١٥٠٠ ناسنج
٧٠٠٠٠	١١٢٥٠	٨١٢٥٠ صوفه
٥٠٠٠٠	١٥٠٠	٥١٥٠٠ وره
٣٠٠٠٠	١٥٠٠	٣١٥٠٠ كشحه
٦٠٠	٣٠	٦٣٠ صبولي
٦	٣٥٠٠	٦٣٥ مودين
٢٥	١	٢٦ من السديز صوي
٢٥	١٥	٢٦٥ سورده يون
٥٠	١٨	٥١٨ سكجه
٣	١١	٣١١٠٠ قنور
٢٥٠٠٠	٣	٤٨ صافر
٤	١٥٠	٢١٥٠٠ لمي طه سي
٢٥٠٠٠	٠٠	٢٥٠٠٠ ايتروز
٤	١٠٠٠	٢١٠٠٠ لاصو
٢٥٠٠٠	٧٠٠	٢٥٧٠٠ دشنياني

مع ي حصي من كل اسف لاجل مدش ط رك
ستاسول

امدش لذي حصي لي لاسافه

سوي عروش	يكون	سوي عروش
...	٢٢٧٥٠	٢٢٥٠
٢٤	٢٤٠٠٠	٠٠٠٠
٤	٤٢٥٠٠	٢٥٠٠
٦	٦٠٥٠٠	٥٠٠
٥٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٣٠٠٠
٣	٣٠٠٠٠	٠٠٠
٦٥	٧٣٠٠٠	٨٠٠٠
٤	٨٢٢٥٠	١١٢٥٠
٧٠	٧٣٧٥٠	٣٦٥٠
٤	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٥٠	٨٦٠٠٠	١١٠٠٠
١٠٠٠	٧٦٠٠٠	٦٠٠٠
٦٥٠٠٠	٦٨٥٠٠	٣٥٠٠
٦٠٠٠٠	٦٤٦٠٠	٤٦٠٠
٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	٢٠٠٠
٦٠٠٠٠	٦٢٥٠٠	٢٥٠٠
٤	٢١٥٠٠	١٥٠٠
٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	٢٠٠٠

المعاش الذي يعطى لى لاساقمة

المعاش الذي يعطى لى لاساقمة

ساجون

سوي غروش	كوب	سوي غروش
٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١٧٥٠	٣٠٦٥٠	١٧٥٠
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٣٠٠	٢٠٣٠٠	١٣٠٠
٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٢٦٠٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠
٢٧٥٠	٢٧٥٠	٢٧٥٠
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
١٣٥٠	١٣٥٠	١٣٥٠
٧٥٠	٣٠٧٥٠	٧٥٠
٥٨٠	٣٠٥٨٠	٥٨٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٥٥٠	٥٠٥٥٠	٥٥٠
٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠
٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٠٠٠

معاش لیدی مطی کی لاسافقہ
معاش لیدی مطی کی لاسافقہ

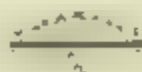
نکول	اسوی عروش	سویا عروش
نیر ۳۰۵۶۰	۵۶۰	۳۰۰۰۰
درسد ۳۰۷۵۰	۱۵۰	۰
ریسوا دینہ روز	۰	۰
روسحق ۲۵	۵۰۰	۲۰
لوخہ ۲۷۵	۱۵۰	۰
پورجہ ۷۵۰۰۰	۱۵۰۰	۰
قلات ۲۲۱۵۰	۲۱۵۰	۰
یککولی ۲۵	۰	۲۵
رقدیا ۲۲۲۵۰	۲۵۰	۰
رہما ۵۱۵۰۰	۱۵۰۰	۰
مدیدہ ۶۳	۱۰۰۰	۰
دیکبر پترو ۳۶۱	۱۱۰۰	۳۵
خرہ تیس ۳۶	۳۰	۰
سلس ۲۱	۱۰۰۰	۲
ولامیتہ ۰	۰	۰
عرویق ۲۰۰۰	۰	۲۰۰۰
دموقہ ۲۵۳۵۰	۳۵۰	۲۵
رجاہ ۲۰۷	۷۰۰	۲۰۰۰۰

المعاش الذي يعطى الى الاساقفة
المعاش الذي يعطى من كراستف لاحد معاش مدبره
استوا

سويا عروش	السوي عروش	يكون
٢٥٠٠٠	١٠٠٠	٢٦٠٠٠ ر
٢٥٠٠٠	٢٠٠	٢٥٢٠٠ ر'وش
١٢٠٠٠	٠٠٠	١٢٠٠٠ بونده طه مي
٢٤٠٠٠	٠	٢٤٠٠٠ ديار نكر
١٢٠٠٠	٠٠٠٠	١٢٠٠٠ حلب
<u>٦٠٠١٠٠٠</u>	<u>٢٠١٠٢٠</u>	<u>٦٤٠٣٠٢٠</u>
	<u>١٣٠٠٠٠</u>	٨٠ في در السعادة
	<u>٥٣١٠٢٠</u>	

المادة الثانية - كما ان مقدار المعاش معين و نصيبه استأصل يلزم ان يكون
موضوعاً تحت اهتمام ماؤن كذلك قد صار لا عترف في مجلس ناه من الامور المقنصة
ايضاً قضية تحصل الدراهم على ذلك اوجه بحيث لا يحصل منها سمعة على عامه الملة ثم لا
حصلت المداكرة بذلك وصرفت لهذه الحكامة على ما دونه من المداير قد صار مراد في
المجلس ناه مد تشكيل و ترتيب المجلس محتاطة بانه يمسى ن بدل اعيانه و مساعي
من طرف مجمع المطارنة و المجلس مد كور في قضية خصيص براد عدد بروج الى مسد
نظريه استأصل من الايرادات محصة بديره مية و مية في جهات بوعويه و ولا
بعد ان يخرج منها اولاً المقدار الكافي ن اذرة لانية المقدسه بوفقاً الى مال لنظام
لذي وضعه بابوها و الذين تكرموا بها و ذلك تامين معيشة بطريرك و مقفاته الادارية
بصورة تناسب مقامه

لأدله أن - يحصل المبلغ المذكور بحسب الأصول المذكورة في المدعى السابق
 أن - بحري نمرار لمعطى على وجه مشروع من طرف المجلس لموت بحق المعاش
 المقتن للطريرك ثم - بتخصيص هذه الأموال لتفدية مديونية مصرية بكونه مسئول
 عن ذلك لا تعود بمقتضى المانع أي - صفة - مديونية مصرية على المعاش المقتن
 للأمانة ككونه - طريرك ولا يحصل من لأهالي المدعىين
 المادة الرابعة - من مدعى في - لا - يصير بحسبه على الوجه الآتي الصا وهو -
 رس من هذا طرف - كل مدعى ذات سقوة - منيات مطابقة وعند ذلك بمقتضى
 الاستيفائي ووجوه - مدعى بحسب مع - كلاء - الذين يسدعونهم ويحصرهم من كل
 القصاصات والقرى ثم - من - المدعى - بقصد - بالعدل والاستقامة حسب القاموس
 الموحدة في كل محل - يكون ذلك - لا - يحرر بمقتضى أحدها في دار المطرنة والثاني يسلم
 إلى أوجوه - من - يسلم في هذا الطرف - كي يدرج - سجل في قيود الطريركخانه
 المدعى ومطابق كذا في صورة - مدعى من القرى - وأكل استيف لزمه أن - مرة
 في السنة يسلمه - وجود - مبرورة - من - ويسدس على ما يقضيه مذهب بدون احره
 وفي - لا - ويسدس - كذا - وكان - دمي من صرف شخص في الاسواق
 (- ولزمه) و فوق المادة فتعصى مصادره من طرف - استدعوه



العوائد المتفرقة المخصوصة بالاساقفة

الدرجة الخامسة - فوجد من كل تذكرة - مع شدة داء وبش الفص في حجم لاسافه
المرتفعة بطر كيه اسدود دود فوق بيده - في شدة داء وبش لاسافه
الدرجة السادسة - لداهم اتي فوجد من ورق مصفى في تغطى من طرف
الاسافه - فوجد بحسب حال الاندوس ، كما بين رسمه ، وعلى كل حال لا يكون من
من مائة غرش ويخصص ذلك المبلغ خيرات ثمانية وسبعين

المادة السادسة - ندرهم في معنى الاسقفية المسمى من طرف الاله
المسيحيين لاجل اجراء القداس في الكرش و لمارس و لثاثر تكون مبنوطة باعادة كل
من الا انها على كل حال لا تكون اهل من جبين عرش

ادامه نامه - کجا ن آید و در ده مضمون ، عروسی نعل و ... لایق است بفرستد .
من همه عروسی نعل و عروسی حد کتاب کد لک مبع لدر هم بفرستد بفرستد
لاجل مصدقة لاسف موصوفه در ده مضمون ، عروسی نعل و ... لایق است بفرستد .
ذکر می کند ثبات من عظم تجسس لخطاط الدائم یخصص الی خیرات تلك المدينة
و حسناتها

المادة الخامسة - ملحق الذي يوجد (أ) في حرم (أو في) بيوت
الاهالي لا يكون اهل من خمسين ذكراً وخصه حسب مذهب ووقت الأهل
وغيره في حيزه وده وخصه و... يوجد على ... لا ...
مفرد مثلاً

البيان: هذا هو مجموع ما ذكره في هذا الفصل من

الاسقف اعلى بحسب ارسوبه و التقدين و محمد ع ان مطر اشيد آخى له بصورة رسم
مرواه كان نقدا او غدا

المادة العشرة عشره مسح ورمى مد لآل فصاعداً مع كدكات ارضه ان وتحصل
الصدقات به سطره سبع لاجنوت و لادوره بالصوي كى سجين او ثلاث تحت اسم
امانة او ملك ولا يرميهات تى عمل صوبه و كرهاوت لصب الاسبوعه و لقداوات
الجيرة و الحاصى الروحية و اخذ دراهم عن ككائس التي تنى جديداً وعن الصللات في
الزحاحات المدبوعه و كل نوع من العون التي كانت تؤخذ عند رسم المسوس و لغومنون
وسائر ما يؤخذ يدعوى به حق لاسقف

المادة ثمانية عشره - ان كان لكدكات المحصونه مدت رهين قد مسخت و ابطلت
يعاد الى الككائس ما كان مهي في سطره مسوس و مطلى الضميمات المقتصة بدلا عنها عن
طرف الككائس الى رهين و في لاسقف و وجوه واستسماهم

المادة الثالثة عشره - طالما كان مسند اللوعانيه في ذل ارسطارحي ملك فيؤخذ
الغير المشار اليه حسب ممتد لكن لا على خط مستقيم بل معرفة الطريقه ثلاثه آلاف
غرض عدد نصيب سهم من نصف لآل و نعمه كان من النصف اثني و الف غرض
اذا كان من النصف اثني نصاً و حش من نصيب المعبر عنه با كسار خياو قد الذي بعد
الآن بحسب قرار المجلس المختلط ان يمتن المير امشاد اليه من طرف صندوق الملة ايراده
الابع بحسب مرسومه هو الى سه عشره ايم غرض ما عدا ما يعقل المسند المذكور الى
ذات حري ايمى تحت المذكورة ما كاهه كمن مسند اللوعانيه بحكم مسند و حري
مقط و ذلك مما لا شبهه و في ذلك مد ان يصير صندوق على الديون النقة على اطافه
والكيسه و تحقق بحرقه قديمه و مخصص حاد قد صادر مرسومه يلزم ان يصير تسوسها
باعانه عموم الملة به سطره مخصص مدع معلوم نقداً على كل مساهل

نظام يحتوى بعض مواد عمومية بحق الادبار

المد الاول - جمع الادبار و منه تحت حكم تصرفات مسؤول او تحت حكم الاساقفة المحليين بدون سبب تكون تحت نظام الاساقفة او وجوده في حوزة ولذلك كما به يتم اجراء لدقة اكاملة من طرف الاساقفة لئلا يهمل على مواد وحركات جميع الرهبان الموجودين في دوائر احكامهم كذا تكون من الامور المتصلة ان يصرفوا التقيد و لاهتمام على حسن ادارة الادبار المذكور و من قس لوجوده فيها

المد الثاني - مهما كان يوجد ادوية عدت بان يبين قسالى بعض اقربى تكون مجبورة بعد الآن على الاقلاع عن هذه المذكورة وتكون هذه مري تحت ادارة الاساقفة المحليين ومرتبة لهم و من من خلالها و منه تكون الادبار المذكورة بحكم ملجأ الى القسم الذين وغوا في الامور عن الامور المذكورة فقط

المد الثالث - جمع ديار الة قسم ثلاثة اصناف الصنف الاول منها الادبار التي يكون فيها اكثر من عشرة قسالى كما كان من هذه على يتم و تجري به التدقيق و المراقبة طبقا لاصول مدته اي هي بحق الادبار والقسم ويجبر على اخراج الطهوس و لخدمات اللازمة كل يوم وكذا في جميع نظم المذكورة في الادبار التي من الصنف الثاني اي يريد قسم من عشرة ادوية و قد سبب يجري منها ثلاث مرات في الاسبوع ما عند القسالى و من الادبار التي هي من الصنف الثالث وهي ما اراد قسم من خمسة قسالى و من تحت حداث المذكورة الا و منه ينظم الطهوس المدونة على مدته و منه سكاكلة يكون مفروضا عليها اخر حراه لخدمة في كل يوم سنت واحد

المد الرابع - الادبار التي انحلت مع مدته لا سبب و من حداث في احد

الاصناف الثلاثة المذكورة يلزم تدبير وصمها تحت رطله مناسبة او عظيمها كيف ما كان اما
ما كان منها تحت حكم الاسماء المخلقة عند الاديار في غوموس (غومتوس) فيلزم ان
تصرف لهمة واغيرة من طرف لاسقف المحلي وينصرف عن كونه الى جانب الطر كعنة
لاحل التمسك في تدبير تدبير ونحويل الذي منها بحسب ما يقتضي له

البند الخامس - الاديار المبروكة والمهدومة مدممة مديدة ومصب او يتعين لها رهبان
بوظيفة (غوموس) الا من طرف الطريق وكيفية ولا من طرف لاسقف المحيين لا يجوز
موضع من الانواع اعصاب حاصلاتها بواسطة اتخاذ هكذا عنوان بالليل والدساتر غالباً
ولذلك تسمح وطبعة الغوموس ولا تكثر قطعاً على هذا لوجه بل يحصل الاستعداد
عن حالة هذه الاديار من لاسقف اعني ومن اعني اعورة لها معرفة بجميع المطاراة
والجلس الخلل ومن ثم ينشك قوميون مخصوص ويتعين ترتيب وتنظيم لاديرة
المذكورة بطرف ثلاث مسوت بنفس نظامها وقوانينها او سيات في ذلك الطريقة تدبير
آخر ويحصل لده نامر به في حاصلاتها في سبب واسباب حتى الآن من طرف
ريد وعبد في ما يخص صفات لاهية وخاصة في حيزت محلات المحاورة لها وحساباتها
البند السادس - تبدل الماسمي واعيرة في كل حال من طرف البطريكية بوضع

ايرادات لاديار ذات الاراضي في معنى الارام بوجه مقطوع لواقعة في نواحي
الفلاخ ولعمدان تحت طرفه مأمونة خلصت بوسطها من سوء الاستعمال والتلف وعما انه
سوف تجري مسدات التزام الاراضي المذكورة والمصادقة عليها بدون مصروف ايضاً
فيعطى من مثل هذه الايرادات عشرة في المائة كل سنة الى صندوق الملة لتصرف
واستعمل في صفات الطائفة بطريق ما يقع لها في هذا باب من لهمة والخدمة

البند السابع - ان اديار ايديه دور وثلاث كانت تحت حكم بطريرك استبول لكن
عند كونه لا يحصل حل في اصول ادارهم لداعي وقوع المزعج اجيباً الى اصول

والنظام السكاني بحق الاديار هناك ولا تنوع مناسبتها الى البطيرية تبذل لها الحماية
والاميرة من طرف البطيرية في دورها ومصلحها حين الافضاء وتنفق منذ الآن فصاعداً
من الرسوم المعروفة التي كانت تطبق منذ قديم لاجل نصب الاموموسيين الموجودين في
نواحي القلاح والعداد والمصادفة على باقي السدات ايضاً ويرم ان يعطى من طرفها
الى صندوق الملة كل سنة دراهم بدل رمية آلاف ذهب مجر

البند الثامن - بحري الحركة والعمل في الامور المتعلقة بدوائر واحدة الاديار
ومحركات قسب ومعاملاتهم ونصب وتعيين الاموموسيين مع دره حاصلاتها وروية
محاسباتها بموجب احكام النظام المخصص بها



السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد

خائب الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

توجه برفاعة سلطنة امارة بطريركية اراهب حراسيموس مطرن
بيسان على كرمي بطركية وسائر مشرق الروم لانود كس

من السلطان عبد الحميد خان الثاني

ان حكم ابشيدن السلطان الاشرف حالي شان والسامي المكان والظفر الحاقانية
العراء لشاملة الانام هو عهد ساء على شان ولاية سورية به مداعي وفاة الراهب
ايردينوس بطريرك الروم لاطا كية وشتم شريف وبنواها قد نجح في محله انتقاماً موافقاً
للأصول ولا مثاله اراهب حراسيموس مطرن بيسان الذي هو من ارباب الدراية واللباقة
الحامل رايي الهاوية وساء على تقدم المصطحة الاخوية صاهدا لشان قد ستسب
واستصوب مجلس وكلائي المعجم الخاص ان يقوم لوماً به غامورية بطركية المذكورة
ثم لدي عرض الامر الى معلمي السلطان الاشرف والاستاذان صدرت ارادتي بسببه
الملوكاية المتعنه هذا الصدد وعطيت توجهم رايي الهويوية هذه المصصة مأمورية
الطريرك الموما به وامرت ان يقوم اراهب حراسيموس مطرن بيسان الموما له بادارة
بطريركية الروم لاطا كية وشتم شريف وبنواها السالفة الذكر وان على طائفة الروم
صغيرهم وكبيرهم الساكنين في لاماكن تنامه مد عديم بطريركته ان يعرفوه
بطريركاً عليهم وان لا يتجاوزوا اقواله لقومه في شؤون ائتماره فاصولهم المدهية ون كل
ما للمطارنة والكهنة والقسوس وارايبات المدين يوفون في لاماكن التبعة لبطريركته

ياخذنه ويقيضه لبطريرك الموما اليه او مطارسته وان لا تمنعه في ذلك حلاماً للمدة القديمة
بيت المال ولا القسامون ولا وجاظم ولا المتولون ولا سواهم وان كنائس والادبار
الي هي تحت تصرفهم في الامكنة النعمة لبطريركته لا يعطى احد من ايديهم بل الامر
شريف ولا يتداخل احد في تزيينها الخارجي بشئ شرع ووامري شريفة عظاماً وصفاً اعديهم
وان الكهنة او وكلائهم الذين يسمعون به حاشاً ما لا يسلطهم لمدحه بدون علم لبطريرك
الموما اليه وادبه بحري بحقهم النذيرت للامانة على الشريعة وادعواهم الامانة المتعاضة
بالشرع الشريف ترى في دروسه وفي محل ترويح احد افرادة الروم او تطلعه من
زوجه غفنى مذهبهم ليس لاحد ان يتدخل ويتدخل سوى البطريرك الموما اليه او
وكلائه وان كل ما يوصى به حسب اصولهم المذهبية او احد طائفة الروم المتوفون الى
همراء كنائسهم او بطريركهم فهو مقبول ويستعمل لدى الشرع لشهود رده وان لا يتداخل
احد عند ما يؤلف البطريرك الموما اليه لاسمعه ورؤسه لادبار او الكهنة او القسوس
التابعين لبطريركته ويحقق شعورهم ويسلم مراكرهم لآخرين غفنى الاصول المذهبية
بحالة ظهور جرائم من فسادهم محالها الاصول المذهبية وان لا يتداخل احد حينما يصب
البطريرك الموما اليه او يعرض غفنى الاصول المذهبية من يستحق العزل او النصب
من الكهنة ورؤساء الادبار والمطارسة المصوبين الى بطريركته انط كيه على الوجه المعروف
مد القديم وحينما يسلم امّا كيه لسواهم من لرهبن وان عزل المطارسة الذين تحت
رأسه ونصبتهم لا يكون الا بعرض حال محتوم بحتم البطريرك الموما اليه وانه لا يجوز
ماشاء غيره ان توجه الى اي فرد وظيفة المطراية او الاسقفية ولا ان يضطها ولا ان
يتصرف بها وان ما يعرضه لبطريرك الموما اليه فهو معمول به وكل ما يعرضه او يصدر
به اعلاماً من الشؤن المتعلقة بطقوسهم لدمية فليساعد عليه وان القسوس التاركين الدنيا
في الاماكن الناسة لبطريركته لا يتحولون في الاماكن التي يريدونها خلافاً لمقتضياتهم

المذهب بل طيرسلوا الى اديارهم في كانوا يكونون من قبل وان عطى اذلا
 للبصر في ايامه ولرحانه في لانه كان يبعرون ويخرون في حين يتبدل حلتهم
 وكسوتهم لادل مرود على حسن حال في لانه كان لجمعه وجمعهم اساعه حريه لدفع
 المرود عنهم وادد معسهم ولا بدع منهم ارج والمدرات وسائر الصلح سدا
 لمداحله لشبههم على الحسود ولله ووعبة الاما كن خلافا للموت وللمادات القديمة
 وان لا يرغمهم احد قطب عادت وهداه خلافا للشرع شريف وفي مواد عقد الزواج
 وفسع لزوج وسلاح ما بين شعبيين زعمهم ونحلف ايمان في الكريسه ولدى
 لاذب المعروف باخرم حسب لاصول مذهبهم ولا يحرموا ولا يرموا من قبل اقصه
 وام اب واه دون معده واد بطريقه مومنه ومطوره لا يجوز لاكمه شعبين
 لهم يعمدون المسحي دواحا محالاصولهم مذهبهم ولا يبعدى احد من ذوي الاقدار
 قالا اعقد لهم قه على هد وعرف هدا كاهن وعط كيسة الى هدا كاهن
 وان لا يتداخل احد دوق مذنب ممرهم باخرم الي يصدر عنهم لاجل تاذب الملة
 المرقومة وترتبه لدى لا يحب يقصى صولهم مذهبهم وان الذين يقصى توبيخهم باذن
 الشرع من جمعه ككه وفسوس بحري توبيخهم معرفة بطريقه الموما ليه ون
 لكباش شخصه ممد لمدبه ملة ارو ولا تشبه نمقة مدحل الكريسه واكل ما يؤديه
 سوبا حسب امدده لمدته نظيره يصار مومنه بصطه بكامله لبطريك المومنه من
 دون ان تدحل مدته صولهم لا تفرص احد معصيه يبحم بطريك
 الموما اليه في يده ولا لحوته الذي يركه حسب عاده قديمة وانه ادا وجد في لانه كن
 التبعة لراهه لبطريك الموما اليه بعض من جماعة رهان الدين ليس لهم كائن ولا
 اديار بل يتحولون من محلة الى محلة عمابين على الفساد فيؤدوا ويسموا من ذلك معرفة
 لبطريك المومنه لانه لا يصع احد من مسكويه وغيرهم جبرا في اسرل الذي

يسكنه بطريرك الموما اليه واقلم رضى فلا يرجع ولا يعدي عليه احد بقوله نحن
نصير حداماً لك حراً وان لا يمرض لصدط بطريرك موما اليه عند ذهابه الى بيوت
المسيحيين برصهم وحرثه خدم لروجه وحمما بطر في محسه لرهبان المييين حسب
اصولهم المذهبية وكلاء على كل شئ وديار الذين احسنوا وابتدوا الرسوم الخاصة
للبطريركية فلا يتداخل احد خلافاً للعنة فدية وان لا يدع لضباط مجالا للازعاج
وتمدي الامواح بل لمجرد انتداف لمن خلاف الشرع الشريف المعنون في الايام التي
عقدوا عند التقديم ان تقوموا بها حفلاتهم لدية وان لا يعصى سبيل لازعاج بطريرك
الموما اليه خلافاً لشرع الشريف وذلك بانقول به نورد بعد ذلك نحن ورسد قوداً
في حين م يثبت عليه دين ولا كفالة ثوباً مستحقاً وان كان ما يحسن من فدية كمن
حسب اصولهم المذهبية من كروم وسدين وحويت وصو حين ومروح وحقول وسوت
ودكاكين او شجر مثمر وغير مثمر وكن مقدسة وديار سائر الحيوانات ولا شئ
المعرفة على الكيسة من هذا النوع ففصر يسان تراهم حر يصر من الموما اليه
ان يستولي علم وسفد على مثل ما كان سوني ويصرفها لذين وحدوا حتى
الآن بطاركة لزوم على الطائفة ورواها وان لا يمس احد على لاعتلاق من ولات ودية
مأموري امور الصاغة والمالية وغيرهم ولا يتدخل ولا يتصرف به لاي وجه من
الوجه اوسب من لاسباب تحرق في لدم لراع وامتحن من شهر شول المكرم
لسه شين وثلاثايه ولف

معهم فسطصيه محروسه حمية

الرقم المم

١٩٥

ان صورة هذه اوراقه السلطانية محررة باللغة العربية هي مطابقة لاصلها المحرر باللغة

الركية بالاحرف الدبوانية المبرز والمشهد لدى هذه الاثره فناء على العطب الواقع من
قل حبه من حب عظمه اطرا . كـ سـ دـ سـ دـ اـ يـ ونوفقاً لحدوده ٥٦ من قانون
كتاب العدل - دلق على صحفه بوجهه ورفقة غمره هـ دـ يـ تـ اـ رـ دـ بعد اسبوعه حرجه .
قانوني وفدوه (١٢٥) عرفت سوده وثـ فـ حـ طـ تـ سـ حـ عـ يـ اـ دـ يـ هذه
الدثرة تحجراً

۱۳ کاؤن ٹائی ۱۹۳۲

طابع كاتب العدل



امر من نظارة العدلية

في ١٧ اغسطس ١٩١٥ لمي على تذكره سامية منصوره على ارادة سيده
بروم عتار مطوق القرمات العلية بحق مصرف الكاش
والاديار وساير المؤسسات مائة لطاعة الروم

ستدمي لطريقك طاعة الروم ل اسده اسية اللوكايه شاكية من عدم اخذ
المراجع الرسمية والمحاكم اعطاه احكام القرمات اعليه التي سبق لها ان منحت الاداري
والاملاك الواقعة تحت تصرف الكاش والاديار الخاصة بطاعة الروم امتيازات خاصة
وتدخلها في شؤون هذه الاملاك ولا رخي . وعلى ذلك اعطاه مقام الصدارة المظلي
سكتابه السامي انه قد صدرت الارادة بسية بروم المحفوظة على المسح المعروضة بهذه
القرمات العلية وقد اطلع الباب العالي من بروم وحبوب لعمل مقتضي ذلك . ولد استرعي
منكم للمسح على هذا المول ودمتم



أمر من نظارة الداخلية

في ١٥ مارت ٣٠٢ بشأن تنويع العضوية في المجلس ومحاكم بين الطوائف المسيحية وغيره لروم ذات حق دائم وحرية الحركة بين الطوائف الكاثوليكية لاعتبارها مسوولة الى كنيسة واحدة

خطاباً لوالى الشام

ان كتاب دواكم المصنوع انكم نعلم اليها بطريقه بطريرك الروم في القدس المحتوي اعتراضه على طريقه انتخاب الاعضاء المسيحيين للمحاكم النظامية قد ثبت به مقام الصدارة العظمى مع الكتب لواردهد الشأن من بطريرك الروم الانطاكي الى مجلس الشورى مرفوقاً بالحركة الحارثة هذا الشأن مع وزارة العدلية . وبعد ان تداولت دائرة التنظيمات في مجلس الشورى انشأ اليه هذا الشأن وضمت مضطرة ارسلنا الى دواكم صورة عنها مصدقة وموشحة بالارادة السنية وهي تتضمن انه لما كانت شكوى طائفة الروم بان عدد افرادها يبلغ ضمني عدد افراد الطوائف الكاثوليكية كالكلدان والسريان والروم الكاثوليك ولان من الكاثوليك واللاتين والموارنة الذين يشتمون من حيث المذهب الى كنيسة واحدة . هي شكوى في محله ود عمل بالقرار المتخذ الآن وهو انتخاب عصفو مسيحي للمحاكم النظامية لا يلحق طائفة الروم الدور لا في كل بضع مئين مرة وهذه الحالة تستدعي العمل الحق لمعطي لطائفة الروم باختيار عصفو يمثلها في المحاكم النظامية الى بقية الطوائف . وعليه ولم كانت حكمة الدولة في هذه القضية ترمي الى اعطاء حق المساوي للافراد بعضهم جماعات لا عصفو ود كل الروم

طلوب بحق ان يتمتع طوائف الكاثوليكية لآمه الذكر كل جماعة واحدة وروم جماعة
اخرى ومثل منتخب كل منهم جمعة في محكمة طابق المساواة وان يبقى عضو طائفة
لروم ثانياً ويخري المادحة بين بقية الطوائف الكاثوليكية الاخرى

فقد ، قرر بعد البحث والتدقيق في هذا الشأن انه لما كان عدد الروم يريد عن عدد
بقية الطوائف المسيحية الكاثوليكية مجتمعة كالارمن والسريين والكلدان واللاتين
والموارنة والروم لكاثوليك ، ولم كانت هذه الطوائف كلها تنتمي الى كنيسة واحدة
وهذه اخله بحسب غناهم جماعة واحدة وحدودهم بعد كل طائفة من هذه الطوائف الكاثوليكية
جماعة قائمة بذاتها وادخلها في اسوبه تمثيل حسب في المحكمة ، استمره تمط حقوق طائفة
الروم وانتمل هذه الحقوق الى الطوائف الاخرى ، وهذه الخلة تتألف مع القاعدة
الاساسية التي تحددها الدولة في احرار اعدلة وتساوى بين جميع افراد لريعية ، ولذا
يجب اعتبار الطوائف الكاثوليكية است جماعة واحدة والروم جماعة اخرى واحرار
المساوية بينهما حسب القواعد المرعية ودامت

في بيان صورة انتخاب بطريرك الارمن

في دار السعادة

المادة الاولى — الذات التي تنتخب لي بطريركه دار السعادة تكون حائرة الرئاسة على جمع مجلس الملة وواسطة لتفيذ احكام الدولة العلية ولذلك يسمى ان تكون متصفة بالاصناف والجبية الثلاثة هذا المقام من كل جهة لاجل استجالات امية عموم الملة واعتبارها من صف الاساقفة المخصصين للطريركه منذ القديم ومع ذلك يرم بان تكون من الدوات الثلاثة كمال امية الدولة العلية امساً ومن سمة الدولة الملة الاصليين ولو عن اب على الاقل وكنت سن الخمس وثلاثين سنة

المادة الثانية — عند ما يشتر مقدم الطريركه بوفاة الطريرك او استعفائه او غير ذلك من الاسباب يحدد المجلسان الروحاني والجسماني ويقررون ذاتاً لتكون قائماً ويستدعيان من الباب العالي المصادقة عليه وطريرك دار السعادة ينتخب في مجلس عمومي انما المجلسان الروحاني والجسماني لهما حق ان يبتدريهما بتنظيم قائمة تحتوي على اسماء الدوات الذين صار اتقاهم اما امر الانتخاب فيجري على الوجه الآتي وهو ان قائم مقام الطريرك يرتب في اول الامر دفترأ يحتوي على اسماء جميع الاساقفة الموجودين في الممالك المهروسة الشاهية ويضع اشارة مقابل اسم كل منهم من جهة استحقاقه للانتخاب بموجب المادة الاولى ويبرز لدفتر المذكور الى المجلس لروحاني ثم يستدعى من طرف هذا المجلس مجلس عمومي وروحاني ويرتب دفتر اسماء بالاقتراع السري على الوجه الآتي وبعد ان يحرر كل واحد من اعضاء المجلس المذكور على ورقة اسماء الاساقفة الذين يحسبهم مستحقين لقبول روحانياً نصير عد الآراء وتدرج الاسماء المذكورة في دفتر خاص بحسب

كثرة الآراء أي صارت كل واحد منهم بهذا الأمر يردد ما يراه من المسمى به
 إلى المجلس الجسائي ثم بعد أن يحقق هذا مجلس دوحه فادسه الدواب لمدحه استؤهم
 في الدفتر المذكور جسيانياً أي يغير اسمه غير يعينهم في كثيره إذاً يمكن محاسب
 الطريق من أكثرهم استحقاقه ويرد هذا دفتر إلى مجلس موموي وحيث أن الدفتر
 ندي يكون قد ربه مجلس الروحاني موموي يمتنع من حاشي في مجلس موموي
 أيضاً فيطلع المجلس العمومي على رأي مجلسين مدين على ودر وسلاحه لانتخاب
 الطريق بحق قبله ادوات مدين يمكن ربحه سوء كالم روحيين أو جسيانيين
 ويتعجب منهم بطريقه لا ذراع سري ودر كبريه لآراء مستقيمة من كان يمكن
 أن يمتلى رأي في مجلس موموي بحق ذلك يكون حاشي عن مدور ويرد من صرف
 المجلس الجسائي لأنه من حيث عدم حوزة ادوات لا يكون مدحه استؤهم في
 الدفتر الذي يكون قد ربه المجلس موموي روحاني ودر أن يكون اسم تلك الذات
 محرراً في الدفتر المذكور وإذا ما تعرض مجلس كثيره لآراء المطلقة في المرة الأولى
 يعلن اتفاقاً لموه إليه إلى أعضاء المجلس موموي مسمى دتين تكونان قد اتصفا
 أكثرية الآراء المطلقة ثم يمتلى رأي مرة ثانية في حق هذين الذين يصفون وكلاء للمنة
 الذين لم يتمكنوا من الحصول لاعتطاء رأي مرة ثانية يتمكنهم من دفع رأيهم إلى المجلس
 المذكور مكتوب مسمى ونحوه برسونه حاشي أن يمتنع منه ودر في رأس قلم
 المجلس العمومي وبعد أن يوضع رأي الآراء في صندوقه مخصوصه قرر وسد الآراء
 المطعنة بحصول ثمانية نفر ينتخبون من مجلس المذكور معرفة قيم مجلس موموي رمة
 مهم من أهل الكبيسة وأربعة من لوه ودر ما تعرض صارت لآراء في امره ثمانية
 شخصين على وجه التساوي فينتخب منها شخص واحد بسحب القرعة

المادة الثالثة - عندما ينهي امر الانتخاب عظم محضر ويقع عليه الخاصرون

المجلس ثم يقدم الى الباب المني وسطه ثم يقدم ثوماً اليه ويصير تعيين لطيريك ونصبه متى وافق ذلك الارادة السنية على الوجه الذي كان يجري منذ اقدم

المادة الرابعة - - - - -
تصحب اطرافاً كانت موجودة في داره والافترس لها ورقة استدعاء واسطة مكلف مخصوص ذاكات في الخارج ثم يأخذ لطيريك ورقة الاستدعاء المذكورة ويجتر في لطيريكه وحشد نوحه الكيسة الكبرى ومدان بحري قسم على ألا ياتي بعد حوزة امام الله بحضور مجلس لامة في يوم يومه لصداقة الى لدولة الى الله واسهر بكل دمه حتى يمدد دمه في تمام تهي حشد مأثورة قد قدم الموم انه ومثل اطرافاً بشر به بحضور حشد استصفي لها ودية مباشرة بحسب الطلب الذي جمعته من اباءه وبحري مأثورة رستم وتضمن بحضوره الى باب المني
المادة الخامسة - - - - -
يعد مهمة بحق دته

المادة السادسة - - - - -
الحسائي وله في مهمه وشكي على استدعاء من بطورك عاب ان يسألت من صرف الالب اعلى انعقد مجلس عمومي في معرض منع بطورك عن ذلك تعرض لكيفية تكرار الى اباءه في اباءه بكرم بان يأمر باستقاء مجلس عمومي تحت رئاسة لمقدم من لاسوقه موجود في دار لامة على موجب صوره لاستدعاء والمجلس عمومي يعين قومسيون تقش ثلث من عشرة عدد خمسة منهم من اهل الكيسة وخمسة من موم بحيث تعصون لاشخص تشكية على بطيريك مستناة وهذا قومسيون تحقق في مهمات اومه وتقرر لكيفية الاقتراح السري لكي يطلي بها مضطه الى المجلس والورقة في تكون حاوية هذا القراو يجب ان تكون مذيلة

مواقع من عطاوا رتبهم في اقرار المذكور من عصا المجلس واذا كانت شهادة استعفاء
الطبيب توحه صراط علم المجلس مع الاستعفاء به عند انطراك ويدررون له اوردته
المذكورة وعند ما يصطحب لطريقك لموه به سبب ذلك صراحة على هذا وجه يكون
مجبوراً على الاستعفاء ولا د مع عن ذلك ومرض عنه في سبب عن وعمل
المادة السابقة - طريقك موصول مدخل في صف الاستعفاء مرحضين ويعمل
من طرف المجلس محتفظ بحسب اصوله

في وظائف بطريقك دار السعادة

المادة الثامنة - وظيفه الطريقك هي ازالة عن العمل مثلاً لاحكام انظم
الاساسي والانتزاع على تنفيذ مود انظم المذكور ولاشمل التي تعرض عليه بحجتها الى
العنسي في مورد انه يتحدد قراراً شتاً بمدة كفة وتعدده الدية وسائر تحريزاته
لرسمه الموصلة بالمواد التي يكون قرارها في احد المجلس لا يمكن اسرها ولا لعمل
بها ما لم تكن ممصة وتقومه من طرف ذلك المجلس كمن د صهرت قضية مستعجلة
وكان غير ممكن بعدد يوم بعدد المجلس و سبعة مجلس فوق اعادة لاجل رؤيتها
ولسويتها وهه انت يا ائمة مسئولها على عهده واصلها من بعده لا نه مع ذلك
يكون محراً على ان عرضها على مجلس المذكور عند اعداد دوره به لكي سماعها
حسب الاصول ويصادق عليها

المادة التاسعة - لاوردان مصممة فريدت عطفي في مجلس الذي به ذات
البطريقك وان كان يمكنه ان ياتي بالاحصاء علم على سبب مدته لا نه
لا يمكنه ان يسمع من امضاء الاورق المذكورة به بحسب ذلك فتررت تصديق عليها
عند رؤيته ايها به بحسب لاحكام انظم الاساسي

المادة العشرة بحق للطريقين من كل قبضة طرد الزمان ومعهي لمكتب
وذلك تحكيم خلاف طاعة الاسس من مشوري كائن والاداره والكا
والسنة من خدمه من مجلس و... ي... هذا الامر
... خدمه مشور... الطريق... ك... له صلاحه ان مير و... من
... له احسن روحه وال... مع... من قوم... لا... له... من
... حركه... ل... سي... م... في... من رئيس ذلك
... من قوم... في... مرة... حركه... وشروعة... بها
... على... م... في... د... التي... هي احد
... في... المجلس... وكانت احد قوم... في... المجلس
... ل... و... م...
... م... في... م... م... م... م...
... م... م... م...

فيما يخص بقام البطر كفاة

... عشرة... يكون... في... في...
... يكون... م... م... م...
... م... م... م...
... م... م... م...
... م... م... م...
... م... م... م...
... م... م... م...

المادة الرابعة عشرة - يكون لقلم الطر كعادة مدير مسئول عن كل معاملاته ويكتب المدير الموما له في المجلس المسماي وينصب ويعين من طرف الطر بك ويجري كاديه المجلس العمومي ويكون محموراً بحسب كل سنة صوره دفاً العوس التي تولد وتنشأ او تنروح في دار السادة والخارج ويقبدها في دفتر قيم الطر كعادة العمومي ويكون هذا المدير من صاحب لمعرف ائمة في اللغة الارمنية ويعرف ان يترجم ايضاً الى اللغة التركية والفرنساوية

المادة الخامسة عشرة - يكون لقلم الطر كعادة كتاب بقدر الكفاية ويلزمهم ان يكونوا عارفين باللغة الارمنية كما يمي وكل منهم يكون من اصحاب المعلومات في خدمته الذاتية ويكونوا هم المسئولون عن قسّم الخدمات المخصوصة بهم من طرف من يتلقون به من المجلس والقومسيونات خصوصاً من صرف مدير علم عموماً

المادة السادسة عشرة - كل الادنى والشهادات التي تعطى من وده تحرير العوس يرد ان يكون معدداً على علم طر بك ومضاه مدير علم

ما يختص بطر بك القدس

المادة السابعة عشرة - طر بك عدس الشريف يقوم مقامه ما يقوبه ما دام حياً وهو مدير محلات ربرت ملة الارمن الكائنة في عدس الشريف ورئيس مجمع وهبانه دير مان يقوب ووظيفته هي عبارة عن صرف لدوه على توقيت الحركة على احوال الدير المذكور ونظامه وعلى حسب ما يراه

المادة الثامنة عشرة - وجود الصلوات لسرايه يومياً وحركته و نظام الدير السالف الذكر يحسب عليه تهمة

المادة التاسعة عشرة - يمكن ان تقع تهمة بحق طر بك انشاز به من طرف

مجمع وهباني المدير المذكور أو مجلس بطركية متسول الروحية والحسبية فإذا وقعت حالة
تطير ذلك بمجمع مجلس الأمة العمومي ويحقق على الانتهاء ووجهه ما واد بين لها أساساً
فاما ان تطالب الى بطركية مباشرة في تحفظ على الخطه بواسطة ورقة تشك ورسلا
له او بحججه من بسم الله الطرد كنه في ذلك الذي يكون داخل مجمع ارهاب اسلاف
الذكر ويتجرب في حي ومانع هو عن معصية مذكورة وذلك بحسب ما نصحه الحال
تطبعاً الى لاصول منه في هذه حقه بحق بطركية دار السعادة

المادة العشرون - عمنه يتوفى في برك قدس الشريف بمجمع رهبان لدير
المذكور فانما يصادق عليه اصلاً من صرف مجلس بطركية دار السعادة

المادة الحادية والعشرون - بطركية قدس الشريف بمجمع من طرف مجلس
بطركية دار السعادة في يكون لمجمع رهبان لدير قدس الشريف حق ان ينظم دفتر
اسام يدعون به آراههم مدرجات استحقاق الدوات في باب ولاية الانتخاب ثم بعد وفاة
البطريرك المشار به يستدعي لقائمه يوم الى مجلس وهباني عمومي ويرتب دفتر اسام
مثلي بحري في مجلس عمومي روحاني عن بطركية دار السعادة الا انه يلزم ان يكون
هذا الدفتر شاملاً سامي سبع ذوات لا في ولسن مع مصطفة بمصير المجمع المذكور
سوية الى جانب بطركية دار السعادة

المادة الثانية والعشرون - بدت في برك قدس الشريف في برك قدس الشريف
كلت من خمس وثلاثين سنة لا في ولسن من برك قدس الشريف عن اب ولسن سادس
ورهابان مجمع المذكور ولا يكون في برك قدس الشريف غير من ليس يكونون قد
استعملوا في حقه ما ولسن صرف مجلس بطركية دار السعادة في برك قدس الشريف
القدس الشريف لا يكون مفصلين من مجمع المذكور

المادة الثالثة والعشرون - تختص المجلس الروحية والحسبية ويحققون استحقاق

الذوات المدرجة استأؤهم في الدفتر المذكور ويبرزون منهم ثلاثة عشر لانتخاب ويبرزون استأؤهم الى المجلس العمومي وثلاث مائة في راي من طرف الجمع المذكور سوف يتعلق على حائط مجلس الامة العمومي بصاً وطلع المجلس العمومي على راي الجمع المذكور ورأي المجلس المذكور من حق لدات عشرين الاحاب وبعث لانتخاب ركة بالرأي الخفي واكثرية الآراء المصفة بدت الاكثر استعفاء بين الذوات لرفومه لحمة نديها وما كنته من لعارف ولاطور حسة ولا يمكن ان يعطى رأي في المجلس العمومي من طرف الجمع المذكور بحق حد من الموجودين خارجاً من الدفتر الذي حده.

في بيان المجلس الروحاني

المادة الرابعة والعشرون - المجلس الروحاني يتكون من اربع ذوات من اهل الكنيسة وارب اوقوف كقوة قد اكلو من ثلثين و مردوا رمة لرمة او القسوسية قبل خمس سنين لا قس

المادة الخامسة والعشرون - ينتخب راي في المجلس العمومي الروحاني ثلاثة ضمايف عدد اعضاء المجلس الروحاني وسرد استأؤهم في مجلس الامة العمومي بمصطة خمسة ثم عدد البتنتجب منهم بالرأي الخفي في المجلس الروحاني تعرض مصططهم من طرف البطريرك الى باب عبي وبصير مصهم وتبنيهم فوجب دة سبه

المادة السادسة والعشرون - اعضاء مجلس المذكور تنعقد بكامل في غاية شهر نيسان من كل سنة ثمانية وتحد في ثناء شهر ١٠٠٠ لا يجوز تكرار انتخاب الاعضاء المنفصلين حالاً ولكن يجوز انتخابهم بعد سنتين

المادة سابعة وعشرون - عدد ما يبع عدد المتقودين من اعضاء المجلس الروحاني

الى ثلاثة اقسام مداعي الاستعانة او لسبب اخر يلجأ آخرون بموضوعهم في هذا المجلس العمومي وتطلب في المجلس المذكور كثرة كامل اعضاء المجلس لحد وقوع هذا الانتخاب

المادة الثامنة والعشرون - وظائف المجلس الروحاني هي عبارة عن الصيانة على امور الملة الروحية وترويح الاعتقادات لمذهبية وتحكيم بين الملة واحفظه على معتقدات الكنيسة الارمنية ورواياتها المرجعية من اجل وصرف الدقة على وجود الكنائس واهل الكنيسة بحالة الانظمة والمداومة والافدام على اصلاح احوال طائفة الرهبان الحضارة واستحصال اسباب تأمين احوالهم لمسئلة ومعينة مكاتب الملة وقتاً فوقتاً مع بدل الدوة بخصوص التعاليم المذهبية ونهضة دهرها وفسوس منصفين بالاهلية ولقدسية وتحقيق المسائل المذهبية التي يكون بين الملة وحدها وتسوية تطبيقاً الى لاصول لكرائسية المرجعية

المادة التاسعة والعشرون - اد بالفرض ما امكن المجلس الروحاني ان يحل احدى المسائل المهمة التي تظهر في ما يتعلق بالديانة صرفاً بشكل مجلس عمومي روحاني من الاساقفة ووظائف الكنيسة ورواساء كهنتها وبطلب اذا اقتضى الامر المرخصون المقيمون في اسحق الواقعة بالقرب من دار السعادة ويجسرون اليه ايضاً ثم اذا كان هذا المجلس يحسب حل المسئلة المذكورة خارجاً عن دائرته فداره غير ارجح السكاو عيكون العام بها بمضبطة ممضاة ايضاً

المادة الثلاثون - كل نوع مصطلح المجلس الروحاني تكون دائمة ممضاة بامضوات اكثر اعضاء المجلس

المادة الحادية والثلاثون - الرخصة المفتضاة لاجل تعيين الرعايا سواء كانوا في دار السعادة او في الخارج تعطى من طرف المجلس المذكور ويمطى الاذن الى ماده

لتأسيس ذلك في دور السابعة من المجلس المذكور أيضاً وما ذكره لاني محل كان في الخارج من طرف مجلس ذلك محل لروحي

المادة الثالثة والثلاثون - دأبرت جماعة الكيسة ووسوس لروما الى تعيين قسوس حدة ولا تعطى لهم رخصة ما لا يسدعو ذلك غرضه فمصة من المجلس لروحي

المادة الثالثة والثلاثون - وعاد يكثس في دور السابعة ودوره كهم يعنون من طرف المطررك بحسب قرار مجلس روجي

المادة الرابعة والثلاثون - قصة اي معذب كان يجري ربي الحفي في المجلس الروحي

المادة الخامسة والثلاثون - ينظم لظم من طرف مجلس لروحي يختص باصلاح حول اهل الكيسة خاسره ونامين حوالهم المسئلة لكي يتكلموا من القلم بمخدراتهم المذهبية مجلدا

فيما يختص بالمجلس الجسماني

المادة السادسة والثلاثون - المجلس جسماني يترك من عشرين ذاتاً من العوام لها وقوف على المصالح لمبة وخدمات لدولة لمبة

المادة السابعة والثلاثون - اعضاء مجلس الجسماني تنحب في مجلس ائلة ممومي بواسطة الرأي الحفي واكثرية الآراء المطلقة وتقدمهم معسطة من طرف مطررك الى الباب العالي وينصون معين بموجب ارادة سبة

المادة الثامنة والثلاثون - جميع الاعضاء المرقومين يعرفون في آخر شهر نيسان مرة في كل سنتين ويتحددون في ابتداء شهر ايد وهؤلاء الاعضاء تكلموا في

تكراراً بعد سنتين أمّا لا يمكن ان يتعجروا المصوية المجلس المذكور في السنتين الاوليين
التي انفصلوا بهابل يمكنهم ان يستعدوا في اية حدة كانت من مائر الخدمات
المادة التاسعة والثلاثون — اذا كان احد من اعضاء المجلس المذكور لا يأتي الى
المجلس ثلاث مرات متعاقبات متساوات بدون ان يبين لذلك سبباً كافياً فمحرراً فتنحدر
له مكتوب من طرف صابط قلم المجلس المذكور في السؤال عن السبب فاذا لم يأت منه
جواب يقرر له مكتوب جديد فاذا لم يحضر في المجلس الآتي فيتعرف بانه مستنظر اليه كانه
مستغفي فاذا لم يأت ايضاً فيعد بانه قد استغفى

المادة الاربعون — عند ما يبلغ عدد المفقودين من اعضاء المجلس الحسائي الى
ثلاثة اثمار بداعي الاستغفاء او لسبب آخر من الاسباب فيجب اعضاء آخرون عوضهم
في المجلس العمومي وطلب اكثرية كامل اعضاء المجلس في المجلس المذكور لحدما
يقع هذا الانتخاب

المادة الحادية والاربعون — مأمورية المجلس الحسائي هي عادة عن النظارة على
امور الملة الحسائية ووطائفه هي عادة عن اصلاح احوال الملة والاهتمام بكل دقة على
تقدمها ومطامعات التصورات لموجة افعه الملة التي تبين له من طرف القومسيونات
الكاثنة تحت نظارته وتحقيقه بكل دقة واذا تبين له لزومها يصادق عليها او انه يجتمد في
ارالة المحاذير التي تمنع اخراجها الى الفعل

المادة الثانية والاربعون — المصالح التي رد الى المجلس المذكور يحيلها الى
اقومسيون التي تعود اليه لاجل المداكرة ولا يمكنه ان يتشبت باجراءات ما لم يحصل
على رأيها ثم ولئن كان يمكنه جرح قرارات القومسيون ما على اسباب صحيحة لكنه
لا يقدر ان يتخذ تدابير اخرى من تلقا ذاته ويحريها بل يكون محصوراً ان يحيل الكيفية
الى ذلك القومسيون ايضاً ولا يمكنه ان يبدل او يغير احداً من القومسيونات ما لم ير منه

حركة مقابلة لاحكام هذا النظام الاساسي وعندما يشاهد حركة كهذه من احد يستوضح
واقعة الحال في المرة الاولى من رئيس القومسيون المذكور وفي المرة الثانية يذكر ذلك
القومسيون بالكتابة ويستدعيه الى محافطه النظام ما في المرة الثالثة فيبدل الاعضاء الا انه
لا بد من ان يبين ذلك في المضطلة التي يبرزها الى المجلس العمومي مع الراحة عن الاسباب
الكائنة في هذا الباب

المادة الثالثة والاربعون - اذا احتسب المجلس المذكور حل مسألة مهمة ترد له
من الامور الجسمانية فانه خارج عن دائرة اقتداره فيراجع حيث يشاء للمجلس العمومي

في حق القومسيونات التي تتشكل من طرف المجلس

الجسماني والمدبرين

المادة الرابعة والاربعون - تنتخب اربعة قومسيونات وثلاث ادارات قومسيوية
اخرى من طرف المجلس الجسماني لاجل النظر في المعارف والتأسيسات الجزئية والهاكات
ومصالح الاديرة واعضاء هذه القومسيونات نخدم سفين بحيث تبدل في رأس كل سنة
وتتجدد بطريق المناصفة ويكون الطريق رئيس قومسيون الهاكمة

في بيان قومسيون المعارف

قومسيون المعارف يتركب من سبعة اعضاء من الموام ارباب المعارف ووطيئهم هي
عادة عن النظرة على تعلم الشعب الارمني وتربيته والتدقيق على وجود مكاتب الملة
لصودة منتظمة واحراء المراسلات والامانة الى الشركات التي تتشكل لاجل نهيم المذكور
ولانث من الاولاد والغيرة والاقدام على اصلاح احوال مطلي المكاتب واقتدارهم
مع تهينة مطيئين فيهم الباقية ولاهية وعلى استحضار كتب دروس مخصوصة الى المكاتب

المذكورة وكذلك اعطاء شهادات لى الذين يحصلون القبول فى هذه المكاتب وتعيين
كتب الدروس والامتحانات اشبه جميع ذلك بحري بمعرفة القومسيون انما الذين
مهمون المدف مضي نياحدوا وراق شهادته من مجلس لروحاني و نيراجع المجلس
لمذكور في مر كتب مدف ومعلميه وكذلك امتحان تعليم المذهب بحري بمعرفة
المجلس لروحاني يعصاً

فى بيان قومسيون التأسيسات

المادة السادسة والاربعون - قومسيون التأسيسات يتروك من سبعة اعضاء من العموم
وربات وقوف مدحون كثره لآراء في مجلس لخصمي ودرجته هامورية للقومسيون
المذكورة هي عادة عن المطارة على كل ناسات بليلة الواقعة في دار السعادة وادارة عقاراتها
عموماً والدفعة و لافعه على تعليم التأسيسات المذكورة وترتيبها وهو بدق ايضاً على ان
يكون موجوداً مستندات بالاملاك المالية جميعها ويجمع معرفته صور مستندات كل اموال
الملة غير المستولة مكانه في دار السعادة في الخارج ليعطى في دار المطر كدنة ولا يمكن
خبر بر مع املائه فيه ماله على ذات معرفته هذا قومسيون وده دفعه المجلس لخصمي
وحكم سطر ريك وموقفه وصول لانه قد فسحت عند شمت الارمني كمنصى
المصا المشروحة فلا يمكن ان تحرر انشآت وعمارات سوع من الانواع في دار
السعادة وحواليها مده يكن معرفه هذا قومسيون ودرصى المجلس لخصمي وده مسون
المذكور هم لى ساعده مدتي ضامه والوحاية والمستشفيات بحق ادارة جمعيات
الكنايس ويطلب من كل من تحجب في وقتها لمية ومنهم الى المجلس لخصمي
واقومسيون مد لوريجحق من مديري محلات عن يردت ومصرف السنة الآيه
فل ريش السنة شهن ويظم لى دى ابراية برزها الى مجلس لخصمي

في بيان قوميون المحاكم

المادة السابعة والاربعون - قوميون المحاكم يترتب اعصائه من تخليه غدر ورعة منهم من اهل الكنيسة ورعة منهم من العوام متروحين وقد اكثروا سن الايام ويكثرون تحت راية وكيل الطريق ويتحون جميعاً ما كثرية الآراء من طرف المجلس المختلط وهذا القومسيون يسوي ما يظهر من المنازعات العائلية وري الدعاوى التي تحال من الباب اعلى الى الطريق كعدة بحسب احالتها والدعاوى التي لا يمكن قطعها اذا كانت من المواد الروحية يعلم عليها بالاحالة الى المجلس الروحاني او كانت من المواد الدنيوية فالى المجلس الجسدي واذا كان لها تعلق في الجاهلين فالى المجلس المختلط والدعاوى التي ترى في هذا القومسيون ناسف في احدهم المجلس بحسب بسطه المحكوم عليه

في بيان قوميون الاديرة

المادة الثامنة والاربعون - الاديرة تكون معدودة من املاك الشعب المخصصة وادارتها واظارة على ايراداتها ومصاريف ورؤية حقوقها وتحتفظ جميع ذلك عند الملة وحيث لم يكن يكون لكل دير اصول مخصصة به يرب المجلس مختلط ويشكل باحتياج المجلسين الروحاني والجسدي المصالح المقتضية بعد ان يمت على املاك قوميون الدين ويصدر عليها المجلس العمومي والحصول للمصالح المذكورة لاسيما هي كما ستبين على الوجه الآتي :

اولاً - ان لادارة المخصصة بكل دير يكون عائد الى حماة الدير المذكور اما حق المصارف العمومية على جميع الاديرة هو راجع الى مجلس المصلحة لاجل ان يجري بمعرفة قوميون الاديرة

ثانياً — ان رئيس كل دير يكون انتخابه من طرف جماعة ذلك الدير ويصادق عليه من طرف البطريرك بالامداد بمجالس الطر كخانه وموافقه المجلس المحلطة الذي يتشكل والرئيس المسمى اليه يرم ان يكون من الزهاد نعمة الدولة المليية واكمل من الخمس وثلاثين سنة

ثالثاً — من حيث ان كل الاديرة ستكون بمجودة على ان تمجد في ترويح سامع الملة المعنوية فيكون كل منها مشتملاً على تأسيسات موجبة لمافع الملة بحسب قدرته مثل مكاتب للقسوس وحرارة كتب ومطبعة ومستشفى . اما قومسيون الاديرة فيتركب من سبعة انفار ينتخب باكثرية الآراء في المجلس الحماي ووظيفة القومسيون المذكور هي عبارة عن التحقيق على ابدات وحاصلات كل دير ورؤية مايقع له من المصاريف وتظيم ذلك بحسب الدقة والظارة على اجراء احكام نظاماته والقومسيون المذكور ينتخب من جماعة كل دير الاشخاص المتقنة لاجل ابقاء خدمة ادارة ذلك الدير الخصوصية والاشخاص المرقومة تكون تحت رياسة رئيس الدير وتدير دبرها نطقاً الى تعليمات مخصوصة وتمطي الحساب الى القومسيون المذكور في الاوقات المعبه

فما يخص بقومسيون ادارة المحاسبة

المادة التاسعة والاربعون — مديروا المحاسبة يسككون عبارة عن سبعة كتبة من ارباب الوقوف ينتخبون باكثرية الآراء في المجلس الحماي وخدمتهم هي اداره صندوق الملة ورؤية محاسباته وايراد هذا الصندوق تحصل من الاعانات الصومية وحاصلات قلم طر كخانه متناول ومنع من الوصايا والهدايا باسم الملة بدون تخصيص محل لصرفه اما مصاريفه فهي عبارة عن مصاريف الطر كخانه وقلمها الاحتياضية والاعانات التي تمطي للتأسيسات المالية الموجودة تحت ادارة الطر كخانه والى جميعات الكنائس المحتاجة وباقى

يضع من المصاريف المتفرقة والمديرون المرقومون يحصلون كل الإيرادات المذكورة ويسوون المصاريف المرقومة بمقره قومسيون التأسيسات وموافقة المجلس الجسائي ويمسكون بحاسة صندوق الملة المحولة ادارتها لمهنتهم حسب الامول الجديدة ويبرزون دفترها الى قومسيون التأسيسات في اوقات معينة وهذا الدفتر بعد ان يبايه القومسيون المذكور ويصادق عليه يقدمه الى المجلس الجسائي

ما يختص بقومسيون ادارة الوصية

المادة الخمسون - مديروا الوصية يكونون مركبين من سبعة اعمار ثلاثة منهم من اهل الكنيسة واربعة من الموام وجميعهم ينتخبون باكثرية الآراء في المجلس المختلط ووظيفة خدمة هؤلاء المديرين هي عارء عن اجراء لدقة في انقاد يقع من الوصايا المالية على وجه مطابق لاحكامها المدرجة في الصورة المشروحة وما نته وصمم عليه الموصي اما التلطيات الخصوصية المتقناة لادارة الوصية فتؤخذ بها راء المديرين المرقومين ورأي قومسيون التأسيسات وتقررت من طرف المجلس المختلط ويصادق عليها في المجلس العمومي والمديرون المرقومون يبرزون دفتر الحسابات المختصة بمحدثهم الى قومسيون التأسيسات في الاوقات المعينة وهذا الدفتر بعد ان يطلعه القومسيون المذكور ويصادق عليه يقدمه الى المجلس الجسائي

ما يختص بقومسيون ادارة المستشفى

المادة الحادية والخمسون - مديرو المستشفى يتكونون من تسعة اعمار ويكون منهم اثنان من الاطباء الذين يدهم رؤوس طية وينتخبون باكثرية الآراء في المجلس الجسائي ووظيفة المديرين المذكورين هي عسرة عن النظارة سواء كانت على عقارات ومستشفى الملة وايراداتها الخصوصية او على ادارة حاصلاتها وادارة المستشفى المذكور باعانة

صندوق الملة وهذا المستشفي يقسم الى اربع دوائر احدها الى المرضى من الفقراء والثانية الى الفقراء الاحترافية والمواعير والثالثة الى المحامين والرواية تخصص الى تعليم الايتام وتربيتهم ويصير الاعتناء في انشاء هذه الابنية وادارتها تطبيقاً الى الاصول الصحية والطبية ويكون المديرون المرفوعون مسؤولين من طرف قومسيون التأسيسات في امر ادارة المستشفي المذكور ومن طرف قومسيون المعارف في قصية التعليم والتربية ويقدم ما يقع من اعماله الى هدى القومسيونين في اوقات معينة

في بيان الجمعيات الكنائسية

المادة الثانية والخمسون — الجمعيات الكنائسية تتركب بحسب محلاتها الاقل من خمسة امعاء ولا اكثر من اثني عشر مذهبهم هي ملو عن رؤيه المصلح الملبق المختص بالجمعية التي هم منسوجون اليها واداره كنائس تلك الجمعية ومكاتبها والاهتمام بقراءتها والتحقيق على ما يحدث من المضطبات وصلاحيات ذات الين بين الجماعة والسعي والاقدام على تربيت الكنائس واحداث مكاتب مخصوصة للاولاد واليات والذكور واخرى المعاونة الى العيال ذات الاحتياج فيها

المادة الثالثة والخمسون — يكون لكل جماعة صندوق تحت نظارة جمعية ذات كنيستهم ويراد هذا الصندوق يكون من الاعانات المخصوصية التي تعطى الجماعة ومن ايرادات المكتب ولقارات ومن حاصلات الكنيسة ومن امعاء التي تقع من الوصايا وغيرهم من باقي الوصوه اما مصاريفه فهي عبارة عن مصاريف الكنيسة والمكتب وما يعطى من الدوايم اعانة للفقراء وجمعية كل كنيسة تقيد في دفتر بصورة منتظمة مواليد ووفيات جماعتها والذين يتأهلون منها

المادة الرابعة والخمسون — حيث يكون للجمعيات المذكورة مناسبات مع

لقومسوقات المذكورة رأساً في ما يخص بالقدم بخدمتها فترجع بمسؤولها بعد وفها
بمختص بالمكاتب وقومسيون تأسست في مواد لأدارة وقومسيون محاسبية في مواد
الدعاوى وتبين لكل قومسيون من تلك القومسيونات حسابات بمسؤولها بمسؤول
في اوقات معينة

المادة الخامسة والخمسون - جمعية كل كنيسة منتخب من طرف جمعية كنيسة اي
هي مسؤولة بها وتكون صلاحية لاشترك في انتخاب جمعية الكنيسة كل الافراد
الذين اكملوا سن الخمس وعشرين ولا يكون محرومين من حق الانتخاب لدى المحاكم
تقتضى المادة السابعة والستين

المادة السادسة والخمسون - جميعات روحانية وكنائس لادارة لاجل وطرف
الجميعات الكنائس وتحديد حركاتها ومجلسها عظمى معرفة بحسب وضاه جمعية الكنيسة
يخدمون أربع سنوات وفي السنة ستة خدمه يخدمون مع مكان اربعة
اتحادهم ثمانية

في بيان صورة تشكيل المجلس العمومي ووظائفه

المادة السابعة والخمسون - المجلس العمومي يترك من مائة واربعين عضواً وهذه
الاعضاء تقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول يكون مائة وعشرين قرأهم من كنائس
الذين ينتخبون من طرف اهل الكنيسة الكائنة في اسكندرية والقسم الثاني يكون مائة
اي اربعين قرأهم وكلاء الملة الحاضرون من الخارج ، القسم الثالث يكون مائة مائة
يعني ثمانين قرأهم وهم الوكلاء الذين يخدمون من طرف جماعات كنيسة
دار السعادة

المادة الثامنة والخمسون - اعضاء المجلس الروحاني وحسابي يكونون داخلين في

المجلس العمومي إنما اذا كانوا ما اتحدوا الى عضوية المجلس العمومي فلا يقدرون ان يكونوا اصحاب رأي في المجلس المذكور

المادة التاسعة والخمسون - لا يمكن عقد المجلس ما لم يكن اكثر اعضائه يعني لا اقل من واحد وسبعين قرأ موجودين به

المادة الستون - انتخاب رؤساء من خدمي الملة كطبرك دار السعادة وكاثوليكوسها واعضاء مجالسها الروحانية والجسدية والبطريرك على اعمال هذه المجالس وحل المصالح التي تكون تحولت اليها وما امكها ان قطعها ونسوتها عند ظهورها والمحافظة على هذا النظام من الخلل جميع ذلك من وظائف المجلس العمومي

المادة الحادية والستون - المجلس العمومي اولاً يمنع حسب المادة لقدمرة مرة في كل سنتين في اواخر شهر نيسان وينتزع مضطرة اذرة الامور الواقعة في طرف السنتين المدينتين ويرى عموم محاسن المبالغ التي تحصلت وصرفت عمرة المأمورين المخصوصين ٣ وبنفسها ويحدد انتخاب كل اعضاء مجلس الملة بوسطي قراراً على صورة اذرة لاطاعة الملة ثم يقفل في نهاية الشهرين واذا كانت اعضاء المجلس المذكورين اعضاء المجلس العمومي في هذا الانعقاد فيمكنهم البحث في كل مسألة غير ٤ لا يمكنهم ٥ مطواراً في ما عدا قضيتي الاعانة والانتخاب فقط ٦ ثانياً يكونون داخلين في انتخاب كاثوليكوس المجلس المذكور ٧ ثالثاً يتخبون بطريرك دار سعادة واعدس شريف ٨ راساً يتجهمون لاجل ازالة الاختلاف الذي يكون منكوناً في ما بين المجلسين المذكورين او بين المجلسين المذكورين والبطريرك وعلى هذا لا فرق وان يكن ممكناً للطرفين المتحالفين ان يبا الاحوال لكهما لا يقدرون ان يمتطيا رأياً ٩ خامساً تنعقد المجلس العمومي عند ما يلزم تصحيح جديد للنظم الاساسي او ظهرت مشكلة منوطة برأيه وقراره على انه يلزم قبل

وقوع اجتماع مثل هذا فوق لمادة يقدر المجلس العالي من طرف البطريرك كعانة عن سبب الاجتماع وتستحصل منه رخصة بذلك

المادة اثنى وستون — البطريرك يقدر المجلس العمومي بالاتفاق مع احد المحاسبين الروحاني او الجسدي او مستدعاء كثير اعضاء المجلس العمومي غير ان اجتماعاً فوق لماده مثل هذا يكون على كل حال موصفاً ببيان اسبابه للدولة وبحصيل الادنى منها على ما قد بين في لسان السابق

في بيان شروط انتخاب اعضاء المجلس

العمومي لروحانيين

المادة اثنى وستون — جميع اهل الكنيسة الموحدين في استانسول يجتمعون باحد اصلاات في اواخر نيسان بحسب طلب بطريرك ارمين داو المعادة وينتخبون بالترشيح الحفي واكثرية الآراء المطلقة اعضاء المجلس العمومي من الاساقفة او القسوس او الرهبان الذين لم تكن لهم مأمورية في الخارج واكملوا سن الثلاثين وحرروا رتبة اقسوسية او الرتبة قبل خمس سنوات وسوا تحت دعوى من الدطاوى

المادة الرابعة وستون — مدة مأمورية الاعضاء الروحانيين المبيين آتفاً تكون عشر سنين ويتبدل خمس منهم ويحدد في كل سنين وفي ختاي سنين الاولى بحري فرق هذا الخمس وحراره بالمرعة ويكون حازماً سكر انتخاب لاعضاء الذين حرجوا سواء كان حرجهم هكذا مرعة او بواسطة تكمل مدتهم بعد السنة اثمائة

عضواً الذين يتحدون من طرف جماعات كسنة دار السعادة لا بد من ان تكون فيهم لا اقل من سبعة اشخاص اصحاب وثب

في بيان صورة انتخاب الاعضاء الذين يتخبون ويتعينون

المجلس العمومي من محلات دار السعادة وحارجه

المادة سابعة واستون — يصير ملان لكسنة من طرف التطيرك الى المحلات تقدير عدد لاعضاء الذين يصير تدوم في كل محل منها بحسب طلب المرحصيات (الابرشيات) في الخارج وعدد المسحين الموجودين في كل محل في دار السعادة تطبيقاً الى دفتر النفوس العمومي الموجود في كل مكان في معرفة مجلس الذي يشكل في اثناء شهر شباط من كل سنة بواسطة اجتماع مساحي قسيسين علم مع مجلس روحانية والجمالية لاجل تنظيم لادارة المحصول الذي يحوي على توزيع مقدار وكلاء الذين يترجم انماهم من جماعات كسنة دار السعادة وحارجه ومعه مهورية لاعضاء الذين يصير انماهم تكون عشر سنين وفي كل سنتين يتبدل خمس وكلاء الله الذين يتحدون سواء كانوا من دار السعادة او من الخارج وعند تعيين محلات هذه الخمس بحري اصول مسوية مرة في كل سنتين بين المرحصين وفي ثمان سنين الاولى يتعين امر السادة وتجرى بواسطة القرعة على هذا الشرط وهو ان يقرر الى عدد موجود مسو كازد مسو على نفوس الابريشيات (المرحصيات) او مسو ١ بين مقدار لاعضاء الذين يتحدون بحسب ذلك ما قضية انتخاب اعضاء عوص من نفوس اوية مسو وتجرى كل رأس لكل سنة لشهرين مسو ولاعضاء من فوجدون من محلات دار السعادة يصير تدوم في جميع مكاتس من الاعضاء من رسول من الخارج في مجالس المرحصيات (الابرشيات) العمومية

المادة السعون - لا يثبت في النوكلاء المطلوب اتحاشهم سواء كان في دور السعادة او الخارج اذ كانت الدين تحوهم هم من مجمع الكنائس ودوائر المرحصيات او لم يكونوا مما يلام ان يكونوا موحدون في دور السعادة ولهم وقوف على مصالح الجماعات المذكورة الله وما عين ومعتبر عند الدين تحوهم بحسب حكم الى خطته وعقدهم واستقامتهم وهؤلاء النوكلاء لا يحسون في المجلس العمومي بهم وكلاء جميعيت دور السعادة او الخارج التي انقضيتهم بل يتبرون عصا المجلس العمومي وحائرين جميعه الرخصة المتساوية لعدد اذنية والسعون يبين من طرف بطريرك في شهر نشاط كل سنة الى الجمعيات لي تحجب عشر الاعضاء وينين لهم عدد النوكلاء السلام اعطاهم والشرائط المستمرة سواء كان لصالحه الحب او الانتخاب وعلى هذا ينتخب النوكلاء عمره جمعيات الكنائس وانما يكون لقرش عليها واعطى الكنيسة وان لم يكن ورئيس كنيستها وهم الى ذلك من ابلاته عار الى سنة من معتري الفصل علاوة على جمية الكنيسة وهذه الجمعيات تحقق عن الدين يكونون دائمين حق لانتخاب بين حاشتهم او بالعكس وتنظم بذلك دفتر امراً على حروف الطعنه بقومته في محل جمية الكنيسة ليقي مبذولاً للظفر فيها نهاية ايم والكي يحصل وسيلة للسبل الى الدين ينتحون بزم ان يعمل دفتر يحتوي على ثلاثة صاف لوكلاء لمصوبين وطلن في محل حشاع الكنيسة انما لا يكون الدين ينتخبون مجبورين لطاقة الدفتر المذكور ثم ان نصيبه تحجب اعصا المجلس العمومي في الخارج تجري على هذا المتواله ايضاً

المادة ثمانية والسعون بعد ان يجمع دفعه اسماء الدين هم دائمون حق الانتخاب مقدار اسبوع واحد في المدين صغير الشروع في اعطاء رأي في حجره جمية كنيسة بوقت حتم منوه الصبح على بوجه لآني وهو ان ياخذ رئيس جمعية الدفتر المذكور بيده وينادي الذين لهم حق لانتخاب نصيبه هم ايضاً عدداً يضعوا اسماءهم حسب

اسمهم في دفتر المذكور على ورقة بحرون اسمي مقدار اللازم من المعوتين من فوق لي تحت تابعه يكون ثلاث ورقة وبفوقها في صدوقه مهنة لذلك ودا كانوا لا يحضرون الى محرمه لمجلس لست من لاسب فيرسلون اسمي الاشخاص التي يعطون رايهم فيها بكتوب ممضي

المادة ثالثة ولسمون - ثمان عطاء رأيي يرم ان يكون حياً فالدين يعطون اراهم بحرون الاسماء التي يكونها حصة كي لا يره آخر

المادة لاسه ولسمون - ثمان عطاء رأيي يقتضي ان يرم في يوم لدي يشدي فيه فالدين يكون لهم حق في عطاء رأيي ومنمو لانهي لهم صلاحية بعد ذلك الى المدعاة

المادة الخامسة ولسمون - لا يمكن لشخص واحد ان يعطي رأياً في جمعة كنيسة اصلاً

المادة السادسة ولسمون - جماعات الكنائس الموحدة في الاعجاب والقضاوات اذا كانوا بالقرب من بعضهم بعض فياتي المصنوع للاسباب من طرفين تحل واحد ويعطون اراهم فيه ان كانت لاسه صيد بين الجماعات المذكورة وبين القضاوات وكل منهم يعطي رأيه على حدة وبعد ذلك يصير التوفيق بين رأيي طرفين

المادة لاسه ولسمون - عندما يرم مر اعطاء رأيي صح صدوقه مخوية على اوراق رأيي محصور جميعه كنيسة بدون تفصيل ذلك لهر وبعد امشون لاورق المذكورة ودا كان عدد الاوراق لا يوافق عدد الاشخاص الذين عطاوها ووقع الاشتاء بانه وقع حيلة في جمعة جنتين يوم آخر لاسه رأيي محدثاً فل يوم الاحد التالي واذا كان لا يتم دفعة واحدة عدد الوكلاء المطاوين للاسباب متعلق عطاء رأيي بحق الباقين كذلك الى يوم آخر

المادة الثامنة والسبعون — ذ كان احد اديس يتخون بحرد اسماء زائداً عن العدد المعين في اوراق رأي فلا تصل الاسماء الي حدود العدد وكذلك اورد في رأي لتي لا تكون بحرة م لاسماء من فوق الي تحت بالسيه بعد ملئة واصله ايضا

المادة التاسعة والسمون — من نصهم اكثرية الآراء ما اكثر من نصف عدد الدير اعطوا الرأي بحسبون ممنوني تعاب واذا اصابت الآراء المنسوية رحين فيكون اكبرهما سناً هو المنتخب

المادة العاشرون — اذا عطي رأي وء تحصل اكثرية آراء في المرة الاولى فيمن اسماه شخصين اصاتهما اكثرية الاصوات وفي المرة لثانة يعطى بحق ذيك الشخصين الرأي نظاماً

المادة الحادية والعشرون — جمعيات الكنائس نظم مضطرة حاوية اسماء الوكلاء المتحيين وواجبه وصنائهم وكل احوال الاتحادات وعندها الى اسطيرك وبطريقك بعدما الى المجلس الحسابي وهذه المصط نصير الاطلاع عليها في المجلس المذكور وبحقق على المتحيين هل هم حاضرون للصعاب المطلوبة ولا نهم بعد ذلك يتبين لهم رسمياً من طرف الطريق رؤسائهم قد تحبوا نظاماً وكلاء الله وسوف يحتمون في يوم معين لاجل تشكيل المجلس العمومي

المادة ثمانية وعشرون — في دن حصة المجلس العمومي يستمع المضبط التي حصل الاطلاع عليها في مجلس الحسابي على لوحة فخر وب يصادق على رحصه وكلاء الملة واقتدرهم يكون قد تشكل نظاماً وعندها يكون صائراً للاستعلام ثبتاً وشيثاً عن وكلاء جمعيات در السعادة بهم تحوير بحسب لاكثرية وعن اتحادات وكلاء الخداج يعقد المجلس العمومي بدون انتظار م به انتخابات الخداج

المادة الثالثة والعشرون — عندما ينتخب شخص واحد في عدة جمعيات او في عدة

بالات فكون مخيراً ما بين قواه وكالة واحدة مهين اية كانت اما د منع عن ذلك
فتسحب القرعة في المجلس العمومي بحق جميات ولايات ويمطى عليه القرار
بموجبها

المادة اربعة وثمانون — دعار سماء اعضاء المجلس العمومي تنظم بحسب ترتيب
حروف الهجاء وتنسحق في محل المجلس وسماه دمن يوفون واسمقون توصع شاره عليها
وتحدد في كل سنتين ويجوز سحب الاعضاء تكرر راعد لافصال

في بيان بعض مواد عمومية

نحو مجلس وقوم — ونات

المادة الخامسة وثمانون — يكون اكل مجلس وقومسيون قلم واكل قلم صابط
وكاتب وفي حص الاهلاء يكون وكيل كل من صابط والكاتب ويشترط ان يكونوا
جميعهم من الاعضاء ويشترطون وشهدو في كل سنة

لمدة اسادسة وثمانون — د كان اكله الاعضاء، فقودين لا يفتح المجلس
المادة السادسة وثمانون — من مدد يحصل به كره كما يسمى ونهم افكار لاعضاء
الموجودين نرجع اراء المجلس بحق المادة ويمطى عه قرار بحسب الاكثرية واذا
كانت لآراء مقسومة على وجه المساواة وكان اثنان حاصراً فنرجح الطرف الذي يكون
موحوداً فيه والا ذالم يكن حاصراً فمراي ضابط القلم

المادة سابعة وثمانون — يره ان يمطي كل المجلسين وبه على حدة لاجل اعطاء
افراد على النود اتي تحصل به اند كره في مجلس ومتى عردت لكبه في مركز
باكثرية الآراء في المجلسين ايضاً تكون قد انحلت ما عدم اتفاق قراري المجلسين من
حيث انه يكون اختلافاً في الرأي فبذلك قرار الكيفية الى المجلس العمومي وعدم ما

لم يكن حاضراً ، كثر أعضاء المجلس فلا يحسب المجلس مخططاً معقوداً نظاماً
المادة التاسعة والخمسون - ترسل ورقة استدعاء من طرف البطريركية الى أعضاء
المجلس قبل ستة ايام لا اقل من عقد المجلس العمومي

في بيان الاعانة المالية

المادة السبعون - كل الامر الذي تراه من الموضع ومسروا من اصحاب
التمتع يكونون محذرين على الاشتراك في سوية مصاريفهم وهذه الاعانة مطروحة
سنوياً ويقرر الاقدار الشخصي اساساً لامتيازهم

المادة الحادية والتسعون - الاعانة من نوعين نوع الاول هو الاعانة العمومية
التي تكون منحصره في مصاريف العمومية وتحصل من صندوق ملة معروفة بطريركية
والنوع الثاني هو اعانة مخصوصه تكون منحصره لمصاريف كل جمعية مخصوصها وتؤخذ
الى صندوق جماعة الكنيسة بمعرفة مجلس الكنائس

المادة الثانية والتسعون - تحصل الاعانة العمومية وصورة يوردها في دراسته
من حصصيات المجلس الخشائي ويصدق على في المجلس العمومي والاعانة الخاصة
فتمت من طرف الجمعيات الكائنية وجمعة كل مرصيه (رشة) في الخارج تنظم
اعمال العمومية على اوجه المبرور وكذلك تفعل كل جمعة كنيسته في عاها
الخصوصية ايضاً

المادة الثالثة والتسعون - تدبر الذي يلزم اتخاذ بحسب قرار المجلس العمومي
بحق توزيع المبالغ المتعاد اخذها من الخراج الى صندوق البطريركية على المرخصيات
(الارشيات) واصول تحصيلها بحري عب الاستئذان من الباب العالي

فما يختص بالمرخصين

١٠ - دة ارسة واسمون — لمرخصون حازون على دة ارسة بحايين المله الي تمقد
دحل رة ارشيتهم وعلى قوب لاجر رة ووطائهم هي جبره عن المطارة على زعيد
احكام هذا النظام الاساسي

المادة الخامسة والتسعون — لمرخصون لا يقيمون في ديرة بل يقبضون في البيوت
التي تجمع وتنفذهم بحس لارشة في مركز الارشيت ولا يجوز لهم ان يحدوا عن
محلات خدمتهم اما د كان حد المرخصين هو من رؤساء لاديرة وكان ديرة بعيداً مسافة
يوم واحد عن محل اقامته فقط فيمكنه ان ياتي بين الخدمتين سونة بحيث يعاين ديرة
في بعض الاوقات اما د كان ديرة بعيداً اكثر من مسافة يوم ففترم ان يعين له وكيل
عوضه وبقية هو في محل خدمته ولكه يملكه عند لاقصه ان يتوجه اسكل محل يوجد
داخل مرخصيته (ارشيتة)

المادة السادسة والستون — كما انه حاز في دار الاسمده كذلك في الخارج اذا انه
يوجد اسكل جمعه كيبه جميعه كيبه وصدوق وقلم بضاً والمثل يلزم ان يكون في مركز
الارشيتة مجلس روحاني ومجلس حسي ويكون تحت دره هـ المجلس الجسماني صدوق
ويكون في بيت كـ مرخص فلم ونجمع جمعات الكائنات لموجوده داخل الارشيتة دفاتر
لتحرر القوس ايضا

١١ - دة سبعة والتسعون — د ليرة انتخاب مرخص مسحب في المجلس العمومي
الموجود داخل لارشة قيساً لاجل الطريكة وتقدم مهطقة الى الطريكة
بواسطة المجلس تحسب لمحي وهو يعاين دة التي تخت على ذلك لوجه مرخصاً
مه افقه مجلس دة ارسة له طه يرض عنه لـ باب عن يستحصل له لاور رسمية

المادة الثامنة وتسعون - المجلس له حوزة من لاشئت حسب التناول السابق
 بشكل مجلس تأسيسه من عدد من خمسة وعشرين كلفه حتى ذلك الحد من اعضاء
 المجلس الخارج المذكورة تمثيل رفعه و حده فقط مجلس بعدد من خمسة وخمسين
 ومن الآن حتماً تأسيس لائحة سنة جديدة يكون لدى لهم حق سحب اعضاء المجلس
 العمومي الذي ينبغي حسب لتناول السابق في الخارج هم تداره عن الذين يعطون ورر كو
 للدولة في المرة الاولى و الثانية والثالثة وصوره لشكل هذه المجلس سوف يتقرر من
 طرف النظر كجاءة عند الاستشارة مع من حصين بحسب مقدار نفوس دوائرهم

خاتمة

المادة التاسعة وتسعون - ان لواء الامر بواسطة معرته في تعديل بعض فقرات
 هذا النظام دون من اسرها فالتعديلات المجلس العمومي بعد خمس سنين من تاريخ تأسيسه
 ثلاثة اهر من اعضاء كل واحد من اثنين ورواحي و خديوي و ثمان من كفووسيون
 من الاربع فومسونات اسماهم تذكر في هذه الحرق بصدا من ذكر من اعضاء
 المجلس العمومي ومن الخارج فياوب حمله سنة عشر مرة بشكل هم فومسيون لتحصل
 فيه مرارت على لتعديل اي رى بها لارمة ثم بعد بصادق عيهم في المجلس
 العمومي لتحصل هم الاستئذان من ان علي وينبغي بحكم بحسب ما يصدره
 لارادة السنة



الفرمان الشاهاني المعطى الى بطريرك الارمن
ارشادوني او مانس افندي

۱۳۴۹ دی ۲۸

۱۔ من مفتی حکام اشارت علی حاشیہ
و اسمی کان و صبر و ہر و ہر

و على بحلال وجهه طريق الامن من عيبات و عيوب الامن في
الطريق كذا و نحو ذلك من الامور التي هي في الطريق
طريقاً و منه على الاستعداد لعدة من هذه العيوب و نحو ذلك
المخصوص الى ان لا ياتي

[illegible]

في كل ما يظنونه وما يتعلق بظفوسهم لدية
ولا يجوز تعريض ككاشس ولا دير نسامة هذه ضائقة بدون صدور الامر
اشريف

ولا يجوز معهم من سمير او ميم مو صميم مديته على القاعدة المربعة الاحراء
ولا يجوز ايضا اعطاء هذه الكاشس مديته التي مير كما لا يجوز اعراض الى
محتوياتها مجرد دون الشخص آخر وان لا رهن ولا تبرع واد احدث في وقت ما يحق
عادتها الى محاسبها معرفة اشراج اشريف

ولا يحق لاحد المدخلة في مور الزوج او طلاق لذي يقع لاحد من الطائفة
حسب ظفوسهم لدية سواء كان ذلك بواسطة المطررك و الذين يجمعهم وكلاءه من قبله
كما انه لا يجوز عراض حد على المدخلة في بصرها طررك وكلاؤه بحق احد
الكهنة ذ هو بقدر كاشس خلافاً من هم بدون ادب المطررك او احد وكلاؤه في
الاستانة او في الملحقات

وكذا لا يحق لاحد انصاه او سواب ان تدخل في ما د وقع خلاف بين اثنين
من هذه الطائفة يتفق بقدر كاشس ومسحة وفي ما يتفق بالظنوس بديته وغيرها
من الامور ذ اراد المطررك اصلاح ذات بينهم او حلف بمس في كدية و اراد
حرمان احد من الناس

ولا كان طلاق مرة و زوج عس و تزوجنا اكثر من ثلاث مرات مدونة
روحانهم محباً اشرفهم وحب ن لا رخص لهم بذلك ولا يجوز عملاً
ولا كان من مقتضى شريعتهم لا بدخل كسسه من عقد كاشس خلافاً للشريعة
الارمية وذا نوى امثل هؤلاء يحق على موطني لدالة ن لا يجوز له ان او لمطررك
على دونه

ود بولي مطران ومرحض ورجل وارشيدوت وغيره وكان قد وصى
بمقتضى شريعتهم ان الكسوس والنفوس الحاشية ولا يضر برك بشيء او يثقل امواله فتكون
وصية نافذة مقبولة ومن لدن في حكمة ان عية حسب طقوسهم الدينية وبشهادة
شهود من الارمن ووحيد همد ووصية من طلبة الى اصحابها واذا كان
المتوفي لا يترك ميراثا من حيا او كاهن او كاهنة وكان يمتلك
ملا او حيا او شيء حري فوجد همد بركه وسطة البطريك او الوكلاء الذين
يقيمون دون سائر في زمرات من وسمعون وسمعون او الجاة اما اذا وجد
المتوفي دون ربح على اشرافه ووثائقه لا يسمو بد على تركته

والحق للبطريك ان يهرس حسب صوته في دينه كل مرحض ومطران او كاهن يحرأ
على احره حركه بحاشية ان يقيمون على شمره تأديبه وولي كيسة لمن اراد
وان يعين بدلا من المعروفين دون سائر حده

والبطريك يصا من حق في التصرف بجميع الاوقاف والحيوانات والاشياء لعائدة
الى الكسوس والاديار سمة في بطريكه دون مداخلة حد

وعلى امر د الحاشية لارمه لا تردد في دفع الاموال الاميرية التي تؤدي
من تقدم ومول صدقة رسوم بطريكه ومصدرهم وعائدت البطريك وداري
الطريك لروحة الحاشية وبلاد الكسوس والاديار من حصو الاموال الاميرية و
اموال البطريكه وحده وادامتهم به ونحصره وحده ان لا يتدخل في امره
احد واذا كان للبطريك ملا في دمه من صين والسكة في ي محل كان واراد تحصيل
بواسطة وكلاء بينهم من قلة كسب منه سمر امري شريف ذلك وحده على موطني
الدولة ان ساروه في عصب شرعا

ومعنى من رسوم الجوارك والمخواة كل ما يرد في بطريكه المشرابه من محصولات

كرومه والصدقة التي تعطى اليه من قبل الارمن كالبسمن والمسل واشيره وجميع الاشياء
المتعاد ارسالها اليه واراد ادخالها الى بيته وعلى مأموري الجمارك والدخوليه ان لا يطلوا
وسوماً على كل شيء بحصه او يخص مرحصيه او مطارنته او كائنهم

واذا تقرر بموجب شريعتهم سجن احد الكهنة من الارمن فيجب ان يسجن من قبل
البطريرك ولا يحق لاحد سجنه واذا تكونت دعوى بين المطرقة وحدها وكات
تتعلق بالشرع الشريف يجب ان نحمل هذه الدعوى الى الاستانة وهناك يطردها
الحق وضمن الشروط المعطاة اليهم

وللبطريرك المشار اليه الحق في ان يتصرف بامور البطريركية وفقاً للشروط القديمة
ولا يحق لاحد ان يتعرض للامور المتعلقة ببطريركيته بوجه من اوجه
تحريراً في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة الشريفة سنة تسع وعشرين
وثلاثمائة والالف



امر من نظارة العدلية

في ١٥ نيسان سنة ١٣٠٧ مني على التذكرة السامية بان الامتيازات

العالة الممنوحة لطائفتي الروم والارمن تتمم على بقية

الطوائف المسيحية

اللف مقام الصدارة العظمى بكتابه السامي انه عقيب مذاكرة وتنسيب مجلس
الوكلاء الخاص ووقوع الاستئذان صدرت الارادة السنية بلزوم انحاء بقية الطوائف
غير المسلمة بالامتيازات المذهبية التي تمنعها بطريركيت الروم والارمن . وذلك فيما
يتعلق بالحري على الاصول والطرق الواجب اتباعها والمصوص عليها في المواد المختصة في
حالة جلب او استنطاق او توقيف احد الرهائن في الدعاوي الخفوية واجزائية وعند تحييمهم
او قيام دعاوي لها علاقة بهم فيما يتعلق بطلب لفقة المثنية عن عقد او فسخ نكاح ما
وفد ابلغ الباب العالي من يرم وجوب العمل بمقتضى هذا الامر السامي الذي استرعي
همكم للنسج على منواله ودمتم



الفرمان العالي

المتضمن تعيين بطريرك الموارنة الياس افندي

استدعى بطريرك الموارنة الياس افندي اعطاه فرماناً سلطانياً اسوة رؤساء الطوائف الكاثوليك يتضمن تعيينه بطريركاً على الطائفة المرونية وساء على استدعائه فقد حولت وزارة العدلة والمذاهب عريضته على مجلس وزرائي الفخام فقرر المجلس المشار اليه ما يأتي :

حيث رؤي بعد التدقيق ان انتخاب وتعيين الرؤساء لروحانيين نعاً للاصول المرجعية وتحملهم عبء الطوائف المكلمين بها نحو دولتي العلية اسوة بالرؤساء الروحانيين للطوائف الاخرى مما يستوجب المستات الكثيرة وبناء على ذلك فقد جرت المذاكرة في مجلس وكلائي الفخام واستنسب اعطاء الياس افندي المسمى له بطريرك الموارنة فرماناً سلطانياً اسوة بقية رؤساء الطوائف الروحانيين وعليه فقد اصدرت اراذلي الملوكية باعطائه برتبة تتضمن جميع الشروط لآليه المدرجة في فرمانات جميع بطاركة الرعايا النمانيين من الكاثوليك . وامرت سدم اعتبار كل مطران ينتخب بطريركاً عند انحلال هذه الوظيفة وان تكون جميع معاملات بيع وشراء وادارة جميع الاموال المخصصة للبروت العائدة للكنائس والادبار او للبطريركية تابعة لقوانين والانظمة المتبعة في البلاد الممائية

وان كل مستشفى او دار للقرناء او دير او مدرسة او غيرها باشها جماعات او افراد يجب ان لا يتداخل في امورها اجبي كما ان جميع المشكل التي تقع بين الباب العالي والطريركية يجب ان تحل رأساً بينها دون مداخلة احد طبقاً للقواعد المرفوعة على العموم كما انه

يجب على الراس افندي ان يدير وظيفه البطريركية ضمن هذه الشروط
وقد اصدرت اوراقى بان تكون وظيفته مادام حياً اذا لم يستقيل من تلقاء نفسه او
بات امره مغايراً لقواعد المذهب والقوانين والانظمة المرعية في الدولة العثمانية
او يخلف باحد لشروط المذكورة اعلاه. وان على الرهبان والراهبات والمناصره
او اية ائمة ائمة من القديسين الى بطريركيتهم وجمع ائمة هذه لطائفة كبيرهم
وسغيرهم يجب عليهم طاعته وان يتبروه بطريركاً عليهم وان يرجعوا اليه في كل ما يتعلق
بالبطريركية وان يتقدموا اليه في طريق الحق ويطلبوه في كل الامور المختصة
وعلى المواطنين وولاة الامور ان يسموا دائماً بعدم مخالفة احد للبطريرك
او رعاياء ائمة دينهم فرائضهم الدينية و من ضمنهم من قل ي كال كاكوا قلاً وان
لا يتدخل احد في كنائسهم و اديارهم الخاصة
وان يسمح لهم باجراء لكاح بين ائمة طائفتهم طبقاً لقواعدهم الدينية وان يترك لهم
مجال خلاف ذلك وان يسوي كل نزاع بين افراد لطائفة من قبل البطريرك او وكيله
طبقاً لقواعدهم المذهبية وان لا يتعرض احد منهم لرد البطريرك في قداس وان
لا يتدخل احد في لاداري ائمة بطائفتها هذا الخصوص خلاف العهد القديم
وان لا يجبر الرؤساء الموحديون منهم على نقل حثه رجل توفي ائمة فيمنه بحركه
مخالفة قدساتهم حيث حرت طقوسهم لدينية ان لا يجبروا على نقله
وان لا يتعرض احد لمخالفات كنائسهم و اديارهم وان لا يحق لاحد اخذ هذه
الاشياء او رهنها
واذا وصى احد افراد لطائفة المارونية بشيء في حال حياته الى البطريرك او
المطران او لراهب او لفقراء الكنيسة ومات وجب ان تؤخذ هذه الوصية من ورثه
تعرفة الشرع الاسلامي

واذا توفي راهب او خوري او راهبة بلا وارث واحد جميع ممتلكاتهم من خيل
ومتاع وجميع الموحود من قبل البطريك لحساب الخزينة فيجب على بيت المال والقسام
والتولين وغيرهم عدم المداخلة في اعماله

واذا كان لاحد هؤلاء المتوفين ورثة يجب ان لا توسع اليد على ممتلكاتهم
ومتروكاتهم

وإذا توفي مطراناً او شماساً او كاهناً او راهبة واوصى الى فقراء الكيسة او
للبطريك شيء يجب ان تكون الوصية نافذة المفعول. ويمكن رؤية هذه الدعوى في
الحكم الشرعية بشهود من الموارنة حسب طبقوسهم الدينية

ولا يحق لاصحاب النفوذ في الحكومة ان يتدخلوا في امورهم الدينية او ان يقول
لهم احد (ارسلوا راهب القلائي لي لحل مسألتي واسمعوا لكيسة القلاية الا
الراهب القلائي)

وان تعفى الاشياء الكاثسية من رسم الجمرات والباح
وان تعفى جميع المأكولات العائدة للبطريك من محمولات مكرومه الخاصة
وكذلك جميع المأكولات كالبسنة وعصير العنب والمسل وجميع الاشياء التي تصدق بها عليه
وعاياه لموارنة من الخارج اذا جاؤوا بها اليه تمنى من الجمرات في الاسا كل والرسوم
الداخلية

ولا يحق لاحد ان يتدخل في ممتلكاتهم الخاصة بالكروم والبساتين والمراعي
والطواحين لعائدة الى كنائس الموارنة واديارها

كما لا يحق لاحد ان يتدخل في اذنة بيوت اشجع العائدة للكنائس ولا للبيوت
وللكاكن والاشجار المثمرة وغير شجرة ولا موال والاوقاف لعائدة الى ارباب
المارونيين اذ لهم مية الحق بالتعرف في هذه الاشياء

وعلى الطائفة المذكورة ان لا تتردد في اداء ما طرح عليها من الرسوم الاميرية
وجمع الصدقات والرسوم المفرد عليهم دفعها للطريق
وان لا يعارض احد المظفوس المدينة التي نعام في الكنائس والاديار ومحلات الزيارة
التامة لطريق الموارنة كما لا يحق لاحد ان يتدخل في امورهم الدينية ~~كقولهم~~ انتم
تقرأون كذا وتدعون كذا
وان لا يكلف الطريق في مسكنه امر سوا من حجة المسكرين او من حجة
الادارة وغيرها

وان لا يتدخل احد في كنائسهم ولا في حرمهم وعصاه الخاصة به وعليه فان هذه
الشروط التي ذكرت في فرماني الشاهي يجب ان تكون دستور العمل وان لا يتدخل
احد بوجه من الوجوه في حريمهم ولا في امور لطريقه لسبب من الاسباب
في ١٧ صفر سنة ١٣٣٣

محمد رشاد



النظام الاساسى لطائفة البروتستانت

—

لما كان من مقتضى أحكام المادة الحادية عشرة من قانون الاساسى ابقاء جميع الامتيازات السكافلة لحرية جميع الاديان والطوائف المعروفة ولتغطية في السداد العثمانية ومباشرة طقوسهم الدينية تحت حماية لدولة العلية كما كان الحال من قبل شريطة ان لا يتخلل ذلك بالامن والاداب العامة ثم لما كان لا يوجد نظام خاص يضمن لطائفة البروتستانت الاستفادة من احكام هذا القانون فقد وصفت المواد الآتية لتأمين هذه العاية

١ - ينصب بموجب فرمان علي وكيل لطائفة البروتستانت في دار السعادة وكذلك ينصب وكيل في المدن القاطن فيها امرء من بروتستانت الحائزين على ائمة العثمانية ويباشرون عملهم ضمن نطاق وطائفتهم الخاصة

٢ - يؤسس مجلس مالي مكون من سبعة اشخاص ومختص من لدن طوائف البروتستانت الحائزين على ائمة العثمانية في مركز العاصمة او في الخارج وذلك طبقاً لاحكام النظام الخاص الوارد بيانها في المادة العاشرة من هذا القانون

٣ - ان وكلاء جمعة البروتستانت في دار السعادة يصون بموجب فرمان سلطاني واما في الخارج فيميون بمقتضى امر سامي (لصدارة العظمى)

٤ - ان وكيل كل جماعة من جماعات البروتستانت في خارج ينصب من لدن طائفة البروتستانت الحائز امرادها على ائمة العثمانية وذلك طبقاً لنظام المدرجة في المادة العاشرة من هذا القانون ثم ترسل مضطه اتحة الى وكيل طائفة البروتستانت في الاستانة وهذا بدوره يرفعها الى الباب العالي حيث يجري تصديقها وهذه الطريقة يجب اتباعها ايضاً في انتخاب اعضاء المجلس المالي

٥ - لا يجوز قطعاً انتخاب لوكيل او عضو المجلس من الذين لا يكونون حائرين على النسخة النهائية الخقه او ممن عرفوا بسوء السيرة

٦ - ان كل الشكايات التي ترد بحق الوكلاء عن وجود محاذير تمنع مباشرتهم اعمالهم يدقق ويثبت في امرها الباب العالي وحده

٧ - ان وطائف الوكلاء والمجالس هي النظر في الامور المدهية بحسن ادارة الكنائس والمدارس وعقد وفسخ السكاح وجمع الاطانات التي ترد من اساء الطائفة وصرفها على ما تحتاج اليه الجماعة شريطة ان لا تنس هذه الاعمال لانظمة الموصوعة من لدن الدولة العلية . على انه لما كانت المادة ١١١ من القانون الاساسي نصت على انه (ان ارادات الاموال الموصى بها من قبل الذين يوقفون القود والمسغفات والمستغلات تصرف طبقاً لشرط الوقف وعلى حسب التعامل القديم في سبيل الخيرات والمبرات . وكذلك فان ادارة اموال الايتام ينظر فيها في كل مركز المجلس المنتخب لكل طائفة وذلك طبقاً للانظمة المخصوصة الموضوعة لها وهذه المجالس ترفع في جميع اعمالها ومراجعاتها الى الحكومات المحلية او مجالس الولايات العمومية)

ولذا فان وطائف مجلس جماعة البروتستانت الموه عنها في المادة الثانية من هذا النظام يجب ان تطلق اعمالها في الآتي على مقتضى احكام هذا القانون

٨ - كما انه لا يجوز التدخل في اخلال حرية جماعة البروتستانت اثناء تعاملهم طبقوسهم الدينية طالما ان هذه الطقوس متشعبة طبقاً للنسخ التي حددها القانون الاساسي للطوائف والمذاهب وكذلك لا يجوز التدخل في شؤون كنائسهم المنشأة بموجب رخصة رسمية اي فرمان عالي . اما التدريس في مدارسهم فانه يجري طبقاً لاحكام المادة السادسة عشرة من القانون الاساسي التي تستفيد من احكامها كافة الطوائف

٩ - راجع وكلاء البروتستانت في الخارج الحكومة المحية فيما سلق بجميع شؤون الطائفة وضمن وطاقهم الخاصة . وعدد الحاجة يتكهن تقديم عريضه الى الدار لابي بواسطة وكيلهم في دار السعادة

١٠ - تصح جماعة البروتستانت نظاماً يحتوي على كفيه تحاب الوكلاء واعضاء مجالسهم المليه ووطائهم لاساسية ويعدم الى الدار العالي على الاصول وبعد ان يجري تدقيقها تصدق وتصح مرعيه الاحكام

في ٧ ربيع الاول سنة ١٢٩٥ و ٢٧ شط سنة ١٢٩٣



نظام الحاخاخانة

الفصل الاول

في بيان اوصاف الذات التي تنتسب للعاجم ناشية

وصورة انفسهم ونفسهم

المادة الاولى - الذات التي تصير عاجم ناشية من حيث هي تكون رئيسه كل شعب موسوي وواسطه تنفيذ ومرئولة لعلية وحرثه فيله ان يكون اهلاً لامية وعتقاد لدولة مله ومله موسوي متصده بالاوصاف مددوحة مة ولة ومن تبعه الدولة العلية ما عن حد بحثه كمن عنت بشيء صلاً بل شوهه من حسن الخدمة وصدقته في الاموريات ويلزم ان تكون ماهرة في الامور احكامية والرحانية وسهلاً لا اقل من ثلاثين ولا تجاوزت السبعين الا انها اذا تجاوزت من تسعين في انفسه مأموريتها ولم تعمر عن عليم بها عملاً ولا حباً فلا يمدد من مددي بره

المادة الثانية - عند مدخل ربه حاكمه ناشية من حيث هي تصير غير حمة دوت من الحاحمين مدرفه محس حكامي مددي سوي وشككة داه من لتصميم بالاوصاف المحرري مادة لاولى ومقتدرين على يده حب على دمهم طهه مأمورية ويسحقون اكثر من برهم وبعد مدتهم مددت مصطفه من طرف محس مدكور وتحصل عليها مصادفه من طرف الذات التي تكون قنقما كدات تحصل لاطلاع عليها في مجلس روحاني عمومي تميم صورة تشكيله ادناه احداً حتى دكان يوحد محطور مذهبي في انفسهم لمأمورية المذكورة مدية تحرير الى قنقنهم لمومي به اجر حهم ويسخف لمجلس الحكامي غيرهم ما

إذا كان المجلس العمومي لروحاني يتناول جميع هؤلاء المحامين الذين انتموا فيصدق على
المصطفي المذكورة ويجعلها ويرحب في المصطفي به وبه وبعد ذلك يعقد المجلس العمومي
لدي سوف تتبين صورة تشكيلة في . يأتي وتنظم بوسيلة بيان أسماء الذوات المحررة في
المصطفي المذكورة وتعلق على حائط اوتلة المحرر المذكور وكل واحد من أعضاء المجلس
يحرر ورقه رأي حي باسم لذات التي ورحب من المجلس ذوات المحررة اسمائهم في
الوصلة المذكورة ويضعها بيده في الصندوق المذكور في وسط المجلس وعند النهاية تفتح
رؤساء كتاب سر المجالس الواحية والحسابية المصنوعة المذكورة علنا وتعد اوراق الرأي
وذا طهر قص في لاورق يمي د واحد من أعضاء من يبط رأيه بصير تكليفه لذلك
ثلاث مرات علنا بحضور المجلس فإذا لم يبط يعرف حيد الطار عن هذا المقص
وتطلب اكثرية الآراء الموجودة والذي يصيب اسمه اكثرية الآراء المطلقه يكون هو
المسحب المذكور به لحاجته شبه لكن ذم تحصل كثرية عند ما تقسم لآراء على المجلس
ذوات فتميز شخص من الذين ماتت سمعهم ريدة لآراء وتراجع عليهم فقط آراء
الأعضاء المصدق تكرر لأجل حصول على كثرية مطلقة ثم ذوات هذين الشخصين
آراء متساوية فتسحب عليها قرعة في ذات يوم وذلك المجلس علنا لترجيح واحد منهما
ولا يعطى رأي الغير الذين سمعهم محرره في بوسيلة الملفقة المذكورة

المادة الثالثة — عندما تنتهي قصة الانفاق يحرر محضر يمدى عليه ويحكم من
صرف الأعضاء ويعدم في الباب العالي بوسيلة تقدم ود وفق ذلك ارادة حصة
السلطانية عليه يرسل طلب رسماً من الباب العالي لذات الشحنة لسحب وحين رسماً
على ما كان حارباً منه القديم

المادة الرابعة — إذا كانت الذات التي يراد لصحابها حاطم يأتي في دار السعادة
مستدعي بواسطة بعض شخص من طرف المجلس العمومي ما ذكأت موجوده في

الخارج فبواسطة رسول مخصوص وعندما يحضر الى الحاخامية وتقسّم علنا بحضور القائّم والمجلس الروحانية والحماية ماها تبي الصداقة الى الدولة لعلية والملة الموسوية وتجري الدقة ويتفق على حرره هذا النظام تمامه حينئذ تكون قد انتهت مأمورية القائّم الموما اليه ولدت التي تصير حاخام باثي يتمثل بحصرة الحاخام السلطاني الهايوني بحسب الطلب الذي يقع لها من الباب العالي وتجرى مأموريتها رسمياً ثم تعلن بحصولها الى الباب العالي

الفصل الثاني

في بين وظائف الحاخام باثي والهيئة التي يمكنها ان تنهه

المادة الخامسة - الحاخام باثي يجري الحركة تطبيقاً لاحكام النظام مكمل الدقة ويجري التدقيق والمظارة عن مبدعها ويقع بالملكية لذين يحالفونها او يظنون ضدها والحركة مكس ذلك توجب لهمة والمسؤلية عليه تجري بحقه احكام المادة الثانية عشرة والاشغال التي تأتي الى الحاخام باثي سواء كانت راساً ومخاللة اليه من الباب العالي يجلبها الى المجلس او يقومون الذي تعود به لاجل اجراء المداكرة بها واعطاء قرار بخصوصها ثم يعطي الاعلام او التقرير وسائر الاوراق الرسمية التي يرم اعطاه من طرفه على وجوب المصطى بحوية على قراراتها والمعاملات التي تجري بحق هذه الاشغال والقرارات التي تعطى عليها تنقيد في دفتر مضابط المجلس الحاخامي ولذلك لا يمكن ان يعطى اعلام ولا تقرير من طرف الحاخام باثي راساً ما لم تكن قد وردت له مضطّة بتلك المادة حارية على اقرار المعطى عاها من الهيئة التي اجلت اليها

المادة السادسة - كما ان الحاخام باثي لا يجر ان يحلف في المصادقة على المضطّة التي تعظم في المجالس الروحانية والحماية ما لم يكن اقرار المعطى على مادة من المواد

مخالفة للنظام كذلك يمكنه ان يضع تلك المادة في موقع المداكرة بحضوره مجدداً اذا كانت مخالفة للنظام لاجل اخراج ذلك الى الطاهر

المادة السابعة — عند وقوع مصالح مستعجلة لا يمكن تأخيرها الى يوم المجلس او رؤيتها سرياً في المجلس بتشكيل مجلس فوق المادة ويكون الحاكم بشي مأذوناً ان يأخذ مسؤوله تلك المادة على نفسه وورثها ويصدر لآخر مما يقتضي له ولكن يكون مجبوراً ان يصدق لمجلس الجماعي على الكيفية حين انعقاده ويجري تنفيذها في دفتر المضابط

المادة اثناة - اذا وجد من اعضاء المجلس واغومسيون وكتائبهم وخدمتهم وسائر المستخدمين في الخدمات الميرية من يتحرك محاماً بالتمليات لمطاعة لهم وتبين ذلك الى الملاحام باشي واجبر به فبجيب في اول الامر احراءه كنه الى مجلس لذي هو قائد اليه وبعد ان يجري استنطاقه ويحكمه ويحكم نحوه وتمضي بذلك مضبطة مخومة من طرف اكثر اعضاء ذلك المجلس يبدل الملاحام باشي ذلك ارجل وبين آخر عوصه

المادة التاسعة - تبديل احد المجالس او قومسيونات رمنه لا يكون في يد اقدار
الخاصام باشي وايما عندما تشاهد من اقدمهم حركه تبديل النظام يحصل له التذكير مرتين
بتذاكر من طرف الخاصام باشي يطلب منه ان يحفظ على نظامه في الثلاثة
راجع بذلك يا كان من المجالس الروحانية والحسابية التي تسببه تلك الهيئة المتهمة او الى
مجلس عمومي يعقده اذا كان المتهم هو واحد من هؤلاء المجالس ويطلب تبديله بواسطة
الادلة التي يقيمها عليه

المدة العاشرة — لا يستخدم في الأمور المالية حريته كانت او كلية احد من اولاد
الحاجم باشي ولا احماده واصهاره الا انه اذا كان للمعاينة باشي الذي يتخبط قارب واولاد

واحفاد موحودين في الخدمة من تخافه فلا يجوز عزلهم بل يقولون في خدمتهم كما كانوا
لم تظهر بحققهم شكوى تستحق لاستماع

لمادة الحادية عشرة - مح محم دحم بشي ومذكرة حمة مئة يكون في حاجه
اون مالي او حب بي ووي لاجل السهولة لجميع ادباب المصالح

مادة ثمانية عشرة - تهم الحاحه بشي هو عائد الى المجلس الروحاني محمناً او
الى المجلس الجنائي معنى به ذ وقعت نكته شكوى من طرف احدى الهشت : افراد
الملة فتعرض الى احد المجلسين المذكورين وتعين له نحر دأثم به الكيفية بمحضه من
طرف المجلس الجنائي والى ان ياتي وتختتم بموجب الامر لدي بمعدده مئة
المجلس الروحاني والجنائي تحت اربعة رئيس احاس ارواحي في ظرف خمسة عشر
يوماً هاية ما يكون مشكلها محاسن معدودة وبعد ان تحصل المداكرة فيه اذا كانت
المصبطة مخنوية على اقرار لدي يعطيه مسئلة على سوء حال الحاحه بشي ولزوم استعفاة
ومخنومة من طرف اثني لاعده على لاول نبرله ويكون حينئذ مجبور ان يقدم تقرير
استعفاة في باب لادن وقد امتنع عن ذلك تعرض حينئذ الكيفية من طرف مجلس
الختلط ويجري ايجابها

لمادة ثمانية عشرة - من حيث به سوى يتخصص معاش كافي مقدار من صندوق
الملة الى الحاحه بشي معرفة المجلس العمومي فتصير تسوية لمداوى ما احلة في حاحهته
من طرفه ذاته

المادة الرابعة عشرة - مروضات تحت المخصوص لاومة الحاحه بشي ترتيباته
وسائر لوازمه تقسوى مصروفه من صندوق الملة وتسلمه بموجب دفتر ولديك عند ما
يقع استعفاة من حاحه بشي ويعمل بصورة اخرى باسم لاشبه المذكورة تمامها
الى حمة

لمادة الخامسة عشرة - عند ما يستعني الحاخام ناشي و يعزل يجتمع المجلس الروحاني والחסاني وينعقد دألاً لتقسيمية من ارباب الافتدال لاجل رؤية امور الملة وخصوصاتها لحد . يتعجب خلفه ثم يمرض عنها للباب العالي وتتمين قائماً بموضع اليورلدي العالي الذي يعطى بهذا الخصوص

الفصل الثالث

في بيان صورة تحت أعضاء المجلس العمومي ووظائفه

المادة السادسة عشرة - المجلس العمومي يتكون من ثمانين عضواً يكونون من صف حاخامين ومن عموم ويكون تحت رئاسة الذات التي يكون دألاً ويكون من لاعضاء المرقومة ستون نفر من عموم ينتخب من طرف هادي ولسعادة و ببلاد الثلاثة الموسويين بحسب تذكيرة الطلب التي ترسل اليهم من طرف قائمم المومانية تطبيقاً الى الاصول التي سوف يدين بها وعشرون نفر من صف حاخامين تختبهم ويصحبهم لستون عضواً المذكورون ثم بعد ذلك تختب هذه الثمانون نفرأ وبنه ذلك تميز بها سبعة حاخامية لاجل المجلس روجي واسع ذوات لاجل الحساني تطبيقاً الى شروط مية في بودها الخصوصيه وتحصل فيهم تحت لاسمندان من باب و تحت هاد المجلس اربعون عضواً موقته يصان من محلات الكاشه في دارة الحاخامشة دارة وحد و تكار وزمير وسلايك وعداد ودير ولاسكندريه و عدس شريف ومحيي هاهل موسوية لكونهم موجودين حين تحت حاخام ناشي فقط

المادة سابعة عشرة - لاشخاص الذين يدخلون لاجل اعصائية المجلس العمومي تثنى صورة تحت ما يصيب كل محنة منهم بموجب الاقترا الذي يعطى من طرف مقام حاخامشة على اوجه الآتي وهو انه يحصل ابد كره فيما بين ناش حاخام تلك المحلة وبين

الناشين من معتري اهاليه ويصلون في اول الامر دفترًا بمقدار ما يوجد من الاشخاص الذين لهم الصقات اللازمة الى العضوية المذكورة ويتجرّد في هذا الدفتر لا اقل من ضمني عدد الاعضاء المصلوبين من تلك المحلة ويملن الى جميع اهالي المحلة اليوم الذي يصير استنسابه وعن لاجتماع ويوضع الدفتر المذكور مملوء في محل توحيد محلاً للاحتجاج هل اسبوع واحد على اقل وفي يوم لا تحب نحرر كل الاهلي التي لها حق اعطاء الرئي على موجب هذا النظام اسمه الذين يرجعونهم بالاكثرية من الناس الذين اسمؤهم محررة في الدفتر المذكور على رغبة يحردون بها امضاءهم ويضمونها في صندوقة مختومة مائة لذلك ولا يجوز ان يعطى رأي بحق شخص لم يكن اسمه موجوداً في الدفتر المذكور ومن حيث ان امر الانتخاب يكون اخرؤه في ظرف يومين فداً واحد اناس لم يعطوا رأيهم من الاهلي المرقومين في هذه المدة فلا يمكن ان يكون لهم حق او صلاحية للاعطاء اخيراً بوجه من الوجوه انما الذين يكون لهم عذر صحيح ولا يقدرون ان يتوجهوا الى محل الاجتماع اذا ارادوا ان يرسلوا رأيهم تحريراً فقط بقل منهم ذلك ولذلك ينبغي ان يرسلوا بوصلات للرأي التي يحردونها على هذه الصورة الى حاخام ماشي المحلة والحاخام الموما اليه يكون مجبوراً بان يصمها مع باقي البوصلات في الصندوقة المذكورة ايضاً

المادة الثامنة عشرة - الصندوقة التي توضع بها الآراء تحت علماً من طرف باش حاخام المحلة وثلاثة ائقار من متولي الصاديق وتوضع في محل لاجتماع وفي يوم الانتخاب يوجد مأمور من طرف لحاخام حانه لكي عند نهايته تفتح للصندوقة المذكورة بحضور المأمور الموما اليه وباش حاخام محلة ولتولية الذين ختموا للصندوقة ومعتري الاهلي ويصير تعداد بوصلات لرئي الموجودة بداخلها وتخير لمقدار المطلوب من تلك المحلة من الذين اصابت اسمؤهم زيادة الآراء ويسير انتخابهم اذا وقعت مساواة اراء بحق شخصين او عدة اشخاص فتسحب عليهم القرعة وينظم دفتران باسماء هؤلاء المنتخبين ويختم عليها من

طرف الأمور لوما أنه مع الدوات يدين ختموا لصندوقه أبقى أحدهما محفوظاً عند
باش حلقهم المحلة والثاني يرسل إلى صاحبها بصاً

المادة التاسعة عشرة - يشترط في الدوات أن يندخول للمصروف لمائة في مدة
السابقة أن لا يكونوا هم فقط منهم وحده ولم تقع مهم تجيلات ومخادعات في الأمور
إليه والآخر دون يكون من صاحب معارف قدر الممكن في الأمور إليه ويقرأون
ويكتبون في اللغة العربية ومن لا شدة اعتدوا في محنتهم

الفصل الرابع

في بيان وظائف المجلس الروحاني

لمادة العشرون - للمجلس الروحاني يتعين من طرف المجلس العمومي ويكون
عادة عن سبعة أحاديث يتعين أحدهم رئيساً بأكثرية آراء المجلس العمومي أيضاً وأشاد
معاوني رئيس باعتدال اليمين واليسار ولأربعة معاون يسمون أعضاء ويتخصص لهم جميعاً
معارف وأمانة المقدار باستدعاء المجلس العمومي ولا يجوز انفصالهم ما لم تقع مهم
حركات مخالفة للمذهب والنظام وشي من أنواع التهم والفتن

المادة الحادية والعشرون - متى نجلت رئاسة المجلس الروحاني ينتخب لها واحد
من معاوني الرئيس وواحد ليكون عوصه من أعضاء المجلس الروحاني أيضاً واحداً للمحامين
الموجودين في المجلس العمومي أيضاً لمعضوية التي تصير فارغة وأخر من الخارج يناسب
لمعضوية المجلس العمومي وذلك جميعه بأكثرية الآراء التي تنتخب لرئاسة المجلس الروحاني
المدة الثانية والعشرون - يشترط في لذات التي تنتخب لرئاسة المجلس الروحاني
أن تكون ذات مهارة كاملة في المذهب ومن اصحاب التداير الحسة ولا ينظر إلى
الاحتياض السبي

المادة الثالثة والعشرون — وطبعة مأمورية رئيس هذا المجلس الروحاني واعضائه تذكر على الوجه الآتي . وهو انه من ول وطائعتهم ولا ان يجردوا الدقة على محافظة الامور المذهبية ثانياً هم ذووهم لا يجركون حركه عمالة الاصول ولا لا أفكار للدولة ولا للنظام ويمسسون الآخرين من ذلك ايضاً ثالثاً ان لا يدعوا احداً من صنف الحاخامين ان يسطر مطلقاً ما لم يكن معه رحمة بذلك من مجلس الروحاني وان يدققوا ويعتوا بكل اتفاق على ان لا يحركوا اعطاء بحركة ترغب او تفري المسلة على ما يباير اصول الدولة وافسكاهها او اصول احكام للنظم ولا احد من الحاخامين اصلاً يتعاطى اموراً مالية تكون خارجة عن طبيعته ولا يسموا بتشار الحكب والعلوم والفنون النافعة التي لا تنصر للدولة ولا الملة ولا المذهب بل لشم ثم وان كان المجلس المذكور يرى الامور والمخصوصات المتعلقة في المذهب والملة الا انه لا يمكنه ان يتدخل قطعياً في الاشغال التي لا يحل به من طرف الحاكم بشي من الامور المتعلقة في الحقوق المذهبية وكذلك الرئيس لا يمكنه ان يرى و سوي مادة من تنقاه نفسه صلاً ما لم يكن ذلك بالاضام رأي مجلس ايضاً

مادة الرابعة والعشرون — يجب ان يكون لدوت لدن يتخونعضوية المجلس الروحاني من ارباب المهارة الكاملة في مذهب . اصادقين ومحبين للدولة والملة والمستقبين من كل الوعوه ولا يكون . وحدود في خدمة فسلأ ونعين محققهم حزاء حري مقتضى حكم قانون الجزاء الهياوتي ولا تكون طهرت مهم حدية توجب محروميتهم من الاستخدام

المادة الخامسة والعشرون — من بعد ان يتخرج رئيس المجلس الروحاني وحاضريته من الحاخامين الذين هم من اعضاء المجلس العمومي يدوم الثلاثة عشر نقراً بالقوف المجلس الروحاني بطريقة المداوة اربعة مهم في كل سنة نصفه اعضاء موقتين وثلاثة منهم نصاً

يؤمرون من طرف المجلس الروحاني على نظارة اشغال الطريف والكوشير
المادة السادسة والعشرون - وصنف مأموريه الاربعة انظر الدين بوجود في
المجلس الروحاني في كل سنة بصفة اعضاء موقين هي عاده عن ان يكونوا حاضرين في
المجلس المذكور لاجل مجرد اكتساب اوفوف على المداكرت التي تجري فيه والمعاونة
لاعضاء المجلس الدائمين عند ما يطوبوها منهم فلا يكون لهم صلاحية ان يعطوا رأياً ولا ان
يبنوا على مضابط القرارات

المادة السابعة والعشرون - ينخصص معاش بمقدار كاف لاستساب المجلس
الحضائي لاجل معيشة الذين يتقدمون مناه في كل سنة من هؤلاء الحاضرين ويعطى لهم
ما داموا موجودين في الخدمة ولذلك لا يجوز اليهم قطعاً ان ياحذوا درهم او هدياً من
فراد الملة لجهة مأمورياتهم عدا ما ذكر بل بعد ذلك تهمة محققهم

المادة الثامنة والعشرون - اذا لزم رسل مأمور روحاني الى احدى الملت في دار
السعادة او في الخارج فتمين لذلك واحد من اربعة عشر حاضراً المذكورين بالاتحاد
ويرسل بالتدعية وعد ما تنتهي مأموريه هذ المأمور الذي يرسل يستخدم حين رجوعه في
مأموريته السابقة كما كان

المادة التاسعة والعشرون - حيث ان كل امور الملة لروحانية يصير لسؤال عنها
من المجلس الروحاني فلا يتدخل احد غير الدوات الذين يصير انصاحهم واستخدمهم
بوجوب هذا النظام في شغل روحاني حرراً كان او كائناً صلاً

المادة الثلاثون - المحام ناشي ورش للمجلس الروحاني ومعاونوهم هم المأذونون
فقط باجراء المعازاة الروحانية كالحرم يعني الافروز وامثله ومن اول وظائف المحام
ناشي وجميع المجلس والهيئات مسندة - لا يعطو صلاحية في هذ باب لاجد غير
المذكورين اصلاً وذا وجد من تحسر على هذ الامر من تنهاته يكون لجرم الذي

يفعله بحكم ما لم يكن ويتعذر هو ذاته من صفة الحماية وعلاماتها ومع ذلك يحرم من
المأمورية مؤبداً ويستأذن المحامي من ارباب المعنى بموجب تقرير ويطلب الاجراء
المحاذرة التي اتت بحقه

المادة الحادية والثلاثون - من حيث انه يوجد كتب ومأمورين في الداروم بمعية
المجلس الروحاني فكل الامور مدونه التي ترى في المجلس المذكور تنقيد يومياً في
دفتر المضابط وبمعنى تحت مضطبه او موعات من طرف الرئيس والاعضاء وتنقيد
كذلك كل الاوراق التي تأتي الى المجلس المذكور او توجه منه في دفاتر خصوصية
بشرها وهذا جميعه يكون اساس وظيفة الموحودين في خدمة كتابة المجلس المذكور
والدين يوجدون خارج هذا النظام و تعينات التي تعطى ليدهم في ما يخص بوظائف
مأمورياتهم سواء كانوا منهم او من اعضاء المجلس وبقي لخدمه المستخدمين في امر حزوي
او كلي يختص بهم تلك مهمة ولذلك من كان امثال هؤلاء ومدون يجري سداقة
ومحاكمة المقضاه تطبيقاً الى الاموال السبغة في يادهم بحرج من الخدمة ويتعين آخر
عوضه واذا كان يوجد منهم من جاز رشوة كبيرة كالب وقلة وثقت ونحفي عليه تعرض
كيفية الى ارباب المعنى لاجل سداده و حراه محكمه في جانب مضابطه

المادة الثانية والثلاثون - ان لمامه التي تعطى ليد المأمورين والكتبه والخدمه
ولمستخدمين عمدة المجلس الروحاني فيما يخص بوظائف مأمورياتهم تنظم في قوسيون
مخصوص مركب من المحام باشي رئيس المجلس المذكور ومعديه وشعبين من اعضاء
المجلس الخصال اطلع الى احكام هذه خدمه لاساسيه

المادة الثالثة والثلاثون - المجلس المذكور يجتمع في لالام التي يصير لمحيصها مرتين
او ثلاث مرات في الاسوع بحسب لافته وفي خدمته بها ومركز هذه الجمعية يكون
في احد المحلات التي يكون اهلها كثيرة

اعضاء المجلس العمومي وبينهم عرض الثلاثة اعضاء الذين يلزم حلهم من طرف المجلس الروحاني المأذون

لإدارة السبعة والثلاثون - كل الاوراق الرسمية التي تخرج من المجلس المذكور يلزم ان تكون ممضاه من طرف كاتب المجلس المذكور ومختومة على لقب احتام اكثرية الاعضاء ومصادقاً عليها من طرف الرئيس لتكون معتبرة ومعمولا بها

الإدارة السبعة والثلاثون - لمجلس الروحاني تكون له نظارة الكاملة على رؤساء حاخامي المحلات ومن حيث ان الحاخامين المذكورين يكونون عمدة لمجلس المذكور فهم يكونون مأمورين بتسوية امور اروحية فقط التي تقع في اقرى والمحلات التي هم فيها ويجوزون على الطاعة والالتقاء الى التسيب التي تعطى لهم من طرف المجلس الروحاني او صوره تعيينهم فهي ان تشكل قوميون مختط مركب من المجلس الروحاني واليهامي ويحلب الى القومسيون المذكور خمسة وعشرة افراد من الاكثر اعتباراً من اهالي المحلات التي سوف تعيينون اليها لينتخب بمصورههم هم ايضا لمسدون من حاخامي المحلات المذكورة لغتين والمستحقين للأمية ومصادقاً عليهم تحصل عليها المصادقة من طرف الحاخام باشي ثم تجري مأموريتهم وعند ما تقع من هؤلاء الحاخامين حركات تدار المذهب والطعام يعقد قوميون مختط مركب من أعضاء المجلس الروحاني واليهامي على ما قد بين علاء ويجاكون فيه ولا يجوز تبديلهم ما لم تثبت جرمهم

الفصل الخامس

في بيان المجلس اليهامي ووظائفه

لإدارة السبعة والثلاثون - المجلس اليهامي مركب من رئيس ونمبية اعضاء من العوام ومدة مأموريتهم تكون محصورة على سنتين ويجري انتخابهم في المجلس العمومي

المادة الاربعون رئاسة المجلس الجماعي يحصل التداكر نشأها في ما بين التسع ذوات المتخير وتحمل الى ذات مهم يرونها مشقة ، كثرية الآراء وتنقوص به

المادة الحادية والاربعون — عندما تقع انفصال نفر ونفرين به ما يكون من اعضاء المجلس الجماعي بداعي استعفاء و لسبب آخر قبل انقضاء مدة السنتين التي هي مدة مأموريتها يحصل انتخاب عوضه، ويتعبد في محلاته، الفارغة من طرف الجهة دشي بواسطة مذاكرة رئيس المجلس اروحاني وناقي عضو مجلس الجماعي و كثرية الآراء انه اذا كانت المحلات الفارغة اكثر من اثنين فيجري انتخابهم في مجرد المجلس العمومي ومأموريه هؤلاء الاعضاء كافة مانع الاستئذان من نائب اعالي ويشترط تحقق آراء الاعضاء الباقية في الامور التي نصير رؤيتها في المجلس الجماعي لئلا يجري هذا الانتخاب المادة الثانية والاربعون — اذا كان رئيس المجلس الجماعي او احد اعضاءه او احد من المأمورين والكتاب والمستعدين تبعته باكان لم يخصص الى المجلس ثلاث مرات متعاقبات بدون ان يبين لذلك عدداً معافاً فويارسل له من طرف دشي كانت المجلس تذكرة تستدعيه بها الى المجلس الرابع واذ لم يأت الى المجلس بعد بدون ان يبين عدداً او سبباً لذلك فيجب به قد سحق ويختب آخر يتعين عوضه بموجب النظام

المادة الثالثة والاربعون المجلس الجماعي يكون مأموراً برؤية امور دولة موسوية وخصوصاتها الدسوية واخرى اوامر الدولة لعلة وفريضة ذمته لمصلحة هي — بدق ويأظر على زييد اسباب مراع الملة وتكثيرها واخراج احكام هذا نظام ومراع تدبير بحالهمون في هذا الباب وطرح الاعانة لدية وتحصيل تطبيقاً للاصول الجديدة لدرجة في نظام ووقاية اموال الابلتم واوقاف دولة من التلف وعطاء سائر باقي طبقات دولة تعليمات مطابقة الى اساس هذا النظام ورؤية المصالح التي تحمل له وتسويها في المجلس او بواسطة اما الذوات الذين يكونون لاهين مان ينتخوها اعضاء المجلس المذكور فيلزم ان يكونوا

اولاً من الذين يستأمنهم لدى العالي ومن الذوات المعبرين الخيين للدولة والملة واصحاب
الدراية ومعارف وان يكون لبعض من اعضاء المجلس المذكور بقرأون قل ما يكون
باللغة العبرانية وتركبه ولم يكن ترتب عليهم حزاء في وقت ما تقتضى احكام ديون
الحراء الهلويون

لادة برهه ولا رسون - لا نحصل مد حلة ولا مدسة من طرف احد في المانع
التي يرم صروفه لاجل استعديم ما يرم من المجلس الحماي من الكتاب والتحصن درية
وباقى الخدام

المادة الخامسة ولا رسون - اعضاء المجلس الحماي ان لم يحروا وطائفه أمورهم
المينة اعلاه ولم يعموا الذين تحركون محركه تخالف نظام ولم يقدّموا التأسيسات الدفعة
الملية التي تعرض لهم في موقع الاجراء ولم يجهدوا في إزالة الاشياء التي توجب الشين على
الملة او كانت حكم عليهم المجلس من طرف الدولة اكثر من شهر عفتنى احكام
قانون الحراء الهلويون فبعد ذلك جمعه عليهم تنهه توجب تديهم بموجب لنظام

المادة السادسة ولا رسون - صلاحية مكان اتهام المجلس الحماي هي طائفة الى
الاحكام بشي وقوسيون التأسيسات الذي سيتبين ادناه فاشخص او الهيئة التي تسمع
بوقوع حركة محامه للنظام من مجلس المذكور تعرض اليه كنيه كتابة الى الاحكام بشي
والمشار اليه يوضح لادة حالاً بذكره يحاط بها اشخص او طائفة المشكوة ونصاب
مها محافظه على نظام ثم د وقت هذه الحلة مرة ثانية بحري حينئذ ما يقتضي لها حسب
الاصول المدرجة في المادة الثامنة

لادة السابعة ولا رسون - طرح الاحانة لمية وتحصيلها ورؤية محاسنه ما يدخل
الى الصدوق ويخرج منه وتسويتها جميع ذلك طائد الى المجلس الحماي لذلك يلزم انه
حين انعقد المجلس العمومي في كل سنة ان يقرأ دفتر محاسبة السنة الماضية والمضطرة

ويحصل عليه التدقيق بحضور المجلس المذكور ثم تنظم الميراثية اللازمة لاسم قادمة
ايضاً ويعلن كلاهما بواسطة لطمع والشر

المادة الثامنة والاربعون — عند ما يبين رئيس المجلس الروحاني او رئيس القومسيون
الى المجلس المادة التي يراد التذاكر بها وبعد ان تحصل مذاكرة الاعضاء بها يلزم ان
تراجع اكثرية الآراء فان وجدت الآراء متساوية حينئذ تكون قد حصلت الاكثرية
في الجهة التي يرجعها الرؤساء المذكورون اما في باقي الامور عند رأي رئيس المجلس مثل
رأي باقي الاعضاء

« تنبيه »

ان الانظمة المدرجة في لصفحت المينة ادناه مصدقة بموجب ارادة صنية مؤرخة
في ٢٣ شوال سنة ١٢٨١ كما هو مذكور في المجلد الثاني من الدستور القديم

من صفحة	الى صفحة	
٤٢	٨٧	الظمة بطريكية الروم
٩٦	١٢٤	نظام « لارمن
١٣٨	١٥٣	« الحاخامانة

ذيل نظام الحاخامين

ل لاعضاء الحاخامين الامميين احدى عشرة سنة بشرط ان يكونوا من
جمهم في كل سنتين مرة وهذا العدد يحد في عشر سنوات الاولى بطريقة القرعة
ويجوز اعادة انتخاب الذين اتمت مدة خدمتهم
في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٢٨ و ٦ شعبان سنة ١٣٢٦



الفرمان الشاهاني

المتضمن تعيين حاكم ناحوم اقدي حاكم باشي لليهود

في ٢٢ جمادي الآخرة سنة ١٣٢٧

ان مقتضى احكام الشان الشريف انني الشان واطرافه القراء اليهودية هو :
 على انتم انتم لهيئة المشكلة حسب نصه ومن لطيفة موسوية وانخابها نجمة
 لصانعه الموسوية حاييم ناحوم قدي ريد قدره وطاعه حاكم باشي ارجلة في الاستانة وتو بها
 وساه على اشعار وردة عدييه وصددور قراره من قبل محس اورراه العلي فقد صدرت
 ارادتي السلطانية بالمدقة على قرار تعيينه ضمن شروط قدبقة لدرجة في مرام سلطاني
 وقد امرت بان تكون حاكم ناحوم قدي السلطة العامة على جميع الاحكامين
 الموحدين في بلاد الدولة لعتاية معلهم صان ضمن دائرة قانون وان يكون مرجعهم
 يجمعون اليه في جميع المعاملات لمصلحة طائفة الاسرثية وان يطاعه كبير اليهود وصغيره
 في بلاد الدولة لعتاية وما كان قرعة النورة في بيت المحامباشي غير مخالف لطقوسهم الدينية
 يجب ان لا يتعرض له حد او يقول له ذلك قدر النورة في ملكك الخاص او انك
 وصفت كرسي او عفت قديلا وغير ذلك من الخج اني نعدها لمعص وسببه المدخلة
 في اموره مدخلة يقصد بهم لتعبر تقصد براز امواله من قبل ضباط الدولة خلافا
 للشرع الشريف وعدم احدي عليه غير حق

وان لا تعرض حد من الصطو كبرهم بالتحري و تعيش كما لا يجوز لاحد
 ان يتعرض لايقومون في محلاهم لديبه لمعصه لهم من قبل شرع الشريف اذا ارادوا
 اجراء ما يلزمها من تعبير و رسم

ولا يجوز للمعبر ان يتدخل في لاشيه خاصة تدارسهم وكثمتهم لقله دين ما وان

برهن هذه الاشياء واذا اخذ شي من هذا وجب اعادته اليهم حالا حسب امر الشرع الشريف ود احتتم يهوديان على مسألة طلاق او زوج وما يتعلق بامور النكاح فعلى الحاكم باشي و وكلائه ان يصلحوا ذات الين بينهما وان يجري التحقيق ضمن الطقوس الدينية وبحسب اليمين الذي يجري في كنيستهم

ود اعطى الحاكم باشي امراً بحق احد المتهمين ضد طقوسهم الدينية يجب ان لا يمارض من قبل لقصة والنواب كما كان يجري سماعاً

ولا يجوز عقد نكاح كل من كان تابعاً للحاكم باشي بدون اذن منه او من وكلائه او الماخامين الذين له كما لا يجوز عقد نكاح كل من كان محرماً عقد نكاحه بموجب طقوسهم الدينية

كما لا يجوز عقد نكاح يهودي بربد الزواج يهوديه و طلاقها او الزواج زوجة ثانية سواء كان في المركز و لمحدثت الا باذن من الحاكم باشي

ولا يجوز لمواطني الدولة ان يقولوا للحاكم باشي اعقد نكاح هذه لامرأة على هذا الرجل مثلاً وبحريره عليها

واذا توفي يهودي شيء فيه محرمة محبة لطقوسهم الدينية وكان من مقتضى طقوسهم ان لا يرفعوا حثته من الارض فيجب على قصة والنواب والمواطنين ان لا يحرقوا الحاكم باشي على دفع جثته

ولا يجوز لاحد ايضاً ان يمارض الماخامين التصويين بموجب فرماني الشاهاني في الاداي ياع يهودها الى الحاكم باشي في تحصيل الاموال من الطائفة اليهودية وذلك ضمن الشروط المسطرة في فرماني الشاهاني وان لا يفرض احد جمع الماخامين الذين يمسهم الحاكم باشي لمحدثت بموجب ورفعه مبهورة منه ومدرحة فيها الشروط المذكورة في فرماني الشاهاني

ولا يجوز لاحد ان يتدخل في شؤون تعيين المحامين او ان يقول للحاكم ماشي
عين هذا الحاكم لهذا المحل او ان يتمس به تعيين الحاكم عملياً للكيس الملاي و لا
يرغموه بامثال هذه الالتباسات

و لا يتداخل احد في ما كسولاتهم ومشر وماتهم ولا يقولوا له قل عن هذا طريق وهذا كثير

وان لا يصغي الولاية والقصة وانوب الى شكايات العزل وانصب من حكامين
الا بعد استماع اقوال الحاحاماشي والسؤل منه عن صحة الشكوى
وكل فرمان يصدر دون ان يكون موقعاً عليه ومهوراً بحكمهم الحاحاماشي يجب ان
لا يعتبر في محله

ويجب ان لا يتدخل موطوءة دمه من اوجهه في موارثه لو كان نذري يعينه
الحكام عنه في المحققات عند مجيئه الى الامة ليغيب موارثهم الدينية
وعلى ضباطها واهل اموري المالية ان لا يرفقوا مساعي حكامين او وكلائهم المعينين
من قبل الحاكم باشي لتحويل الاموال الاميرية ووزر نفوقهم بدلا من ان يبعدهم اثناء
انتقالاتهم من مكان الى مكان وانت لا تدرصوهم في جميع اصلاحاتهم وخدمة منهم
ليدافعوا بها عن انفسهم عند مضيئ الحاجة وان يطلوا منهم هدايا او حلاله مما يباقي
الشرع الشريف

ولا يجوز وثية الدعاوي المستفدة بالخاصة من شي أو خادمة أو وكلائهم أو رجالهم
والعائدة الى الشرع في غير الاستثناء المذكور
واذا ادعى توقيع احد الخدمين بشي من الاشياء فليس له ان يكون ذلك
بمعرفة الخادم بالشي

ولا يجوز إجبار يهودي على اعتناق لدينه الإسلامية بغير رصده

ولا يحق لاحد المداحلة في الاوقف المائدة لكائسهم او مدارسهم التي لهم حق التصرف بطقن فيها منذ القديم

وعلى الطائفة اليهودية ان لا تساجر عن دفع ما عليها من الرسوم الاميرية واموال الصدقة ورسومها ومصادرات الصدوق المعروف باسم (تمنله) وعائدات خدام باشي وان لا تنزدد بدفعها

ويجب ان لا يتعرض احد من قسدة ومتولي بيت المال والقسامين الى الخاخام باشي او وكلائه اثناء تحصيلهم الاموال الاميرية لعائدة للحزبة من ميراث حد احمامين او توفي بلا وارث . وان لا يصع حد ايد على امول المتوفين اذا كان له ورثاء واذا اوصى احد احمامين بعد وفاته لفقراء او كسبيس او خدام باشي شي وحب ان تكون لوصية نافذة لأمول غنصى صفوسهم لذينة ومعد وصية حسب قواعدهم الدينية شي ود من اليهود ود توفي احد يهود وكان في حياته قد اوصى الى الخاخام باشي او الى احد احمامين و كسبيس و لفقراء شي يجب احده بواسطه الشرع واعطائه الى الموصى له

واد اني احد يهود مرأته يرطفوسهم الذينة وارسل اليه خاخام باشي مذكرة وانى له لآدن او شهور توضع في محل مخد خاخامه وحب على نفسه او غيرهم عدم معارضتهم في ذلك

كما يجب ان لا يتعرض احد من اخود لامصاة التي يحملها خاخام باشي في يده ولا للحيوانات الخاصة اركوبه ولا راحه ولا سلاسه وكسائه ولا حيوانات احمامين لتباعين له في الحاح

وان لا يصع لهم امكريه يدها على بيت لذي يسكنه خاخام باشي او الرؤساء الروحانيون من اليهود

ويبقى واد الخادم باشي وخمسة عشر مائة من دة خربة شرعية والكاليف
المدية وتعنى من رموه الجرك والاح جميع الاشياء لورده من خارج الخدم حابه
او كيبس و مدرس مديونه تحت مديونه كيبس على يد صاحبها مديونه
في كيبس ومخلات لورده الخدمه به ونبي عي تحت مديونه و مديونه يردت
وان لا يقرصوا على صفوفهم مديونه وان لا يتولوا لهم دوير و كيبس كيبس
من الحجج بوجه من و حوه وان لا اودم ي تغطي من قد حابه مديونه ونحوي على
حتمه هي مغبرة ويجب ان يعمل بها كاتفتسي معاونته بكل ما ينطه من الاحراء المتعلقة
بالامور الدينية

ولا يجوز لاحد ان يتدخل في امور الخاداه باشي نعمة به يربد خدمته ولا يجوز
الخاداه باشي على شيء لا يربده من طرف الآخر وقد صرحت و الخادم باشي حابم
ناحوم اقتدي بان يكون حراً في ادره و طبيعته ولا يحق لاحد تصويره من الصور ان ياتي
عملاً مغايراً لهذه الشروط و تقيد وان ينصرص له مظان

في ٢٣ جمادي الآخر سنة ١٣٢٧



نظام بحق تقدم أعضاء المجالس

في الخارج بعضهم على بعض

لما كان عدم رؤساء الملل غير المساعدة للروحانيين والأعضاء الموحدة من أفرادهم بعضهم على بعض في محاسن خارج حارياً في كل محل بطرز مختلف ولا ينقطع وقوع القيل والقال من اجراء هذه الاطراد وعدم الاسظام حصلت المادة لبيان بعض قواعد تشريفية لزم وصفاً لاجل دفع هذه الحادة واصلاحها

المادة الاولى - لما كان من اللازم ان يبال رؤساء الملل اليهم المراتب التشريفية بمقتضى ما هم حائزون عليه بمرآت غلبة من ارب الروحانية المخصوصة والمطارنة يعني رؤساء الاساقفة يكوون بعد القسيس الذين يوجدون عقب حكام الشرع والاساقفة فقط يكوون سد مدبري الاموال

المادة الثانية - اذ كانت رؤساء المذاهب الروحية المختلفة الموحدة في محل واحد جميعهم رتبة واحدة فيقدمون على بعضهم بعضاً بالنظر الى قدميتهم باعتبار تواريخ براهنتهم انما يتقدم مصدرة الروم واساقفتهم فقط على سائر الرؤساء الروحانيين المساوين لهم في الرتبة بمقتضى الامتياز المخصوصي المطبق من التقديم الى رؤساء كنيسة الروم الروحانيين

المادة الثالثة - كما انه من مقتضى الاصول التشريفية ان تقدم ذوي الرتب من سائر الاعضاء على بعضهم بعضاً يكون كذلك بحسب رتب رتبهم هكذا ايضاً كافة الاعضاء المسلمين وغير المسلمين مهم سواء كانوا مساوين في الرتبة او بلا رتب يقيمون باعتبار قدمية مد ومنهم في المجلس الذي هم مأمورون به

المادة الرابعة - ان الاصول التشريفية المذكورة اعلاه هي مستندة الى الامتياز المخصوص وفدعه الرتبة والقدمية ولا يمكن ان يعد ذلك سبب وسيلة بنوع آخر للتعبير والاخلال

التعميم المورخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢

المتعلق بمراسلة رؤساء الروحيين وتقديم بعضهم

على بعض بحسب ذلك

صورة لمضغطة، الصادرة من مجلس شورى الدولة ولمسة لوزارة الداخلية، كتاب سامي من قبل الصدرة العظمى بشأن تقديم رؤساء الروحيين من طائفة الروم في مجالس الإدارة على غيرهم من الرؤساء الروحيين من جهة لطوائف مسيحية في حالة تساوي الرتبة فيما بينهما ولاعترف للوكيل بهذا التقدم في حالة تعيب لاصيل فيما إذا كان تقدمه عن عدل وعدم الاعتراف بهذا التقدم في حالة تعيبه بلا عدل

صورة

قرئت مذكرة وردت له حلية اجيلة، تم ١٢٥٩ وتاريخ ٢٥ ايلول ١٣٢٩ مع لاوراق المربوطة بها في الدائرة لمسكة بمجلس شورى وصممته بولاية بركة تحت تسمية من مقام الوزارة عن النقطة الآتية.

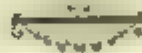
راجع مطران طائفة الارمن مقام الولاية سائلاً عما إذا كان يحق لوكيل مطران اروم عند تعيب لمطران لاصيل في المراسم والتشريفات، يتقدم على مطران صنفه الارمن فكل جواب نظيرة مديرية والمدعوب للوردية أشار اليه بأنه في حالة تعيب مطران طائفة الروم عن جلسات مجالس الإدارة وفي المراسم والتشريفات يجب ان يتقدم ويكمله على مطران الارمن فيما إذا كان هذا التعيب مبنياً على عدو مشروع، ولكنه عند ما يقع هذا التعيب بدون عدو او اعطى علم به لا يجوز التفتت اليه عن

وكيل ما . ومع ذلك فلا بأس من احالة هذه لفضية الى مجلس شورى الدولة لتفسير النظام المتعلق بهذه المسائل ورطبها بقرار

وعليه ولدى المذاكرة فكرة قرر مجلس الشورى انه كان قد سبق لنظارة الداخلية الجليلة ان املت الولايات تميمها المؤرخ في ٢ شاط ٣٠٦ ان مجلس الوكلاء كان قد قرر واقترب قراره بارادة سنية مانه يجوز ان يتقدم وكلاء المطارين لطائفة الروم الحائرين على عضوية مجالس الادارة على نية . المطارين الاعضاء من الطوائف الاخرى المسيحية وذلك طبقاً للنظام المعمول به في نظرية الروم - الا انه بالنظر لاصول التشريعات المتخذة في مجالس الادارة ولنظم المدرج في مجموعة الدستور لا يجوز لهؤلاء الوكلاء ان يتقدموا على المطارة الحائرين على لبراة السنية والملت الولايات من جهة ثانية في تميمها المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ٣١٣ استنداً الى قرار مجلس الوكلاء المقترن بالارادة لسنية ان الدولة اعلمية اتحدت منذ القديم اصولاً بمرکز السلطة شأن تقدم الرؤساء لروحيين للطوائف الغير المسلمة المقبلة في لاسنية عدد وفروع لملات ولرسم احدهم على الآخر يقضي بان يتقدم رؤساء الطائفة الاقدم موحودية في مؤسستها الدينية فيجب الجري على مقتضى ذلك في الولايات ايضاً اي انه لما كانت طائفة لروم هي اقدم الطوائف من هذه الوجهة فيجب ان يتقدم رؤسائها الروحانيون في التشريعات على نية الرؤساء زملائهم

هذا ولما كانت المادة الثانية من نظام التشريعات في مجالس الادارة تقول : (اذا تساوئ رؤساء الروحانيين لمسلمين لعضوية المجالس الادارية من عدة طوائف فيتمم الرؤساء الحائرون على البراءات الاقدم تاريخاً على سواهم ما عدا مطران طائفة الروم فانه بالنظر للاقتدارات المموحة لهذه طائفة فان مطرانها يتقدم لكل الاحول على سواهم من زملائه) وحيث ان الداعي الى الفموض وطلب لتفسير في هذه القضية واتحاد قرار حاسم بشأنها هو ان مطران الروم في اقره يصير على عدم المحي الى مجلس

الادارة ويرعى في ارسال وكيل عنه فمع انصوص نظام المجالس الادارية ونظام
الطريقة كية تقول بلرودم تقدم رؤساء الروم الروحيين على زملائهم الا انه لاجل ان
تمسى اعطاء هذا الحق لو كلائهم ايضا حالة تيسرهم يشترط ان يكون هذا النقيب قائماً على
عدد مشروع ولو كان الوكيل اصغر رتبة من زملائه بقية الرؤساء ولكنه عند وقوع هذا
النقيب دون عذر مشروع فيجب عندئذ العمل بمقتضى ما ذهبت اليه نظارة المدينة
والمذهب وهو عدم قبول الوكيل في مجالس لاديره وسواها فيجب اعلام ولاية انقرة
الكيفية وتميم ذات بقية المسحقات ودمتم



تذكرة سامية في ٢٠ شباط ٣٠٦

لما على لأراد السبب نشأ صلاحه نحاس لروحية بدعوى الحق ولوصيه

والمدارس الارثوذكسية وتحيف يمين لروحيين حسب مقتضى

مذهبهم ودمعة ارواحيين في لندعوى الجريئة العامة بينهم

على ثمر مرور لدى دهمه الباطل بركة ربه صالحة نطق لامتيازات والملح المعطاة
فرمات سلطانية الى هذه الطائفة فيما يتعلق بالدعوى الشبه عن مسائل السكاح وطلاق
والحق والبطولة (لأنه) وللهز ولوصيه وميش مدرس الروم وتحيف ارهاب
ومحاكمته وتوهمه

كان مفعلة الصدارة المعطى مع دار البركة بواسطة بطريرك اعدايه والمذهب
نواريج مختلفة المقررات من حيث العمل بدمه في مسائل البحوث عنها كما كاح
والعداين من دهمه من دهمه في دهمه وجرى في فصل حادية في مردستر
البطريركة ولارشات في الخرج على حسب احوال تقدمه

والحق دهمه دهمه مع عتر من من لدين قد حكم عليهم دهمه يقتضى قرار او
الامام من من بطريركيات او لارثبات من دوائر الاحراء ان يدر لي تخصيص ودا
وقع من من من دهمه عليهم بدعوى هذه البنية ربه عن المقدار الذي يمكنهم
دفعه وسهر في دهمه بخبر من دفع في ورق مثل هؤلاء تساد الى دار البطريركية
سدقتها ومن ثم تترك على دوائر الاحراء تساد في عمل بمقتضى قرار لها في
لدي دهمه بطريركة سواء في حالة تعدل حكم الباق وصديقه ونحوه

لا يطالب المدعون بأعاشة المدعى عليهم فيما إذا تم وجوبهم عند تعدد القرارات
الصادرة بحقهم

ومن مسائل الوصية مع كونه من المسائل حقوقية لا به ايط حل ادرعت
بمعلقة بشأنه الى مادة اثالثه من نظام بطريركات محض بوصف اعضاء المجالس
المختلطة الدائمة حيث اجلت مثال هذه قضية المجلس المذكور لت فيها . فاذا حدث
مثلاً ان ظهرت وصية لاحد لمسيحيين متوفين كية اكان له حقيراً وكان قد سبق
وسودى عليهم من بطريرك و المطران او رئيس لارثية (الخوري) ون على محكم
ان تعتبرها نافذة للممول بعد ان تثبت من به لا علاقه لها بشؤون الاوقاف او الاراضي
الاميرية ون لا تدخل سمعت بشأنه ان تركه لموصى لهم بتصرفون بموضوعها حسبما
وصعت . فاذا حدث خلاف بين ورثة وودي علاقه حول هذه وصية . فكان هنالك
قصر او من يشتمون من صحتهم ون مثال هذه الاحالات بضرر في المجالس المختلطة
بحسب لصوص المادة اثالثه من نظام المذكور . وفي مركز بطريركيات وفي
لارثيات بالحققت ومن ثم على اعلام حكم تسدده هذه محس نخله كوكبه الى
دور لاجراء تنفيذيه . وهذا لصل او لامير يشمل صائغه روم لارثودكس فقط
فاذا صدق ان هاتت وصية تشمل محتويات حد لليس باليونان طرثغه غير لروم
الارثودكس ومن كان من احدى الشعب لاجبية و عثمانياً و حياً و من له رجل في
خلاف وقع على بعض متروكات من سب ورثه ون له صبه ذهابه للاق
بالاوقاف والاراضي الاميرية ون امثل هذه الوصيات لير في نطاقها لثنيه
عنه الى المحاكم النظامية

مما سئله ربح المدارس في محب لاعرف لروم تصدق دور بطريركيات
ولارثيات في سمعتات عليهم وعلى شهادات المصلين و لعلات محب ان يكون مصدقاً

عليها ايضاً من قبل الحكومة وكذلك على مفتشي المعارف ومديريها اذا صدقوا حلال
قيامهم بهذه التفتيش ان هاتك دروساً مضرة تلقن للتلامذة او هاتك ثمة معلمين
ومعلمات لا يحملون شهادات المعلم ان يعفو قوياً بصورة المعارف اذا كانت هذه المدارس
في الاساقفة او الولاة دكات في الخارج اعمل بواسطة البطاريكات والابرشيات على
مع تدريس هذه الدروس وتدريب المعلمين والمعلمات اسوهم

اما مسألة محاكمة الرهبان تجاه المحاكم النظامية فهذه منذ موثر تنطبق قانون اصول
المحاكمات جريئة احدث تحدث بعض امر قبل ولمصاعب من حره امتناع هؤلاء رهبان
من حلف اليمين منهم المحاكم كسائر افراد الرعية ولذا فقد استنت فترة نظامية تقضي
بان يجري تحييف الرهبان اليمين في بطاريكات والابرشيات على مفتشى لطقوس اديبة
الخاصة بهم وهذا ما يجب العمل بقتضاه بعد الآن في المحاكم الحقوقية والحراثية . اما ما
يتعلق بتوقيف هؤلاء الرهبان ومحكمهم . وذا كان هذا بتوقيف متأنياً عن دين فوجب عند
ذلك سجن هؤلاء الرهبان في دور البطاريكات او الابرشيات حسب التعامل المعمول
به الى الآن . وماذا توقيف مستنداً الى مواد جريئة فهذه مد ان يجري التحقيق معهم
وتؤخذ افادتهم بواسطة دور الاستنطاق تصدر بحقهم مذكرات الجلب وتبلغ اليهم بواسطة
دور البطاريكات او الابرشيات وهذه الدور يتعم عليها عند اطلاعها على هذه المذكرات ان
تأمر الى تسليم الرهبان المظنونين الى الجهة العدلية . فاذا ظهر نفع عن تنفيذ هذا الامر ولم
يستسلم المظنونون الى اسلطة العدلية فترجع هذه السلطات عند ذلك الى تنفيذ احكام
القانون حيث يجري توقيفهم بغرف خاصة بحسب مراكزهم الروحية ولا يسجنون
في سجون مدية مع قومه ذات حرائم ولطائف تنهي المحاكم من لت في قصاياهم
وذا كانت احرام هؤلاء رهبان من نوع طحمة ولقاعة ولا تترع واحالة هذه عنهم
وحثهم لروحة . بل يقصون مدة الاعمال الصادرة بحقهم داخل دور البطاريكات

والأرشيات . وإذا نشت إحدى لأحرام الأمانة بحق أحد الرهائن فصرح عند ذلك
بصفه أروحية عنه ويسجن في السجن العامة وإذا حدث أن أعلنت الإدارة العربية في
أحدى لمناطق سبب وقوع مشاغبات أو عصيان فإن على ذوي القربى أن تصدر
حكمها بحق الراهبين وأرؤساء الرواحين الذين يهتمون بحرم ما طبقاً للتمهيلات
الموضحة أعلاه

وعليه فقد صدرت لأمره أسية بالمصادفة على هذه قرارات ولزوم تلغها لي من
يلزم للعمل بمقتضاها بكل دقة



كتاب نظارة الداخلية الجليلية

المؤرخ في ٣ تشرين الاول ١٢٧٩ الذي يوجه الى الدعاوي التي تنشأ بين الافراد

الغير المسلمة والمتعلقة بالحضانة وبقية المصالح والتي يجب ان تنظر فيها

عناكم اشرافه وصادره بشان قرار من مجلس شورى الدولة المصدق

عليه من مجلس وكلاء والمجلس من قبل مقام صدره اعظمي

للسبب المشعة لسان وخطاة عدلية ومداها تحت رقم

٩٧٨ تاريخ ١٤ شهر ٣٢٥ للعمل بقصد هذا امره

قرئت في مجلس الوكلاء الخاص المضبوط في نظمها المجلس المشار اليه - بما فيما يتعلق
بلروم عادة النظر في اقرار متحد من قبل مجلس شورى الدولة بالطرق الطمينة الواجب
اتخاذها في تعيين المراجع لرؤية الدعاوي المتعلقة بامانة خاصة بالطوائف غير المسلمة فتقرر
رد طلب نظارة كية الروم المتضمن مع عدم الاعتراف من رؤية دعاوي لعمدة اي يقيمها
لديها، انصر في زواجر من طائفة روم، لان هذه المحاكم مدونة برؤية دعاوي لعمدة اي يقيمها
انني لم يصح نظام توزيع او طائف رؤيتها وذلك حتى يوزع العدالة بين جميع افراد
الجمعة على اسواء رؤيته المحاكم الشرعية لدعاوي لعمدة المتعلقة بغير المسلمين عند مراعاة
الطرفين المتراضين لا يجب ان يطر لها ما ينافي عدلها عن تدخل في وظائف بقية الدوائر
والمحاكم، بل عند وقوع مراحات من هذا النوع للمحاكم الشرعية تكون دار الطائفة كية
قد ثبتت سابقا في نسخ لوائح صد اطقوسها وتماثيلها ليدية - برؤية دعاوي لعمدة بعد
ذلك لا يمتد تدخلها في احكام الطائفة كية كما لا يتماشى مع حق الحكومة وصالحها
العام ان ترد المحاكم الشرعية رؤيته مثال هذه الدعاوي وعليه وجد ان كفة العدالة تترجح

في حالة رؤية دعوى النفقة لدى المحاكم الشرعية التي ترفع إليها بتراضي الزوج ولزوجة
ويجب المصارعة

هذا وقد روي من اصحابنا ان لا تدخل محكم شرعية في رؤية الدعوى
المتعلقة بطلب اطاعة المتقدمة من اروح (لوم) على زوجته ، لان در اطريركه شكست
اليابان مص لا زواج من صائفة لوم قيسون الدعوى لدى المحاكم شرعية بطلب اطاعة
لزوجته قصد بطل فرار سعة المعطى من قبل مجلس اطريركية في حين ان اعطاء هذه
قرارات وسعده هو حق معطى لطريركه لوم رسماً عن ان هذه القرارات كثيراً
ما تصدرها دار اطريركية قبل فتح السكاج وتقرير الافتراض بقصد ابعاء وابطة السكاج
وتمه بين الزوجين ولد يجب تحري على سون ذلك بعد الآن

وكذلك راحت در اطريركه ضالمة ان يبق حق تقدير النفقة لصاحب الاولاد من
طائفة لوم قائماً لهم وان لا تدخل محكم شرعية بشأنها ، بيد انه لدى التدقيق تبين
انه لم يسبق ان سمعت دور بصريريكيت ولا لايرشيب في امرات سلطانبة المعطاة لها
مثل هذا الحق حتى ولا يوجد تصريح في اطلسه عن التصريح لهذه المقدمات رؤية
لدعوى المتعلقة بصفة الاولاد حتى ولا سعة لزوجته ود سبق لدور حكومة الـ
فتت باصدر اطريركية من هذه التعدادات مع بعض

احد الطرفين المتداعيين) فانما كان ذلك ضمن تسيب حصة حتى د وقع عير من يعود
امر رؤية امثال هذه الدعوى الى المحاكم الشرعية وان تعرب در اطريركية ان تشمل
صلاحيتها رؤية دعوى الاقارب ايضاً ندين لهم علامة بصفة ي يصدر بها حكم ما من
لديها ، لا لومة المشيخة حتى ودمه كانت بصفة الاطفال تعود على الاقارب كما
تعود على الآباء ولذا فان رؤية امثال هذه الدعوى تعود الى المحاكم الشرعية لانها من
متمات عقد النكاح وفسخه باعتبار ان بصفة لزوجته اصل وحق الاطفال فرع ولانه ينشق

عنها في حالة موت والد هؤلاء الاطفال قضيه تعيين الوصي من الاقارب وهذا بحث
يتعلق بالحضانة وهو من حقوق نساءكم الشرعية وهي واقعة الاطفال من باب الارام
والمروءة ، ولد فان حجة سط بركة هذا الشأن ودية ردنا سند على - من البراءات و
الانظمة المخصوصة ، فاذا كان لديها ما يؤيد ادعائها بهذا الصدد من مسندت رسمه
والبراءات العاية فنشرها لحرري تدقيقها لدى مجلس الوكلاء لمعي وهذا غير ملحوظ
وجوده لنته كما ان هذه المعروقات لا تحتل - دليل ولا تفسير وسنظل رؤيه من
هذه الدعاوي تابعة للمحاكم الشرعية فارحو سبب ذلك والحرري على مقصده ردهتم

امر من نظارة العدلية

في ٢٨٠٠ سنة ١٣٠٤

اشان احراء لتبلغت الى الروحانيين في الامور الحقوقية والجزائية بواسطة رؤسائهم

تمنع لقاءات و المراجع المختصة على حطاط محضة عدو وقوع تصدير دعوة حبس او احضار لاحد الرهائن او المودعة من قبل المحاكم انطابية وتذهب في تسخير هذه الدعوات الى اتباع الطريقة اي كان الرؤساء الروحانيون قد طلبوا العمل بمقتضاها وهي زعمي الى لزوم اعطاء العلم عنها بادي دى مدنى هو لاء رؤساء في حالة بلاب احد الرهائن المودعة الى المحاكم انطابية الحقوقية . والخرائية حتى يصوا شعما آخر مكانه قبل كاكه لكي لا يطر عطل و فراع على عملهم الروحانية وهذا تمنع فيه ما به من تنوين اعمال المحاكم وتأخرها وسيرها به وره غير متفظة ومطردة وكثيراً . تبث بعض الامر مع مستفسره من نظارة العدلية مما يحس عمله هذا الشان وهي تطلب ان تستل قاعدة تحت دستور العمل هذا تصدق . و انت نظارة المشار اليها ان ترسل بعد الآن اورى جلب له ضرورة من المحاكم والمستظمين المتعلقة بالرهائن المدعى عليهم في الدعوى الحقوقية وفي حالة دعوتهم كشهود في حدى دنوي المحلة الخرائية الى رؤسائهم وتنع المهم بواسطة هؤلاء رؤساء ان يعتبر بده مدة مهلة المعينة فوراً من تاريخ ذلك لتابع وهكذا يعتبر رؤساء الروحانيون هم الوسطاء العليون في احراء . تسع المبحوث عنه حتى لا تكون لهم حجة ما في الاعتراض او في احراء معاملات جديدة . ومن ثم اذا صدف ان المدعى عليه والمطعون عليه يحضر في اليوم المعين يعتبر ان التبليغ قد ارسل اليه مشدداً ونحري محفة لمصلحة المصوص عنه في قانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية

وفي حالة وقوع ضرورة لوفيق حد لانه ان يحرم حتى اذ حرم مشهود
فلا يحل والحالة هذه لرحوم ان واصله رئيسه وما يعطى العلم الى هؤلاء
الرؤساء عن اسمه ومحل فتمت رس من توقعه فبده عي عمليات التي تراها
كافية لحل الاشكال الواقع وغير مادية لتفوقه مربية فيجب ان يجمع من يلزم
السير على مقتضاها ودمتم

تحليل الرهبان والحاخامين

١٣٠٦

رهبان وحاخامين الواجب تحليلهم في محكمه خديومه او خريجه وفي
دوائر الاستئناف يرسلون الى ادار لصر بركته ويدر لاسميه والوكالة الاستعفيه
او الحاخام حده مع باب صوه حلف ليمين الواجب تحليلهم لهم وهناك يجري
تحليلهم وترسل مدسكهم من ول المر كز المذكوره اعلاه مملين الواقع

عن متم الدستور في ١٠ تشرين ثاني ١٣٠٦

اعفاء ما تستورد الجماعات الدينية

والرسالات الانجيلية ومعاهد التعليم والجميات الخيرية من الرسوم الجمركية

قرار عدد ٢٩٢ - ل. ر.

صادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٤

ان المعوض السامي للجمهورية الفرنسية

نه على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٣٠

و ١٦ تموز ١٩٣٣

وبنه على النظام الجمركي الشمالي الصادر في ٣١ كانون اول ١٩١٠

وبنه على القرارات عدد ١٧٣٤ تاريخ ٢٢ كانون لاول ١٩٣٢ وعدد ١٢٢٨ تاريخ

١٣ ايار ١٩٢٧ وعدد ١٧١١ تاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ وعدد ٢٠٤٥ تاريخ ٢٧ تموز ١٩٢٨

قروما ياتي :

المادة لاولى - - يسمح لاعفاء من الرسوم الجمركية ضمن الشروط وتحت التحفظات

المصوص بها في القرارات المشار اليها اعلاه للاصناف والحصص المذكورة بصورة

حصرية فيما يلي التي تستوردها الجماعات الدينية والرسالات الانجيلية ومعاهد التعليم

والجميات الخيرية :

(١) الاشياء المعدة للقيم بالطقوس الدينية في الكنائس والهيكل الانجيلية والجماعات

ومعاهد اليهود وغيرها من الاماكن المخصصة للصلاة :

الهبوط المرسلة من الملوك ورؤساء الدول

هذه وصورة الحجار من جميع الاصناف من حروف كات وغير من حروف
كؤوس وشمعات وحن من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
الحجود من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
لحمية مدية

الاصناف من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
او اقصية للرية وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
الاصناف من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
المصنوعة لمعدة فقط بحدود مدية

مسط من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات

نزيات وشمعات من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات

الاربع والاربعون وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
وطي لاجل جميع انكسار هذه الاحتمالات مدية

ان الاصناف من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
تكون مستودعة في حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات

ب الاصناف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات
لحاجة عص

اصناف من حروف وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات وشمعات

الاصناف المدرسية — لطاثير ، الالواح السوداء ، الخرائط الجغرافية
وغيره ، لكتب

اصناف حاصلات خاصة — لورم الريضة البدية ، الادوات والحاصلات اللازمة
لتعليم الفيزياء والكيمياء ، الاجهزة الثابتة المعدة لمرض الصور بواسطة النور
لا يمكن ان تجوز قيمة البصائع المعانة سويًا ٢٥٠٠ غ. س. ل. لكل ثيد داخلي
و ١٠٠٠ غ. س. ل. لكل ثيد غير داخلي

د) لاصناف والحاصلات التي تستوردها معاهد التعليم هم او الفني لتعليم تلاميذها
صاف قرطسية المذكورة في الفقرة ب اعلاه
لاصناف المدرسية المذكورة في الفقرة ج اعلاه بصاف اليه .
الواح الحجر او الكرتون الاسود . الالوان واللوازم للتصوير الفني
الاصناف والحاصلات الخاصة المذكورة في الفقرة ج اعلاه يضاف اليه :
الآلات الموسيقية ، والاشياء اللازمة للمعاهد التي لديها متحف للطبعات والآلات
الكهنة والمسح ولوازمها الممنه للمعاهد التي تعطى فيها دروس تجارية ، اجهزة التعرف
الاسلكي او لاديو والآلات ولوازم المختبرات والآلات لراحة لطلاب والآلات طلب
الاسنان والمقايير المعدة لمعاهد التعليم الفني

١٠٠٠ غ. س. ل. لكل ثيد
هـ) لاصناف وحاصلات التي تستوردها المنشآت لميشة لمرضى ولما يجتهم
صاف للس -- لمسوحات الصوفية والقطنية . الالبسة لقطعية الجيوب الصوفية
او القطنية ، الاقشمة القطنية

اصناف وحاصلات لميشة المذكورة في الفقرة ب اعلاه

— ١٧٢ — مذكورة —

الحاصلات الغذائية المذكورة في الفقرة ب اعلام م عدا نند مئدة لكن يضاف اليها الكاكاو والشوكولاتا والريبات والسكوت والخلب محمد

اصناف حاصلات خاصة - آلات خراطة واطب ، آلات طب لاسر ، آلات وحاصلات معدة للمختبرات ، لادوية ، السمادات ، مواد لتطهير ، الكحول

ان قيمة المضاعف المعفاة سويلاً لا يمكن ان تتجاوز ٧٠٠٠ غ ل. س. لكل مريض

(و) الاصناف والحاصلات التي تستوردها المستوصفات لمصلحة لمرضى

اصناف وحاصلات المعيشة - الاقوام البنية ، امدون لاعتيدي

الاصناف والحاصلات الخاصة المذكورة في الفقرة ه اعلام

ان قيمة المضاعف المعفاة سويلاً لا يمكن ان تتجاوز ١٢٠٠ غ ل. س. لكل مريض

(ز) لاصناف والحاصلات التي تستوردها الميتم لمعيشة يسمي وتعليقهم .

اصناف اللبس المذكورة في الفقرة ب اعلام م عدا طود وسجل و نوع لشريط

والبرجم والخياط والاقمشة الخيرية

صاف وحاصلات المعيشة المذكورة في الفقرة ب اعلام

الحاصلات الغذائية المذكورة في الفقرة ه اعلام

القرطاسية المذكورة في الفقرة ب اعلام

الاصناف المدرسية المذكورة في الفقرة د اعلام

الاصناف والحاصلات الخاصة المذكورة في الفقرة ج اعلام ب ص ف ه : آلات

الموسيقى ، الجواثر (كتب مرحرره وطاروت وعلب ولعب ولاد ذبح لاسه

الايقه ومساطر المصوغات المطرزة واوزم الخياطه المعفاة جمعها حياتهم لست ، دوت

وآلات للاشتغال اليدوية معدة لياتم المبيان

ان قيمة المضاعف المعفاة لا يمكن ان تتجاوز ٢٥٠٠ غ ل. س. لكل بيتيم

- ١٧٢ مكررة -

ح ١ لاصف وحاصلات في نشر ده ملاحى* نقشة الاخمين الي

اصو لاسف مكررة في عدد ملاح

اصو مكررة في عدد ملاح

حاصلات مكررة في عدد ملاح

مكررة في عدد ملاح

ان قومه تفتح مكررة لاسف ن مكررة ٧٠٠٠ ح ل م. لاسف لاسف

مكررة في عدد ملاح مكررة في عدد ملاح مكررة في عدد ملاح

وحركات ولا مكررة من جمع لاسف لاسف لاسف لاسف لاسف لاسف لاسف

تسودده مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

عدد ٦ ل مكررة ١٦٦ ل مكررة ٢١١ ل مكررة ٢٢٢ ل مكررة في ٣١ كانون الثاني

١٩٣١ و ٣٠ مكررة ١٣ مكررة ٢ مكررة ٩٣٢

غير مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

والحاصلات والمواد واللوازم المذكورة اعلاه من لاسف مكررة مكررة مكررة

مكررة في لاسف لاسف مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

لاوى مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

بدن مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

من مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

ن مكررة من جمع لاسف مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة مكررة

حاشية تدفع رسوم لعمدة كبرى دكا - - - - -
 هذه الحاشية - - - - -
 في نطاق اسم حكا - - - - -
 بالاسم الحية موجودة في - - - - -
 الهادة - - - - -
 يدخل في حيز التقييد في أول كانون ١٩٣٥

الهادة السابعة - - - - -
 تقييد هذا القرار
 بروت في ٣٠ ١٩٣٥

... - مي
 ... د دي ...

...

تبديل المذهب لابناء الطوائف غير المسلمة

ترجمة المادة ١٧١ من القانون العثماني

المؤرخ في ٣٠ حدي لأول ١٣٣٣ و٢ نيسان ١٣٣١ لمتعلق ببيان

تشكيلات ادارات سجل النفوس ووظائف موظفيها

المادة ١٧ - اذا طلب شخص منتسب في حدى الطوائف غير المسلمة ، لانتساب الى صائفة اخرى ، عليه ان يبرر علماً وحجراً من الرئيس الروحي للمذهب الذي يود الانتساب اليه ، ونجري معاملة قديمي ديرة النفوس بالاستناد الى هذا العلم وحبر



التعميم الصادر من نظارة الداخلية الجليلة

تاريخ ١٦ نيسان ١٢٩٩ حسب التقويم من حكومة تركيا

نشان سوء صلاح دور وثقات خيرية ومذهبه

علما بان بعض الدوائر تقوم بعتق، ورحص في دمه بنية وثقات خيرية
والمذهبية او السماح لها باضارة به اخرى على موجوداتها وصلاح مدخراتها
وانتقالها من محل الى آخر بدون ان تسأل راجع حيد في ذلك مع لادار صادرة
فلا تقضي بانه تحتم على هذه الدوائر ان تلتزم بالامر الذي نعلم هذه
المراجع حسب لا و... وهذه الدوائر في... هذه الدوائر...
وحد مانع من ذلك وعلبه...
لزوم انقيد ذلك كل... و...



نظام الآثار القديمة

L. R. - قرار رقم ۱۶۶

۱۹۳۳ء ۷ ت ۲

ب نفوس الی حی الاحیاء : افراسیاب

۱۰۔ علی مراد علی وٹس، انجمن ترقی و تہذیب، ص ۲۳ تا ۲۴، ۱۹۲۰ء

1977, 1978

و.ه. علي قر ٢٧ عدد ٢٦ في ١٥٠٦ هـ ١٩٢٦ موصم (٢) م الأناضول عديمة

في سنة ١٩٧٨ م. وبلغت ٧٤٨ م. ثمة ٣١ كم. في ١٩٧٧ م. حدوده الحالية

العدد ١٠، المجلد ٧٩، صادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧ ش. تصدر لآلئكم قدسه

والقرار رقم ۱۳۳۷۵ - در قی ۱۷ - ۱ - ۱۹۳۰ - ش لایحه - رنجیه

وخلصه على العر - ٦٥١ - دري ١٠ في ١٠ سنة ١٩٢٦ نش استيد د لآثار القديمة

من فلسطين و مرق

وبناء على المادة ١٤ من صك الاتحاد

و شاه علی اقتراح مدد د نوره لامل بدیده وړه ومانی

الباب الأول

— في الآثار القديمة عامة —

الفصل الاول - تمهيد

مده الاولى — حترق قديمه جميع الاشياء التي صنعها يد الانسان قبل سنة

١٧٠٠ (١١٠٧ هـ) مراكش مدينة في تنجانيقا هذه المصوغات

تتميز شتيه بالآثار القديمة والحضارة على حد سواء في شوارعها القديمة

مد سنة ١٧٠٠ وفي حنظل مع شيخ محمد بن علي - رحمه الله - من وفدت (الشيخ) الحرد

(لواء الإبداء - راجع) منسوخ من نسخة ١٨٥

المادة الثانية — لأن عدم هيء ير معقولة و منقولة . لأن مديرة غير
المقولة هي :

۱۔ کل عمی صاعی فوق لانس، شکل جو وحشی (کالاول)

۴ — کہن اشید او . مہمہ و . د آئر . بابہ قدیۃ لها ہیکل طاهر فوق
لا رص او عبر صاهر

۳ — کل شیء مقول تحت فی الارض و فی ... بصورة دمه

٤ - جميع المواقع الطبيعية في عديم و ستمسك بمساحة شريفة مثل الملاحي
تحت الصخور والامور و الصخور مشددة على ندم .. و عوش و حفر و كراه
الآثار قديمة مفعولة على كل شيء و بمرئي صممه و شعله و حوته يد سان
وهو غير داخل في الفئات السابقة

الماده كذايه — ذوق مختلف به تعداد قلوب و دهره اكثر ذاك ان
الشيء مختلف عليه هو ترديد و تر غير عدم و ذاك ان مقولاً و غير مقول

المصالح الالهية - في ملكه - انوار الفهم

القسم الرابع - في آمار مکتبه حتى الآن

المادة أربعة — لئلا يلاحظ، ولا يحكم، بموجب غرضي هذا النظام جميع الحقوق المتعلقة بالأثار الفنية للقرصين عادية، لعدم في الدول المشمولة بالانتداب

المادة الخامسة — تعتبر الآثار مقدسة غير مضمونة ملكاً للدولة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك

١ - لأفراد ، لأزواج ، لطوائف وأجناس وبصورة عامة للأشخاص المعنويين ذوي حقوق خاصة من عول ملكية أو حيازة مضمونة أو غير مضمونة عليهم أن يثبتوا حقوقهم وفقاً للقوانين المدنية

٢ - الآثار عديمة غير مضمونة العائدة للدولة هي جزء من أملاك الدولة مضمونة . ولا يعترض ضرر أو من على حقوق الدولة الجارية على هذه الآثار المتقلة

٣ - يحق للدولة دائماً أن توافد على غير مضمون بملكه حد لأفراد أو أحد لأزواج أو زوجة أو فرد من تلاميذ الدولة أو غيرها — تلاحق تسجيله وفقاً للأصول المتبصرون عم في ب ثلثي من هذه القرارات وبحق لها أيضاً دائماً أن تسجل ترافداً مضموناً بملكه أحد الأهالي أو أحد الأوقاف الملح

٤ - يحق للدولة دائماً أن تبيع وفقاً للقوانين المدنية ملكه أو مضمون غير مضمون مسجل أو مضمون مسجل وهو ملك لأحد أهالي أو غير أهالي من ربح ملكه الذي لا بد له إلا من ربح ملكه من ربح الملكية لا تعتبر مطلقاً قيمة الآثار ما يطرأ إليه كآثار قديمة

مهم لثي - في الآثار التي تكتشف بعد الآن

٥ - في الآثار التي تكتشف بعد الآن ليست هي إلا الآثار التي تكتشف صدفة أو تكتشف في الحفريات المرحص بها بوضوحاً

المادة التاسعة — على كل من كشف خارجياً عن حفريات المرحص بها قانونياً

في أي مكان كان أو في أية ظروف كانت أو في أثناء أي عمل كان أثرًا قديمًا غير مفعول إن يقدم في شأنه ٢٤ ساعة من اكتشافه تصريحًا به للسلطة الإدارية لأقرب به وهذه السلطة تعطى علمًا بذلك في وقت واحد وبدون إهمال إلى مدير دائرة الآثار القديمة وأمين متحف المنطقة الوطني

المادة ١٠ - إن الآثار القديمة المكتشفة على هذه صورة هو ملك الدولة إلا إذا كان جزءًا من سائر يملكه فرد أو وقف أو طائفة أو شخص معنوي ٠٠٠ الخ وفي هذه الحال يصرح بأن الآثار هو ملك صاحب المهر

إذا اكتشف لآثر في أرض محروقة أو مبيدة وهي ملك لأحد الأفراد أو الأوقاف الخ ٠٠٠ فيكون أيضًا ملكًا للدولة وعلى الدولة - بموجب على اصحابه المهر الذي قد يتكبدونه

إن أحكام المادة ٧٠٦ من هذا القرار متعلقة بالآثار القديمة غير المنقولة تطبق على الحق على الآثار القديمة غير المنقولة مكتشفة في مثل هذه الأحوال إذا كان لآثر يقدم غير المفعول المكتشف على هذه الصورة يحتوي هو نفسه على أشياء منقولة قديمة فيكون نصف هذه الأشياء ملكًا للدولة ونصف الآخر وما يملكه من نفاذ يقسم مضافة فيما بين المكتشف وصاحب العقار ما لم ثبت سوء نية صاحب العقار

المادة ١١ - على كل من وجد صدفة ضمن شروط وطروف المكانية المذكورة أعلاه أثرًا مفعولًا أن يقدم تصريحًا به إلى السلطة الإدارية لأقرب به في شأنه ٢٤ ساعة من اكتشافه

وهذه الإدارة تعلم ذلك بدون إهمال ومثل واحد مدير دائرة الآثار وأمين متحف الوطني في المنطقة

المادة ١٢ - ان رئيس الدولة الذي يمثل مدير دائرة الآثار وامام المتحف لوطنية يكون له الحق في مهلة ثلاثة اشهر من تقديم الاثر له او اعلامه به من قبل السلطة الادارية التابع لها محل الاكتشاف في شراء الاثر لتقديم المقول ككتشف صدفة بعد تاريخ هذا القرار بدفعه المكتشف مبلغاً يمثل ثلث قيمة الاثر

يعين ثمن الاثر بالرضى فيما بين ممثل رئيس الدولة والمكتشف و قد لم يتم لاتفاق فيعين العريقان حكماً يقبل به المعوض السامي ويكون قراره غير قابل للاستئناف واذ لم يتفق الفريقان على اختيار هذا الحكم فيعين كل منهما حكماً ويمين المعوض السامي حكماً ثالثاً وهذه اللعة التعكيبية ثبت في الخلاف باكثرية الاصوات

المادة ١٣ - اذا لم تستعمل الدولة حقها في شراء ذلك الاثر المقول فتسلب قرارها مكتشف الاثر في المهلة المروسة بواسطة ممثلها المذكورين في المادة ١٢

ان مكتشف الاثر يصبح ائتمار من تاريخ استلامه لبيع ما كان الاثر . يذكر في تسلم اسم المكتشف وشهرته وصفته ومحل . . . وكذلك مميرات الاثر بالاختصار وذكر فيه ثمره متسلسلة ويؤرجح ويوقع ويهر بختم الدائرة ذات الصلاحية ويصدر هذا التبليغ كسند ملكية

المادة ١٤ - كل من يتلف اثراً مكتشفاً ويشوهه او يضر به بأي نوع كان في اثناء المدة المخصصة للدولة لتستعمل حقها بالشفعة يعاقب بحرمه قدي من ٢٥ الى ١٠٠٠٠ ليرة سورية ويكون عدا ذلك لاغياً . بيع المكتشف الاثر اذا جرى البيع قبل ان يسلطه الدولة قرارها

المادة ١٥ - تحتفظ الدولة في اي وقت كانت بحقها في تسجيل اثر قدم مقول اكتشف صدفة

المادة ١٦ - كل مخالفة للمادتين ٩ و ١١ يعاقب مرتكبها بالسجن من ٨ أيام الى ثلاثة اشهر ونحوه، تقدي من ١٠ الى ٥٠٠ ييرة سورية او باحدى هاتين العقوبتين فقط
وعدا ذلك اذا لم يراع المكتشف قواعد الصريح المذكورة في المادتين ٩ و ١١ عد مالكاً سيء له لا يمكنه علاوة على ذلك في حالة كانت ان يصنع مالكاً للآثار المكتشفة بحجة طول مدة املاكه
لدولة الحق في مثل هذه الحالة في ن تسمي لدعوى في اي وقت كان لاحد الآثار من هذا المالك السيء النية

المادة ١٧ - يبحث في ملكية مكتشفات الحفريات المرخص بها قانونياً في الباب الثالث من هذا النظام

الباب الثاني

في حماية الآثار القديمة

الفصل الاول - احكام عامة

المادة ١٨ أ - مجموع اصول عامة تلاف الآثار القديمة المقولة او غير المقولة وخلق لصردها وتشويهها ووضع يه كنية عليها او اشارة او حفرة ومجموع امتلاك اية مواد هي من بنايات قديمة او كانت لبنايات قديمة ومجموع بيعها وشراؤها بدون وخصة
كل محله لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بحرية تقدي من ٢٥ الى ١٠٠٠٠ ل.س.
ولا يمنع ذلك من اقامة الدعوى عليه بالمطل والمرد

ب - سن عدا ذلك في لفصلين ثنى وثالث من هذا الباب نظام حماية خاص ببعض الآثار المقولة وغير المقولة محدودة خمسة حقوق متب هذه الآثار ووجباهم
نحو لدولة

المادة ١٩ - ان الخرائط المتعلقة بتوسع المدن وتجهيزها لا يمكن تقريرها الا بعد موافقة مدير دائرة الآثار القديمة عليه . شترط مهندس من دائرة الآثار في وضع هذه الخرائط وعندما يكون الامر متعلقاً بمنطقة فيحتاج لآراء اهل من كل صنف سواء بضم مهندس من دائرة الآثار القديمة هذه الخرائط

المجلد الثاني في قائمة المرد العامة للأبنية التاريخية

المادة ٢٠ - يجب فتح في كل دولة سجل مد الجرد الابنية التاريخية اعم ويفتح سجل مثله في ادارة دائرة الآثار القديمة

المادة ٢١ - يجب في هذا الجرد :

١ - الآثار القديمة غير المنقولة التي هي ملك الدولة

٢ - الآثار القديمة غير المنقولة التي هي ملك للأفراد او للاوقاف او للأشخاص

المدوية وللصوامع او للمباني التي في ممتلكات مدع عمومي هي او تاريخي (ان لفظه تاريخية هي مستعملة في مدع او سمع لتحديد في مدع الاولى من هذا الطام)

المادة ٢٢ - ان وزير المعارف في الدول مدوية يفيدون بناء على اقتراح مدير دائرة الآثار او بعد اخذ رأي الآثار القديمة في جرد ويسعون هذا الجرد اداريا ولكن ذوي الشأن ومدكر ايضاً هذا المد في السجل العقاري في صحيفه العقار ضمن القسم المخصص لذكر تقييدات حق التصرف

المادة ٢٣ - ان قديمي جرد يوجب على صاحب ملك ان لا يبشروا على ارضهم ادنى تحويل في العقار وفي قديم من حق مدع وصورة عامة ان لا يأتوا عملاً من شأنه يغير مظهر الآثار ويغير مظهره بدون ان ملو قبل شهرين دائرة الآثار لصدقة عن بينهم هذه وان يمسوا التحويرات ولاشع ان يمولوا احدها

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بحرمه نقدي من ٢٥ الى ٢٠٠٠ ل.س.
ولا يعم ذلك من امكان اقامة دعوى عليه بالمعطل والعرض

المادة ٢٤ - تفحص دائرة الآثار هذه المشاريع ودكاكات لصيرها لعموم عمل
جهدا - في مناقشة حية مع صاحب الملك - لحدود المشروع ودالم يمكن لاتفاق
مكناً ولا يمكن دائرة الآثار ان تمنع في احراء لاشغال الا باجرائها معاملات التسجيل
كما هي منصوص عنها في الفصل الثالث من هذا الباب فتسغ صاحب الملك مشروع بهذه
العمليات اما اذا رخصت باجراء لاشغال فتراعى لتك من ان تجري وفقاً للترخيص
المعطى بها

على انه اذا كان المقصد من هذه لاشغال او كات من ضمن تحريم البناء المقيد في
الجرد رغبة في بيع المود التي حصل عه على هذه الصورة فيكون لدائرة الآثار حق بصد
ثلاث سنوات لاحراء معاملة تسجيل ويمكن في هذه الاشياء ان توقف الاشغال المذكورة
بواسطة التبليغ المعين في الفقرة السابقة

"المادة ٢٥ - كل بيع لاثم مقيد في الجرد يجب ان يسمع المبيع دائرة الآثار في شهر
خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بحرمه نقدي من ليرة الى ٢٠٠
ليرة سورية

الفصل الثالث - في سجل الاودية التاريخية

"المادة ٢٦ - تسجل الآثار العديدة غير المنقولة والمعمونة كاثار تاريخية بموجب مرسوم
من رئيس الدولة يصدر سه على قرار مديرو دائرة الآثار بعد حدره

القسم الاول - في تسجيل الآثار غير المنقولة

المادة ٢٧ — يمكن ان تسجل كاتبة تاريخية كل اثر قديم غير منقول او كل جزء من اثر قديم غير منقول مقد في « ستر دائمة للكتابة التاريخية » وكل ارض او عقار يكون تسجيله لازماً لمرور عقار مسجل عما حوله او لاي رازه

المادة ٢٨ — يمكن وضع حقوق رثة في شرعية ذات صالح عمومي على كل عقار او ارض وفعه قراً من « تاريخي او سطر منه وذلك ليحفظ لهذا البناء التاريخي ميراثه الاثرية او عصبه او ميزة منظره الرائع

المادة ٢٩ — تدم من اليوم الذي تبلغ فيه دائرة الآثار القديمة صاحب الملك اقتراح الدالة للتسجيل نطق بملء حق جميع مفاعيل التسجيل على العقار المقصود وتتوقف هذه المفاعيل ذاتها بصدر قرار التسجيل في سنة السنة اشهر التي تلي التسليم

المادة ٣٠ — لا يمكن هدم اسم التسجيل او محله من محله حتى ولا على حرمه ولا ترميمه او تصليحه او محو « بدون رضى دائرة الآثار القديمة

كل محرمه لاحكام هذه المادة والمادة ٢٩ يعاقب مرتكبها بحرمه قندي من ٥٠ الى ٥٠٠ ل. س. ولا يمنع ذلك مكال اقامه دعوى عليه بالمطل والضرر

المادة ٣١ — ان تسجيل عقار ليس هو ملكاً للدولة لا يستلزم ذلك حتماً اشتراك الدولة في المصاريف المناسبة عن الاشغال المذكورة في المادة السابعة

الادارة لا تتحمل بصوره اجبارية الا المصاريف لخدمة عن الاشغال التي تخري علاوة عما يوجه من الاشغال حفظ اسماء في حالتها الخاصة .

اذا رغبت الدولة في ان تتحمل قسماً من الاشغال غير متوجه عليها فتمين قية السعة التي تقدمها باعتبار اهمية اسماء وعتار حالتها الحاضرة وصفة صاحب الملك ووع الاشغال لموي

أحراؤها وأخيراً باعتبار المصاريف التي قد تكبدها صاحب الملك أو أي شخص آخر له صالح في حفظ البناء .

المادة ٣٢ - يمكن دائماً دائرة الآثار القديمة بالاتفاق مع لدولة ذات شأن أن تأمر بأحراء أعمال التصليح أو المحفوظة التي يظهر أنها لا تدمر حفظ لاسه المسجلة لحي ليست هي ملكا للدولة . تجري هذه الاشغال على نفقة الدولة ونفسه . يشكك بها صاحب الملك .

المادة ٣٣ - لا يجوز سناد أي من حديد كان على عقار مسجل ولا يجوز سيق أي اعلان كان عليه ولا أن يجري عليه أي حق ارتفاق كان بدون ترخيص من دائرة الآثار ان حقوق الارتفاق الشرعية التي قد تنطبق سرراً بالآلية لا تجري على عقارات المسجلة المادة ٣٤ - لا يجوز أن يدخل عقار مسجل ومقترح تسجيله ضمن حقوق يقصد منه نزع الملكية بسبب المنفعة العمومية الا بالاتفاق مع مدير دائرة الآثار القديمة

المادة ٣٥ - لا يجوز أن يعمد على أرض مسجلة كأثر تاريخي مستودع بلا مناص أو للاقدار ولا أن تفرس وتخفر ولا أن يقطع أو يقطع منها شجر ولا أن يعمد عليه أو أعمال سقي أو ماء مقطرة ونصورة عامة لا يجوز أن يغير حالتها حسب ضرورة في تغيير كالم بدون ترخيص من دائرة الآثار القديمة

ويسع أيضاً إقامة تون كل من بدون رخص من دائرة الآثار القديمة على مسافة دون ال ٥٠٠ متر من العقار المسجل

كل محامه لاحكام هذه المادة والمادة ٣٣ يعاقب مرتكبها بغرامة نقدية من ٢٥ الى ٢٥٠ ل . س . ولا يسع ذلك من امكان فمه دعوى عليه بالاعتلال وصرر

المادة ٣٦ - يعين لصورة عامة في اقتراح التسجيل ثم في مرسوم رئيس الدولة بكل دقة في كل مسألة خاصة من جهة المقارنات أو احراء المقارنات المطلوب تسجيلها ومن

جهة اخرى : حقوق الارتفاق القانونية لمصوص بها في المادة ٢٨ ولا يدفع تمويض عن هذه الحقوق

المادة ٣٧ - فيما يتعلق بالاضرار التي قد تطرأ على صاحب العقارات بسبب تسجيل العقارات لا تنوض الدولة لا على الافراد او على الاشخاص المعنوية من ذوي الحقوق الخاصة . وهي لا تنوض على طوائف اسب سجل لانيه اني هي ملك لها ادا كانت هذه الابنية مخصصة لخدمة الجمهور او العبادة

المادة ٣٨ - ان ملاكين و أصحاب لحقوق لعيبة اذا وحدوا انفسهم مصررين من جراء التسجيل بطلون بواسطة دائرة لادار القديعه ختاع لحه مؤلفة من :
تمثل لدائرة لادار القديعه
وتمثل لدائرة لادارعه و لدائرة مقارية (حسب ما يقتضي الحل) .
وتمثل لوزارة المالية .

تمين هذه اللجنة عند لافصاه مبلغ لتمويض لمعدل للضرر الحاي الذي لحقه رأساً التسجيل بالملاكين او اصحاب الحقوق العيبة .

وذا رفض هؤلاء قول قرر للجنة فتت محكمه المظفه في شرعية ادعائهم
وفي جميع الاحوال يمكن الاعتراض على حكم لمحكمة بجميع وسائل المراجعة العادية
المادة ٣٩ - ان طلب اجتماع اللجنة من قبل الملاكين يجب ان يقدم في اثناء شهرين من استلام تبليغ مرسوم تسجيل . وكر في التبليغ ان لافلاك اذا اقتضى الامر حقاً بالتمويض

المادة ٤٠ - يذكر التسجيل في سجل مقاري في صحيفة المقار

المادة ٤١ - منع مفعول التسجيل المقار المسجل به كانت لايدي التي ينقل اليها

كل بيع بحري على عقد مسجل يجب ان يبلغه البائع في اثناء الخمسة عشر يوماً من تاريخه الى دائرة الآثار القديمة .
كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بحزاه نقدي من ايرة واحدة الى ٢٠٠ ليرة سورية .

القسم الثاني - في تسجيل الآثار القديمة المنقولة

لمادة ٤٢ - يمكن ان يسجل كآثار تاريخية كل تمثول يكون في حفظه من الوجهة التاريخية او الفنية صالح عمومي .

يجري مفعول التسجيل على الحق على ذلك الاثر المنقول ابتداء من تبلغ اقتراح التسجيل لصاحب الأثر ويطالب له تصدر قرار التسجيل بعد ستة اشهر من هذا التبليغ .
ان مفعول التسجيل يقع الاثر اياه كالت ابيدي التي تنقل اليها . وكل شخص يبيع اثرًا مسجلًا عليه ان يعلم المشتري بوجود تسجيله .

ممنوع تصدير الآثار القديمة المنقولة مسجلة خارج الدول المشمولة بالاستداب .

لمادة ٤٣ - لا يجوز تحويل الآثار المسجلة ولا صيغها ولا ترميمها بدون ترخيص من دائرة الآثار وخارجاً عن مراقبتها .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة والفقرة ٢ من المادة ٤٢ يعاقب مرتكبها بحزاه نقدي من ٥٠ الى ٢٠٠٠ ليرة سورية ولا يبيح ذلك من امكان قامة دعوى عليه بالاعطال والعرض .
المادة ٤٤ - راعه في ان يجمع كل الدولة بحق الشفعة يجب على كل صاحب آثار منقولة مسجلة ادا اريد بيعها ان يخطر بذلك وزير المعارف العمومية وفي الوقت نفسه مدير دائرة الآثار مكتوبين . صموين يجب ان يذكر في هذين الكتبتين اسم المشتري وشهرته

وصفته ومحل اقامته وكذلك فمن بيع لأثر وإذا لم تدخل الدولة في أثناء شهرين من التبليغ فيكون مرخصاً لصاحب الأثر ببيعه

كل بيع لأثر مقبول مسجل بحري خلافاً لأحكام هذه المادة هو مشروع ويمكن أن تقيم الدولة الدعوى سلطان البيع في أي وقت كان وتقوم هذه للدعوى بدون أن يمنع ذلك من المطالبة بالمطل والمضرد

إذا تضمنت الدولة حقها في الشفعة على البيع يمكن مضمون في أثناء اثنتي عشرة يوم من تاريخ البيع أو من تاريخ شهرته ومحل إيداعه لوزير المعارف العمومية وإدارة آثار الآثار وعدم لتسليم يضاف مرتبته بحراً قديم من ٥٠ إلى ٥٠٠ ل.س

المادة ٤٥ — كل صاحب أثر قديم مقبول مسجل وكل شخص مودع عنه هذا الأثر إذا كان إذا أراد نقله من مكان إلى آخر عليه أن يقدم مسبقاً تصريحاً بذلك إلى دائرة الآثار القديمة. يجب أن يذكر في هذا التصريح محل الحفظ الذي يودع فيه الأثر وكذلك اسم صاحب العمل أو اسم الذي يشغله ومحل ومدة

لا يمكن أن يجري النقل إلا بعد أن تعطي دائرة الآثار القديمة وصلاً بالتصريح ويجب أن يعطى الوصل في أثناء ثمانية أيام من استلام التصريح المذكور

كل مخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة يضاف مرتبتها بحراً قديم من ٢٥ إلى ١٠٠ ليرة سورية

القسم الثالث - في إلغاء تسجيل الأبنية التاريخية

المادة ٤٦ — يقرر إلغاء تسجيل أثر غير مقبول ومقبول مسجل بحرفته وبحرمته بمرسوم من رئيس الدولة يصدر بناء على اقتراح مدير دائرة الآثار أو بعد أخذ رآه يبلغ مرسوم إلغاء التسجيل إلى ذوي الشأن وإذا كان الأمر متعلقاً بأثر قديم غير مقبول

يسمى نسخة طبق الاصل من مرسوم لواء التسجيل الى امين السجل العقاري وامين السجل
بحري الترقين او الشروح الارمى على صحيفة المقار الاساسية
قسم رابع - في قوس الاعلان عن الآثار

المادة ٤٧ - يمكن مدد دارة الآثار في اي وقت كان ان يامر مأموري دائرة
بفتح الآثار القديمة لمسجله و لمبيده في خرد الموحدة في ملك خاص
كل ملك يرفض لامتناع لاحكام هذه المادة يعاقب بحراة نقدي من ٥ الى ٢٠٠
ليرة سورية

المادة ٤٨ - كل من يملك ثرا قدّم عليه ان يسمح لمأموري دائرة الآثار بفتح
وان يسجل لهم اسباب رسمه و تصويره نصو أشمباً او صورة عامة ، نسخة
لا يجوز بيع هذه النسخ لمطبعة او اسلأع المير عليها او نشرها بدون ترخيص
من صاحبها

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب متركب بحراة نقدي من ليرة واحدة الى
٢٥ ل . س .

المادة ٤٩ - د كان حد لامرد و طو ثف ممن يملك ساية مسجلة يسمح بزيارة
هذه ساية لأشخاص غير الاشخاص المصوص عنهم في المادة السابقة ويتقاضى عن ذلك
رسم دخول معين هذا الرسم يتفق مع دائرة دائرة الآثار لتقديمه

المادة ٥٠ - ان قاشه الآثار قدمه بمقولة وغير المقولة المذكورة في الجرد او
لمسجلة و لو حودة في اولاية او اسحق و المحافظة منع بهه وزارة المعارف العمومية
في الدولة لمكاتب لقرية ذات اشد و هذه المكاتب عليها ان تطبع على هذه القاشه
كل شخص يطلب لاطلاع سيب بدون دفع مصروف وبدون نقل القاشه من
المكتب

عاق بصورة طاهرة في مركز الادارة المحلية من كل قضاء قائمة بأثار القضاء القديمة المقيمة في الجرد او المسجلة وهذه القائمة ترسلها للقضاء وزارة المعارف العمومية

الفصل الخامس - احكام ماله

المادة ٥١ - ان المصاريف الناجمة عن نفقات المحافظة او الترميم اللازمة لتربية التي هي ملك للدولة تقيد في ميزانات الدولة وكذلك لمصاريف المصروف عنها في المادتين ٣١ و ٣٢ من هذا النظم الناجمة عن الاشتغال التي قد تضطر الدولة ان تحريها في الابدية المسجلة التي هي ملك للأفراد

تقيد ايضاً في ميزانية الدولة المصاريف الناجمة عن دفع تموصات او نفقات تتعلق بتنفيذ المعاملات المنصوص عنها في المادة ٣٨ من هذا النظم

المادة ٥٢ - ان المصارف المذكورة في المادة ٥١ يمكن قيدها عند الاقتضاء في الاعتمادات الخاصة بالمصروف عنها في المادة ٥٤ ولمدة دة لانه لسلطة اللازمة لاعطاء رأيه في ذلك

المادة ٥٣ - يقيد كمداخيل في حساب ادارة المصالح المشتركة

١ - حاصل الرسم السوي الذي تستوفيه دائرة لانه عن اعطاء رخص لتجار الآثار القديمة كما هو منصوص في المادة ٨١ من هذا القرار

٢ - حاصل الرسم الخاص الذي يستوفى عن اعطاء رخص باخراج الآثار القديمة كما هو منصوص في المادة ١٠٤ من هذا القرار

٣ - مقدار حط و ضرر الذي يبين في محكمات دائرة لآثار القديمة

٤ - امانات لدول والحكومات والبلديات والادوية والطوائف الخ... ولها

والوصيات والتبرعات التي تتبرع بها الافراد والجماعات الخ ٠٠٠ لدائرة الآثار القديمة في المفوضية العليا (يشار الى هذه التبرعات على سبيل التذكير فقط)

المادة ٥٤ - ينح اعتماد جميع يمدل هذه المداخل بمصره علاه في حساب ادرة المصالح المشتركة تحت عنوان : مشتري لآثار قديمة وتسجيلها والمحافظة عليها
توضع الاموال اولاً فاولاً حسب الاعساح اليه وضمن حدود تحصلها تحت تصرف مدير دائرة الآثار القديمة على شكل سلعت عليه ان يؤدي حصصها وفقاً لقرين المحسنة لعمومية

يقول دائماً ما بقي من لاعتبارات عد قبل السنة المالية الى السنة التي تليها
المادة ٥٥ - لمدير دائرة الآثار القديمة كل الحرية في ان يستعمل هذه الاموال لمشتري الآثار وتسجيلها والمحافظة عليها فقط بشرط ان يصاب لرخصه ذلك من امين السرايا في المفوضية العليا عن كل مصروف يتجاوز ٢٥٠ آيرة سورية وبشرط ان تنفق هذه المصاريف لصالح الدول او الحكومات على قدر ما تكون كل دولة و حكومة قد اشتركت في المداخل المذكورة في المادة ٥٣

ن لمشتريات الحارية على آثار مقولة تجدد في جرد وفقاً لقرين لخصبه عمومية وبظم بتحصيلها باحد المتحف الوصية في الدول او الحكومات محصر صط عن اعطائها مجاناً للمتحف

الباب الثالث

في حريات

المادة ٥٦ - حق القيام بحريات اثرية في اية ارض كانت تحت الدول في انشائها
المفوض السامي

كانت لأرض في تحري فيها لأشغال مدسكاً لأحد لأمراد أن يحصل على رضى صاحب الملك للقيام بالأشغال المنوي إجراؤها

المادة ٦٢ - يمرض أطباء على صاحب الأرض الضرر الذي سببه الحفریات و يستأجر الأرض بموجب صك إجازة أو يشترى مقابل بذل الأراضي التي تحري فيها الحفریات

المادة ٦٣ - لا يمكن منح أطباء واحد أكثر من رخصتي حفریات ولا يمكن أن تتجاوز مدة هذه الرخص الست سنوات ابتداء من تاريخ اليوم الذي تمنح فيه ويمكن تجديدها

المادة ٦٤ - يمكن للمؤرخ أن يمدد في شأن العمل مأموراً من دائرة الآثار القديمة مكلفاً أن أكد من كلفه مرعات لأحكام سلطته وأحد بت وتطرق سفيث

المادة ٦٥ - يتعهد صاحب الأبنية بأن يسلم الدولة عند انتهاء أشغالها جميع الآثار المكتشفة

على مدة الآثار أن يمد تحت مسؤولة رئيس بصورة قانونية أولاً وأولاً حسب تقدم شعاع الحفریات في سجل خاص لآثار في وحدت والتذكر مع ليد وصفاً وحيز الآثار وتعين المحل الذي وحد فيه بالخط. ويذكر رقم مسلسل المعين في هذا السجل لكل أثر على لآثاره

المادة ٦٦ - في شأن لأشغال وعند الانتهاء منها يجب على صاحب الأمر أن

يتخذ جميع تدابير الازمة لحفظ الآثار المكتشفة ووضعها في مأمن من السرقة او من تقلبات الطقس

اذ اكتشف في شأن الحفريات بناء له أهمية فنية او أثرية اكيدة لكنه يخشى عليه من الانهيار فعليه ان لا يتبع بيع الاثرية عنه الا بقدر ما يدعمه ولا فائلاً بدعائمه تساعد على الاقل على القاء نخلته الى ان يزعم ترميمها

اذا اكتشف صاحب الامتياز في شأن الحفريات اثرأ قديماً في اغراحه حفر على حفظه فعليه ان يتخذ جميع التدابير اللازمة لتأمين هذا الحفظ. يمكن ان تناول هذه التدابير قبل الاثر المذكور الى المتحف ذاكات ظروف الحفل الذي وحد فيه لا تضمن حفظه

المادة ٦٧ - ان الآثار القديمة غير المعولة لمكتشفه في شأن الحفريات هي ملك للدولة

اذا وح بعد الانتهاء من حفريات قديماً ان يبقى قسم من الارض او تبقى الارض بحالتها لامت اتر في الحلة الي اصحت فيها سد الاسم من الاشغال الي جرت فيمكن دائرة الآثار القديمة ان تصاب تسجيها و نزع ملكيتها على نفقة للدولة ضمن اشرط المصوص عنها في احكام هذا القرار

المادة ٦٨ ان الآثار المعولة لمكتشفه في شأن الحفريات هي ايضاً ملك للدولة غير ان قسماً منها يترك لمن اجري الحفريات تعويضاً له

بعد لاساء من كل فصل حفريات بقدر مدير دائرة الآثار القديمة بوضع مشروع قسمه للآثار القديمة المعولة الي اكتشفه الحفر وهذه الآثار فقط تحمل قسمين متساويين أهمية ومدير دائرة الآثار يرى انه في عدالة التهمة ومتقي لكل حفره احد القسمين انخصصه مجموعات الدولة واسلم القسم الاخر لرئيس اشرته على انه يحق له ان

يضع خارج القسمة أولاً يظهر له انه ذو هيئة كبرى لمجموعات الدالة ويخصصه بهذه المجموعات

ان مشروع القسمة هذا يرض على موافقة رئيس الدولة

ان مصاريف تعقيب الآثار مخصصة لدولة ومردف عليها ان المحف هي على نفقة صاحب الامتياز

المادة ٦٩ - عند الاسم من كل فصل حميرت وقبل القسمة يسلم رئيس اللجنة دائرة الآثار العديدة ما عدا لحد مخصوص عنه في مدة ٦٥ ايام بالصور الشمسية عن اهم المكتشفات او المكشوفات التي تمكن ادخلها في قسمه . ويحدد عدا ذلك تقريراً مختصراً عن الاشغال في اخرها . يذكر في هذا التقرير على لائح طريقه الرقم والتسجيل المنع في اخر ويشتمل على جميع رسوم ومقاطع الارض و تعليمات اللازمة حتى يمكن تعقب بحث كشاف لآثار . مجموعات لآثار و لآثار لهندسية المكتشفة بطريقة وصحة دقيقة

لا تطلع دائرة الآثار يا من كل على هذه مستندات بدون رضى صاحب الامتياز .
المادة ٧٠ - يكون لصاحب الامتياز الحق وحده في ان يفسخ وينشر الآثار المكتشفة اثناء الحفريات

عليه ان ينشر نتيج حميراته تحت شكل ٣ في مدة ثلاث سنوات . من تاريخ انتهاء لاشغال الا اذا طلب صريحاً ما يخالف ذلك ولمدير دائرة الآثار ان يثبت في هذا الطلب

كل نشرة تتعلق بنتائج الحفريات التي حوت رخصة من المفوض السامي يجب ايداعها مكتبه دائرة لآثار القديمة والمحف الذي له علاقة ٣

المادة ٧١ — كل مخالف لاحكام هذا الباب وكل خطأ في دائرة الاشغال تسبب عنه او يمكن ان يتسبب عنه تلف الآثار القديمة او تعطيلها بدون دع قد يسبب توقيف الاشغال مؤقتاً وحتى سحب رخصة الحفريات . يتحدد هذه التدبير بمفوض السامي على اقتراح مدير دائرة الآثار القديمة

لمادة ٧٢ — كل من احرق بدون رخيص مسبق حفريات و اسدراً وتفتت حتى ولو كان ذلك في ارضه الخاصة ردة في اثنائها على آثار قديمة يلاحق ويؤدب بحراً عقدي من ٢٥ الى ٥٠٠ ل.س. وتجر لاشبه مكتشفه هذه الحفريات السرية الى كات وان لم يستر على هذه الاشبه ويكون الدولة . انكم حق في ملاحقه المخالف لدفع القبة المعية للآثار

ان تنطبق آثار المشتبهة على آثار قديمة يعتبر حرقاً سرياً اذا لم يصرح المكتشف بالآثار التي وسدها في أثناء عملية التفتت

ان الآثار القديمة التي تسرق من ورش الحفريات تعتبر كالمهاوية من حفريات سرية ويقع السرق تحت طائلة العقوبات المخصوص بها اعلاه ولاسرع ذات . يقع تحت طائلة العقوبات العادية

الباب الرابع

المعاملات التجارية المتعلقة بالآثار القديمة

المادة ٧٣ — فيما يختص بـتجارة الآثار قديمة يجب تدبير فيما بين تجار الآثار والاشخاص الذين ليست مهمتهم تعاطي التجارة هذه الآثار ان الاحكام العامة المخصوص بها في الفصل الاول تطبق على هاتين الفئتين من الاشخاص اما القواعد المقررة في الفصل الثاني فلا تتعلق الا بالتجار

الفصل الأول - أحكام عامة

المادة ٧٤ - من يبيع الآثار غير المسجلة لأي هي للأفراد وحرص به شرط أن يراعي صحت المثلث حكمه - من ٢٥ و ٤١ من هذا النظام إذا كانت هذه الآثار مقيمة في الجرد العام أو مسجلة

المادة ٧٥ - من يبيع الآثار القديمة المسجلة لا يحرص به إلا ضمن الشروط المنصوص عنها في المواد المذكورة أدناه

المادة ٧٦ - (أ) يمكن بيع الآثار القديمة المسجلة بالمراد -

١ - إذا أقرت البيع السلطة القضائية

٢ - إذا جرى البيع بالزاد عند قسمة ممتلكات وورثة وكان هذا البيع لازماً لعدم

إمكان قسمة بعض الآثار القديمة Facilitation

المادة ٧٧ - (ب) يحق للدولة أن تعطي مجاناً أو يبدل أثراً من الآثار القديمة ليس

له قيمة في محوطاتها العامة وأن يبدل به أثراً آخر

يرخص هذه العمليات رئيس الدولة على اقتراح من المنصف ومعد احمد داني

مدير دائرة الآثار ويوضح به شهادات تحرر مستحقين يسلم نسخة مهما لصاحب الشأن

ويحفظ النسخة الأخرى في دائرة الآثار التابعة

وعلاوة على ذلك إذا كان الأمر متعلقاً بأثر مقبول مسجل فعلي رئيس الدولة أن يجري

أولاً شطه من التسجيل وفقاً لأحكام المادة ٤٦ من هذا القرار

المادة ٧٨ - فيما يخص الآثار د يحرص للاشخاص التالية الآثار المسجلة بشرط

أن يخصمو لأحكام المادة ٤٤ من هذا القرار المتعلق بالآثار القديمة المسجلة المسجلة

١ (ج) مكتشفو الآثار القديمة المسجلة الذين يمتدح لهم بهم أصحابها في تناليع

المنصوص عنه في المادة ١٣ من هذا القرار

٢ (د) الاشخاص الذين يملكون رأً قديمة منقولة عند نشر هذا القرار وفقاً للمادتين ١ و ٥ منه اي الاشخاص - ثرون عنها بموجب سند رسمي او يملكونها عن حسن نية وعليهم ان يعلّموا بهذا البيع دائره الآثار القديمة

٣ (هـ) اصحاب الآثار عديميه منجولة الى الابد وقد تحقق عنها بموجب وصل من دائرة الجمارك

مما يسمى بعتات الاشخاص المذكورين املاهم بغير الترخيص بالبيع بالآثار المعينة في تباع (١) او لآثار التي هي ممتلكات لآراء (٢) و لآثار المذكورة في وصل (٣)

الفصل الثاني - في الممارسة بالآثار القديمة

المادة ٧٩ - (و) يخضع لتجارة الآثار قديمة بيع الآثار القديمة المنقولة ضمن الشروط المخصوص عنها في هذا الفصل

رغبة في تسهيل المعاملات التجارية وحفظ وتوثيقها تخضع بالآثار التي لم يسكن من الممتلكات - اي التي ليست مملوكة من قبل الدولة - مع المخصوص عنه في المادة ١٣ يتعرف بحق الملكية لتجارة الآثار قديمة على - هم اي من هذا النوع والتي يكونون قد اشتروها ضمن الشروط التالية:

١ - ذاقدم لتجارة صريحاً بهذه الآثار مدة ثلاثة ايام لادارة الآثار القديمة يمكن له ان يستعمل هذه الآثار ضمن الشروط المخصوص عنه في المادة ١٢ من هذا القرار واذا لم تشر لان - و في سجن - اخر ويدكر بحسب شروط القومية

(ب) ان كان - و شري من ذوي الجاهلية ود صهر صريحاً ان لآثار غير آتية من حريات سرية كما هي محددة في مادة ٧٢

المادة ٨٠ - تجار الآثار القديمة هم وفقاً لأحكام هذا القرار كل تاجر وسمسار أو وسيط يقوم بأعمال تجارية تتعلق بآثار قديمة مقولة

المادة ٨١ - لا يجوز لأحد أن يتاجر بالآثار القديمة ما لم يحصل من مدير دائرة الآثار القديمة بالنيابة عن المفوض السامي على رخصة خطية وما لم يدفع رسماً سنوياً قدره ٢٥ ليرة سورية

المادة ٨٢ - يجب أن يحتوي طلب الرخصة على ما يلي :

- ١ - اسم الطالب وشهرته وعمل أقاربه المخصوصي
- ٢ - ذكر المدينة والمحل الذي رغب تصدي تجارته فيه وبذكر الصورة خاصة إذا كان هذا المحل مخرباً أو هو محل دونه المخصوصي - وعندئذ يعتبر هذا محل كمخرب
- يجب أن يذكر راحته لدى كل طالب من دور دائرة الآثار القديمة و أسماء المتاحف الوطنية

المادة ٨٣ - لا يجوز لتاجر أن يتصدي تجارته لآثار القديمة إلا في محل واحد
وإذا أنشأ تجار بالآثار القديمة شركته ما وجب ذكر اسم الشركة في تصريح واحد ولا يجوز أن يختص هذا التصريح لأكثر من واحد

المادة ٨٤ - إذا غير المخزن وجب أن يبلغ ذلك كتابة في كتاب مضمون إلى دائرة الآثار القديمة في المفوضية العليا قبل عشرة أيام على الأقل من فتح المحرر الجديد

المادة ٨٥ - إذا أراد تاجر أو شخص له سمعة تجارة الآثار القديمة أن يقيم مكانه شخصاً آخر وجب عليه أن يعلم بذلك كتابة في تصريح مضمون إلى دائرة الآثار القديمة قبل عشرة أيام على الأقل من التاريخ المعلن فيه تعديل اسمه في تصريح ذلك بوجه الشخص الذي أقامه التاجر مقامه

المادة ٨٦ - إذا توفي تاجر مرخص له بالمجارة بالآثار القديمة فعلي ورثته أن يقدموا في

حلال شهر من تابع و فیه نصیر بحرفه بار حصة مسوحة لغتوی و نقاشة جرد مفصلة
کجه لاشه قدیمه لاشه لایع مع وصفها و وصفه موحراً و ذکر قبه التي حدها انحر
ها ذکات حده قبه تودنی مع ۵ بیرات سوریه و بریدها

ص ۸۷ بحرفه مد ۵ د ۵ لاشه قدیمه و یسب من کل تاجر انار قدیمه
و حصة انحره ۵ د ۵ و توف به حصة کات هده قرر

لایة ۸۸ — علی کل تاجر مرخص له بالتجارة بالانار قدیمه ۵ د ۵ دفتراً من
لایة و ذبح مسبق به من قبل د ۵ لاشه قدیمه و ان بد کر فیه جرد جمع لاشه
قدیمه فی حاکها صو ۵ مسطرة مع وصفها و وصفه تمام

ص ۸۹ بحرفه مد کرش کل تاجر قدیمه ۵ بیرات سوریه و برید
ع ۵ د ۵ فی هده دفتر حالاً ۵ د ۵ بیع لاشه

- ۱ ۵ د ۵ متبسیل لیدی بحرفه مد کر حاک علی لاشه قدیمه حصة
- ۲ و ص ۵ لاشه قدیمه اوی ۵ د ۵ و مدیه و ویه و شکله و نقشه و حاشیه و محل مصدره
- ۳ ۵ د ۵ بیع لاشه و ویه ۵ د ۵ حاک هده ۵ د ۵ بیع مرفه بالاشه
- ۴ ۵ د ۵ بیع و شهره و ویه و محل و مته
- ۵ ۵ د ۵ بیع لاشه قدیمه ذکر دات فی لایع مع برید سم لاشه و شهرته
و مته و محل اقمه

ال ۹۰ ۵ د ۵ بحرفه مد ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه علی کل صفة
بحرفه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه
من صفة ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه
لا مکن ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه ۵ د ۵ لاشه قدیمه
یتعاطها لاشه

المادة ٩١ - ذ قبل تاجر مخصص ملك حره بالآثار القديمة ان يودع في بحره
لحساب فرد من لافرد ثراً عدداً هدا لاجير و ذ قبل ان يسمه له وحب عليه ان
وفق هدا لار تدفع بدواثر ذن اصلاحيه و ترحم و وحب سبه حدس يطبق
شانه جميع حكام ماده ٨٩ المتعلقه قيد لآثار القديمة في دفتر كبحري دك شش لآثار
قديمه اي مكمل لاسرعه

المادة ٩٢ - يترتب على كل تاجر مخصص بالبحره لآثار قديمه ان يسمح
بالتمش في محل بحره الاموري دائرة لآثار قديمه في مقوسه من وده
الاحف و طاه

على بحر و عده تعبه على كل شخص بمخدمته ان يترتب على كل صاحب من
هؤلاء الامور في دفتر مخصص عنه في ماده ٨٨ و كدك كل ثر قديم ممد فيه لم
يذكر فيه انه قد بيع وعليه ايضا يتنس كل ثر مديم موجود في محل بيع لاطعام
الامور لذي طنه على ميد له في هدا لآثار في دفتر

يعاد لبحر لذي يخصص بالبحره الاموري مقوسه من وده
لوصفي بحره قديمي من ٥ يترتب لاسيه سوريه و ١٠ يترتب
ماده ٩٣ - في حالة الاحرة بالآثار قديمه متحررة غير مده وده مكمل لاحتساب
المحلات التي تجري فيه الاحرة غير مشروعه مسؤولين حقوق عن مده وده مستخدمهم
و خدمتهم في شغل لآثار قديمه و مصريف

المادة ٩٤ - يحك على كل تاجر مخصص بالبحره بالآثار قديمه ان يعوق في
مكان طاهر من محل بيع بالآثار لقصه و تحمي مقوسه مدي و هو بحري على مخصص
اقرار المالك بالآثار اديمه شال ملكة هذه الآثار و الا حرمه و تعديده

وعليه أيضاً أن يضع تحت تصرف المشتري من هذه التراخيص بكماله وعليه علاوة على ذلك أن يعلم كل مشير به لابد من رخصة منحها مدير دائرة الآثار القديمة لتصدير هذه الآثار

المادة ٩٥ - د سحت رخصة متحركة بالآثار القديمة من المتاحرها وحسب عليه أن يبيع في أقرب وقت ممكن لاشاء التي هي بحوزته والمقيدة في دفتره بحري هذا العمل تحت ماطرة ومرافقه دائرة الآثار القديمة

الفصل الثالث - الضوابط

المادة ٩٦ - تعتبر الامور الآتية كاعمال متحركة غير مشروعة بالآثار القديمة وبمقابيل ركنها بحري عدي من ٥٠ إلى ٥٠٠ ليرة سورية

١ - كل تهامل يقع من تاجر - حسب رخصته عن ذكر شيء أو شرح من الشروط المذكورة في المادة ٨٩ في دفتر مخصوص عنه في المادة ٨٨

٢ - كل بيع شيء قديم تساوي قيمته ٥ ليرات سورية أو تزيد عنها غير مقيدة في دفتر

٣ - كل بيع ومحولة بيع لآثار قديم يقوم به شخص آخر ضمن شروط تختلف عن الشروط المذكورة في المادتين ٧٨ و ٧٩ وكل شراء يقوم به تاجر بالآثار القديمة ضمن شروط غير الشروط المذكورة في المادة ٧٩

٤ - كل عمل متحركة بالآثار القديمة يقوم به شخص غير حائز على رخصة

٥ - كل من لاشاء قديمة من قبل تاجر غير حائز على رخصة في محل تجارته أو

من قبل تاجر حسب رخصة في محل غير المحل المعلن في طاب الرخصة

تقرر في الاحوال المنوه عنها في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذه المادة معاقبة

الآثار القديمة ليعطى لمتحف الدولة

الباب الخامس

في تصدير الآثار القديمة

المادة ٩٧ - ممنوع تصدير أي أثر قديم كان إلى خارج الدول المشمولة بالالتداب ما لم يستحصل على رخصة من المفوضية العليا بمحيا مدير دائرة الآثار القديمة
المادة ٩٨ - تمنح هذه الرخصة قنوب الاشياء الآتية.

١ - الآثار القديمة التي يبيعها متحف وطني أو التي يجري مفاوضات بشأنها وفقاً لأحكام المادة ٧٧ من هذا القرار

٢ - الآثار القديمة التي تخصص قنوباً لمتن علمية على أثر حفريات مرخص بها وفقاً لأحكام المادة ٦٨ من هذا القرار

٣ - لآثار قديمة المستوردة من الخارج شرط تطبيق أحكام المادتين ٩٩ و ١٠٠ من هذا القرار

المادة ٩٩ - يجب أن يقدم بيان جرمي بالآثار المستوردة. يمتد الوصل الذي يعطيه الجرمك الحائز على هذه الآثار دليلاً على استيراده ويجب إبرازه في حالة أعاده تصديرها أو بيعها في داخل الدول المشمولة بالالتداب

المادة ١٠٠ - لا يجوز علاة على ذلك وفقاً لأحكام قرار المفوض السامي عدد ٦٥١ بتاريخ ١٠ ك ١ سنة ١٩٢٦ أن تستورد لآثار القديمة من فلسطين ومن العراق إلا بموجب وحصن تصدير خصوصية تمنح السلطات ذات الصلاحية في البلاد المذكورة

المادة ١٠١ - على كل شخص يرغب في تصدير آثار قديمة ومن ضمنها الآثار الداخلة في إحدى الفئات المذكورة في المادة ٩٨ أن يرسل إلى المفوض السامي طلباً يحتوي على البيانات الآتية :

- ١ - اسم الطال وشهرته ومهنته وعمل اقامته وحسينته
- ٢ - لمرء او المحطة ونقطة الحدود التي تصدر من هذه الآثار القديمة
- ٣ - المكان المصدرة اليه هذه الآثار القديمة واسم شخص المرسلة له
- ٤ - وصف الآثار القديمة (العدد والنوع والقياسات) المطبوع رخصة تصديرها
- ٥ - فيما يختص بالآثار القديمة الداخلة في ثقت المذكورة في المادة ٩٨ يجب اوسال الشهادة الوصفية المتعلقة بالاشياء التي يمت او قلعت بها الدولة او التي حصلت لمتة عمية او استوردت من الخارج والف رخصة تصدير المتعلقة بالآثار الواردة من فلسطين او من العراق
- ٦ - وفيما يتعلق بالآثار القديمة لمشيرة من بحار البلاد والتي تخص ورداً من الامرد او تاجر ثار قديمة يجب ذكر ثل لشراء او القبة التي يسم صاحب طلب وكذلك السليغ المصوص به في المادة ١٢ اذا كان هذا السليغ مرفقاً بالاشياء المذكورة
- المادة ١٠٢ - يقدم طالب لدائرة آثار القديمة الاشياء المذكورة في ثقائه التي وضعا والصندوق المدها ، وهو يقوم على ثفته ونحت مسؤولاته صدوة الاشياء ارحص تصديرها نحت ماطرة مأمور من دائرة آثار قديمة ، يسلم صاحب الرخصة الصندوق بعد ان يرصص على ثفته ويبر ويصق عليه حادة مرور مطبوعه مستخرجة من دفتر ذي ارومة وموقع عليها من قبل مأمور دائرة الآثار القديمة
- اد كانت القطع المطلوب تصديرها ثبلة حدة او كان عددها كثير فيمكن ان يضعها مأمور من دائرة آثار القديمة في محل دمه صاحب طلب ، على طله وعلى ثفته
- مادة ١٠٣ - تعق من كل رسم ثقت الآثار القديمة المذكورة في المادة ٩٨
- المادة ١٠٤ - فيما يتعلق الآثار القديمة غير الداخلة في الثقت المذكورة في المادة ٩٨ تحتفظ لدول لمتها بحق مشري الآثار المطلوب لها رخصة تصدير

يكون سعر شراء مسودة للقيمة التي يعينها صاحب الطلب في بيانه الاثر
لمطالون تصديره

مدير دائرة الآثار القديمة ولا يبين السحب الوطني ساء على اقتراح او رأي مدير
دائرة الآثار القديمة لصدقه اللازمة لاستعمال حق الشفعة هذا

د. لم يستعمله ولا يمكن ان يرفض اعطاء رخصة التصدير بعد ان يدفع صاحب
طلب رسماً للحصون على رخصة اخرج الاثر القديمة على نسبة مائة المائة لكل
مها في ١١٠

يحدد هذا الرسم كما يأتي .

ليرة سورية

٥	منه عن اقية التي هي دون	٥٠١١
١٠	لتي تتراوح بين	٥٠١ و ١٥٠٠
١٥		١٥٠١ الى ٢٥٠٠
٢٠	عن قيمة	٢٥٠١ وما فوق

١٠٥ مد نحاذ هذه المبالغ تأخذ صاحب الطلب رخصة تصدير عليه

و رده لدى كل طالب من المأمورين المذكورين في المادة ١٠٨ من هذا القرار

المادة ١٠٦ - تخضع لاشياء المرسلة الى الخارج بالبريد لهذه المبالغ ورسوم
نفسها . تعد اربعة الى المرسلة مد ن يوضع عليها خاتم من اشجع او من امدن باسم
دائرة الآثار القديمة ويلصق عليها رخصة مرور مطبوعة مستخرجة من دفتر دي اربعة
وموقع عليها من قبل ممثل هذه الدائرة

المادة ١٠٧ - كل شخص يصدر مالا رخصة اشياء قديمة مقولة او نحاول تصديرها

بدون رخصة يعاقب بحرام عقدي من ٥٠ الى ٥٠٠ ليرة سورية

وتصدر علاوة على ذلك الاشياء القديمة لتعطى المتاحف الوطنية
وإذا لم تتمكن العنود على هذه الاشياء فيمكن المطالبة بمطل وضرد

الباب السادس

في تطبيق هذا القرار

المادة ١٠٨ — بمحقق المحامات لهذا القرار جميع صايط الشرطه القضائية العاديين
وجميع الصايط المعاونين ومأمورو الدولة المحققين ومأمورو ادارة المحاكم وجميع مأموري
القوة العمومية

يجب ان يحول مدير دائرة الانار القديمة كل محضر صايط يتعلق بمخالفة احكام
هذا القرار

المادة ١٠٩ — رفع الدعوي المتعلقة بالمخالفات المذكورة في هذا القرار واللاحق
بهمة المديرية ساحه الشأن او مدير دائرة الانار القديمة في المعوسبة العليا ولا يمس ذلك
النيابة العامة من متابعه للملاحقات التي تقوم بها هي من نفع نفسها
المادة ١١٠ — النفي :

القانون العثماني بشأن الانار القديمة الصادر بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٣٠١ (الموافق
٢١ شباط ١٨٨٤)

والنظام العثماني الصادر بتاريخ اول نيسان ١٩١٦ بشأن النقيب عن الانار
القديمة وحفظها

واقرار عدد ٣٨٧ الصادر من حاكم المنطقة العربية في ٩ ايار ١٩١٩

واقرار عدد ٥٦٠ الصادر من حاكم المنطقة العربية في ٢ آب ١٩١٩

والقرار عدد ٤٧١ الصادر من المفوض السامي بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٢٠ بشأن
التقييد عن الآثار القديمة

والقرار عدد ٢٠٧ الصادر من المفوض السامي بتاريخ ٢٦ اذار بوضع نظام الآثار
القديمة في سوريا ولبنان

والقرار عدد ٧٤٨ الصادر من المفوض السامي بتاريخ ٣١ ك ٢ سنة ١٩٢٧ بوضع
نظام بشأن التجارة بالآثار القديمة

والقرار عدد ٧٤٩ الصادر من المفوض السامي بتاريخ ٣١ ك ٢ سنة ١٩٢٧ بشأن
تصدير الآثار القديمة

والقرار عدد ٣٣٧٥ الصادر من المفوض السامي بتاريخ ١٧ ك ١ سنة ١٩٣١ بشأن
الآلية التاريخية

والفقرة ٢ من المادة الاولى من القرار عدد ٢٩ — L. R. الصادر بتاريخ ١٦ اذار
١٩٣٧ باعطاء رخص للشدوذ عن احكام منع الاستيراد او التصدير وعلى العموم
جميع الاحكام الخاصة لاحكام هذا القرار

المادة ١١١ — امين السر العام في المعوصية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار
بيروت في ٧ ت ٢ سنة ١٩٣٣

المفوض السامي

لامضاء : د. د. مارتن



عقوبة المخالفات المتعلقة بالانظمة الاثار

القائمة ولائحة الجزية

قرار رقم ٢٢٥ ل. ر.

الصادر في ٢٨ الجول سنة ١٩٣٤

ن نفوض - امي للجمهورية مراساوية

س. على مرسومي رئيس الجمهورية مراساوية صادري في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ وفي

١٦ تموز سنة ١٩٣٣

وبناء على القرار عدد ١٦٦ - ل. ر. الصادر في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ بوضع

نظام للآثار امدته في سورية ولبنان

فرد ما يلي

المادة ١ - في حد من كل حر - دي يحصل وفقاً لاسكاه القرار عدد ١٦٦ ل. ر.

المتعلق بوضع نظام للآثار قديمة حصه قدرها ٥٠ سنة للمأمورين الذين يباينون

المخالفة وفقاً للمادة ١٠٨ من القرار المذكور اعلاه

في حال عدم وجود محرمين بدول مأمورون ٥٠ بالمئة من الجزاء التقدي المحصل

المادة ٢ - د صط شي اترى وصودر لمعه الدولة فدين - مكافاة المكتشف -

قدماً وعياً وفقاً لاصول المخصوص بها في المادتين ١٢ و ١٣ من القرار عدد ١٦٦ ل. ر.

وتعطى ضمن الشروط المخصوص عنها في المادة الاولى اعلاه للمخبرين والمأمورين المصادرين

لده ٣ - يجري قسم مكافاة المعطاة للمخبرين والمأمورين الذين تطوعوا الضبط

او حرر الصادرة وفقاً لعدددهم وبدون تمييز بين الدرجات او الوظائف

المادة ٤ - في الاحول التي يمكن فيه اعطاء حصه لجزء ومكافئه المكشف معاً
 للمورد والاشخاص او اودد كرههم في المورد مسافة يعود للسلطات ذات الصلاحيه اي
 مدير دائرة الآثار او امين المحف الوطني صاحب شأن الرأي فيما دأكل من اناسب
 عطاء الحصه ومكافئه معاً مراعيين في ذات اهميه شئ المصدر و همه للمعلمه وصعونه
 مهيتها وبحسب الاقتضاء تعطي السلطات المذكوره ولا تعطي مكافئه المكشف علاوة
 على حصه الجزء

المادة ٥ - امين سر لعم مكلف بتعديدهم القرار

بيروت في ٢٨ ايلول سنة ١٩٣٤

لموصى الى

الامضاء دي ريل



نظام منح الاجازات

لاستيراد المحظورات او تصديرها

قرار عدد ٢٩ L. R.

صادر بتاريخ ١٦ اذار ١٩٣٢

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين بتاريخ ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠

و ٣ ايلول ١٩٢٦

وبناء على القرار عدد ٨٤٤ الصادر بتاريخ ١٠ ايار ١٩٢١ بوضع قانون يتعلق بنظام

الصادرات والواردات ويتداول البضائع

وبناء على امرين ٢١٠٣ تاريخ ٩ آب ١٩٢٣ و ٢٢٣٤ تاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٣

المتضمنين نظام طلبات اباحة استيراد المحظورات او تصديرها

وبناء على القرار عدد ٢٠٧ الصادر بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٢٣ المتضمن نظام الاتار

القديمة في سورية ولبنان

وبناء على القرار عدد ٣١٣ الصادر في ٢٥ ايار سنة ١٩٢٦ في تنظيم استيراد لاسلحة

والدخائر وسمكات وبيهاوند ولها والقرود ٨٧٥ تاريخ ١٥ اذار ١٩٢٧ والقرار ١٧٢٢

تاريخ ٢٧ كانون اول ١٩٢٧ في الترخيص

وبناء على القرار رقم ٢٧ L. R. الصادر في ١٠ نيسان ١٩٣١ في نظام استيراد

الذهب والفضة وتصديرها

وساء على القرار عدد ٥٥ - L. R تاريخ ١٢ حزيران ١٩٣١ في ما يتعلق بالاحازات
في ااحة تصدير المحظور من لابقار

قرو ما ياتي :

المادة الاولى - تعطى الاجازات في ااحة استيراد المحظورات وتصديرها من
الدوائر التالية :

(١) اباحة استيراد المحظورات من الذهب والفضة وتصديرها - مستشار المفوضية
العلياء في الشؤون المالية وفقاً للشروط المبينة في القرار ٢٧ - L. R. تاريخ ١٠
نيسان سنة ١٩٣١

(٢) اباحة تصدير المحظورات من الآثار القديمة - من مدير دائرة الآثار القديمة
في المفوضية العليا او من مديري المفوض السامي لدى الدول او الحكومات المحلية

(٣) اباحة استيراد المحظورات من الاسلحة والدخائر والمفجرات وما شاكلها من
المواد وتصديرها وامرها بطريق الترانزيت - من مدير دوائر المصلحة المشتركة
(مصلحة البارود والمفجرات) ضمن الشروط المبينة في القرارات ٣١٣ تاريخ ٢٥ ايار
١٩٢٦ و ٨٧٥ تاريخ ١٥ اذار ١٩٢٧ و ١٧٢٢ تاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٢٧

(٤) اباحة المحظورات من النوع الاقتصادي (تصدير ادوات ميكانيكية وما كانت
ولوازم تستعمل لاستثمار الصاعات والمجوب والخشب والمواشي) - من مستشار
المفوضية العليا في الشؤون الاقتصادية بمداخدا رأي الدول والحكومات المحلية ومديري
المفوض السامي لديها

(٥) ااحة المحظورات مما يتعلق بالصحة البيطرية (استيراد الحيوانات الواردة من
بلاد موصوة) - من مستشار المفوضية العليا في الشؤون الاقتصادية بمداخدا رأي دائرة
البيطرة في المفوضية العليا

٦) اذاعة المحظورات مما يتعلق بالصحة والهيئات (المحذرات) - من مستشار
 المفوضية العليا في الشؤون الادارية بعد اخذ رأي مدير دائرة الصحة في المفوضية العليا
 المادة الثانية - ان حارات الاستيراد او لتصدير نظم حسب النماذج المقررة لهذا
 القرار ما عدا ما يتعلق بالاجارات التي شرت اليها الفقرة ٣ من مادة السابقة فانها تغطي
 حسب الشروط المنصوص عليها في القرارات ٣١٣ تاريخ ٢٥ ايار ١٩٢٦ و ٨٧٥ تاريخ ١٥
 اذار ١٩٢٧ و ١٧٢٢ تاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٢٧

المادة الثالثة - ألغيت احكام القرار ٢١٠٣ تاريخ ٩ ابريل ١٩٢٣

المادة الرابعة - امين السر العام مكلف بتفيذ هذا القرار

المفوض السامي

بيروت في ١٦ اذار ١٩٣٢

امين السر العام المنتوب

لامضاه. يترو

اجازة عدد

تطبيقا للقرارات

والقراو

(احاد رئيس الدائرة ذات الشأن)

للسيد _____ المقيم في

ان يصدر (او يستود) بطريق جرك

جدول مفصل بالاختلاف

بيروت في

(توقيع رئيس الدائرة)

تحديد نظام دار الآثار في دولة سورية

قرار رقم ١٣٦

ان رئيس مجلس وزراء دولة سورية
بناء على قرار تأسيسها رقم ٢٩٨٠ تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ القاضي بتأسيس دولة سورية
وساء على قرار تعيينه رقم ١٨١٢ تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٨
وتـ على قرار صلاحته رقم ١٨١٤ تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨
وبناء على القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ اذار ١٩٢٦ القاضي بوضع نظام الجامعة السورية
وفعل المجمع العلمي العربي عنها
وبناء على اقتراح وزير المعارف

يقرر

المادة ١ — اعادة من تأسيس دور الآثار في الدولة السورية بمدينة دمشق وحلب
حفظ الآثار والأعمال اشرية في لايم العابرة وجمع وترتيب ودرسها
المادة ٢ — تربط دور آثار الدولة السورية بوزارة المعارف
يدير دار الآثار محافظ يعين قرار من رئيس الدولة
يقوم مدير مصلحة الآثار بالموضوعة اعلاه فيما يتعلق بالاثريات المؤرخة قبل سنة
(١٧٠٠ ميلادية)

ومستشار الآثار الحديث (لمحصلات التي بعد هذا التاريخ) بدون تفويض خاص
لدى محافظي دور الآثار بوظيفة مستشارين فيبين لتنظيم هذه المعاهد من لوجهة العلمية

المادة ٣ — ويكلف أيضاً محافظ دور الآثار بدمشق تحت سلطة وزارة المعارف

بما يلي :

أولاً — ان يطم جدولاً للعاديات المعولة وغير المعولة المذكورة بالقرار رقم ٢٠٧

الصادر من لمعوض لسامي

ثانياً — ان يهيئ قرارات وشهادات رئيس الدولة المتعقبة ببيع العاديات المعولة والاعلامات لتسبغ رتب العاديات او اسقطها من الترتيب كما بين ذلك في القرار رقم ٢٠٧ المذكور سابقاً

المادة ٤ — ان دور الآثار في دمشق وحلب تقع بالاشخصية المصوية والاستقلال

المالي الخاص مع الفرقه مع لشروط المبنة في مواد ٥ — ١٠ الآتية

المادة ٥ — تسطيع معاهد الآثار الوطنية ان تنفع بأشياء ومبازل عائدة لدولة ويحتفظ

موقتاً بمعهد الآثار بدمشق بالبناء المأخوذة من المجمع العلمي الذي يهيئ وحده صاحب التمتع

الدفة ٦ — تؤلف واردات الموارد لدور آثار في دمشق وحلب كما يلي :

١ — امانات الدولة

سنتمال الزيدات الحاهره المسموح بها

محصول رسم الدخوليات الى دار الآثار

محصول بيع الكل او اجزاء من الاشياء الموحدة في المعربات التي لا تقع في صمها

الى المجموعات الوطنية وذلك بناء على احكام القرار رقم ٢٠٧ المؤرخه سابقاً

العطايا او الوصايات التي قبلت بقرار من رئيس الدولة (او وارداتها)

محصول بيع اسرار اشعبية وغيرها المأخوذة عن لعاديات في دار آثار الدولة

ان موازنة النفقات تحتوي على :

(١) نفقات دائمة

نفقات البناء والحفظ والتشوير والفرش والتنظيف لمخلات دور الآثار

نفقات حفظ وتخل المجموعات والاعتناء بها

رواتب موظفي دور الآثار

ب) نفقات مرضية

نفقات صنع أو شراء مسح الفوط مرصية وغيرها

شراء فهرست والكتب ذات الموضوع الواحد المعتمدة لمجموعات دار الآثار

شراء ماديات منقولة لأجل المجموعات

بصورة استثنائية نفقات المخفريات المشروع ٢٠٠ على حساب دار الآثار بعد رجعة من

المفوض السامي تطبيقاً لأحكام القرار رقم ٢٠٧

المادة ٧ - يمين محض في دار الآثار مجلس إدارة يكون هو صفة كرتير له

رأس هذا المجلس

في دمشق . رئيس المجمع العلمي العربي

في حلب : والي حلب

ويحتوي على

١) أعضاء قانونيين وهم

مدير مصلحة الآثار بالمفوضية العليا

مستشار الآثار

مستشار المعارف في دولة سورية و معاون مستشار . رئيس ديوان وزارة المعارف

أو رئيس مصلحة معارف ولاية حلب

ب) أعضاء . منتخبين أو معينين وهم .

مدوبان منتخبان من قبل المجمع العلمي العربي كل سنة

شخصا ممتازا كل سنة من قبل وزير المعارف من بين الوعاة المعروف عنهم أنهم قاموا بمبحث تربية وإسهم ظهور اهتمام بدار الأناضول

المادة ٨ - يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر و بناء على دعوة السكرتير عند حصول حدث مهم في استعمال حق الشهادة للدولة كما بين ذلك في الباب ثالث من قرار رقم ٢٠١ لأمري بدمي بدعوى لشرعية الاحتجاج

يعرض بمجلس دار الأناضول لوضع لائحة ومجموعة في شعبة. ثم يعرف لمجلس الاحتجاجات دار الأناضول وبين ما هي لأعمال التي يجب مشروعها وما يجب شروعه لا يشرع بمعارف و بوقت لمرسة الأمانة مذاكرة لمجلس وترسل ورقة صسط كل خمسة ل'أورد

يجتمع شهرا مودعه دار الأناضول في الاجتماع الاعتيادي لثلاثة شهر شهيرة من السنة
المادة ٩ - ضمن مشروع مودعه قدرات النفقات المرضية المتظيرة التي يجب ان تكون موضوعا للتحوصات بمرور بدار. ويمكن ان تكون مصحوبة بتميرات متعلقة بقيمة لاعداد السوية في تخدمه. للدولة وبالأشغال التي يستحسن مشروعها وبالشراء وببديلات دار الأناضول

تعيين الموازنة بقرار من رئيس للدولة سه على اقتراح وزير المعارف وبعد حسب قواعد المحاسبة العامة

المادة ١٠ - يحفظ دار الأناضول هو أمر المعارف ويسمى لمجسه وبقيد و لمود التي هي تحت مسؤوليته المالية الى كاتب محاسبة من وزارة المعارف مقبول لدى وزارة المالية وينعاضى هذا الكاتب تعويضاً عن مسؤوليته ثلاث ليرات سودية شهرا في الشهر

المادة ١١ - يعطى لى كل من دار الأناضول لاشياء المسخرة من مطبخه معسومة على لوجه الآتي .

يعطى الى دار الآثار بحسب منطقة ولايه حلب والى دار الآثار بدمشق بقية الاراضي السورية

اذا اقتضت دوائره الآثار السورية شهانة (ولايه حلب وسحق اسكندرون) تعتبر هذه دار فرع من دار الآثار بحسب ولايه حلب وسحق اسكندرون (بدمشق بحسب لاديرة) وتحت بحسب لاديرة تحت دار الآثار السورية في سورية الجنوبية بحسب كهرج اندر الآثار بدمشق

تمطى مديناً الى دار الآثار السورية بحسب لفولة في تكشف في اراضي المقاطعة الادارية (لواء) تحت تلك الدار

المادة ١٢ - محافظة على المناظر الاثرية الواقعة من ايات لاديرة في الارض يمكن تحويلها الى حدائق وعلية فيها اسوار او غيرها من طرق حدود بدون اسوار وتحت هذه الحدائق الى صيانة المصوص عم بالقرار ٢٠٧ وعند الاروم تعود مسؤولية حراسة هذه الماطر الى محافظ دار الآثار بدمشق وحب حب محل وحوود هذه الماطر ويمكن - بناء رسوم تعود الى دار الآثار دالكات عفت حصص هذه المناظر تدفع من قبل دار الآثار وتعود الى الحرمة دلة يكن ذلك

المادة ١٣ - ووزارة المعارف والمالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القرار الذي يطبق اعتباراً من تاريخ اشره للاعمال لاديرة ومن سنة كانون الى ٩٢٨ من لوجه ماله

دمشق في ٨ ايس سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس وزراء

موقع: محمد تاج الدين الحدي

تأسيس دور الآثار

قرار رقم ٣٤٧٥ مكرر

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

ناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ اذار ١٩٢٦ القاضي بوضع نظام الجامعة السورية

وفصل المجمع العلمي بعربيها

وعلى القرار رقم ١٣٦ القاضي بوضع نظام دور الآثار في الدولة السورية

وعلى اقتراح وزير المعارف

مقرر

١ — اعانة من تأسيس دور الآثار في مدن دمشق وحلب واطا كيه حفظ الآثار

والاعمال البشرية في الايام القارة وجمعها وترتيبها ودرسها

٢ — تربط ادارات دور الآثار في مدينتي دمشق وحلب بوزارة المعارف . اما دار

الآثار في اطا كيه فتربط بادارة معارف سنحق اسكندرونه

بدير كل دار آثار محافظ بعين في دمشق وحلب بقرار من رئيس الدولة وفي اطا كيه

بقرار من متصرف لواء اسكندرونه

يقوم كل من المفتش العام لمصلحة الآثار في المفوضية العليا (فيما ينطبق بالآثار الواقعة

تاريخها قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية) ومستشار العموم الحديثة (للآثار التي بعد هذا التاريخ)
وطبيعة مستشارين وبين لدى محفطي دور الآثار وندون تعويض خاص لتنظيم هذه
للمعاهد من الوجهة الطبية

٣ - يكلف أيضاً محافظ دار الآثار في دمشق تحت سلطة ووزارة المعارف بما يلي :
١ - ان - نظم تعاون متسلسلة للخدمات المقولة وغير المقولة المنعوتة في القرار
رقم ٢٠٧ الصادر من المفوض السامي

٢ - ان يهيئ قرارات وشهادات رئيس الدولة ببيع الخدمات المقولة واعلامات
تصنيف العاديات او سقطط وفقاً لصوص القرار رقم ٢٠٧ لآلف الذكر

٤ - تمنع مصاد الآثار في دمشق وحلب وانطاكية بالشخصية المدنية والاستقلال
الى الخاضع لرافعه تحت شروط مالية في المواد ٥ الى ١٠ الآلية

٥ - يمكن للمعاهد الآثار الوطنية ان تمنع بابنية ومنازل عائدة الى الدولة او الى
سحق اسكندرو و يحتفظ موهباً مهاد الآثار في دمشق بالالية الحالية المسلحة له من
المجمع العلمي الذي هو وحده صاحب المنع بها

٦ - تؤلف واردات الموازنة لكل دار آثار مما يأتي
اعانات الدولة لدور حلب ودمشق واعانه سحق اسكندرون لدور آثار
اطاصكيه

المبالغ المأخوذة من الزيادات البهزة والمسوح هـ على الخط محمول رسوم
الدخوليات لدور الآثار

محصول بيع الكل او الجزء من الاشياء المستخرجة من الحفريات اي لا يقع من
صمها الى المجموعات الوطنية وذلك وفقاً لاحكام القرار رقم ٢٠٧ المار ذكره
المعطايا والوصايا الي فلت بقراس رئيس الدولة او من المتصرف ووارداها
(٢٩)

محصول بيع نسخ الصور الشمسية وخلافها المأخوذة عن عادات دار آثار الدولة
تحتوي موازنة النفقات على :

أ - نفقات داخلة

معدات البناء والحفظ والإضاءة والفرش ومطبخ ما كان دور الآثار
نفقات حفظ ونقل وترتيب المجموعات
رواتب موظفي دور الآثار

ب - نفقات عرضية

- ١ - نفقات صنع أو شراء النسخ المتنوعة وخرائط وخلافها
- ٢ - نشر الترميم والمواضع أو وحدة العودة إلى مجموعات دور الآثار
- ٣ - شراء عادات منقولة لأجل المجموعات
- ٤ - نفقات بصورة استثنائية للحفريات المشروعة فيها على حساب دار الآثار بعد
رخصة من المفوض لسامي وفقاً لأحكام القرار رقم ٢٠٧ أو امتيازات للحفريات بشرط فيها
من قبل جمعيات علمية

٧ - يساعد بمحيط كل دار آثار مجلس إدارة يكون هو نفسه سكرتيراً له

يرأس هذا المجلس في دمشق - رئيس الجمع العلمي

• • • في حلب - والي حلب

• • • في انطاكية - متصرف اسكندرون

وهو يتألف - من أعضاء قانونيين وهم :

أ - مدير مصلحة دار الآثار في المفوضية العليا

مستشار القون الحديثة

مستشار المعارف في الدولة السورية أو المفتش الفرنسي للتعميم الرسمي في ولاية حلب

والمفتش الرئيسي للتعليم الرسمي في سنغافورة

رئيس ديوان وزارة المعارف او رئيس مصلحة معارف ولاية حلب او رئيس مصلحة

المعارف في الاسكندرونه

ب - ومن اعضاء متحيين ار معيين وهم :

لدا ي { مدوون متحيان في كل سنة من قىل المجمع العلمي العربي
٢ دار
دمشق
وحد } شخصان معيان في كل سنة من قىل وزير المعارف من لوجهاء المشهورين
باجناسهم لاثريه او من الدين طهروا اهتماماً بدر الآثار

لدا ي { ثلاثة اشخاص يعينون في كل سنة من قىل سنغافورة اسكندرونه من لوجهاء
الطكيه } المشهورين باجناسهم لاثريه او من الدين طهروا اهتماماً بدر الآثار

٨ - بمجمع مجلس الاداره في كل ثلاثة شهر مرة على لاقبل او بقاء على دعوة
سكرتيره عدد حصول حادث مهم تعلق باستعمال حق الشفعة للدولة كماحدد ذلك في الفصل
الثالث من اقرار رقم ٢٠٧ ابرر لهذا الاجتماع

يعرض محافظ دار الآثار على المجلس وصمبي لتعريف المادية والمعوية ويطلبه باحتياجاته مع
بين الاعمال الواجب اشروع فيها وهـ يجب شرؤه او اسمي فيه

لا يشرع بالفعقات العرضية الا بعد مداكرة المجلس وارسل ورقة صسط كل
جلسة بمجلستها الى وزير المعارف

يتمتع تهمته اقتراح موازنة در الآثار في الاجتماع لاعتبادي لثلاثة شهر كنية من
لسة لساقفة المظور لها

٩ - يتضمن اقتراح موازنة در الآثار على تعديرات انعقات لعرصية ذات
الملحوظات التي تبرز صرهما ويمكن ان يكون مصححوا بتيمات تتعلق بمقدار الاطاعة

السوية التي تمنحها الدولة وبالأشغال التي تنسجش شروع فيها وبالمشتريات وبمديلات دار الآثار

تعين النورية قرار من رئيس الدولة بناء على اقتراح وزير المعارف وقرار من متصرف اسكندرون لدار آثار البطركه معصديق من رئيس الدولة ويجري تنفيذها وفقاً لقواعد المحاسبة العامة

١٠ - محفظ دار الآثار هو آمر الصرف وتسلم بحساسة النقود والمواد التي هي تحت مسؤوليته الى محاسب من ملاك المعارف مقبول لدى وزارة المالية ويتقاضى هذا المحاسب تعويضاً شهرياً قدره خمس عشرة ليرة سورية لبأية لقاء مسؤوليته

١١ - ان العاديات المنقولة الحاصلة من أراضي الدولة السورية توزع على دور الآثار المختلفة كما يلي -

أ - تحفظ في دار آثار بطركية كل القطع الحاصلة من أراضي سجن اسكندرونه

ب - كل القطع الحاصلة من أراضي الادامي سورية من غير تعيين في الموقع الجغرافي تحفظ وفقاً لدرجتها في دار آثار دمشق اذا كانت القطع يونانية - رومانية او ازميتها لاحقة بها في دار آثار حلب ودكاك القطع آشورية - حثية ووجه عام كل القطع السابقة للزمن الروماني - اليوناني كما تحفظ فيه كل القطع السائبة لصادرة من اوقاف ولاه حلب

ان ما يحدث من دور ثانوية للآثار يرتبط مبدئياً باحد معاهد آثار دمشق او حلب او انطاكية ويدور من قبل المحافظ نفسه ومجلس لادارة منه لمعهد لآثار الذي يرتبط به

١٢ - ان القطع لآثاره مؤلفة من اثريات ثابته في الارض تكون محاطة عليها تحويلها الى حدائق وطيبة مصونه وسوار وطرق حري حفصاً ونحصر هذه الحدائق الى الضمان المخصوص بها بالقرار رقم ٣٠٧ وعد الروم تعود مسؤولية حراسة هذه الماصر الى

محافظي آثار دمشق وحلب ولطاكية بحسب لقطه الموحدة فيها
ويمكن استيعاب رسوم دحولية : زيارة لهذه الحدائق وتعود هذه الرسوم الى در
الآثار ذاكات بقات حط هذه مطعم تدفع من مورتها او تعود الى الخزينة في
عكس ذلك

١٣ - تلمى جمع الاحكام لمحكمة لهذا اقرر وعلى الخصوص الاحكام الخالفة في
القرار رقم ١٣٦ تاريخ ٨ ايار ١٩٢٨

١٤ - وزير المالية والمعارف مكلفان بسحب هذا اقرر لذي بحري معموله اعتباراً
من يوم نشره للمعاملات الادارية ومن ول كانوا في ١٩٣٢ هذه ملات « انة
دمشق في ١٢ ربيع الثاني ١٣٥٠ و ٢٩ آب ٩٣١

محمد تاج الدين حسي
وزير المعارف : محمد كرد علي
دور مبيه . وديق شاعبه

شوهه وصدق تاريخ ٢٩ آب ٩٣١ تحت رقم ٢٦٧

عن المفوض السامي : دبور

رسم زيارة دار الآثار بدمشق

قرار رقم ٤٨٠

الرئيس دولة سورية

... على التقرر المؤرخ في ٥ كانون الأول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس
دولة سورية

... على التقرر المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ القاضي بتعيينه رئيساً
لدولة سورية

و... على القرار ٢٨٣ بتاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦

و... على اقتراح وزير المعارف

يقرر

١ - أن يثبت رسم شخصي على زوار دار الآثار، الدولة لسورية بدمشق

٢ - أن هذا الرسم يثبت رسم عشرة عروش سورية على كل شخص
وعن كل زواره ويمكن تعديله بموجب قرار

٣ - يدفع هذا الرسم عند الدخول إلى غرف المتحف مقابل وصل ذي رقم من
دفتر ذي اوردته ولا يمكن هذا الوصل إلا من زواره واحدة

٤ - ودفع و ردت كل رسم في صندوق الجامعة السورية حيثما يصدر قانون
دور الآثار في لدية سورية لمصوص عنه في القرار رقم ٢٨٣

٥ - و... و... التعاون لمذكور علاه استعمل هذه المبالغ لشراء طابغات أو
تصبيحات في متحف دمشق

٦ - يجعل الدخول يوم الجمعة من كل اسبوع محظراً

٧ - يمتنع من هذا الرسم لمواطنون اموالهم بوجهه الى نصف والامانة
المدارس الذين يدخلون مع معلم على ان لا يمن عددهم عن خمسة ولا يدق وعاين
والعلماء الذين يحملون طاعة شخصية سنوية معطاة من قبل وزير معارف سورية
بناء على طلبهم وتمطى هذه الطاعة فقط الى الاشخاص الذين يردون مجموعت المتحف
واشغال من التاريخ والعلوم والآثار

٨ - وزير المعارف والمالية مكلف بتفيذ احكام هذا المرسوم

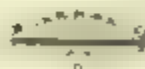
دمشق في ١٨ مايس ١٩٢٧

احمد تاي

وزير المعارف شكر الحسيني

شوهه وصدق تحت رقم ١٧١٠ تاريخ ٢٣ مايس ١٩٢٧

سج



تعديل رسم زيارة دار الآثار بدمشق

قرار رقم ١٨٧١

ان رئيس مجلس الوزراء . ندوة سوريا

سـ على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شاط ٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى القرار رقم ١٣٦ القاضي بوضع نظام دوائر الآثار وعلى القرارات رقم ٤٨٠ و ٤٧٢

تاريخ ١٨ مايس ٩٢٧ و ٢٩ اغسطس ٩٢٨ القاضي باحدث رسم زيارة دار الآثار بدمشق

وعلى اقتراح وزير المعارف بقرار

١ - تبديل المادة ٢ من قرار رقم ٤٨٠ تاريخ ١٨ مايس ٩٢٧ بالاحكام الآتية :

٢ - يعين رسم زيارة دار الآثار بدمشق بقيمة ١٥ عرشاً سورياً لبنانياً عن كل

شخص وعن كل زيارة . وبمخصص لى ١٠ غروش سورية لسببة لاجل المسكرين في

الجيوش الفرنسية والسورية ورجال الدرك والشرطة

٣ - تبديل المادة ٦ من القرار رقم ٤٨٠ المذكور بالاحكام الآتية:

يساح الدخول مجاناً في كل سال خمسة في كل اسوع الزوار السوريين والوطنيين في

المقوضية العليا والدولة السورية

٤ - وزير المعارف والبلية مكلفان كل بما يخصه بتنفيذ هذا القرار

التوقيع : محمد تاج الدين الحسي

دمشق ١٩ شاط ٩٣٠

التوقيع : محمد كرد علي

شوهه وزير المعارف

شوهه وصلى تاريخ ٢٦ شاط ١٩٣٠ تحت رقم ٨١٨٠ الدور توقيع : براهيم

رسم زيارة دار آثار حلب

قرار رقم ٣٣٩٠ مكرر

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

بناء على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ودرقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ودرقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ودرقم ١٨١٤

وعلى القرار ٢٠٧ بشأن الآثار

وعلى القرار رقم ١٣٦ تاريخ ٨ ايار ١٩٢٨ الماصي موضع نظام معاهد الآثار في

الدولة السورية

وبناء على اقتراح وزير المعارف

يقرر

- ١ - يوضع رسم لزيارة دار آثار حلب قدره عشرة قروش سورية لبنانية عن كل شخص لكل زيارة ويمكن تعديل هذا الرسم بموجب قرار
- ٢ - يحجب هذا الرسم عند لدخول لدار الآثار ويعطى به وصول ذو ارومة تحت رقم متسلسل ولا يعمل بهذا الوصول الا لشخص واحد وللدخول مرة واحدة
- ٣ - ان الوردات الحاصلة من هذا الرسم تدخل في ايراد موازنة دار آثار حلب
- ٤ - يحجب هذا الرسم من قبل موظفي مطرة دار آثار حلب ويحت تبعة مديرتها
- ٥ - يعفى من رسم الزيارة العسكريون اذا كانوا مرتدين البستهم الرسمية وكذلك

يعنى الاساتذة والمعلماء ورجال الفنون والواوظفون الذين تعضي عليهم لمصلحة او دروسهم
زيادة القلعة بناء على ايراد تذكرة رسمية معطاة من قبل مدير دار الانوار بحلب
يعنى ايضاً من رسم الزيارة تلاميذ المدارس اذا كان لا يقل مجموعهم عن عشرة بشرط
ان يكونوا برقة استاذهم

٦ - تكون الزيارة مجاناً ايام الجمعة للثلاثين السوريين ولوظفي المفوضية العليا
والحكومة السورية

٧ - ويرا المعارف والمالية مكلفين بتنفيذ احكام هذا القرار الذي يجري بمفعوله
من يوم نشره

دمشق ٢٠ تموز ١٩٣١

محمد تاج الدين الحلي



رسم زيارة الابنية الاثرية

وسرا ديب قلعة حلب

قرار رقم ٢٢٧٦

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
نه على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شاط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٣
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شاط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
وعلى القرار رقم ٢٠٧ المتعلق بالانزيات القديمة
وعلى القرار رقم ١٣٦ تاريخ ٨ ايار ١٩٢٨ القاضي بوضع نظام دور الانار في الدولة
السورية
وعلى اقتراح وزير المعارف

يقدر

- ١ - يصرب رسم على كل شخص يزور مجموع الابنية الاثرية والسرا ديب في قلعة حلب
- ٢ - مبلغ هذا الرسم ١٥ قرشاً سورياً ابتداءً عن كل شخص وفي كل زيارة ويمكن تعديله بموجب قرار
- ٣ - يدفع هذا الرسم عند الدخول مقابل وصول ذي رقم من دفتر ذي ادومة ولا يعمل هذا الوصل الا عن زيارة واحدة عن شخص واحد

٤ — تقييد الواردات الناشئة عن حيازة هذا الرسم في قسم الواردات في موازنة دار الآثار بحلب

٥ — يجبي هذا الرسم من قبل حارس تدفع اجرته من موازنة دار الآثار المذكورة وتحت مسؤولية محافظ دار الآثار في حلب

٦ — تدفع نفقات جمع واطفال وخطب ابيه و... اديب قلعة حلب من موازنة دار الآثار بحلب

٧ — يعني المكريون المرتدون الملابس الرسمية من رسم الزيارة المصروف في هذا القرار ويعني ايضا الاساتذة والمعلماء والقراء والموظفون الذين تدعوهم مصلحتهم او دروسهم لزيارة العلامة على شرط ان يبرزوا بطاوع رسميه تعطى من قبل محافظ الآثار في حلب

ويبقى ايضا من هذا الرسم للامده اذا كانوا مجتمعين ولا يقل عددهم عن العشرة ويكون برقتهم استاذهم

٨ — وزير المعارف والمالية مكلفان بتنفيذ هذا القرار

دمشق ٢٧ صفر ١٣٢٩ و ٢٣ تموز ١٩٣٠

عن الرئيس التوقيع : محمد جميل الاشقي

شوهده وزير المعارف التوقيع : محمد كرد علي

شوهده وزير المالية التوقيع : توفيق شامية

شوهده وصدق تاريخ ٢٨ تموز ١٩٣٠ تحت رقم ٨٧٢٣ / ت آ

المنسوب التوقيع : رويبر

رسم زيارة خرائب تدمر

—

قرار رقم ١٦٢٢

بموجب القرار رقم ١٦٢٢ المؤرخ في ٤ كانون الاول ١٩٢٩

- ١ - اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٣٠ يستوفى لزيارة حديثه تدمر الاثرية مع ابنية مستودعات الآثار والقبور رسم قدره (١٢٥) قرشاً سوريّاً اسبائياً عن كل شخص
- ٢ - يؤمن حارس الخرائب المعين من قبل مدير دار الآثار بدمشق استيفاء رسم الزيارة المذكورة

٣ - عند استيفاء الرسم يعطى الى كل زائر رسم عرفة ١ قرشاً سوريّاً عن كل من دخل ذات ارومة ويشتبه هذا الوصول لمدة يومين متتاليين ان اوصولات التي تفصل من الدائرة لا يمكن ان يعاد ثمنها او تباع

٤ - يعفى من رسم الزيارة المعين في لمدة الاولى من هذا القرار الموظفون والمكفون بمهمة والمساط والحدود الذين تجبرهم المصلحة ان يقطعوا في تدمر ويذهبوا بها على ابرار او اعطاء تذكرة رسمية معطاة من قبل مدير دار الآثار بدمشق

٥ - تصرف اجرة الحارس من موارده دار الآثار بدمشق التي يدخل في حساب وارداتها محمول رسم الزيارة



اخلاء قرية تدمر القديمة

قرار رقم ١٤٧٩

ان رئيس مجلس الوزراء دولة سوريا

سـ على قرار تأسيدها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قراره تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى قراره تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

سواء اكان ذلك للحفاظ على رواح لاهلين او للحفاظ على الآثار لخدمة

وعلى قراره تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

قرر

١ - ايجاد مع طام في محله قرية تدمر

٢ - بعد تدبير التمكن من الحصول على استهلاك الدوا التي بنتها

الحكومة لصوره بموجبه على طريق الدار وذلك تمويضاً لهم عن خسائرهم

٣ - سيقوم بتخصيص هذه الدار والاراضي التي تحدها والملاصقة بها لحله

مشكلة كما يلي:

٤ - ثمة القريتين رئيس رئيس لدية تدمر ومحمد تدمر عصه. وعدا ذلك فان ضابط

الاستخبارات في تدمر يشترط بهذا كرامة اللحنة واعطاء الرأي في اعمالها

٥ - بدفع اشخص لذي حصص له منزل حديد او قسم من احد المنازل سبع

ليرات ونصف سورية لباتية ويستملك المنزل الذي شاله موصى بمعدلة محروم ويحق لمن خصص له منزل ان يستملك الدار بصورة نهائية من عهده مشروطة على ان يدفع القيمة بكاملها سلفاً

٥ - بوقع الذين تخصص لهم ارض وورقة ضبط مذكرات للجنة العائدة للدار او قسم الدار التي يشعبها ونصير ورقة الضبط هذه كدولة مع حصة سقطت بين الحكومة السورية وبينه وسطي له الرئيس معدلة مصدرة حسب الاصول المتراكسة ايجاز ويمنح طول المدة المطلوب في دفع الآحاد

يمكن لكل من خصص له منزل بعد ان يكون دي بدل الاجاز رمته ان يستحصل على سند تملك نهائي بالدار او قسم الدار التي يشعبها وذلك بعد تسليمه الى مأمور التملك في اللواء صورة عن ورقة الضبط

٦ - يقوم موظفو المالية بحصيل ضام المبي في المواد المذكورة بالا ضمن شروط المراجعة في تحصيل الضرائب

٧ - وزراء الداخلية والى والى بمرور كل سنة بحصة تنفيذ احكام هذا القرار

دمشق ١٤ تشرين الاول
توقيع : محمد صالح الدين الحسي
شوهه المدوب توقيع : روبر
شوهه وصدق تاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٢٩ تحت رقم ١٢٥١
عن المفوض الاسمي - ترو

التعويض على اصحاب المنازل

في تدمير القديعة

قرار رقم ٣٥٥٣

ان رئيس مجلس الوزراء دولة سوديا

سأه على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار المفوضية العليا رقم ٢٧٥ تاريخ ٥ ايار ١٩٢٦

وعلى لقرار رقم ١٤٧٩ تاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٢٩ الذي يحمل من اعمال المع

العام اخلاء قرية تدمير المنشأة داخل هيككل حل

ولما كان من الضروري تحويل الوضعية الحاضرة وادراجها الى ضمن القانون تلك

الوضعية الدائمة عن تفويض عقارات في قرية تدمير الجديدة من قبل اللجنة المصوب عليها

في لقرار رقم ١٤٧٩ لمحوث عنه اعلاه الذي بخلاف كثير من احكامه احكام القرار رقم

٢٧٥ الباحث عن كيفية اذرة شؤون املاك الدولة كدرة الخاصة وطرائق يعها

ولما كان من العدل تفويض هذه العقارات مجاناً الى الدين رعت مهم املاكهم

بسبب النفع العام

وعلى اقتراح المدير العام المصالح العقارية وملك الدولة وموافقة وزراء الزراعة

والتجارة والداخلية والمالية

يقرر

١ - تلحق احكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من لقرار رقم ١٤٧٩ وتخذ بدلاً منها

احكام المواد الآتية من هذا القرار

٢ - عوض دائرة املاك الدولة مجازاً الى هاني تدمر الدين كافر غلوكون يوناً داخل هيككل بعل البيوت والعرصات التي حصصت لهم في قرية تدمر الجديدة من قبل لجنة القرار ١٤٧٩

ويسطى لهم اساد تملك قطعية . وتنفى عمال هذا لاعطاء من كل ارسومه والتكاليف
٣ - نضع قائمة لسكان تدمر الدين كانوا يملكون يوناً داخل هيككل بعل والدين لهم وحدهم حق الاستفادة من مضمون المادة السابقة

وتترك اللجنة التي نضع تلك القائمة من الاشخاص الآتين :

قائمقام القرينين رئيساً

رئيس مكتب املاك الدولة في القرينين عضواً

مختار قرية تدمر . امام قرية تدمر اعضاء

ونجمع هذه اللجنة جميع المعلومات المقدمة لهذا الغرض ويكون لها عند ابرام صلاحية تخصيص بيوت وعرصات في قرية تدمر الجديدة وفقاً لشروط المادة الثانية الى سكان هيككل بعل القدماء ممن لم تخصص لهم لجنة القرار ١٤٧٩ يوناً او عرصات

٤ - نضع الصلح اللجنة المكونة منها في المادة السابقة قائمة باسماء سكان تدمر واسماء القرعاء عن تلك البلدة الذين ما كان لهم بيوت داخل هيككل بعل ومع ذلك حصصت لهم لجنة القرار ١٤٧٩ اصولياً يوناً او عرصات في قرية الجديدة

٥ - الاشخاص المجمع لهم في المادة السابقة الذين حصصت لهم بيوت وفقاً للشروط لو اوردت في تلك المادة بمكثهم ان يملكوا البيوت التي يشعرونها لقاء دفع مبلغ ١٥٠ ليرة سورية عن كل عرفة يشغلونها حسب حركتها البيت الاصلية ويتم ابيع من قبل دائرة املاك الدولة حسب الشروط لو اوردت في القرار رقم ٢٧٥

ويمكن تحريمة الثمن المذكور لعشر اقساط سنوية على الاكثر بدون دفع وثقة عن تلك الاقساط ويطرح عن طابق المشتري ١٠ في المائة من الاقساط غير المستحقة وذلك اذ دفع الثمن سلفاً او دفع مبلغ الاقساط غير المستحقة دفعة واحدة

٦ - الاشخاص المفع اليهم في المادة لرامة الذين حصصت لهم عرصات حسب الشروط المبينة في تلك المادة يمكنهم ان يتسلطوا على دفع ثمنها الخمس وفقاً لاحكام قرار رقم ٢٧٥ الذي حددت بوجه طرق ادارة شؤون ملاك الدولة الكاتبة الخاصة وطرق بيعها

٧ - البيوت والمرصات المخصصة في قرية تدمر المحددة الى دور الحكومة او الى البلدية من قبل لجة القرار رقم ١٤٧٩ تكون قابلة لان تخصص اصولياً الى الادارات التي ترتبط بها تلك الدوائر وتلك البلدية

٨ - البيوت او المرصات غير المشغولة والتي أعلن انهاء شأنها امالاً انها حصصت من قبل لجة القرار رقم ١٤٧٩ خلافاً لمضمون ذلك القرار او لان الذين حصصت لهم دفعوا اشتغالها

تباع لمصلحة الخزينة من قبل دائرة املاك الدولة وفقاً لمضمون القرار رقم ٢٧٥

٩ - ودراه الزراعة والتجارة والداخلية والامانة مكلفون كل فيما يخص به لتسييد احكام هذا القرار . دمشق في ١٤ جمادى الآخرة ١٣٥٠ و ٢٦ ايلول ١٩٣١

محمد تاج الدين الحسي

وزير الداخلية : محمد جميل الاكشي

وزير الزراعة والتجارة : مدح اوييد

وزير المالية : توفيق شامي

المستشار المتعوب : سولومناك

شوهو وحديق تاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٣١ تحت رقم ٥٠٤

عن المفوض السامي : هوللو

احداث دائرة لدرس المناجم

قرار رقم ١١١٦

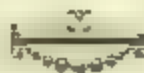
تطبيقاً للقرار ١١١٦

ان المهندس المكلف، درس المناجم بموجب المادة الاولى والفقرة الخامسة من القرار
١٠٤١ لم يعد تاعاً لدائرة لدروس الاقتصادية

يحدث دائرة لدرس المناجم
بين المسيو جيس - وو رئيساً لهذه الدائرة

في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢١

غورو



احداث غرفة في المفوضية العليا

لدرس القضايا المتعلقة بالمتاحم والمقاتل

قرار رقم ٢٨٦٢

ان الحبل ويحدد النفوس لاسمي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان
ب. على مرسوم ١٠ ثيس الجمهورية الافرنسية المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠
و. على قرار المؤرخ ٢٢ كانون الاول ١٩٢٣ رقم ٢٣٤٧ المتعلق بصلاحيات موظفي
الاشغال العامة والتعديرة الحربية ومرافقه الخطوط الحديدية والشركات ذوات الاعتبار
و. على اقتراح امين السر العام في المفوضية العليا

يقرر

المادة الاولى — تحدث في المفوضية العليا اعتباراً من ٢٠ ايلول ١٩٢٤ غرفة للمتاحم
يودع اليها دس القضاة المعينه بالمتاحم والمقاتل
المادة الثانية — ترتبط عرفة المتاحم بعرفة الاشغال العامة في المفوضية العليا ويحدد
مادرتها الى رئيس غرفة الاشغال العامة في المفوضية العليا وذلك تحت ادارة مستشار
الاشغال العامة في المفوضية العليا

المادة الثالثة — عين السر العام في المفوضية العليا مكلف بتعزيز احكام هذا القرار

في ١٧ ايلول ١٩٢٤

ويخاند

تعيين مدير مكتب المناجم

في المفوضية العليا

قرار عدد ١٩٢

ان السيد هيري دي حوفيل الممو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي
لجمهورية الفراسوية لدى دول سوريا ولبنان الكبير ولبلاد الملوين وحل الدروز
بناء على القرار عدد ١٧٩ بتنظيم دوائر المناجم في الدول الواقعة تحت الانتداب
وبناء على القرار عدد ٢٨٦٢ الذي كلف بمرجه مكتب المفوضية العليا
درس وفحص المسائل المتعلقة بالمناجم والمناجم
ونشاء على اقتراح امين السر العام
مرد ما يأتي

المادة الاولى - مدير مكتب المناجم في المفوضية العليا رئيس دائرة المناجم الممين
لجميع الدول الواقعة تحت الانتداب
المادة الثانية - يوم موفنا السيد مول فاسيه بوطيفه رئيس دائرة المناجم لجميع
الدول الواقعة تحت الانتداب

المادة الثالثة - الفيت احكام المادة ٢ من القرار عدد ٢٨٦٢

المادة الرابعة - امين السر العام في المفوضية اميا ورؤس الدول مكلمون كل
فيما يعنيه تنفيذ هذا القرار

بيروت في ١٧ آذار ١٩٢٦

لامعاء - حوفيل

منح امتيازات المناجم

قرار عدد ٢٥١١

ان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سورية ولسان
سه على المرسوم المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠
وساه على مر القاء لاعلى لقوات الحرس المؤرخ في ١٦ تموز ١٩١٩
والقرار المؤرخ في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ رقم ٤٦١
وساه على المادة ١١ من صك الانتداب
وساه على تمتع لانتداب على سورية ولسان لكبير وايداعه الى الجمهورية الافرنسية
من قبل جمعية الامم تاريخ ٢٩ ابلول ١٩٢٣
وبناء على اقتراح امين السر العام
بقرار

المادة الاولى — ينشئ الامر صادر من القاء لاعلى لقوات الحلفاء المؤرخ في ١٦ تموز
١٩١٩ والقرار المؤرخ في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ رقم ٤٦١
المادة الثانية — تمنح الامتيازات التي تديرها الدوائر العامة من قبل اتحاد الدول
السورية كل دولة لوحدها في سورية ومن دولة لسان الكبير بحسب ما اذا كانت الدائرة
الرسمية اتحادية او تابعة لاحدى الدول
تمنح امتياز توليد القوه الكهربية المائية من قبل الدولة الموجودة في اراضيها
شلالات المياه المعدة للاستعمال. عند ما يكون المشروع لا تديره ادارة عامة

تمنع امتيازات الملاحم من قبل الدولة لئلا حود في اراضيها تمت الملاحم
تمنع امتيازات توليد القوة الكهربائية لمصلحة و الملاحم الى الدولة لئلا تمت من قبل
الاتحاد عند ما تكون الامتيازات المذكورة لهم دولتين او تضع دول تحديده وعند ما
تكون هذه الامتيازات لهم دولة الاتحاد او احدى لدول الاتحادية ودولة لسان الكبير
فتمنع بموجب الاتفاقية المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣

تمنع امتيازات الدوائر العامة البلدية من قبل البلديات وذلك بعد استحصال موافقة
الحكومة ويجب تصديق هذه الامتيازات من قبل هذه الدولة

المادة ٣ - يجب على الاتحاد والدول والبلديات ان تمنع المفاوضة العليا كافة
الطلبات التي تقدم اليها ويجب عليها ايضاً ان تسع كافة مشاريع الاتفاقيات ودفاتر الشروط
والاضافات الفنية المتخذة اساساً للامتياز الذي تفكر بمعه تطبيق لمصلحة او المسابقة
او بطريقة اخرى

اصبح الامتيازات معمولاً بها عندما تكون كافة امكوك موشعة بتوقيع
المفاوض السامي

المادة ٤ - امين سر العام ومندوب المفاوض السامي مكلفان بتعبيد احكام هذا القرار
في ٢٠ مارس ١٩٢٤

ويعاد



وضع قانون للمقالع المفتوحة او التي تفتح

في الاراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي

قرار عدد ١٧٨

ان المسبو هنري دي حوفيل اعضو في مجلس الشيوخ والمفاوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وحل الدور
بناه على مرسومي ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ١٠ ت ٢ سنة ١٩٢٥ الصادر من رئيس الجمهورية الفرنسية

وشاء على القرار عدد ٧٧ الذي حدد بموجبه نص النموذج دفتر الشروط المتعلق
بامتيازات الماحم

وبتله على اقتراح امين السر العام

قرره ما يأتي

المادة ١ — تعتبر كمقالع المساكن الطبيعية التي توجد فيها مواد البناء ومواد تحسين
الزراعة والمواد الاخرى المشابهة لها ما عدا انواع الترات والاملاح المختلطة وانواع
القوسعات مهما كانت طريقة استثمارها مكشوفة او في اتفاق تحت الارض

المادة ٢ — اذا وقع خلاف على الترتيب من الوجهة القانونية لمساكن من المساكن في
الماحم او المقالع فيحصل في ذلك المفع من السامي

المادة ٣ — يعتبر المقالع غير معصلة عن ملكية الارض وهي تقع شروطها ويمكن
التنازل عنها او تأجيرها او بيعها

المادة ٤ - ان المقالع من اي نوع كانت المفتوحة او التي فتحت في الاراضي الخاصة
للاستدباب الفراسوي هي خاضعة لتدابير الضام والمحافظة الجاري عليها هذا القراو

الباب الاول

فتح المقالع

القسم الاول - المقالع المخصصة

المادة ٥ - يحض استئثار المقالع في الاراضي المخصصة لاعطه وصل تصرح
مقدم ضمن الشروط المبينة في القسم الاول من الباب الاول من هذا القراو

المادة ٦ - على كل شخص يريد ان يستثمر مقعاً ما او يريد الرجوع الى استثمار
مقاع مهجور سواء اكان ذلك في ارض هي ملكه او في ارض هي ملك غيره مع رضى
صاحب الملك ان يقدم تصريحاً بذلك للسلطات المحلية

المادة ٧ - يجب ان يقدم لتصریح مستثمرين اثنين يشتمل على ما يأتي

١ - اسم ولقب وصفة ومحل اقامة المستثمر

٢ - اسم ولقب ومحل اقامة صاحب الملك واده

٣ - محل المقاع بالصط ومركزه بالنسبة الى المبني والمساحين والطرفوت

الاقرب اليه

٤ - نوع المادة التي تستخرج منه والاستعمال المعدة له

٥ - طريقة الاستئثار على وجه الارض ام في حق تحت لارض

المادة ٨ - يجب على كل مستثمر غير مقيم في الدولة اني توحيد في المنطقة المقاع

المووي فتحه ان يختار محل اقامته في الدولة المذكورة

المادة ٩ - تعطى السلطات المحلية وصلاصة تصريح بعد ان يدفع لصندوق الخيرية الرسم المخصوص عنه في المادة ١٩

المادة ١٠ - ترسل السلطات المحلية بدون اموال مسجلة من التصريح الى رئيس دائرة المناجم الذي يسجلها في سجل المقام

المادة ١١ - على كل مستثمر يرد ان يثق في مقام مكشوف طريقة الاستثمار بواسطة ادق تحت الارض وان يجمع صفه جديدة في موقع تحت الارض ان يقدم بذلك تصريحاً مسبقاً رئيس دائرة المناجم

المادة ١٢ - يعتبر مهجوراً كل منجم في شمسيتين وواحد

القسم الثاني - مقالع املاك الدولة

المادة ١٣ - يخضع قطع واستثماري قطع كالك في اراضي لدولة لاحد اعادة استثمار ضمن الشروط المعينة في القسم الثاني من الفصل الاول من هذا المرسوم

المادة ١٤ - يجب ان تقدم صحت الترخيص باستثمار قطع في اراضي لدولة رئيس دائرة المناجم في الدولة واذ اشمل على الشروط المخصوصة في المواد ٨ و ٧

يجب عدا ذلك ان يذكر فيه مدة الترخيص المطلوبه و كمية التقديرية من المواد التي يرجى استخراجها

المادة ١٥ - بعد التحقيق يقرر رئيس دائرة المناجم من دفع شروط لدى تعيين فيه شروط الاستثمار ومدة الاستثمار والشروط المتعلقة به في الاستثمار في جميع الاحوال خاضعاً لاحكام هذا القرار التي لا يمكن ان تكون شروط محالها مشأ هذه المواد عن استعمال الدولة حقها كصاحبة الملك وعلى المخصوص تكون موثقة التي تذكر فيها هي مستقلة عن رسوم المخصوص عنها في قسم الثالث من الباب الاول من هذا القرار

المادة ١٦ - تعطى احدى الاستثناء على دفتر الشروط اما بواسطة اتفاق الارضى اما بطريقة رايده افسه على ما في الاحوال التي تقدم فيها طلبات عديدة تتعلق بمقلم و حد و حجب تصوية احدى على المستعدين ان يرحم مصهم بمصاً

المادة ١٧ - يصح احاد الاستثناء بمرخص رئيس الدولة ولدفع رسم معين في

المادة عدد ٢٢

الفصل الثالث - الرسوم والعوائد

المادة ١٩ - يجب ان يدفع للحرمة من التصريح مع مقلم او إعادة فتح مقلم مهجور في الارضى الخصوصية وطلب حازه سنخار في ارضي لدولة رسماً مقطوعاً قدره ٥ ليرات لامية سوربه نصيح مدكاً ثم ثباتاً لدولة

المادة ٢٠ - كل شخص يستمر مقلماً فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في المادة ٢١ يجب عليه ان يدفع له موثقة بسنده قدرها ٥ ليرة من قيمة المواد المستخرجة في محل استخراج يدفع هذا الرسم كل ستة عن الكمية المستخرجة في اثناء السنة السابقة. تحسب الموثقة بسنده دري من قبل رئيس دائرة المدح في كل سنة. عن السنة السابقة وعن كل مقلم من المقلم وفقاً للمبادي المذكورة في النموذج دفتر الشروط المتعلقة بامتيازات المعدن

المادة ٢١ - اذا كانت او د مستخرجة من قبل صاحب الارض لاستعماله الشخصي فلا يدفع الموثقة بسنده المذكورة في المادة ٢٠ يجب ان يذكر صاحب المقلم ذلك في التصريح المقدم بطلب فتح المقلم

اذا وحد احد الملاكين في بادي الامر ضمن الشروط لمعية في المقرة لسابقه ثم اراد ان يبيع الاستثناء لاجاره فعليه ان يقدم تصريحا بذلك لرئيس دائرة المدح ولا يمكنه ان يشرع في تجارته الا بعد سنال موصل بتصريحه ويكون بعدئذ حاصلاً لدفع العوائد

النسبة المذكورة في المادة ٢٠ في كل ما يتعلق بالحصائل المستخرجة التي لم يستعمل شحنتها

مادة ٢٢ - ان الدول عن حارة استثمار كما هو مذكور في المادة ١٨ يكون حصصاً تدفع رسم مقطوع للحربية ودره ٥ ليرت لسيه سورية

الباب الثاني

هو عد الاستثمار

الفصل الاول - الفاعل المكشوف

المادة ٢٣ - يجب ان تكون حوز الحفريات والحفر مقامة على بعد اقل قدره ١٠ امتار على الاقل عن جميع البساتين والحدائق والعمومية والخصوصية والطرق والمسالك وبحري المياه ولاقية والحدائق ولاقية السعيرة وقساطل المياه والنفوذ والموارد المستعملة لاستعمال الاله في

لا تطلق هذه الاحكام على حدائق الاسوار غير التي تحيط بالمقار او الساحات للاساقفة بالمساكن

تكون لرئيس ديرة مدبر به على طاب مستنير تحييض مسافة المشرقة امتار المعينة في الفهر الاول لا في بعض الاملاك الخصوصية

في محض الاملاك الخصوصية يمكن تحييض المسافة المعينة في الفهر الاول بمجرد قول صاحب الملك ذي الشأن فقط

مقطعة لاستنير مدبر من حوائج الحفر الى مسافة افقية قدرها متراً واحداً عن كل متر حفره من الارض التي تظلم المواد المستخرجة اذا كان الاستثمار جارياً على مادة

صلة او من متر واحد عن كل متر من مجموع عمق الحفر اذا كانت المواد تشابه
بتكوينها الارض التي تطورها

على ان هذه المسافة يمكن زيادتها او تخصيصها من قبل رئيس دائرة المأجور بسبب
كثرة او قلة صلابة التراب والمواد المستعملة فيها

يمكن تنفيذ الاحكام السابقة ناشئة درجات تكون علوها نسبة منه المسموح ولا
تتجاوز الثلاثة امتار الا في الاحوال التي يكون فيها الضرر صلباً جداً

كل هذا لا يمنع تطبيق الدوائر المصوحية المعروضة او التي تعرض في قوانين
المتعلقة بالسكك الحديدية

المادة ٢٤ - يجب ان يكون سواد كل موقع قائم في ارض غير مسورة مؤمناً
في النقط الخطرة بواسطة حديق عمود حوله يوضع تراب الحديق من جهة الاشغال يؤلف
منها حاجزاً او باًني وسطه كانت من التسيير مشتملة على شروط كافية للامن والمساءلة

تطبق الاحكام السابقة على المقام المعجورة . ان اعمال التسيير هي في هذه الحان
على نفقة صاحب الارض الموجود فيها المقام ما لم يرفع دعوى بذلك على من يرفع
كل ذلك لا يمنع السلطات المحلية من استعمال حصنها باخذ الاحتياطات اللازمة
للسلامة العمومية

المادة ٢٥ - يمكن منع الطرائق المستعملة لرفع المواد المستعملة واتربة الطمر
اذا طهر بها حطرة

انضم التالي - القاع التي تمت الارض

المادة ٢٦ - ان الآبار او الامتاق التي يدخل منها ان المقام يجب ان تحفظ دائماً
في حالة حسنة يجب تمكين حدرانها بدعائهم من حشيش او من ماء عند ابروم

تحت ترك آلات الرقع والجبل والاوعية المستعملة لاستخراج المواد تركياً
مستأون بحفظ دثما في حاة حدة

المادة ٢٦ - لا يمكن ان تمتع حق تحت الارض وان يتبع العمل به لا المسافة
افيه قدس ١٠ متر عن جميع منى ولايات العمومة او خصوصية وعن الطرق
والسكك ومحري بزه ولاقية والجاذق والافده الصغيرة وساحل امية والعدوان
و مورد المستعملة لاسمات لاهل

ان عدم الاحكام لا تطبق على حدران لاسوار غير التي تحيط بالمقار او الساحات
الاصقة بالمساكن

ان المسافة الممنوعة سلاه في اسم مبر و حد عن كلى متر علو من الحفر

ان رئيس دائرة محكمه على طلب مستثمر ان يحفظ مسافة العشرة
امر معينة في مقبرة لاولى لافى يحصى بالاملاك الخصوصية
يمكن تحفيض المسافة الممنوعة في مقبرة لاولى فيما يحصى بالاملاك الخصوصية
مجرد دس حدود مدث ذوي الملافة

المادة ٢٧ - على حاكم لاده ٢٣ على موهت لادار عمردية والمعية الموصلة
الى مراع تحت الارض ما كان حورم مصوباً صوتاً كفاً ما نجمع من الردم
واربع سطح

المادة ٢٨ - على كل مستثمر مدس ترك مقلماً تحت الارض ان يقدم
متر تحت رئيس دائرة محكمه على رئيس دائرة استاجم كشفاً على المحلات
ويأمر بتحديد مدس يترك لاداره لاسلامه العمومية

الفصل الثالث - استعمال المنجرات

احكام عمومية

المادة ٣٠ - على كل مستثمر مقالع يعمل بمنجرات ان يعطي مسدداً لمستخدمه التعليمات اللازمة وبطاعتهم على احكام هذا قسم

ان يدخل المنجرات والكمسور في لائحة جرد مرسى هي صرقه كانت ينظم به المستثمر تعليمات توضع دائماً في محل يمكن منه عمله من الاطلاع على سهولة لا يمكن العمل بموجب هذه التعليمات لا بعد موافقة رئيس دائرة المصحة عليها

المادة ٣٢ - محظر على امانة استعمال المنجرات التي لا رخصت باستعمالها ان المنجرات مهما كانت نوعها لا يمكن استعمالها الا على شكل حراطين محضرة مسبقاً

محظر قطع الحراطوشة وفتحها لغيره من اموال المحرة وان كان بخود شق علاف الحراطوشة عند استعمالها

المادة ٣٣ - قبل ذلك الميعاد يجب تصريف نصف حرق وانشاءه مع اعداد لاحق بجوانب النقب . تدخل الحراطوشة برفق بواسطة مدب يجب ان تكون الدكات من خشب فقط

يجب ان يجري المدب برفق لاسما في الدكات الاولى لا تعمل مدك لا بعد املاء النقب حتى ٣٠ متباعدة على لاف من فوق الحراطوشة راجعة المادة ٣٤ - محطور :

١ - ذلك الامارود المعدي مع مدبه معجرة اخرى في الميعاد

٢ - ذلك الممدكوك بدين مدطرة عنه

٣ - تفريغ المم - سواء المم ام لم تعمل

المادة ٣٥ — على مسافة مئة متر على الأقل من كل جهة من الطرقات والاملاك المحورة يجب ان تكون الانعام في المقالع المكشوفة مقطعة بشبك او باشياء اخرى مناسبة حتى تمنع تطاير الشطايا الى هذه الطرقات او الاملاك

المادة ٣٦ — بحري اطلاق الانعام تحت مراقبة ومسؤولية رئيس الورشة ذاته وهو يجب عليه ان يمين للعملة نقط الانتباه في المقالع التي هي غير مرتبة على طريقة يوجد منها ملاحي كابه

يجب على المستثمرين ان ينشئوا ملاحي يمكن لجميع العملة ان يكونوا فيها بأمان تام يجب ان تنشأ هذه الملاحي بصورة مبدئية كافية لمقاومة الشطايا التي تنطير كالتقابل يجب على رئيس الورشة قبل اشغال اللام ان يتأكد من ان جميع العملة هم في مأمن ويضع رجالاً في مراكز مخصوصة ليمسوا فعلاً كل حد من الدحول الى المنطقة الخطرة

المادة ٣٧ — اذا اطلق اللام بطريقة غير طريقة السكران ولم يفجر يجب ان يمنع الدحول الى الورشة في مدة ساعة على الأقل

ممنوع محاولة اشغال اللام لم يفجر في المرة الاولى يجب ان يعطى حالاً عم بذلك لرئيس الورشة

المادة ٣٨ — ان الانعام التي تصنع بدلاً من الانعام التي لم تفجر تنقب بناء على تعليمات رئيس الورشة لا يمكن نقعها الا على مسافة تكون معها الدكة القديمة على بعد عشرين سنتيمتراً على الأقل من الانقاب الجديدة

تطبق الاحكام السابقة على الانعام المنقوبة في جوار القام شعلت ولم تفجر او انفسدت ان المسافات المصوب عنها في الفقرات السابقة يجب ان تراد عند استعمال مفجرات اساسها لير وعلبرين اذا كان يحشى ان يتعرب الير وعلبرين الى شقوق في الصخور

المادة ٣٩ - اذا استعمل في ورشة من الورش شيء غير الكهربائي لاشغال الالغام واشعل اكثر من اربعة لغام في وقت واحد يجب ان ينتظر ساعة على الاقل بعد الانفجار الاخير قبل الدخول الى الورشة

يجب ان لا يترك بدون اطلاقه في وقت واحد اعم مدحوكه من لم آخر يمكن بافجاره ان يشعل الالم الاول

المادة ٤٠ - في طلاق الالغام الكهربائي يجب ان تكون دفء آلة ادارة الجهد الكهربائي تحت تصرف رئيس الورشة فقط او رجل محصص معين من منه لا يركم الا عند اشغال الالغام وبعد تحذير الاحيطات لمبة في المدينين ٣٥ ، ٣٦

يجب ان يفصل بين مستودعات المتحركات والمخلات الموجودة فيها مولدات الكهرباء
٢ - اطلاق الالغام بالبارود الاسود

المادة ٤١ - يجب ان يولج البارود الاسود على شكل خرطوشة في ثقب من
يجب ان لا تصع الحراطيش الا على صوة ائمر مبدأ عن كل قنبل او موقد وخارج مستودعات البارود وورشت الدائرة

المادة ٤٢ - يجب ان يجري الاطلاق بواسطة قنبل مأمون

المادة ٤٣ - اذا شعل اعم محشو بالبارود ولم يمتد شعاع عميق الثقب ولا يمكن دكه الا بترخيص من رئيس الورشة وبعد ان يكون كد هذ الرش من انه لا يبق شيء في الثقب من الدكة الاولى

٣ - اطلاق الالغام بالديناميت او بأي متحرك آخر كان

المادة ٤٤ - يجب ان يقدم صاحب الاستمارة الديناميت او المتحركات الاخرى والكبسول والفم

المادة ٤٥ - لا تسلم المفجرات للعبة ولا يمكن استعمالها الا على شكل خرطيش محضرة مسبقاً

لا يمكن تسليمها الا للطريقين المأمورين المخصوصين او لرؤساء الورش الذين يجب ان تحشى الالغام وتطلق فقط بحضورهم لا يعطى كل يوم الا الكمية اللازمة من الخرطيش لشغل ذلك النهار . ان الخرطيش التي لم تستعمل تنادى في آخر النهار

اذا تركت المفجرات في الورشة في المقالع التي تحت الارض يجب حطها ضمن الشروط التي نصها التعليمات الموضوعة وهذا لاحكام المادة ٣٩ ممنوع اخذ المفجرات الى المساكن

المادة ٤٦ - يجب وضع الخرطيش في علب خشب مقفلة بفتاح . تكون المايتيح تحت تصرف الماظرين او المأمورين المخصوصين او رؤساء الورش الذين تسلم اليهم الخرطيش

ممنوع ان يوضع في علبة واحدة مفجرات من نوع مختلف نوصع العلبة في الورشة في مكان بعيد عن القناديل وعن كل موقف في مأمن من السقوط والانهيار واضطرابات الالغام وعلى الموم بيعة عن كل صدمة شديدة ويجب ان تكون ايضاً في مأمن من الرطوبة

يجب ان يكون الكبسول منفصلاً دائماً عن الخرطوش . يوضع الكبسول في علب خشب او في انابيب

المادة ٤٧ - يجب ان لا يوزع ديناميت مجلد ولا ديناميت دهن في الديناميت الذي يرشح منه البتر وغليرين

يذوب الحراطيش المجيدة مستخدم خصوصي في حمام وماري و فتر في محل منفصل
انفصالاً كافياً

يمكن ايضاً ايداعها تحت الارض في محل مقفل بعيد عن المحلات التي تنزود اليها
الصلة وتكون فيه درجة الحرارة بدون واسطة موقدين ١٥ على الاقل و ٣٠ على الاكثر يجب
في هذه الحالة ان تعلق تعليمات توضع وفقاً لاحكام المادة ٣١ وتبين فيها الشروط التي
يجري بموجبها هذا الابداع

ان الحراطيش الذهبية يجب ان يتلقاها مستخدم خصوصي وان يتخذ لذلك جميع
التدابير اللازمة

المادة ٤٨ - يجب ان لا يوضع كبسول الحراطيش الا بعد استعمالها
كل خرطوشة مكسلة ولم تستعمل يجب فصلها عن كبسولتها ووضعها في محل امين
اذا جلدت خرطوشة ديناميت مكسلة فيجب ان لا تخرج منها الكبسولة الا بعد
تذويتها مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة

ممنوع ادخال حراطيش اخرى مكسلة غير الخرطوشة الاصلية المكسلة في الدكة
الواحدة ويجب ان توضع هذه الخرطوشة فوق الدكة

المادة ٤٩ - ممنوع تعميق الالغام التي شعلت ولم تنفجر وكذلك الالغام التي نفست
و بقي قعرها سالماً بعد الانفجار وممنوع نزع الحراطيش الغير محروقة التي قد تبقى وممنوع
ايضاً تمزيقها

يمكن اعادة ذلك الالغام التي شعلت ولم تنفجر او بقايا الالغام بشرط ان تقوم بهذه العملية
عملة خيرون تحت منطرة رئيس الودشة بعد مضي نصف ساعة على الاقل . يولج كتلة
حوارة رطبة الى مقر الثق وتولج الخرطوشة الجديدة برفق حتى لا يحدث اقل اصطدام

المادة ٥٥ - ذ لم يعمل المستثمر بحسب التدابير المفروضة عليه في المدة المعينة تتخذ التدابير فوراً على نفقته وبمهمة الادارة

المادة ٥٦ - في حال الخطر القريب الوقوع لمعرفة رئيس دائرة الماحم بحسب هذا الرئيس تحت مسؤوليته ان يطلب احتياجه من السلطات المحلية حتى يتلافى الخطر حالاً

المادة ٥٧ - اذا وقع حادث سبب وفاة او حروحا فعلى المستثمر ان يعطي علماً بذلك حالاً للمأموري الماطرة والسلطات المحلية التي تعلم ذلك بدون امهال رئيس دائرة الماحم

المادة ٥٨ - تملق احكام المواد ٥١، ٥٥، ٥٦ في كل وقت من الاوقات على المقاع المفعورة التي يكون وجودها خطراً على سلامة العمومية

ان الاشغال المروضة تجري في هذه الحال على عهد صاحب الملك الموجود فيه المقاع الا اذا دفع دعوى في ذلك على من يلزم

المادة ٥٩ - اذا رأى رئيس دائرة الماحم من اللازم وضع او تميم رسم الاشغال في مقلع تحت الارض فيحق له ان يطلب من المستثمر ان يضع الرسم او ان يتنعم

اذا رفض المستثمر او تم وقف الامتثال لهذا الطلب في امدت التي تكون عينت له فيوضع الرسم فوراً على نفقته وبمهمة الادارة

المادة ٦٠ - اذا احرقت شمال او دعت الرسوم فوراً فيرصد رئيس دائرة الماحم المصاريف التي يصير تحصيلها من ثمن بيعه على الخطر منه في صرايب الباشرة

المادة ٦١ - على كل مستثمر مطلع ان يقدم رئيس دائرة الماحم في المدة التي تعين له جميع التعليلات المتعلقة بإدارة الاستثمار وكيفية استخراج المستخرجة والمستخدمين والعاية المعدة لها حاصلات الاستخراج

المادة ٦٢ - يكلف رئيس دائرة الماحم ان يطمع ويهدم في وقت المناسب للدائرة

صاحبة الشأن كل سنة عن السنة السابقة جدولاً بالرسوم والعوائد المطلوبة من كل مستثمر من مستثمري المقام في الاراضي المخصوصة او اراضي الدولة

الباب الرابع

احكام جزائية

المادة ٦٣ - ان مخالقات احكام هذا القرار تصبطها المأمورون المنوون عنهم في المادة ٥٠ - ونحول محضر الغبط الى رئيس دائرة المحاكم

المادة ٦٤ - كل شخص يفتح او يستثمر بقصد التجارة مقلماً في اراضيه او في اراضي شخص ثالث دون الحصول على الوصل بالتصريح المنوون عنه في المادة ٥٠ يعاقب بحراً قدي يعادل اربعة اضعاف الرسم المخصوص عنه في المادة ١٩

تضبط هذا ذلك المواد المستخرجة ذكات لا تزال موحدة واذا احتفت تلك المواد فيعين قيمتها وتدفع القيمة

المادة ٦٥ - كل شخص يفتح او يستثمر لاستعماله الخاص مقلماً في اراضيه دون الحصول على وصل التصريح المخصوص عنه في المادة ٥٠ يعاقب بحراً قدي يعادل اربعة اضعاف الرسم المذكور في المادة ١٩

المادة ٦٦ - كل شخص يفتح او يستثمر مقلماً في اراضي الدولة بدون الحصول على الاشارة المخصوص عنها في المادة ١٣ يعاقب بحراً قدي قدره ٥٠ ليرة سورية لبنانية تضبط هذا ذلك المواد المستخرجة او يدفع قيمتها وفقاً لاحكام المادة ٦٤

المادة ٦٧ - كل مستثمر ممق من لعوائد السببية تطبيقاً لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٢١ اد تاجر بالمواد المستخرجة بدون الحصول على وصل لتصريح المخصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة المذكورة اعلاه يعاقب بحراً قدي يعادل اربعة اضعاف الرسوم

النسبة على كمية الطونات المنقولة بالهريب وتضبط عدا ذلك هذه الطونات او تدفع قيمتها كما هو مذكور في المادة ٦٤

المادة ٦٨ - كل مستثمر يرفض او يتهاون في تقديم التعليلات لرئيس دائرة المناجم وفقاً لاحكام المادة ٦٠ يعاقب بجراه قضي من ٥ الى ١٠٠ ليرة سورية لتأني

المادة ٦٩ - كل مستثمر يعطي عن معرفة تعليلات كاذبة فيما يتعلق بكمية الطونات المستخرجة او فيما يتعلق بالذابة المدة لها الحاصلات يعاقب بجراه قضي بمادل اربعة ضمايف الفرق بين الرسوم النسبية التي كان يجب عليه دفعها والرسوم التي تثرث عليه بموجب تصريحته

الباب الخامس

احكام موقنة

المادة ٧٠ - يجب على مستثمري المقالع في الاراضي المخصوصة المأثرين على احازة قانونية من الحكومة ان يقدموا هذه الاجازة قبل اول تموز ١٩٢٩ لرئيس دائرة المناجم ان تقديم هذه الاحازة يقوم مقام التصريح ويعطي الوصل المنصوص عنه في المادة ٥ بدون دفع الرسم المقطوع المعين في المادة ١٩ فيما عدا ذلك تطبق بحكم القانون احكام هذا القرار في هذا الحل المخصوصي ابتداء من اول تموز ١٩٢٩

المادة ٧١ - ان الاشخاص الذين هم يستثمرون تاربخ شر هذا القرار مقالع في الاراضي المخصوصة وليس لديهم ترخيص معطى مسبقاً من الادارة يجب عليهم اجراء التصريح المنصوص عنه في المادة ٦ قبل اول تموز ١٩٢٦ وصن الشروط المنصوص عنها في لقسم الاول من الفصل الاول من هذا القرار

فينا عدا ذلك تطبق احكام القرار في هذه الحال الخصوصية بحكم القانون ابتداء من
اول تموز ١٩٢٦

المادة ٧٢ - ان القوتراوات المعقودة بين الدول ومستثمري المقالع اراضي الحكومة
تبقى صحيحة لمدة الدية لهم . تصح المستثمرون على كل حال خاضعين لتدابير المحافظة
الجاري عليها هذا القرار

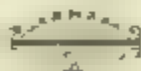
المادة ٧٣ - يحدد رؤساء الدول في قرار كل فيما يقنيه قبل اول ايار ١٩٢٦
السلطات المحلية الموه عنها في المواد ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٥٣ ، ٥٧

المادة ٧٤ - توسع احكام هذا القرار موضع التعمد وتنفي كل الاحكام السابقة
المضافة لها ابتداء من اول ايار ١٩٢٩ ما عدا الاستثناءات المعينة في المواد ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢
المادة ٧٥ - امين السر العام في المفاوضات العليا ورؤساء لدول مكلمون كل فيما
بعبه تنفيذ هذا القرار

الامضاء

بيروت في ١٣ اذار ١٩٢٦

دي جوفيل



تعيين السلطات

المكلفة بتطبيق القرار ١٧٨ المتعلق بنظام المقالع

قرار رقم ٣٩٥٧

ان وزير الزراعة والاشغال العامة

بناء على القرار رقم ٢٩٨٠ تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ القاضي بتأسيس الدولة السورية

وعلى القرار ١٩٣١ سوريا رقم ٢ تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ في الفقرة الثالثة من مادته ٢

وعلى القرار ١٧٨ تاريخ ١٢ آذار ٩٢٦ المتضمن نظام المقالع المفتوحة او التي تفتح في الاراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي

يقرر

- ١ - ان السلطات المحلية الموهبها في المواد ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من القرار ١٧٨ هي القائمون في لاقضية والمنصرف في مركز اللواء والقرى المرتبطة مباشرة باللواء
- ٢ - وزارتا الداخلية والاشغال العامة مكلفتان كل فيما يخصهما بتفيذ احكام هذا القرار

دمشق ٦ شوال ١٣٥٠ و ١٣ شباط ٩٣٢

توفيق شامية

بديع المؤيد

شوهده وصدق بتاريخ ٢٠ شباط ٩٣٢ تحت رقم ١٠٧٩٣

عن المستشار المدعوب : فير

نظام المناجم

في الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي

قرار عدد ١٠١٣٣ L.R.

صادر بتاريخ ٩ آب ١٩٢٣

ان المعوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين تاريخ ٢٣ و ٢٤ سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١

تموز ١٩٣٣

و بناء على القرار عدد ٢٨٥٦ الصادر في ١٦ ايلول ١٩٢٤ وضع نظام للمناجم في

الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي

و بناء على القرار عدد ١٧٦ الصادر في ١٢ آذار ١٩٢٣ بتعديل القرار عدد ٢٨٥٦

المدكور اعلاه

و بناء على القرار عدد ١٧٧ الصادر في ١٢ آذار ١٩٢٣ بوضع نص لانموذج دفتر

الشروط المتعلقة بامتيازات المناجم في الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي

قرر ما يلي

الباب الأول

احكام عامة

المادة الاولى - تضم المساكن الطبيعية المختوية على مواد معدنية فيها يتعلق نظامها

القانوني الى منجم ومقتلع

المادة الثانية - تعتبر مقالع مكامن مواد التل والمواد التي تستعمل لتخصيب زراعة الارض والمواد الاخرى الشبيهة بها ما عدا انواع البترات والاملاح المشتركة والفوسفات

تعتبر المقالع غير منفصلة عن ملكية الارض وهي تتبع الشروط الجارية على هذه الملكية

يخضع استثمار المقالع لنظام خاص

تخضع ماحم التراب المعطي للنظم القانوني ذاته الذي تخضع له المقالع

المادة الثالثة - تعتبر الملجم المكامن الطبيعية المحتوية على المواد المعدنية المذكورة

ادناه وتقسيم الى سبع فئات

الفئة الاولى : الحبلولة الثسبة والامادن الثسبة

الفئة الثانية : المواد المعدنية مثل الحديد والكروم والمفيز واليكل والزرديخ

والعحاس والتونيا والرصاص والاند والتصدير والرشق

الفئة الثالثة : البترات والفوسفات والاملاح القلوية والبورات والمفيزيا والاملاح

المشتركة في المكامن نفسها

الفئة لرابعة : المحروقات المستخرجة من الارض كالمعجم الحجري والحشب المتمعم

الفئة الخامسة : انواع الاسفلت والجر والشيست الجري

الفئة السادسة : انواع الهدوكرومور لمانية والمازية

الفئة لسابعة : المواد المعدنية التي هي غير داحلة في احدى الفئات المذكورة اعلاه

كالكبريت والمفرايت والاميات وانواع التراب النادرة

لا تحصر المواد المعدنية في مواد الفئات المختلفة المذكورة اعلاه فقط

إذا وقع خلاف في تصنيف المادة المعدنية أو الممكن المعدني فيفصل في ذلك
رئيس دائرة المناجم

المادة الرابعة - لا يمكن الحصول على حق استثمار منجم من المناجم إلا بموجب
رخصة استثمار أو امتياز ممدوح على أساس رخصة تنقيب أو على أثر مرايدة عمومية وذلك
ضمن الشروط المبينة في هذا القرار

المادة الخامسة - تحويراً لأحكام المادة ٢ من القرار عدد ٢٥١١ الصادر في ٢٠ آذار
١٩٢٤ بحسب أن يطمح رخص التنقيب ورخص الاستثمار والامتيازات المنطقة بدولتين أو
عدة دول أو حكومات موضوعة تحت الازدواج القرائي طليات بقدر عدد الدول أو
الحكومات صاحبة الشأن شرط أن يختص الطلب المقدم لكل منها بالقسم من المنطقة
القائم على أراضيها. تت كل دولة أو حكومة صاحبة شأن بالطلب القاري على قسم
المنطقة لموحدة في أراضيها وتمتع كل دولة أو حكومة صاحبة شأن برخص التنقيب
ورخص الاستثمار والامتيازات المتولدة منها وفقاً لأحكام هذا القرار

المادة السادسة - أن رخصة التنقيب هي حق منقول غير قابل للتجزئة ويمكن بيعها
وتحويلها ضمن الشروط المذكورة في هذا القرار

المادة السابعة - رخصة الاستثمار والامتياز فيما حق غير منقول له مدة محدودة وهو منفصل عن
ملكية الأرض ويمكن بيعه أو تحويله ضمن الشروط المبينة في هذا القرار

المادة الثامنة - تطلق رخصة التنقيب ورخصة الاستثمار أو الامتياز الجارية على
مجموع من ماحم المواد المعدنية ضمن حدود المنطقة المعنية لها والنظر إلى العمق إلى ما لا
يأيه له على جميع المواد من الفئة المذكورة في الرخصة أو في صك الامتياز

تشمل هذه الرخص والامتيازات حريه التصرف حسب احتياجات المجمع بالمواد التي
لا يعطي امتيازات بها وقد حصل عليها في شأن التنقيب أو الاستثمار

المادة الثامنة - يمكن ان يعطى في المناطق نفسها حتى لاشخاص مختلفين رخص تنقيب ورخص استئجار وامتيازات مختلفة بعضها عن بعض تتعلق بفئات مختلفة من المواد المعدنية

اذا كانت بعض المواد التي يمكن اعطاه امتياز بها مشتركة في المحجم معه بصورة ان نزع احدها يؤدي الى نزع الاخرى فعلى صاحب الرخصة او الامتياز ان ياتي لا تمودله بحسب الصكوك الاساسية تلك المواد التي نزعها ان يسلها لصاحبها مقابل دفع تمويص عادل اذا اقتضى الامر

المادة التاسعة - يجب على كل طالب ان يقدم اثباتاً عن هويته وعن محل اقامته يجب على كل وكيل طالب او ممثل لشركة ان يقدم اثباتاً عن هويته وعن محل اقامته واوراق تفويضه وعليه عد ذلك ان يقدم لاثبات اني اطلب منه شأن هوية الطالب ومحل اقامته او تأسيس الشركة القانوني

المادة ١٠ - يجب على الشركات التي تقوم باعمال تنقيب او استثمار مجتم ان تسلم نسخة عن قوانينها الاساسية وقائمة باسماء اعضاء ادارتها الى رئيس دائرة المحجم . كل تخوير في القوانين الاساسية او في قائمة اعضاء الادارة يجب ان يبلغ الى الرئيس المذكور يجب على الشركات المذكورة وعلى الاشخاص الذين يملكون بصورة غير منجزنة رخصاً او امتيازات ان يكون لهم ممثل في الاراضي المشمولة بالاستناد وان يعطى رئيس دائرة المناجم عملاً باسم هذا الممثل ومحل اقامته

المادة ١١ - يجب على كل طالب او صاحب رخصة او امتياز عاملاً به وعلى كل وكيل او ممثل ان يعطى تطبيقاً لهذا قرار بواسطة تصريح يسلم او يرسل بمكتوب مضمون الى رئيس دائرة المناجم عملاً عن محل اقامته الذي يختاره في لدولة او في الحكومة صاحبة الشأن

يقد لتصريح التمتع محل الإقامة في محل خاص ويمطى به وحصل لصاحبه
تعتبر صحيحة جميع التبعات لادريه التي ترسل الى هذا المحل المختار وكذلك جميع
تبعات ورق لعمليات التي يلقها شخص آخرون فيما يتعلق بتطبيق هذا القرار
اذا لم يكن محل مختار وتبعات التي تقوم بها دائرة المناجم تكون صحيحة اذا سلمت
الى رئيس المنطقة الادارية (لة مة م) او اقامة ضمن قنصلية منطقة الرحمة او الامتياز
جميع التبعات والتبعات الاخرى يكون صحيحة اذا جرت في مكتب رئيس دائرة المناجم
فهو يظن بمعد. معد لتبعات الادارية ويؤثر على التبعات التي يسلمها المباشرون باسم
الشخص آخرون

المادة ١٢ - جميع لاسدعات متعلقة بتطبيق هذا القرار والمرسلة الى الادارة
يجب ان تكون مكتوبة باللغة الفرنسية او العربية

يجب ان يكون كل مستند كتابي مقدم لادريه مكتوباً باللغة الفرنسية او اللغة
العربية او مرفقاً بترجمة الى حدى هاتين اللغتين ترجمة مصدقاً عليها رسمياً
المادة ١٣ - يعتبر مستند المناجم كمثل تحوي

لهذه ١٤ - مخطوط على جميع الموظفين او المأمورين في المفوضية العليا وفي الدول
او فرع تحت لاندب وعلى اعداء و المأمورين في الخدمة الفعلية ان يكون لهم
مصالح مباشرة في التقيب عن مناجم هذه الدول او في استثمارها

مخطوط على الموظفين والمأمورين في دائرة المناجم في المفوضية العليا وفي الدول
المشمولة بالاندب او حارس في الخدمة والاستدع والاجازة ان يكون لهم ادنى
صالح حتى ولو كان غير مباشر في التقيب عن مناجم هذه الدول المذكورة و استثمارها
تؤدي الخلفات لهذه الاحكام المذكورة علاه الى عقوبات تأديبية حتى الى الغزل

الباب الثاني

رحص التقيب

المادة ١٥ - تخول رخصة التقيب صاحبها ضمن اشروط والحفظات المذكورة في هذا القرار حق التقيب فقط عن مكان احدى ثمات المذكورة اعلاه ضمن منطقة مينة

لا يمكن الحصول على رخصة التقيب الا ... على طلب يحرر ويودع ضمن شروط المذكورة في هذا الباب

المادة ١٦ - يسجل رئيس دائرة ضاخم نظمت التسمية برخص التقيب مع ذكر تاريخ وساعة تسليمها ، تعين بواسطة هذا الذريح وهذه الساعة اولوية رخص ... بها تجاه البعض

المادة ١٧ - كما وضعت احكام خصوصية في ثوب خاص من هذا قرار اشأن منح وتجديد رخص التقيب المتعلقة بمواد الفضة لخدمة

المادة ١٨ - لا تعطى اعادة التقيب الا بعد اقرار وصل يشترط طاه قد دمع الحرية والدولة او الحكومة صاحبة شأن رسماً قدره ٢٠ ايرة لسيه سورية تصبغ بصورة نهائية ملكاً مكتسباً لتلك الجزيرة

المادة ١٩ - لا يمكن ان تجري رخصة التقيب الا على مساحة تحددها مظهر ذات شكل مربع اضلاعه متعينة من الشمال الى الجنوب ومن لشرق الى غرب تحدها حقيقياً بطول ثلاثة كيلو مترات

على ان يمكن الشذوذ عن هذه القاعدة في الاحول لآتية :

١ - اذا كان المربع المحددة سوحه المساحة المطلوبة ممتداً فوق دولتين او حكومتين او ثلاث دول او حكومات موصوعة تحت الاستداب الفرنسي
يمكن عندئذ حسب رغبة الطالب قبول الطلب اما عن المربع بكامله اما عن القسم الواقع منه على اراضي دولة و حكومة واحدة او دولتين او حكومتين من الدول او الحكومات القائمة هذا المربع على مطلقها
تعطي كل دولة او حكومة صاحب شأن رخصة منفردة عن القسم من المربع الواقع في اراضيها

٢ - اذا كان المربع الذي يحدد المساحة المطلوبة ممتداً فوق شاطئ البحر او فوق حدود دولة غير مشمولة بالاستداب الفرنسي فيمكن قبول الطلب عن القسم من المربع الواقع في الاراضي المشمولة بالاستداب الفرنسي

٣ - اذا بقي بين مسطوح الرخص او الاميازات المطاوعة او الممنوحة سابقاً قطع لا يمكن من تخطيط المربع المذكور في الفقرة الاولى من هذه المادة فيمكن منح رخص استثنائية بهذه القطع

المادة ٢٠ - يجب ابداع طلب رخصة التقيب بين يدي رئيس دائرة المناجم اولدى من يوجب عنه قانونياً في مكاتب دائرة المحام . يعطي رئيس دائرة المناجم وصلاً يذكر فيه رقم الطلب المتسلسل وتاريخ وساعة يده . يجيد الطلب في سجل خاص حيث يراجعه كل من شاء

لا تقبل الطلبات المرسلة بالبريد

المادة ٢١ - يجب ان يذكر في الطلب :

١ - اسم والقب و صفة وجنسية ومحل الإقامة الاعتيادي للطالب وعند اللزوم

الجغرافية المتقابلة طولاً وعرضاً يجب احتساب كل حشو في الشرح . على انه اذا اعطيت
ايضاحات اضافية فيجب بصورة اجارية ان يطابق بالمصطلح بعضها بعضاً وان لا يحتمل ان
يحدد بها اكثر من منطقة واحدة

المادة ٢٣ — يمكن رئيس دائرة المذبح ان يأمر بتوضيح او تصحيح طالب التقيب
في شكله دون ان يفقد هذا الطالب حقه بالاولية
وله ان يرفض الطلب :

١ — بسبب مخالفته لقانون مخالفة مهمة لا يمكن تصحيحها

٢ — اذا طهر ان الطلب لا غرض له او انه حار على اراض موحودة بمجملتها في
مناطق رخص او امتيازات من لفته ذاتها ولا زال معمولاً بها او ضمن اراض محفوظة
للهرايدات او مجموع التقيب فيها

٣ — اذا لم يقدم الطالب في المدة المخصصة له التعليمات التي تطلب منه او لم يشت
انه قد دفع المبلغ المتوجب عليه دفعه قانونياً

يلغ رئيس دائرة المناجم لطلب رفض طلبه

يجوز لصاحب الشأن ان يراجع رئيس الحكومة ويجب ان تصل هذه المراجعة الى
الرئيس في خلال الشهر الذي يلي تبليغه رفض طلب الرخصة من قبل رئيس دائرة المناجم .
ان هذه المراجعة توقف مفعول الرفض وعلى صاحب الشأن ان يعطي حالاً رئيس دائرة
المناجم علماً بها

المادة ٢٤ — يمكن القاء الرخصة بمد اعطائها اذا ثبت ان الطالب الاصلي كان فيه
حلل اساسي لم يظهر عند الاعطاء

المادة ٢٥ — تعطى رخص التقيب بمراسيم . وتكون صحيحة لمدة سنة ابتداء من
تاريخ اعطائها ولا يحسب يوم الاعطاء . تقيد الرخصة في سجل خاص يدعى سجل رخص

التقيب يمسكه رئيس دائرة الماحم وبحق لكل من شاء ان يطلع عليه
المادة ٢٦ - اذا كانت منطقة الرخصة تعدى على امتياز منجم او على رخصة
استثمار او على رخصة تقبيل من لفته نفسها معطاة سابقاً او على اراض محفوظه للرايدات
او اخيراً على مكان ممنوع التقيب فيه وقطع هذه الاقسام من حقوق صاحب الرخصة
وتبقى مقطوعة نهائياً من كامل تقسم من المنطقة الممدي على هذه الارض عدد
منع الرخصة

على انه يحق لصاحب الرخصة ان يطلب امتداد حقوقه على الارض التي تصح حرة
اشاء مدة صحة رخصته وقد كانت داخلة في الطلب الاصلي
تصحح منطقة الرخصة بشرط المحافظة على حقوق الغير

المادة ٢٧ - يحق لصاحب الرخصة وفقاً لاحكام هذا قرار ان يقوم في المنطقة المخصصة
له باجراء جميع الاشآت والاشغال اللازمة لكشف المسكن ودرسها لكة لا يجوز له
ان يقوم باي عمل استثمار كان الا اذا اعطي ترخيص استثنائي من رئيس دائرة المناجم وبحق
له التاؤها في اي وقت كان

المادة ٢٨ - يجوز لرئيس دائرة المناجم ان يرخص لصاحب الرخصة بالتصرف
بمحاصل التقيب الذي قام به . وفي هذه الحالة يحق لحرية الدولة او الحكومة صاحبة الشأن
ان تستوفي عوائد بسية قدرها هـ بالمساية في محل الاستخراج من ثمن المواد التي يتصرف
بها صاحب الرخصة . وتطلب هذه العوائد في احر كل سنة من الستين التي تكون الرخصة
فيها صحيحة

ان صاحب الرخصة الذي يتصرف دون ترخيص مسبق من رئيس دائرة الماحم
بمحاصل التقيب الذي اجراه يعاقب بالعقوبات المصوص عنها في المادة ١٣٤

الآفة ٢٩ - يمكن تحديد رحمة سيب مريم أن كانت أصحها الدين

انصاف لهم

يكون تعدد لال متوجاً نسبة واحدة ولا يحصى لا بعد ان يدفع صاحب لرحصة
الى حرية لالة و حكومتها صاحبة لال و سماً و ٣٠ ليرة لالة سورية - اما
لحلب و سماً و حكومتها سماً و لا يحصى لا بعد دفع رسم قدره ١٠٠ ليرة
لالية سورية

$\Delta = \frac{1}{\sqrt{2}} (\sigma_1 + i \sigma_2)$

۳۰۵ - به منی محمد بن لاویان بن خنی و عصفه رئیس د^م مالمحمد ، اما
محمد بن ویج فرمود : در کتاب صاحب الزحده به قوم بدست کافیه نامه معدنی
الرحمه لاویان بن خنی است و حد^م مالمحمد

لا يصلح ان يخطب في هذه المناسبات من صاحب الشئ مرفوع لرأس دائرة
المسلمة. فكل من خطب فيها فانه يخطب على كل حال يجب
ان يصل الى رئيس الدائرة. حوله الى شهر وخدمته ثم يمدد رحمة ورفق ووصل
ياتي في دفعه مستحقا ربحه من نفسه في هذه الايام ولا يكون خطب اعموا.
بقره - خطبة في علاج الحديد ويا رب في محفل رحمتك ابراهيم خالص

أردو ۳۱ - لایحه کے مندرجہ فقرہ میں حصہ کات (کالغ او الحظ او
الوصیة) کے ذکر سے قبل مجموعہ حصۃ عقبہ کے حصہ ہی مجموعہ
وکل میں مختلف انداز میں اس کے ذریعہ سے ہر ایک کے لئے ہر ایک
حصہ کات (۱) کے لئے ہر ایک حصہ کے لئے ہر ایک حصہ کے لئے ہر ایک
وہ وسلم کے لئے ہر ایک حصہ کے لئے ہر ایک حصہ کے لئے ہر ایک
بوصلیات کے لئے ہر ایک حصہ کے لئے ہر ایک حصہ کے لئے ہر ایک

الدولة او الحكومة صاحبة شأن ولا يستوفى من اسم غير هذا الرسم
اذا كان لنقل شيئاً فحسب ان يكون تصريح موقعا عليه من نوع واشواهي
ون يصرح فيه - لسم نحه الحكومة هو - في بلا قيد ولا شرط
على المصريح والمصرحين ان يقدموا الادلة على ذلك جمع عمليات والاشهادات
اللازمة بخصوص نوع النقل وحقه صاحب الرخصة حدد
يعطى رئيس دائرة المصاحف عن تصاريح نقل وسائله مسدداً وبنوباً ويذكره في
سجل رخص التفتيش الخاص

المادة ٣٢ - تسمى رخصة سلب ملكه الحق في ايداعه شتم بصورة فئوية وفي
المدة المعتبرة طلب تجديد او نقل رخصة سلبه و... رخص او ذل صاحب
لرخصة على رخصة استئجار او...

يجري الاعاء المذكور في هذه المادة حكماً ويذكر في سجل رخص التفتيش
الخاص دون حاجة الى اعطاء من يتم مسبق به وتتم لاصحاب الشأن
المادة ٣٣ - يمكن ان تسحب رخصة سلب في الاحول الآتية.

ولا - اذا مضى شهر على مدار صاحب الرخصة انصرف بحسب ما في دول ان
يتم رئيس دائرة المصاحف عن كية ملك حاصلات و... ذلك به عدد مرات في
المرسل به

ثانياً - اذا حلف صاحب الرخصة انه قد... و... حكم على مخرج المدين
١٢٦ و ١٢٧

يقدر سحب الرخصة بخصوص منه في هذه - ذل مخرج مرسوم مع هذا المرسوم
صاحب الرخصة ويقدر في سجل رخص التفتيش الخاص

المادة ٣٤ - اذا رغب صاحب رخصة سلب في... عن رخصه فليبه ان يقدم

بذلك طلباً لرئيس دائرة المجمع فيعيد هذا الرئيس الطلب المذكور في السجل الخاص ويصدر فيها اذا كان من الموافق تالية هذا الطلب . اذا قبل التنازل فيقرر بموجب مرسوم وتكون حقوق الغير محفوظة . وفي حالة عدم قبول التنازل يشعر رئيس دائرة المناجم صاحب الشأن بذلك

المادة ٣٥ - لا يمكن لصاحب رخصة تنقيب صدر امر بسحبها او قبل تسديدها ان يكتب حتى ولو حثيثاً مباشرة ولا غير مباشرة حقوقاً على المنطقة نفسها الا بعد مضي اربعة اشهر من صدور المرسوم الذي قرره سحب الرخصة او قبول التنازل عنها وهذا كله لا يمنع تطبيق المادتين ١٢٦ و ١٢٧

تطبق هذه الاحكام ايضاً على رخص التنقيب التي تنتهي مدتها

المادة ٣٦ - يحق لرئيس دائرة المجمع في اي وقت كان انهاء التحقيق في طلب رخصة التنقيب او بعد هذا التحقيق ان يقرر وجوب اجراء الكشف الرسمي في محل نفسه بخصوص نقطة القطب المذكورة في طلب الرخصة الاعلى

ينظم محضر ضبط بهذه العملية بحضور طالب الرخصة او صاحبها او وكيلهما المدعو الى ذلك بصورة قانونية . اذا رفض طالب الرخصة او صاحبها بعد اذاره ان يحضر هذه العملية او تماولف في حضورها او لم يكن ممكناً بعد الكشف الوجيه معرفة نقطة القطب المذكورة في لطلب الاعلى على ارض التنقيب فيمكن رفض طلب الرخصة في الشكل المنصوص عنه في المادة ٢٣ او يمكن ان يقرر سحب الرخصة تطبيقاً للمادة ٢٤ وفي الشكل المنصوص عنه في المادة ٣٣

اذا كانت منطقتا رخصتي تنقيب ممتدتين الواحدة فوق الاخرى فيحق لرئيس دائرة المجمع ان يأمر بتعيين الحد المشترك بينهما على نفقة صاحبي الرخصتين معاً

المادة ٣٧ - اذا انتهت رخصة تنقيب من دون منح رخصة استثمار او امتياز فيجب

على صاحب الرخصة القديم ان يباشر في خلال سنة بعد اصداره من رئيس دائرة الماحم رفع اجهزة التنقيب او الاستثمار الباقية في الارض والا فتصبح بعد انقضاء المدة المذكورة هذه الاشياء الباقية على الارض ملكاً للدولة

الباب الثالث

وخص الاستثمار

المادة ٣٨ - تنشأ وخص الاستثمار

- ١ - للممكنين من استثمار مكان لا يوردها مهمتها منح امتياز
- ٢ - لتسهيل كشف لمكان التي لم يطررها بصورة كافية اشعل التنقيب وذلك بمنح الترخيص باستثمارها

المادة ٣٩ - وضمت احكام خصوصية في باب الخامس من هذا القرار فيما يتعلق بمنع وتحديد وخص الاستثمار المختصة بوزارة الفقة السادسة

المادة ٤٠ - تحول رخصة الاستثمار صاحب ضمن لشروط والتحفظات المذكورة في هذا القرار الحق في ان يستثمر وحده المواد المعدنية التي هي من فئة معينة في منطقة معينة

لا يمكن ان ينال هذا الرخصة الا صاحب رخصة تنقيب لم تكن قد انقضت مدتها عند تقديم الطلب بها

لمادة ٤١ - يجب ان تكون معلقة رخصة الاستثمار مكانها ضمن منطقة رخصة التنقيب

لا يمكن قبول الطلب للمساحة تكون مساوية على الاقل لخرق من عشرين من مساحة رخصة التنقيب وان تكون محددة بمنطقة قائمة لروايا متجهة اضلاعها الى الشمال

الحبوب والشرق الغرب نحتها حقيقياً على ان لا يكون ضلعها الاضيق دون ربع
صاع لا كبر

اذ سمحت رخصة تجيب وقد للشهرة والمصوح منها في الفقرة ١ و ٢ و ٣ من المادة
١٩ فلصاحب رخصة تجيب في ربح من مكان المنطقة القائمة لزوي المحددة في الفقرة
السابقة ممتداً فوق الحدود لدية و فوق شطبي و فوق الحد او الحدود المشتركة بين
رخصته ولا تميزت و ارحص الحدود و يظل عندئذ الطالب عن القسم من هذه
المساحة قائمة الزوي لداعل في رخصة لقب المذكورة على ان يقي شرط المساحة
المفروض في الفقرة السابقة فانداً

المادة ٤٢ - يجب ان يكون صاحب رخصة لا يمارس مشغلاً على الشروط لدية والا
فيكون لاغياً

١ - ان يسلم لي رأس شجرة حاسب في مكانه قبل شهر من ساء رخصة التقيب
المقالة له

٢ - ان يرفق صاحب الشان بـ قد دفع لحزنة الدولة او الحكومة ذات
الشان رسماً مقطوعاً قدره ٢٥ ليرة نسبية سوربه وهذا ضلع اصح المسكاً شياً للخزينة
المادة ٤٣ - يجب ان يذكر في حسب ١١ في

١ - اسم وشهرة وسمه وحاسبه وسم فمة الطالب العادي ووكيله عند الاقتضاء
في الدولة و حكومة ذات شان ويدكر فيما يتعلق بشركات سم لشركه ومركها
وميرتها وكذلك اسم وشهرة وحسبة ومحل إقامة ممثلها في الدولة او الحكومات
ذات الشان

٢ - محل الإقامة لدى بحرمه لص - او وكيله و ممثله في لدولة او الحكومة
ذات الشان وصلاً للمادة ١١

٣ - رخصة التقيب التي تسمى عنها المطلب

٤ - حدود المنطقة المطلوب استثمارها

يجب ان يرفق المطلب بما يلي :

- (أ) رسم سطحي بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ متجه للشمال الخلفي ومذكور فيه بوصوح كلبي موقع المنطقة المطلوبة باسمه الى نقطة المطلب معينة في رخصه سيعب
(ب) مذكرة مفصلة مرفقة باستندات ثابتة تعين فيها نتيجة اعمال التقيب التي جرت ونظمين اهمية الممدد او المكاين التي اكتشفت
(ح) الاورق الاشائية المطلوبة في مادة ١٠ و الاورق التي تمت تعليمات المنصوص
صها في المادة ٩

يجب ان يحرر طلب رخصة الاستثمار وجميع الاورق لآخرى مسجدين و يوقعهما ويوقعهما الطالب

- المادة ٤٤ - اذا امكن قبول طلب وفقاً للمادة ٤٣ المذكورة يلايه ويعطى رئيس دائرة المساجم وصلاً به وبقيده في سجل خاص بحق لمن شاء مراجعته
المادة ٤٥ - يأمر حالاً رئيس دائرة المساجم بضرورة تحقيق تدول خصوصاً شخص قانونية الطالب وفحص الرسوم وبأمر بمخرجهم عند لاقضاء
يتحمل الطالب مسؤولية التحقيق وهي تدفع مسدداً وفقاً لمواثيق مديرية المساجم رئيس دائرة المساجم

تجدد عند لاقضاء في تمام كل مدة لتحقيق رخصه التقيب مجرد دفع الرسوم المنصوص عنها في المادة ٢٩ قل انتهاء مدة رخصه وود سهت رخصه في حد الاقصى المعين للتجديد فتعدد بصورة استثنائية بدفع رسم مقطوع قدره ٥٠ ل. ل. ل. س
اذا لم تجدد رخصة التقيب فيرفض حكماً طلب رخصة الاستثمار

المادة ٤٦ - على الطالب ان يقدم لرئيس دائرة في مهلة معينة له جميع التعديلات
الاصافية التي رى هذا الرئيس هـ معيده ، يحق في حجب
يحق لرئيس دائرة مدحه ان يؤمر بتوضيح وبتدريج الطرب في فيها بعض القس
في شكاه.

المادة ٤٧ - اذا طار الحقيق الح ي على اصاب ان هذا الطالب هو غير قانوني
شكلاً واذا لم يقدم طالب بعد مدحه في مدة معينة له الاثبات المطلوبة منه او لم
يجر في رسوم لتدريجات اللازمة او لم يدفع مصاريف حقيق فيرفض الطالب بمرسوم
يلغى لطالب ويذكر في سجل الحص ، تنافق وحصل صلات الاستئجار.

المادة ٤٨ - دلت ان الطالب يوتي في شكاه وسطر الح رئيس دائرة
المدرج ، يمين اعطوه مرسوم فيما اذا كان لو اح رفض لطالب و الامر بوضعه
قيد التحقيق بعد في الامر بمرسوم بناء على رأي اللجنة

ن المرسوم الذي يرفض بموجبه الطالب و يؤمر بوضعه قيد التحقيق سلغ
الى الطالب

اذا رفض الطالب وصدر المرسوم بالرفض في شهر الاحير من صحة رحمة
انتق ف صاحب هذه الرحمة اذا اراد تجديد ها يستفيد من حقه بقديم طالب تجديد حتى
تاريخ نهاية الرحمة

و د من طيب + صوره رئيس دائرة حه قيد حقيق وتكون مدة التحقيق
ثلاثة شهرية في طاب في انشائها في دائرة مدحه في لدية و بحكومة دت الشان
وعلى باب دور الحكومة في مركز الحقيق او لقصه اساعة له الاراضي
المطلوب استثمارها

المادة ٤٩ - في ذلك كل مدة التحقق يمكن أن يقدم لأشخاص الآخرين جميع
الامتيازات ضمن انشراط مدروس في المادة ٧٤

المادة ٥٠ - بعد قفل التحقق يجب للجنة المدروس في المادة ٤٨ وتمطلي وأنها
قد قدمت لدى المحكمة وقد حددت المادة ٧٤ ولا يمكن مطالبة قتيبة كانت
للصوت قبل أن تنت المحكمة في الأمر

أد طهرت أمور غير مدروسة في سندات الطالب وإذا لم يقدم الطالب في أثناء المدة
التي يسميها رئيس الدولة من حيث الآثار المطلوبة منه فيرفض الطلب بمرسوم تذكر
فيه أسباب الرفض

وإذا لم يقدم للسلطة المختصة بمرسوم مدروس في سندات الطالب أمر غير
قانوني فيتم في الأمر بمرسوم مدروس على رأي اللجنة

المادة ٥١ - أن المرسوم الذي تمنح موحة رخصة لاستثمار تقطع به عند الانقضاء
من مساحة المنطقة المطلوبة الأجزاء التي سدد على الأراضي الممنوع التفتيش فيها أو
المحفوظة لمرايدت وعلى الرخص و الامتيازات التي لها حق الأولوية على السند المبني
عليه الطالب

أن المرسوم الذي تمنح موحة رخصة لاستثمار أو رخص به الطالب مبلغ الطالب
دا منحت رخصة لاستثمار بمساحة حتى سحبي رسم الفرق الطالب بعد تصديقها
وسمى إلى صاحب الرخصة وتبقى نسخة الأخرى مرفوعة بسند الرخصة

تقيد رخصة الاستثمار في سجل خاص كن كل من شدة مرحته
المادة ٥٢ - عندما تمنح رخصة الاستثمار تسمى حكم رخصه لقب التي هي
طالب رخصة الاستثمار علم

دا طهر بعد منح الرخصة أن هذه الرخصة مسووعة تقدي على رخص محفوظة

للمرئيات او مجموع الخشب فيها قل يمكن ان يعترض على صحة الرخصة بسبب هذا التعدي
اما اذا كان التعدي يتناول اراضي رخص او امتيازات نافذة لسنداتها اولية على
الرخصة المدروحة فيمكن سحب هذه الرخص او الامتيازات الاعتراض على
هذا التعدي

المادة ٥٣ - تكون رخصة الاستثمار صححة لمدة ٥ سنوات ابتداء من يوم اعطائها
ولا يحسب هذا اليوم

يجب في شئ مدة رخصه على صاحبها ان يثبت احدها في اي يومها بصورة
مطابقة للاستثمار والكشف عدد لافصد عن حجم معدني من فئة المينة في الرخصة
ويجب عليه ان يثبت ان هذه كاهنة او كاهنة ان يثبت انه يستخرج كمية من المعدن
تكون على الاقل معادلة لشرائه الماحه او الماحه المينة في طلب رخصة الاستثمار

المادة ٥٤ - يمكن ان تحدّد رخصة الاستثمار على مرتين ويكون كل تجديد صححة لمدة
خمس سنوات ولا يبطل ما ذكره في الاشغال المنصوص عنها في المادة ٥٣ قد تخرت في مدة
خمس سنوات مدية غير نه ذكره في اشغال الاستثمار او سحب عن يمكن معدني مهم
من فئة رخصة وان كان لا يجوز ان يعطى امتياز يمكن تجديد في جميع تجديد استثنائي
بمرسوم يضاف اليه دفتر شروط تعين فيه شروط الاستثمار ومدته على ان لا تتجاوز هذه
المدة ٢٥ سنة

سبع احكام دفتر الشروط الخاصة بالمنصوص عنها في المادة ٥٤ بعد استماع
صاحب الرخصة

المادة ٥٥ - لا يمكن حصول من تجديد لاسه على طلب صاحب شأن
المقدم الى رئيس دائرة مدح يمكن من ان يطلب تجديد على عمدة الطالاب
وفي كل حال وتحت صفة المصالح يجب ان يصل هذا الطلب الى

رئيس دائرة الماحم قبل شهر من تمام صحة الرخصة و في رفق بوصول ثبوت ان صاحب الرخصة قد دفع خريفة للدولة و الحكومة ذات الشأن رسماً مقطوعاً قدره ٥٠ ل. ل. س.

المادة ٥٦ - بمر رئيس دائرة ماحم بوضع حدود لكل رخصة استثمار و بمحصر عملية التحديد على غقة صاحب الرخصة مأثور محلف من دائرة الماحم و عظمها بمحضر ضبط

على صاحب الرخصة ان يخصص في حالة جبهه حدوده المذكورة في محضر لفظ وكذلك الحدود التي يؤمر بوضعها في اي وقت كان

المادة ٥٧ - يدفع عن رخصة الاستثمار دائرة الماحم و الحكومة ذات الشأن ما يلي :

١ - رسم عن المساحة قدره ٥ غروش ل. س. عن كل ١٠٠٠ م. و عن كل مسة وادنى رسم يدفع هو ٢٢٥ ل. س. يدفع هذا رسم مسة من كل مسة مسة

٢ - هو ثلث مسة قدره ٥ ل. س. من قيمة الموقوف المسجدة في سجل الماحم . تدفع هذه الموقوف كل مسة عن كمسة مسة في ثلث المسة المسددة

يقدر الموقوف ثلث مسة دائرة رئيس دائرة الماحم كل مسة عن مسة المسددة وفقاً للاصول المدونة في دفتر الشروط لاعودح مسعى بالاميرت المجدبة

المادة ٥٨ - كل نقل لرخصة استثمار ثلث مسة كاس (كاسم و طمة و اوصية الخ ...) و كل تنازل عنها و تأخير لها لا يمكن ان يجري الا على . و المسقة و كل صك يحالف ذلك هو لاء لا مفعول . كل نقل لرخصة استثمار ثلث مسة كان (كاسم و طمة و اوصية الخ ..) و كل تنازل عنها و تأخير لها يجب ان يوضع به تصريح خاص مرفق بمجمع الادرة و دفع و يرسل في كسب مصدور مع شعار الوصول الى

رئيس دائرة المحام. رفق التصريح بوصف ذات ان صاحب الرخصة قد دفع الخزينة الدولة او الحكومة ذات الشأن بمبلغ مقطوعاً مقدرة ٢٥ ل. ل. س. ولا يستوفى عن النقل غير هذا الرسم

اذا كان العمل بمنع مع الرخصة فحين ان يقع التصريح لبيع وشاري وان يذكر فيه ان هذا البيع هو بموجبه الحكومة مع سبب لا قيد ولا شرط

يجب عند ذلك على صاحب تصريح او صاحب التصريح ان يقدموا جميع التعليمات والوثائق اللازمة بشأن نوع النقل وبيع وشاري وهوية صاحب الرخصة الجديد يعطى رئيس دائرة المحام. ولا تصريح نقل بمثل به عند الاقتضاء وبذلك في سجل رخص الاستثمار الخاص

في حال التأخير بطل صاحب رخصة وحده مسؤولاً عن جميع اوجبات المتولدة عن رخصته

المادة ٥٩ - متى رخصة للاستثمار مائة لائق اذا لم يقدمها بصورة صحيحة طلب تجديد او طلب امتداد محكم ضمن المدة مصوص عنها في المادة ٥٤ او اذا اعطي بها امتياز

المادة ٦٠ - يمكن سحب رخصة للاستثمار في الاحوال التالية :

اولاً - اذا لم يمدد بالاستثمار في السنة التي مني بمنع الرخصة

ثانياً - اذا اوقف الاستثمار بدون سبب مهمة كالأزمة او الكساد وذا ظل بعد

الادار صاحبه بوجوب استئناف العمل مودعة مدة تزيد عن ستة شهور

ثالثاً - اذا قام صاحب رخصة بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانذار رئيس دائرة

المحام بكتابة احتجاجه او لم يثبت انه قام بتقيد امر دفع قانوني

رابعاً - اذا خالف صاحب رخصته أحكام المادة ٥٨

ان سحب الرخصة المخصوص عنه في هذا القرو ، يحري بموجب مرسوم يبلغ هذا المرسوم صاحب رخصة الاستثمار ، ويقيده في سجل رخص الاستثمار الخاص
 المادة ٦١ — اذا ارد صاحب رخصة استثمار رخصه فعليه ان يرسل طلباً بهذا المعنى الى رئيس دائرة المحام فيري رئيس ذلك كاتب من موجب لاحتائه الى هذا الطلب

يجب ان يتاول هذا طلب كان رخصه ولا قبل الا اذا املت الطالب حقه بتلك رخصة استثمار وذلك قد دفعت جميع رسوم المستحقة للحرية
 اذا قبل بترك الرخصة فيصدر بذلك مرسوم ، في حقوق الغير المحبوسه اما اذا رفض الترك فيعطى رئيس دائرة المحام صاحب رخصة بذلك
 ان المرسوم الذي يفي به ذلك رخصه يعني رخصة الاستثمار ، ويقرر طرح الاستثمار للرابطة العمومية

المادة ٦٢ — اذا اراد صاحب رخصة استثمار الحصول على ميثاق عليه ان يقدم بذلك طلباً ضمن الشروط المخصوصه في مواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ثبت وجود ممكن معدي في مهم من لفته معه في رخصة استثمار استثماره الى مدة

الباب الرابع

في الامتيازات

المادة ٦٣ — يحول الامتياز صاحبه ضمن شروط و تخصصات المذكورة في هذا القرار الحق بالامتياز وحده مكان من وقت تقديمه الى مصلحة معينة
 لا يمكن الحصول على امتياز لا ، على طلب يقدمه صاحب رخصة تقيب او استثمار لم تكن قد اعصت مدتها عند تقديمه الى

المادة ٦٤ - في الب حصر من هذا القرار احكام خاصة تتعلق بمنح لامتيازات
المختصة بمواد الفئة السادسة

المادة ٦٥ - يجب ان يستوفي طالب الامتياز الشروط التالية والا فيكون لغوا :

١ - ان يقيم رئيس دائرة مساحه في مكانه من شهر من تاريخ انتهاء رحصة
التقيب او الاستثمار مقالة الامتياز

٢ - ان يكون مرفوعاً بوسيلة من الطالب قد دفعه لحرية الدولة او الحكومة
صاحبة ائتمان رسمياً مقصوداً قدره ١٠٠ ل. ل. من اصبح ملاً هائباً للحريه

المادة ٦٦ - يجب ان يكون طالب حاداً على منطقة شكلها كشكل فتم الزوايا
واصلاتها متجهة من شمال الى جنوب ومن شرق الى غرب نحواً حقيقياً على ان لا
يكون اصابع لاسفر دون ربع اصبع لا كبر ويجب ان تكون منطقة المطوية موحودة
بجدها في دحل رحصة شقيب او رحصة لاستثمار المعول بها وان تكون مساحتها توازي
على الاقل جزءاً من عشرين جزءاً من مساحة رحصة شقيب

عندما يكون رحصة شقيب او رحصة الاستثمار التي عليها طالب قد اعطيت تطبيقاً
للشروط المنصوص عنها في المادتين ١٦ و ٢١ ويعق للعدل ان يحمل المنطقة القائمة الزوايا
المحددة في الفقرة السابقة اما ممتدة فوق الحدود الواه ممتدة على شاطئه وعلى الحد
او الحدود المشتركة بين رحصة ولاسرات والرخص المجاورة . ويقل عندئذ الطالب
عن اقسام من تلك المساحة قائمة لزوايا موحود ضمن رحصة شقيب او الاستثمار هذه
على ان يقل شرط المساحة لمراض في فترة سبعة معديلاً له

المادة ٦٧ - يجب ان يذكر في طلب

١ - اسم ولقب وكبه وحضبة ومحل لادامه الاعتيادي للطالب وعدد الاقتصاد
لوكيله في الدولة و الحكومة صاحبة ائتمان ويذكر بخصوص الشركات اسم الشركة

ومركزها واسم ممثلها في الدولة او الحكومة ذات الشأن ونقده وحسناته وعمل اقامته

٢ - المحل الذي اختاره لصالب او وكيله او ممثله وفقاً للمادة ١١

٣ - رخصة التقييب او الاستثمار التي يهي الطاب عليها

٤ - سندات الطاب التي تثبت ملكيته لرخصة التقييب او للاستثمار

٥ - حدود لمنطقة المطلوبة بصورة دقة

يجب ان يرفق الطاب بما يلي :

(أ) الاوراق الاتية المطلوبة بموجب المادة ١٠ والاوراق التي تثبت العمليات

المصوص عنها في المادة ٩

(ب) مذكرة مفصلة ومرفقة بمسندات اثنية تثبت وجود مكان مخصص مهم من
أمة الميناء في الرخصة وتحدد استثماراً طويلاً المدة

ج ١ - رسم سطحي بمقياس ١ / ١٠٠٠٠٠ متجه الى الشمال الحقيقي وبعين فيه بصورة
دقيقة موقع المنطقة المطلوبة بالنسبة الى نقطة قطب الرخصة

يجب ان يؤرخ طاب الاستمارة ويوقع ويقدم سعتين وكذا رسم لرفق به

المادة ٦٨ - اذا امكن قول الطاب وفقاً للمادة ٦٥ فيعطي له رئيس دائرة الساحم
وصلاً وبقيدته في سجل خاص يمكن كل من شاء مراجعته

المادة ٦٩ - يأمر رئيس دائرة المناجم حالاً باجراء تحقيق يتناول على الخصوص
شخص قانونية لطلب وتدقيق الرسوم ويأمر بتصحيح هذه الرسوم عند الامضاء

بحري التحقيق على نفقة الطاب وتدفع لمصاريف مسددة وفقاً لتقويم تديرية نظامها
رئيس دائرة الساحم

في شكل مدة التحقيق تجدد عند الرسوم رخصة التقييب او الاستثمار بمجرد دفع
الرسوم المنصوص عنها ، واذا بلغت الرخصة حد التحدد تمديد بصورة استثنائية بدفع

رسم مقطوع قدره ٥٠ ر.س. ود له بمحدد رخصة لتقيب ورخصة لاستثمار فيرفض حكماً
طلب الامتياز

المادة ٧٠ - يجب على طالب د بسمه رئيس د ثرة لمقدم ضمن مدة المدة له
جمع التعليلات لاصوبة في رها رئيس مفيدة للتحقق في الطلب
يحقق رئيس د ثرة لمقدم د يأمر بتوضيح وتصحيح الطلبات في في شكها بعض
الحال الطعيب

المادة ٧١ - د صهر من التحقيق في طلب انه غير قوي شكلاً واذا لم يعم
الطلاب بعد سره في امددة لمعية له لاشيات اطارية مه او د لم تحرفي رسوم التعليلات
اللازمة و اذا لم يدفع مديون محقق فيرفض طلب غرسوه - يبلغ هذا المرسوم
الطلاب ويدكر في سجل طلبات مبرر اعداد الخاص

المادة ٧٢ - اذا صدر الف طلب هو و و في شكها ووفق لحدة و شهادة
دائرة المناجم و ميين عند دفع رسوم مما د كان يجب ود طلب او الامر بوصفه قيد
التحقيق . ويبت في الامر بموجب مرسوم - على رأى للجنة

يلغ اصدار مرسوم ندي يرفض بوجه طلب او بوضع قيد التحقيق . اذا صدر
المرسوم القاضي بالرفض في ثمة شهر الاخير من صحة رخصة لتقيب والاستثمار فلطلاب
لذي رعب في تجديد رخصته الحيار في الف يقدم طلب تجديد حتى تاريخ انتهاء
الرخصة المذكورة

ذ قبل طلب بسمه ، انس دائرة لمقدم قيد التحقيق وتكون مدة التحقيق ثلاثة
اشهر ملق لطلب في ثمة في دائرة لمقدم في لدولة او الحكومة ذات الشأن وعلى باب
دور الحكومة في مراكر السجق او قصه لتبعه له الاداضي المطلوبة

المادة ٧٣ - في شأن مدة التحقيق بحوزة كل شخص آخر ان يقدم جميع الاستعراضات التي لديه

المادة ٧٤ - ان الاعتراضات التي تمنع بسبب الرخصة سبب عدم طاعت الامتيازات يجب ان تكون مستوفية الشروط الثلاثة التالية ولا وكن لغواً.
اولاً - يجب ان ترفع المصالحات بموجب طلب تأجيل في شأن المدعى
ثانياً - ان يبلغ طلب التأجيل بواسطة قضاة من قبل المدعى الى رئيس دائرة المحاكم في مدة ١٥ يوماً على الأكثر مد انتهاء التحقيق

ثالثاً - يجب ان ترفع المصالحات اوراق ثبوتية مع كل اعتراض آخر يجب ان يقدم مدة المدعى على شكل مطاوعة الى اربع عشرة يوم بعد تقديمه للرئيس دائرة المحاكم في مكانه ولا وكن الا لو كان لغواً ويجب ان يجري تسع هذه الاعتراضات من قبل المدعى الى اربع عشرة يوم بعد القضاة في شأن ١٥ يوماً على الأكثر بعد انتهاء التحقيق

يجب ان يقدم ثبوتات المدعى الى رئيس دائرة المحاكم على كل معترض ان يبين خصوصاً في شأن مدة التحقيق محل اقامته لمحار ضمن الشروط المخصوصة في المادة ١١ من هذا القانون

المادة ٧٥ - بعد مدة التحقيق تجتمع اللجنة المخصوصة في ٧٢ وسديديها فاد كان تمت اعتراض مروج المصالحات واما المادة ٧٤ فلا يمكن ان تلي به صورة كانت في المصالحات ان يحصل في المحكمة في الامر

ذا ظهرت اثناء مديرة القانون في سندات المصالحات واما يقدم المصالحات في شأن لمدة المصالحات له من قبل رئيس دائرة المحاكم لاثبات المطبوعة منه فيرفض طلب موجب مرسوم يذكر فيه اسباب الرفض

وإذا لم يكن تحت اعتراض مرفوع أمام السلطان القصدية وإذا لم يظهر أدنى شيء مما يرد
لها، فإن مستندات الطالب فيمنع الامتياز ضمن أشكال القانون
المادة ٧٦ - أن الصك الذي يعطى للامتياز بموجب يقطع عند اللزوم من مساحة
المطوية المطوية لأخره أي قد تعدى من على الأراضي لمسوح القرب فيها أو المحفوظة
للمرادات وأراضي لرحص أو لامتيازات لمنفعة بحق أولية على الصك المبني
عليه الامتياز

أن الصك الذي سمي الامتياز أو المرسوم الذي يرد القصد يبلغ الطالب
إذا منح الامتياز وتسلم إحدى نسخي الخريطة المرفقة بالطلب والمصدق عليها رسمياً
إلى صاحب الامتياز وفي النسخة الأخرى مرفوعة بصك الامتياز
يقدم صك الامتياز في سجل ميراث المصالح الذي يمسكه رئيس دائرة
المصالح والذي يمكن كل من شاء مراجعته

المادة ٧٧ - إذا شيء الامتياز قتل في حكمه وخاصة التقييد أو الاستثناء التي هي
طلب الامتياز عليها
أن قوم الامتياز يكون وبقية تجاه الجميع معيناً وفقاً للحدود المذكورة في
صك الامتياز

إذا ظهر بعد إنشاء الامتياز أن الامتياز مدوح بتعدى على أراضي محفوظة للمرادات
أو لمسوح القرب فمن يمكن الاعتراض على صحة الامتياز بسبب هذا التعدي
أو إذا كان تعدياً وفقاً على راضٍ معطى به رخصه أو مرسومه وكان طوله
لرخصه أو الامتياز ممدداً على لاه على الامتياز لمسوح وبحق لامتياز رخصة أو
الامتياز المذكورين أن تعرض على تعدي

المادة ٧٨ - يكون مرسوم الامتياز صحيحاً لمدة ١٥ سنة ويمكن تمديدته لمدة ٢٥ سنة

إذا رغب صاحب الامتياز تمديدته الى ما بعد السنة الخامسة والسمين فعليه ابتداء من السنة الستين وعلى الاكثر قبل ابتداء السنة السبعين ان يقدم بذلك طلباً لرئيس دائرة المحكم وبمعطية له وصلاً

وإذا كانت الدالة ترغب باستعمال حرم في استخراج الامتياز ويجب تبليغ ذلك صاحب الامتياز في مدة سنة ابتداء من تاريخ انتهاء اوصلي المذكور في الممره السابقة اذا لم يرسل تبليغاً في اثناء هذه المدة الى صاحب الامتياز ويكون الامتياز ممدداً على الحق ضمن الشروط السابقة لمدة ٢٥ سنة ابتداء من الاخر المعلن سابقاً اذا لم يرسل صاحب الامتياز طلباً الى رئيس دائرة المحكم في مدة لمدة اربعة ايام ينتهي الامتياز في الاخر المعلن في الحالت الذي منح له الامتياز

المادة ٧٩ - ان المثلث الذي يثبت امتياز المحكم يكون مرفوعاً في دفتر شروط موافق لدفتر الشروط لا يعودح لتعقيد هذا القرار

المادة ٨٠ - يأمر رئيس دائرة المحكم بفتح حدود كل امتياز ويضع ضمنه التعديد على نفقة صاحب الامتياز مدفوع بخلاف من دائرة المحكم ويظم محضر صط بذلك

يجب على صاحب الامتياز ان يحفظ نخبة حده حدود المذكورة في محضر التعديد وكذلك لحدود الذي يقوم بوضعه في كل وقت كان

المادة ٨١ - يستوفى عن الامتياز

١ - رسم عن المساحة قدره ٥٠ ل. من عن كل هكتار عن كل مسة ودنى به هو ٢٢٥ ع. ل. من

بدفع هذا الرسم مسة كل سنة شهر

٢ - عوائد نسبة قدرها ٥ ١/٢ من قيمة مورد المستخرج في محل استخراج

وتدفع هذه العوائد كل سنة عن الكمية المبينة في هذه السطة السابقة

المادة ٨٢ - كان الرسم عن التاجم مستحق للحزبة لم يدفع بعد انذار صاحبه يستوفى بطريقة الاكره كما هي الحال في احكام المشرية

المادة ٨٣ - كان من الامتيازات التي كانت مع او الهبة او الوصية الخ (وكل تاجر له ان يتردد على محلات بحري على حمة منطقة الامانة لم يكن هناك ترخيص خاص من السلطة التي منحت الامتياز وكل عمل مخالف لذلك هو لاغ ولا مفعول له . كل من امتياز تأييد صفة كان (كاسم او الهبة او الوصية الخ) وكل تاجر له وتأخير له نظام به تصریح خاص قدده الناس شارة خاصة وكل عمل من هذا النوع يخبر على الامانة يجب ان يعادق منه ترسوه اميد مدته مع الاحكام بحقوقي غير في سجل امتيازات مدون

ان الرسم الذي يستوفى عن هذه الامتيازات المدحمة من الاخره هو معين في الشروط المخصوص عنها في قوانين الاموال الاميرية - مادة

اذا امر الامتياز على صاحبه مسؤولاً وحده عن جميع لوحات المتولدة عن الامتياز

المادة ٨٤ - يجب على كل صاحب امتياز ان يسلط في ثلث اسبوعه ان يرسل طلباً بذلك الى رئيس دائرة المدحمة

لا يقبل هذا الطلب الا اذا كانت طاب حقوقه بمسكة الامتياز وكانت جميع الرسوم المستحقة للحزبة قد دفعت

وفي هذه الحال تدفق في طاب خفية رئيس دائرة المدون وبين عسوها ترسوه ويحصل في الامر ترسوه على رأي هذه اللجنة

بلغ الطاب رسوم الذي عمل تفرجه حسب او يرد

المادة ٨٥ - يمكن ملاحقة سكر الامتياز على قهرح رئيس دائرة المحكم
وتقرير اسقاطه عرسوم في الاحول سابه :

١ - اذ لم يوضع الامتياز موضع الاستئجار في سنة ثلاث سنوات التي
تلي اشائه

٢ - اذا توقف عن الاستئجار بدون سبب كاف كما ذكره او كاد وذا طل متوقفاً
بعد ابدد صاحبه بوجوب سقاطه في مدة مائة سنة شهر

٣ - اذ لم يرسل صاحب الامتياز مدسنة شهر من مائة في رئيس دائرة المحكم
كأنه متوجه او سوتته وه ثبات انه بعد مر دفع قرون

٤ - اذا حال صاحب الامتياز احكام المادة ٨٣

المادة ٨٦ - بموجب المرسوم الذي يصلى به ترك الامتياز او يقرر سقوطه يعود
المحكم الى الدولة وتبقى مدسنة حقوق حصل من لامة وصاحب الامتياز القديم وفقاً
للاحكام المبينة في المادة ٨٧ مطابقة لذي الامتياز ١٠٠٠٠٠

على انه يجب ان يذكر في المرسوم ذ كانت للدولة ريد الى تستثمر مباشرة او
تؤجر بالرضى لامتياز او ذ كان الامتياز يوسع بالريادة بطريقة دائرية او ذ كان يامى
وفي الحالين لاوين ذ كانت لفة ث التي مقبولة من الامتياز قديمه قد زادت
في قيمة المحكم البيعية فيكون لصاحب الامتياز حق التعويض بعين في المرسوم واذا لم
يقبل به فله ان يرجع في الامر بحس شيردى مدونة

يدفع هذا التعويض في حصة لامة بعد مئتي سنة شهر من التاريخ الذي اصبح
فيه تعيين التعويض ثانياً صورته قانونية وفي حصة ثالثة يدفع بعد سنة شهر من تاريخ
سند المعاملة الادارية التي يقرر ريداً ذ تحمى الرايدة عن منحة والتعويض سائد
لصاحب الامتياز قديم لا يتوزع منها كل الماع لعين في المرسوم حاصل الرايدة بعد

حسم الرسوم المناجرة المنحقة على صاحب الامتياز القديم والمصاريف التي انفقها الادارة
اذ لم تأت اربعة نسخة فتتصرف لدولة بالامتياز وفقاً لما هو مذكور في المادة
٨٨ وبحق عندئذ لصاحب الامتياز القديم - يشرح نفسه اما للزيادة واما للاستئجار
ولكن لا يكون له ذى حق من حقوق الافصاح المخصوص عنها في هذه المادة الاخيرة
وفي جميع احوال منه لامتياز بحسب ما يبين في المرسوم الشروط التي يجب بموجبها
تصفية الامتيازات والموارد التي اصحت مدكاً للدولة

اذ لم يكف حاصل اربعة و النصفية لقطعة المانع المنحقة للدولة ولاحق تحصل
الذ في بطريقة الاكرام كما هي الحال في الامتيازات المناجرة

لادة ٨٧ - عندما يسهل احل الامتياز يعود المانع الدولة وتمود لها مجاناً الاراضي
والابنية والآلات والاحررة والمعدات من اي نوع كانت المستخدمة في استثمار المانع
او العمليات التجارية والصناعية لانه للاستثمار حلاً من كل حق فيه للمعير

يكون عدا ذلك للدولة دة الحق في ان تعود ان تشتري حسابها او لحساب
المستاجر الجديد الانشآت غير المنقولة التي تنطبق استثمار المنجم ولكنها غير داخلة في فئة
الانشآت التي تعود مجاناً للدولة وكذلك بعض او جملة المواد المستخرجة والمؤون او الاشياء
الاحرى لمنقولة وفقاً للشروط الماسة في دهر شروط الانموذج

حالا بعد ان يباع صاحب الامتياز للمد بالاشياء التي ترفع الدولة في استعمال حقها
في شرائها يصبح غير ممكن اخذ اي شيء كان من هذه الاشياء او تحويله عن المتحم او
توايه تحت طائلة ملاحقة صاحب الامتياز على طلب رئيس الحكومة من حكل
اختلاس يثبت خلافاً لهذه الاحكام

يجب على صاحب الامتياز القديم ان يباشر زرع الاشياء المنقولة التي لا تمود للدولة

في اثنائه ستة بعد انذائه من قبل رئيس دائرة المناجم والاقتصاح هذه الاشياء ملكاً للدولة بدون دفع تعويض عنها

المادة ٨٨ — اذا انتهت مدة الامتياز وعاد الامتياز للدولة فيحق للدولة استئجاره رأساً او تأجيله بالرضى او وضعه للمزايدة وفي الخلقين الآخرين يحق لصاحب الامتياز القديم ان يحل في شأه مدة عشر سنوات استء من تاريخ انتهاء الامتياز عند التأجيل او المزايدة محل المستأجر او لمزايد ضمن الشروط نفسها

اذا كانت الدولة لا ترغب في استئجار الامتياز رأساً ولا في تأجيله ولا في وضعه في المزايدة فيامى الامتياز مرسوم ويصين في المرسوم الشروط التي يجب توضعها لصفة الاشآت والاوزام التي اصحت ملكاً للدولة على ان اسم الامتياز

الباب الخامس

احكام خاصة تتعلق بمواد الفئة السادسة

المادة ٨٩ — تحري على احكام هذا القرار فيما يتعلق بمواد الفئة السادسة شواذات المذكورة في هذا الباب (المادة ٩٠ حتى المادة ١٠٦ ادناه)

المادة ٩٠ — لا تطبق رخصة التقيب من الفئة السادسة الا على مساحة تحددها منطقة مربعة اضلاعها متجهة الى الشمال الجنوب وشرق الغرب انحاءاً حقيقياً وقياسها ١٠ كيلو مترات طولاً او على مجموع مؤلف من مربعين حتى خمسة مربعات مملصة انحاءها وقياساتها متشابهة اي انها ذات مساحة قياسها ١٠٠٠٠٠ حتى ٥٠٠٠٠٠ هكتار قطعه واحدة

على انه يمكن قبول الشواذات التالية :

١ — اذا كان المربع او المربعات التي تحد المساحة المطلوبة تمتد فوق اراضي

ثمين او ثلاث من لدل او الحكومات الموصوعة تحت الانتداب الفرنسي فيكون
الطالب مقبولاً حسب رغبة الطالب عن جملة مساحة هذا المربع او هذه المربعات اما عن
عن قسم من هذه المساحة المقابل لارضي احدى الدول او الحكومات التي يمتد
المربع او المربعات فوق اراضيها

كل دولة وحكومة ذات شأن في الامر تعطي رخصة عن القسم من المساحة لدخول في راضيها
٢ - اذا كان المربع او المربعات التي تحت المساحة المطلوبة تمتد الى ما فوق شاطئ
البحر او فوق حدود دولة غير موضوعة تحت الانتداب الفرنسي فيمكن قبول الطالب
عن القسم من هذا المربع او هذه المربعات الموصود في الاراضي الموصوعة تحت
الانتداب الفرنسي

٣ - د كل ما بين مناطق الرخص والامتيازات المطلوبة والمدرجة سابقاً
فقط لا يسمح تعيين المربع او المربعات المحددة في الفقرة الاولى من هذه المادة فيمكن
منح رخصة سبئية لهذه القطع

مادة ٩١ - ان طالب رخص السقي من المئة السادسة المقدم ضمن الشكل
المصوص عنه في السب الثاني يجب عدا ذلك تحت طائلة رفضه ان يكون مرفقاً بمذكرة
حولوية تبرر الطلب وعلى الاحصاء تبرر انتقال المساحة المطلوبة

مادة ٩٢ - تكون رخصة السقي من المئة السادسة صالحة لمدة اربع سنوات
ابتداء من يوم اعطائها ولا يحسب هذا اليوم

على اطلب للحصول على رخصة ان يدفع لحرية الدولة او الحكومة ذات الشأن
رسماً قدره خمسة آلاف ليرة لساية سورية عن المربع الاول ورسماً قدره الف ومئتان
وخمسون ليرة لبنايه سورية عن كل واحد من مربعات الرخصة التي تلي المربع الاول
اذا كان قسم من الرخصة تحده حدود دولة موضوعة او غير موضوعة تحت الانتداب

الفرنسوي أو شاطيء ما فكل قسم من المربع يكون متبراً بالظرف في الموائد كأنه مربع كامل

المادة ٩٣ - يجب على صاحب الرخصة في أثناء السنة الأولى من صحة رخصته .

١ - أن يبين بصورة حسية نقطة قطب الرخصة بالنسبة في قطعة من الماء بحجارة أو بالبطون مؤلفة من حرمين متوازيين لسطوح الواحد فوق الآخر على قواعد مربعة وأن يكون الجرم الأسفل مؤسساً على الصخر أو غارزاً في الأرض قدر متر على الأقل وأن تكون قاعدته بقياس مترين من كل جهة وارتفاعه بقياس متر فوق الأرض وأن يكون للحرم الأعلى قاعدة بقياس متر وعشرين مستتراً من كل جانب وارتفاعه بقياس متر واحد

٢ - أن يضع حدود الرخصة ويجب أن تكون الحدود الموضوعة في رؤوس الاصلاخ وعلى جوانب المنطقة البعيدة الواحد عن الآخر مسافة لا تتجاوز خمسة كيلومترات مؤسدة على الصخر أو طارده في الأرض على عمق متر واحد على الأقل ويكون شكلها كشكل متوازي السطوح ومؤسدة على قواعد مربعة بقياس متر واحد من كل جانب وأن تعلو متراً واحداً عن سطح الأرض

يجب على صاحب الرخصة في أثناء السنتين الأولى من صحة رخصته أن يقدم لرئيس دائرة الماحم :

أولاً - رسماً طوبوغرافياً بقياس ١/٥٠٠٠٠ على الأقل منجهاً عن الشبه الحقيقي ومعياً فيه أهم التوائه الطوبوغرافية في المنطقة وكذلك نقطة انقلب

ثانياً - تقريراً عن جولوجية المنطقة الجارة عليها الرخصة يشتمل على وصف مفصل عن سلسلة طبقة الأرض الصحرية وكذلك رسماً تكتونياً (Tectonique) مصلاً واحداً يجب على صاحب الرخصة أن يقوم في أثناء كامل مدة الرخصة بمرادعه

اساساً يكون عمقها لا محال ٤٠٠ متر على الأقل ولا يدخل في هذا الحساب الا الاسبار التي يكون عمقها ١٠٠ متر على الأقل

يمكن انهاء رخصة قبيل ملء الحق مرسوم وذلك اذا لم يكن صاحب الرخصة قد قام عند انتهاء مدات السنة والسنتين والاربع سنوات المصوص عنها اعلاء بالوجات المقالة لها المفروضة عليه

المادة ٩٤ — يمكن تجديد رخصة القيب من اثنتي عشرة مرة مرتين ويكون كل تجديد صحيحاً لمدة ثلاث سنوات

المادة ٩٥ — يمكن الحصول على تجديد الاول اما عن كامل المساحة الملية في الرخصة الاولى اما عن قسم من هذه المساحة قبسه على الأقل الفان وخمسة هكتار ومؤلف من مربع واحد او عدة مربعات او من مستقيم او عدة مستقيمت الزوايا متلاصقة او غير متلاصقة اتصالها من جهة الى الشمال الحوب وشرق الغرب تماماً حقيقياً ولا يمكن ان يكون طوله قل من خمسة كيلو مترات

اذ كانت الرخصة الاولى قد منحت وفقاً للشروط المذكورة في الفقرات الاولى والثانية والثالثة من المادة ٩٠ فيكون للطالب الخيار في ان يحمل المرات والمستقيمت الزوايا المحددة في الفقرة اسبقه تمتد اما فوق الحدود الدولية اما فوق الشاطئ اما فوق الحد او حدود المشتركة بين رخصته والامارات والرخص المجاورة. ويمكن عندئذ قبول الطلب عن القسم من المرات او المستقيمت الزوايا المذكورة الداخل ضمن منطقة الرخصة الاولى وبقي شرط ان مساحة المرسوم في الفقرة الاولى من هذه المادة مطبقاً بقدر ما تسمح بذلك مساحة الرخصة الاولى

لا يتم هذا التجديد الا بعد تميم شروط المذكورة في المادة ٩٣ اعلاه وبعد ان يدفع صاحب الرخصة لحرية لدولة او الحكومة ذات الشأن رسماً قدره خمسة عروش

للساية سودية عن كل هكتار من الرخصة الجاري عليها طالب التجديد ويجب ان يكون هذا الرسم معادلاً لاثني عشر الفاً وثمانمائة ع ل. م. على الاقل

المادة ٩٦ - يجب على صاحب الرخصة ان يقوم في اثناء مدة التجديد الاول بسرد اربعة اسرار يعادل مجموع عمقها الف متر على الاقل ولا يدخل في هذا الحساب الا الاسبار التي قياسها اكثر من اثني متر

يجب عليه ايضاً اذا كانت منطقة الرخصة المحددة غير منطقة الرخصة الاولى ان يقوم في اثناء السنة الاولى من التجديد بتحديد المنطقة الجديدة وفقاً لاحكام المقرة ٢ من المادة ٩٣

يمكن الفاء رخصة التغير سالء الحق عرسوه اذا لم تكن قد انحوت الاشغال المفروضة في هذه المادة ضمن المهل المينة اعلاه

المادة ٩٧ - يمكن الحصول على التجديد شئ لمساحة تكون على الاكثر معادلة لربع مساحة الرخصة الاولى وتكون يحملها ضمن منطقة الرخصة الجارية عالم التجديد الاول ويجب ان تحدد هذه المساحة بمرجع او عدة مربعات او مستطيلات او عدة مستطيلات الزوايا متلاصقة او غير متلاصقة اضلاعها متجهة الى الشمال الجيوب والشرق حرم اتجاهها حقيقياً وان لا يكون طول الاضلاع اقل من كيلو مترين ونصف كيلو متر

اذا كانت الرخصة الجارية عليها لتجديد الاول قد مسحت تطبيقاً للمقرة ١٠ من المادة ٩٥ فيكون للطالب الخيار في ان يحمل المارمات والمستطيلات لزوايا محددة في المقرة السابقة ممتدة اما فوق الحدود الدولية اما فوق الشطبي اما فوق الحد او الحدود المشتركة بين رخصته والامنيارات او الرخص المجاورة ويمكنه عندئذ قول الطالب عن القسم من المربعات او المستطيلات لزوايا الموجود ضمن منطقة الرخصة مجدده لاول مرة

وعن مساحة لا تزيد عن ٢٥٠٠ هكتار في كل مرجع أو قسم من المريج المحددة بموجبه
مساحة الرخصة الأولى

لا يعطى هذا التجديد الثاني إلا بعد أن تكون قد تمت الشروط لمصوص عنها في
المادة ٩٦ وأن يكون دفع صاحب الرخصة لحزنة الدولة أو الحكومة ذات الشأن رسماً
يحسب على معدل خمسة غروش لساية سورية عن كل هكتار من الرخصة المقدم بها
طلب التجديد ويجب أن يكون هذا الرسم معادلاً على الأقل مبلغ ثلاثة آلاف ومئة
 وخمسة وعشرين غرشاً لبنانياً سورياً

يجب أن يكون طلب التجديد تحت طائلة الفناء مرفقاً برسم بمقيس ١/١٠.٠٠٠
تذكر فيه الحدود الجديدة للرخصة المطلوب تجديدها

المادة ٩٨ - يجب على صاحب الرخصة في شأن مدة التجديد التي أما أن يقوم
سبر أو عدة أسبار يبلغ مجموع عمقها ألف متر على الأقل ولا يدخل في هذا الحساب إلا
الأسبار التي عمقها أكثر من ٢٠٠ متر أما أن يثبت أنه يوجد في الأراضي التي يستعمل
فيه قانونياً حقوقه سبر واحد على الأقل متوحد الامتدائي الذي تحفظه دائرة المناجم لا
يقل عن المئه لتر من المهدروكرود الماشع كل يوم في أثناء ثلاثين يوماً متوالية

يجب على صاحب الرخصة عدا ذلك أن يقوم في أثناء السنة الأولى من التجديد
الكلي بوضع حدود للمساحة الجديدة الجارية عليها لرخصة. توضع الحدود على رؤوس
اضلاع القطع وعلى جوانبها على بعد كيلو مترين ونصف كيلو متر على الأكثر بين الحد
الواحد والحد الآخر وتكون هذه الحدود من نوع المعين في الفقرة الثانية من المادة ٩٣
المادة ٩٩ - يمكن أن فرد عرسوم الب الأراضي التي تصح حرة عند احرام
التجديد لو عند انتهاء مدة رخصة التقيب من لغة الساحة تحفظ للزائدات

تطبق هذه الاحكام ايضاً على الاراضي الجارية عليها رخصة تنقيب من الفئة السادسة وقد قرر سحبها او قبل تركها

المادة ١٠٠ - يمكن ان ينشأ في داخل منطقة رخصة التنقيب من الفئة السادسة لصاح صاحب هذه الرخصة وضمن الشروط الخاصة المذكورة في المادتين ١٠٢ و ١٠٣ رخصة او عدة رخص استثمار او امتياز من الفئة السادسة

المادة ١٠١ - يجب ان يجري طلب رخصة الاستثمار او الامتياز على مساحة تكون محتملها في منطقة رخصة التنقيب او رخصة الاستثمار التي هي اساس الطالب وان يكون قياسها ٥٠٠ هكتار على الاكثر في كل مربع او قسم من مربع الرخصة الاولى

يمكن قسمة هذه المساحة الى مربعات ومستقيبات الزوايا فيس كل واحد منها ٥٠ هكتاراً على الاقل لاصقة بعضها بعض او غير لاصقة ضلاعها متجهة للشمال المحبوب والشرق الغرب تماماً حقيقياً ولا يمكن ان يكون قياس طولها دون ٢٥٠ متراً

اذا كانت رخصة التنقيب او رخصة الاستثمار الدفعة قد منحت او حددت ودمجاً للشواذات المنصوص عنها في المواد ١٩ و ٤١ و ٩٠ و ٩٥ و ٩٧ فيكون للطالب الجار في ان يجمل المربعات او المستقيبات الزوايا المحددة في الفقرة السابقة اما ممتدة فوق الحدود الدولية او فوق الشاطئ او فوق الحد او حدود المشتركة بين رخصته والامتيازات او الرخص المجاورة ويمكن عندئذ قبول طالب عن تقسم من المربعات والمستقيبات الزوايا المذكورة الكائن ضمن منطقة الرخصة التي عليها الطالب ويبقى شرط المساحة المفروض في الفقرة الاولى من هذه المادة مسؤولاً به

المادة ١٠٢ - تمنح رخصة الاستثمار لصاحب رخصة تنقيب نذ يثبت انه يوجد في داخل المنطقة المطالبة وفي الاراضي التي يستعمل قانونياً حقوقه فيها سير متوجه

الابتدائي الذي تحققه دائرة المناجم لا يقل عن ١٠٠ لتر من الهيدروكربور المائع يومياً وفي مدة ٣٠ يوماً متوالية

المادة ١٠٣ - بمنح الامتياز لصاحب رخصة التنقيب او الاستثمار الذي ثبت انه يوجد في داخل المنطقة المطلوبة وفي الاراضي التي يستعمل قانونياً حقوقه فتم اسر او عدة اسرار مجموع متوجهاً الابتدائي حسب ما تحققه دائرة المناجم لا يقل عن معدل ٣٠ طناً في اليوم على مدة ثلاثة ايام متوالية

المادة ١٠٤ - يمكن ان يقرر مرسوم ان الموائد النسبية المخصوص عنها في المادتين ٥٧ و ٨١ تسدد عيماً في محل الاستخراج واما في غير مكان وعندئذ تحسب نفقات النقل حتى محلات التسليم

المادة ١٠٥ - اذا لم تعط رخصة استثمار او امتياز منجم ما من الفئة السادسة متوجهاً في اثنى ثلاث سنوات متوالية فيمكن التذها بمرسوم يصدر ساء على اقتراح رئيس دائرة المناجم

المادة ١٠٦ - لا يمكن صاحب رخصة تنقيب ان يتصرف برخصته هذه بالتنازل عنها او نقلها بين لاجيه بدون رخيص مسبق بمنح مرسوم من رئيس الدولة او لحكومة ذات الشأن

لا يجوز لاني شخص او شركة ان يكون يدها مباشرة او بطريقة غير مباشرة اكثرية مصالح عدة رخص استثمار او امتياز مساحتها تزيد على ٢٥٠٠ هكتار بدون رخيص خاص بمحج مرسوم

اذا حواقت لاحكام المذكورة علاه فيمكن سحب رخصة التنقيب او الاستثمار واسقاط الامتياز مرسوم على انه يشترط في ذلك ان يمكن مسبقاً اصحاب الرخص او الامتيازات ذوو الشأن من تقديم ملاحظاتهم

الباب السادس

حقوق وواجبات اصحاب الرخص واصحاب الامارات

الفصل الاول

علاقات اصحاب الرخص والامتيازات بعضهم مع بعض ومع اصحاب الارض

المادة ١٠٧ — لا يحق لصاحب الرخصة او الامتياز بدون رضى صريح من مالك الارض ان يشغل ارضي كائنه ضمن الاملاك المسورة والاحواش والبساتين لا يجوز ان تحفر آبار والدهاير على مسافة تقل عن ٥٠ متراً من سائر اركان ومن الاراضي المذكورة الاصفه بها بدون رضى صاحب هذه المساكن

المادة ١٠٨ — السقيب عن الحاجم واستثمارها ممنوعان على مسافة دون الخمسين متراً من الانشاء العمومية مثل اسكك الحديدية وطرق العربات والاقنية وطرق سحب المراكب والاعمال الفنية والابنية ولا يمكن المدة للمدة والمقار ما لم يبح بذلك ترخيص خاص بموجب مرسوم

المادة ١٠٩ — اذا كانت منطقة الرخصة او الامتياز تشمل رصي حرة من املاك الدولة فيمكن صاحب الرخصة او الامتياز ان يشغل ارضه موقته لتفسيماً لازماً للسقيب والاستثمار ولتحصير المواد لمدينة ليكاسكي ولا تشاء لافية ومحري وطرقت المواصلات ويمكنه التصرف بالياه و قطع الاخرح شرط مرعاته القوايين لافدة

وفي جميع احوال اشغال لاراضي وتصرف هذه وقطع الاخرح المنصوص عنها في هذه المادة تعين التعويضات عند عدم وجود رسوم موضوعة سابقاً بموجب مرسوم اذا لم يتم الاتفاق بالرضى بين صاحب امتيازات ورخص حاجم واقعة بمصها فوق

معص فيقرر مرسوم بعد استماع اصحاب الشأن من منهم يملكه استعمال حق اشغال الارض وضمن اية حدود

المادة ١١٠ — يحق ايضاً لصاحب الرخصة او الامتياز ان يشمل الاراضي المخصوصة او قعة ضمن المنطقة او على جوانبها اذ تمت لرئيس دائرة المناجم انه لا غنى له عنها لعملة واد رفض صاحب الارض فلا يمكن استعمال هذا الحق الا بناء على امر بمرسوم يصدر بعد استماع اصحاب الشأن وبعد ان يودع صاحب الرخصة او الامتياز ضمانة تعين قيمتها في المرسوم المذكور بناء على اقتراح رئيس دائرة المناجم . لصاحب الارض الحق بتعويض يبادل ضمني دخل الارض المشغولة الصافي . بدفع هذا التعويض مسبقاً في ابتداء كل سنة من اشغال الارض واذا لم يتم الاتفاق على قيمة هذا التعويض فتعين المحكمة ذات الصلاحية قيمة الدخل الصافي

اذا طالت مدة شغال الارض اكثر من سنة او جمعت الارض في حالة لا يمكن معها حرثها او استعمالها كما في لمسي فيحق لصاحبها ان يطلب ان تشتري اقطع المشغولة مقابل مبلغ يبادل ضمني ما كانت عليه قيمة الارض في التاريخ الذي حصل فيه اشغالها

المادة ١١١ — يحق لصاحب الرخصة او الامتياز بناء على ترخيص ممنوح بمرسوم ان يستعمل الممرات وطرق العجلات والاقية التي انشاها جاره على اراضي الدولة الحرة بشرط ان يدفع لاصحاب الحقوق تعويضاً عن ذلك وان لم يتم الاتفاق والرعى فتعين المحاكم قيمة التعويض

المادة ١١٢ — يجب على صاحب الرخصة او الامتياز ان يطلع كل ضرر سببته اشغاله في الملك

لا يدفع في هذه الحال الا تعويضاً يبادل قيمة الضرر الواقع فقط وان لم يتم الاتفاق بالرعى فتعين المحاكم قيمة التعويض

المادة ١١٣ — اذا سببت اشغال الاستثمار في احد الماحم اضراراً في استثمار منجم آخر مجاور له او فوقه او تحته بسبب المياه مثلاً التي تقرب الى هذا المحم الاخير بكمية تفوق الكمية لسابقة فلزم صاحب هذه الاشغال بدفع تعويض واذا كان ينتج عن هذه الاشغال بها حلاوة لما ذكره نصريف جملة المياه او قسم منها من منجم آخر بواسطة آلات او سراديب فلصاحب هذه الاشغال حق بالتعويض لصاحب الرخصة والامتياز الحق ايضاً بالتعويض اذا كسبت اشغاله بكثرة عن حدود ممكنة مادون لا يحق وفقاً لموضوع هذا القرار الاستيلاء عليه الا صاحب رخصة او امتياز موجود فوقه او تحته واذا لم يتم الاتفاق بالرضى بين اصحاب الرخص او الامتيازات اصحاب الاشغال فتمين المحاكم قيمة التعويض

المادة ١١٤ — تطبق احكام الباب السادس من هذا القرار المتعلقة بالرخص او الامتيازات على المقارات الوقفية على ان المقار تعتبر كأراضٍ مسودة

الفصل الثاني

مراقبة التفتيش والاستثمار الادارية

المادة ١١٥ — ان لتفتيش عن المناجم واستثمارها حاضرات لمراقبة الحكومة بقصد المحافظة على سلامة العامة وسلامة وصحة العملة والمحافظة على المحم وعند المروم المحافظة على الياابيع والطرق العمومية

يقوم بهذه المراقبة رئيس دائرة المناجم والمأمورون المأهلون لذلك على اقتراحه المادة ١١٦ — كل عمل يجري خلافاً لهذا القرار يمكن منعه ادارياً ولا يمنع ذلك تطبيق العقوبات المخصوص عنها في الباب الثامن

إذا كان صاحب الشئ لا يقوم بعد انذاره بالتدابير التي تأت الحكومة لزومها او اذا
كان تمت مخرج الاسرع فحري هذه التدابير داره على ثقته
لا بدومى نعمه من كان سبب الاضرار التي تسبب عن التدابير التي تأمر الحكومة
باجراءها وقد أخذ افراد

المادة ١١٧ - كل حادث خطير بطراً في حد المدح او بوسعه يطلع حالاً للسلطة
القضائية والسلطة الادارية ورئيس دائرة المدح مهمة صاحب الرخصة او الامتياز
او ممثلها

كل صاحب رخصة وكل صاحب امتياز على ان يكون عنده في محل اعماله
الادوية ووسائل الاسعاف الضرورية لعماله بكميات كافية ومن جنس جيد
المادة ١١٨ - كل صاحب رخصة يجب ان يتصرف بحاصل تقبضاته و كل صاحب
رخصة استثمار و مدير يجب عليه ان يكون لديه في كل مركز من مراكزه و استثماره
المستندات التالية جاهزة يومياً وبمقدار النموذج يعطيه رئيس دائرة المدح :

١ - سجل يذكر فيه تقدم الاشغال تحت الارض

٢ - سجل لمراقبة العمال

٣ - سجل لجميع المواد المستخرجة

٤ - سجل لتدراك المردود

٥ - رسم بمساحة ١٠٠٠/١ للاشغال التي تحت الارض ورسم آخر يوضع بناء على

طلب رئيس دائرة المدح لاجل الارض بغالب رسمه للاشغال التي تحتها

يجب ان ترفق هذه الرسوم ووسائل لدى كل طالب من مأموري دائرة المدح
و يجب علاوة على ذلك ان يرفق سجلات مرقمة لفصلة و استخراج مواد وتدراك المردود
لدى كل صلب من مأموري الادارة لاجل لاسيما المدوين مهم امتيائها . اذا لم

يكن الرسم الذي هو قياس ١/١٠٠٠ حازراً كل يوم بيومه فيحق للحكومة ان
تكدله على نفقة صاحب اثنان

يجب على صاحب الرخصة او الامتياز ان يقدم كل سنة لدائرة المناجم رسماً
بالاشغال التي تحت الارض اي تمت في السنة السابقة وكذلك جمع سميات المتعلقة
بالحاصلات المستخرجة والعملة المستخدمين

يجب في جميع حوال السؤل عن ارضه او عن الامتياز او وكما او العاشما او سحهما
اوسقوطهما و انهما ان تسلم الرسوم والسجلات المذكورة علاه لدائرة المناجم
المادة ١١٩ - بحق لصاحب ارضه او صاحب الامتياز ان يعرض لدى رئيس
دائرة المناجم شخصاً يكلمه مراقبة الاشغال ومساك السجلات وتحدد الشروط المتعلقة
نقل المواد الثمينة

المادة ١٢٠ - على صاحب الرخصة او الامتياز ان يقدم للمأموري دائرة المناجم
الوسائل التي تمكنهم من زيارة جميع الاشغال يمكن وصولهم اليها

الباب السابع

من الحاصلات المستخرجة وبيعها

المادة ١٢١ - لا يجوز لصاحب ارضه وصاحب الامتياز لدفع رسوم البانات
اذا ما كانت محمولات اشفطها في حالتها الخمية او معدة

المادة ١٢٢ - لا تغل اية مادة كانت معدية مستخرجة من رص احدي الدول
المشعولة بالانتداب الفرنسي ما لم تكن مصحوبة بصحبة مرور مؤرخة وموقعة بمطابقها
صاحب الرخصة او صاحب الامتياز

احارة المرور لسجرح من دفتر ذي ارمه مثله الموضح بضمه رئيس دائرة

المناحم يرقه ويؤشر عليه هذا الرئيس . يذكر في الاشارة مصدر المواد المقولة ونوعها وكتبتها والمحل المرسل اليه وتسخ جميع هذه التعليمات على الارومة

المادة ١٢٣ - ان المتاحرة بالمواد الثمينة (الفئة الاولى) المستخرجة من ارض احدي الدول المشغولة بالانتدب لا يمكن تصليها الا مد الحصول على باتات تسمح بموجب مرسوم . يعين رسم الدفات وفقاً للقوانين المحلية المافذة

كل عملية تتمتع ببيع مواد ثمينة او شرائها (الفئة الاولى) يجب قيدها في سجل خاص من الامودح الذي يصحه رئيس دائرة المناجم . ويجب ان يكون هذا السجل مرقوماً وموقعاً عليه من قبل الرئيس المذكور . يذكر في السجل تاريخ عملية البيع او الشراء ومصدر المادة الثمينة المشتراة او المبعة والمحل المرسل اليه ونوعها ووزنها

الباب الثامن

السلطة القضائية والعقوبات

المادة ١٢٤ - بيان المخالفات لاحكام هذا القرار مأمورو الضبط العدلي ومأمورو المحققين من دائرة المناجم ومأمورو المعيين خصوصاً لذلك بموجب مرسوم . يستند على محاضر الضبط المنظمة بمقتضى هذا القرار الى ان يثبت انها خلاف الحقيقة ويجب ان تصل الى السلطة القضائية في مدة شهر واحد . تسلم نسخة من محضر ضبط لرئيس دائرة المناجم

المادة ١٢٥ - لمأموري الضبط العدلي والمأمورين المحققين من دائرة المناجم ولجميع المأمورين الآخرين لمعيين خصوصاً لذلك بموجب مرسوم الصفة اللازمة للقيام بالتحقيق والمجاز والتفتيش عند الاقتضاء

المادة ١٢٦ - يعاقب بحجز قيدي من ٥٠ الى ١٠٠٠ ليلة لسالية سودية والسجن من ٣ اشهر الى ٣ سنوات او باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - كل شخص يتعاطى بطريقة غير مشروعة استثمار مكامن معدنية من الفئة الاولى او يتعاطى بدون ان يكون حاصلًا على البيانات المخصوص عنها في المادة ١٢٣ مناجرة المعادن الثمينة او المعالجة الكريمة

٢ - كل شخص يحوز عنده او يشتري او يبيع او يضع بين ايدي الس هذه المواد نفسها بدون اوراق اثباتية قانونية او باورق سل او انتاج محررة على غير الحقيقة بقصد الغش

وفي جميع الاحوال تحجز المواد الثمينة ويمكن مصادرتها بقرار من المحكمة
المادة ١٢٧ - يعاقب بحجز قيدي من ٥ الى ٥٠ ليلة لسالية سودية وبالسجن من ١٥ يوماً الى سنتين او باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - كل شخص يقدم عن معرفة تعاليمات مفشوشة بقصد الحصول على رخصة تعقيب

٢ - كل شخص يزور مكان رخصة تعقيب او امتياز
٣ - كل شخص يتلف او يبل او يحرق بصورة غير مشروعة الحدود التي اقيمت وفقاً لهذا القراء

المادة ١٢٨ - يعاقب بحجز قيدي من ٥ الى ٥٠ ل.ل.س. وبالسجن من ١٥ يوماً الى سنتين او باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - كل شخص يتعاطى بصورة غير مشروعة استثمار مواد معدنية غير المواد المذكورة في الفئة الاولى

٢ - كل شخص يرقل اعيان بمراقبة المناجم الادارية

٣ - كل صاحب رخصة و صاحب متجر يقدم تصريحاً بكمية اشجار دون كمية الاشجار الطبيعية ولا بعده في مدت لمبته له الرسوم والتعليقات التي يطلبها مه رئيس دائرة المسح وفقاً لمادة ١١٦

٤ - لكل صاحب رخصة او صاحب امتياز يجمع مأموري دائرة المساح من زيادة شعبه

٥ - لكل صاحب رخصة او صاحب امتياز او تاجر بالمواد الثابتة لا يسلك بصورة قانونية سجلاته او يرفض اراده مأموري الادارة ذوي الصفة اللازمة لذلك او يخالف الاحكام المتعلقة بتقل هذه صنوعات

تتجر المواد التي يمكن اعطاء امتياز في ممتلكات اذا لم يقيد انتاجها بصورة قانونية في السجلات ويمكن مصادرتها وتر من الخ كم

المادة ١٢٩ - يوجب بحر . نقدي من ٥ لى ٥٠ ل ل . س . كل صاحب رخصة او صاحب امتياز لا يعمل بموجب التدابير الادارية المخدة تطبيقاً للمادة ١١٥

المادة ١٣٠ - في جمع المحلفات الاخرى غير المذكورة في المادة ١٢٦ يمكن المساواة علم بل صدور الحكم النهائي . يجب ان يصادق على المساواة بمرسوم

اذا لم يدفع المبلغ الذي جرى التصاريح عليه في شهر الشهر الذي يلي تسليغ المساواة لصاحب الشان فيعدل عن المساواة وتلاحق الدعوى

المادة ١٣١ - لا يحق لاي شخص كان حكم عليه تطبيقاً للمادتين ١٢٦ و ١٢٧ الحصول على رخصة جديدة في شهر مدة سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء عقوبة السجن او دفع الجزاء النقدي او مرور الزمن على هاتين العقوبتين

المادة ١٣٢ - كل مخالف حكم عليه في احدى المخالفات المصوص عنها في المواد المذكورة اعلاه يرتكب مجدياً لنفسه في شهر سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء عقوبة

السجن أو دفع الجزاء لقدي أو مرور الزمن على هاتين العقوبتين يمكن حكمه بضمه في أقصى العقوبتين المصوص عنهما في السجن و خرم بقدي
المادة ١٣٣ - أن المادة ٤٧ لمحودة من قوون خرم العقوبتين بضم في لاحكام
الصادرة تفيداً لهذا القرار

الباب التاسع

احكام موقته

المادة ١٣٤ - ان طلبات رخص السقيب المنظمة وفقاً لاحكام المرسوم رقم ٢٨٥٦ الصادر في ١٦
ايلول ١٩٢٤ والتي لا تزال قيد التحقيق تبقى صحيحة فيما يخص المواد المعدنية والمصنعة لجدي
عليها اصاب غير ان تحقيق هذه الطلبات يلاحق ضمن شكل و اشروط معينة في هذا المرسوم
المادة ١٣٥ - ان رخص السقيب المنشأة بصورة قانونية تحت نص المرسوم رقم ٢٨٥٦
الصادر في ١٦ ايلول ١٩٢٤ والتي لم تنته مدتها في صحته ضمن شكل و اشروط معينة مع
الاستفادة عند الاقتضاء من الحصول على الترخيص المصوص عنه في القرار المذكور
المادة ١٣٦ - ان طلبات رخص السقيب عن مواد البنته السادسة لا يمكن قبولها
الا ابتداء من ٣ ت ٢ سنة ١٩٢٣

المادة ١٣٧ - ان طلبات رخص الاستثمار و الامتياز التي هي على رخص - لا تزال
نافذة وقد حددت وفقاً للمادة ١٣٥ بحقق فيها ضمن شكل و اشروط معينة في هذا القرار
المادة ١٣٨ - جميع امتيازات مدحم المنشأة تحت نصه سابق للقرار رقم ٢٨٥٦
الصادر في ١٦ ايلول ١٩٢٤ تبقى معمولاً بها ضمن حدودها ومدتها
وتظل حارية على المواد المعدنية التي اشئت لها

فيما عدا ذلك تكون هذه الاميازات خاصة ببلد الحق لساير احكام هذا القرار

غير ان الامتيازات التي منحها صاحب رئيس دائرة المناجم بوجودها قبل اول كانون الثاني سنة ١٩٢٧ وهو التاريخ لمعين في قرار رقم ١٧٦ الصادر في ١٢ آذار ١٩٢٦ تبقى تحت طائلة الالغاء الذي يمكن وصفه بحكم هذا القرار الاخير صدوره بموجب مرسوم في وقت كان ويكون له مفعول من ١٠ كانون الثاني ١٩٢٧

الباب العاشر

الحكام

المادة ١٣٩ - في بعض جهات معين بموجب مرسوم يصدره على اقتراح رئيس دائرة المناجم يمكن توقيف حق الحصول على رخص تقب لاسباب تتعلق بالنظام العام لمئات يمكن تحديدها لستين

المادة ١٤٠ - شذوذاً عن حكماء لود ١٥٥ و ٤٠ و ٦٣ لا يمكن الحصول في الجهات معينة بمرسوم على رخصه تقب ورخصة استثمار وامتياز مسجماً الا بطريقة المرابذة بعذبة مع المحافظة على الحقوق المكتسبة

تحت شروط وكيفية كل مر بده مرسوم

المادة ١٤١ - الاحكام وسداير في تعدد طريقه مرسوم وضعه قرارات حكومه في حكومات الاذوية وحل لدور ودر د متصرف في مسحق لاسكندرونة المستقل المادة ١٤٢ - تلقى وتبقى ملغاة القوانين لعتابي الصادر في ٢٦ آذار ١٩٠٦ وقرارات

انعوص السامي رقم ٢٨٥٦ صادر في ١٦ سون ١٩٢٤ ورقم ١٧٦ و ١٧٧ الصادرين في ١٢ آذار ١٩٢٦ وكذلك جميع لاحكام اسبقه لجامعة لاحكام هذا قرار

المادة ١٤٣ - بوضع هذا قرار مرصع التنفيذ في ١٣ آب سنة ١٩٣٣

و بر نفوس السدوب امام

بيروت في ٩ آب ١٩٣٣

الاصحاء ج هلالو

انهوذج

دفتر شروط الامتيازات المحقة في الاراضي الخاصة للاستاد لفراسوي

(اني لجل الموضوعه بين هلايين هي تاليات يجب لعمل ه في تحرير كل دفتر من دفاتر شروط خصوصية ولا يجب - تذكر في نص هذه لدفتر)

الفصل الاول

واحداث صاحب الامتياز العامة

المادة الاولى - ان امتياز صاحب (امتياز) في الاراضي الخاصة (الامتياز) .. (تعيين اسم الامتياز كما هو مذكور في قراره) حدود المنطقة معينة في ملك الاشاء الامتياز يدور بموجب دفتر شروط هذا الذي يجب ان يظل مرسوم بالملك المذكور

على صاحب الامتياز ان يختار محل عمله في .. و يحصل له في ان يظل محل قامته الى داخل اراضي الدولة و عندئذ يجب عليه ان يمدد بمطالبة ل رئيس دائرة

المادة الثانية - على صاحب الامتياز ان يكون متمكنا من الملك وان يحفظ في حالة جيدة اسيات والاشياء و ممتلكات و لا يجره .. لادوات من اي نوع كانت في يجب ان تسلم الامتياز في نهاية الامتياز طبقا .. من دفتر شروط هذا

ان شاء كل حق تقاضي على الاشياء المذكورة في الامتياز شخص ثالث يجب تحت طائلة بطلان ان يسمه صاحب الامتياز و يستع من ذلك حق رئيس دائرة

ان التسع من هذا الحق في اي حال كان لا يسع به دعوى ضد الدولة عند تسليم الامتياز

والمواد المذكورة في المادة ٩ في الدولة لا ي سبب كان كانه الامتياز او التنازل عنه او سقوطه

ان الاحداث و عقود متممة لمجموع احداث الارضى يجب ان يذكر فيها شرط يحتفظ به صريحاً للدولة بحق الحصول محل صاحب الامتياز سواء كان في حال التنازل عن الامتياز او سقوطه ام ذ انتهت مدته تقوية في شيء مدة المقدم وتنفع الحطة ذاتها في جميع العقود المتممة بتقديمه لقوة

اذا حدث اختلاف بين الادارة وصاحب الامتياز في تطبيق هذه المادة فتتبع الحطة المرسومة في المادة ١٦ من دهر لشروط هـ

الفصل الثاني

مدة الامتياز - التنازل - التنازل عنه - سقوطه

المادة ١١٣ - ان مدة الامتياز هي خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ صك الانشاء ويمكن ان تمدد ٢٥ سنة ضمن شروط مخصوص بها في المادة ٧٨ من لقرار عدد ١١٣ - ١٠١١ الصادر في ٩ آب ١٩٣٣

المادة ١١٤ - د رخصت الدولة تمديد المدة المطلوبة من قبل صاحب الامتياز فعلى هذا الاحير ان يتبع في شيء المدة التي تحتل تاريخ تلغى الرفض وتاريخ انتهاء الامتياز حسباً حاماً لجميع الاشغال لاثباتية الجديدة التي تحصل الدولة قسماً من مصاريف استهلاكها ضمن شروط المبينة في هذه المادة

يجب على صاحب الامتياز قبل ان ينتهي من تاريخ السنوي لاستدعاء مدة الامتياز (من كل سنة) عرض على رئيس دائرة المساحم مشروع جمع الاشغال المتعلقة بالانشآت الاولى التي تبوي اخرها مع تقدير مصاريفها في سنة واحدة تبدي من

(التاريخ السنوي لابتداء مدة الامتياز) التي والتي يريد قيد نفقاتها في الحساب الخاص .
بحق على شكل حال لرئيس دائرة المحام ان يمدد الى مدة حوال من (ستة اشهر قبل
التاريخ السنوي لابتداء مدة الامتياز) مهلة المعطاة لصاحب الامتياز لتقديم مشروع
الاشغال هذا

يفحص رئيس دائرة المحام الى اى حد يمكن ان يكون لاشغال الموى اجراؤه
اشغالات تتعلق بالاشآت الاولى وادراكات تنفع الاستثمار في المستقبل واذا كانت داخلة
في فئة الاشآت التي تسلم مجاناً للدولة عند انتهاء الامتياز و... على ذلك يحدد نوع
المصاريف التي تقيد على هذه لصوره في الحساب الخاص

ادالم مبلغ رئيس دائرة المحام قراره لصاحب الامتياز في مدة رمة اشهر بعد
استلامه المشروع المقدم من صاحب الامتياز . بعد قيد المصاريف في حساب الخاص
مقبولاً به

قبل ٠٠٠ (ثلاثة اشهر بعد التاريخ السنوي لابتداء مدة الامتياز) من كان مه
يقدم حساب السنة الخاص الذي انتهى في (التاريخ السنوي لابتداء مدة الامتياز) سابق
لرئيس دائرة المحام الذي يكون له سلطة المدفعة في عمدة صحه مصاريف وتؤكد
من انها تتعلق حقيقة بالاشغال المقبولة في هذا الحساب والامر عند الاقتضاه باجراء
التصحيحات اللازمة

ن مبلغ المصاريف المدفعة على هذه لصوره بعتر متدأ في حساب الخاص بتاريخ
(التاريخ السنوي لابتداء مدة الامتياز) ندي الى دوره بحول لاشغال له . بحري
استهلاك هذه المصاريف سواء اتخذ معدل واحد مقصوع هو حرة من ١٥ حرة من
قيمه المصاريف الاصلية

عند ما تنتهي مدة الامتياز تدفع الدولة مجموع المبالغ التي يمكن قد استهلك

بموجب الفقرة السابعة الى صاحب الامتياز في ثناء لاثني عشر شهراً التي تلي احل الامتياز
اذا حدث اختلاف بين الادارة وصاحب الامتياز في تطبيق هذه المادة فتمنع الحطة
المرسومة في المادة ١٦ من دفتر شروط هذا

المادة الخامسة عشر من سند السمة السادسة والتممين و السمة الواحدة
واسمين محس ما يكون قد حدد لامتياز وم تحديد على صاحب الامتياز ان
يجري على حساب الدولة لاثني عشر شهراً رئيس دائرة الماحم لارمة لهئة وتخصير
الاستثمار في المستقبل

لهذه السمة بسم رئيس دائرة له حم قل . (سنة شهر قبل المخرج لسوي لاثني عشر
مده لامتياز) من كل سنة رواج لاثني عشر شهراً في حب عيبه حروفه لحسب للدولة في
حلال سنة اتي سنة في (مخرج - وي لا يبدء مده لامتياز على
يحضر هذا البرنامج على وجه لا يكون معه صاحب الامتياز غير دور على ان
يستخرج في كل سنة من السنوات الخمس من لدوره لاثني عشر شهراً من المعدل ، بدل على
الاول المتوسط لسوي دوره خمس سنوات - مع بعد خمس ١٠ بالاف

يحق على صاحب الامتياز ان يبيع رئيس دائرة ماحم على مشاريع المشتريات
التي سوي عقده لهذه لاثني عشر شهراً كل ذلك مع ما تقدمه للوزراء او حراء لاثني عشر
بواسطة الماولات ، لا يمكن زيفه صاحب الامتياز مة قولات لمشتري الا بعد ان
يكون قد قبل به رئيس دائرة ماحم

يصل صاحب الامتياز مة قولات ان يبيع لاثني عشر شهراً في بحريها بنفسه لحساب الدولة
في كل ما يتعلق بالقوانين ولاظمة لاثني عشر شهراً لاستثمار له حم

اد وقع خلاف بين الادارة وصاحب الامتياز في تطبيق هذه المادة فتمنع الحطة
المرسومة في المادة ١٦ من دفتر شروط هذا

المادة السادسة - - لاسعبر لماق عيم سواء اكان في حساب الخفقت التي
تقدم في الحساب الخاص تمداً لاحكام ائمه في اوقى تسديد مصاريف الاشغال المنجزة
حساب للدولة وفقاً لهده تكون في ما يخص بايد عهدة ذات لاجور التي بدوم حساب
الامير للعملة المشعاعين خاصة خاص ما خصوص لاشغل اي تجر بالة ولات وبخصوص
الاورم فتكون ذات لسع لمذوعة لممول وللمترو
بحري تخمين عادن لمجمع مصاريف لمصفه لاشغل والاستنار وانحصه التي تكون
مشتركة بين شغل صاحب الامير ولشغل اي تاتر بها الدولة
لا بدخل ذكي رده على مكايب لاشغل لتحددة على هذه صورة نصفه مصاريف
عمومية ومصاريف اضافية

اذا وقع خلاف بين الادارة وصاحب الامير في تطبق هذه المادة فتتم الحصة
الرسومة في المادة ١٦ من دور شروط هذا

المادة السابعة - - يجب ان توضع دئمه مصاريف في هذه صاحب الامير لحساب
الدولة تطبيقاً لهذه دورات سوية سهي في (اريح - وي لانداه مدة الامتياز)
ويجب ان تقدم لرئيس دائرة لاسحة على (ثلثه شهر عد لادرج سوي لانداه مدة
الامتياز) على

بمصل في هذا الحساب كما هو مصوص عنه في مدة زمن دور لشروط هذا. ويجب
على الدولة ان تدفع في شهر لذي يني تقديم حساب دومة دوري تسعة اعشار المبلغ
المطلوب وان تدفع الرصيد في شهر لذي يني تصديه حساب لثمة

ان السلفات التي يمكن ان تصيب حكومه كل سنة من صاحب الامير احرارها
على حسابها يجب ان لا تتوزي في اي حال من لاجوان حرة من رسين حراً من
المصاريف التي حراها صاحب الامير في مدة دورة خمس سنوات لاسفاه

لأداة كسنة - تكون للدولة مسؤولية تجه كل شخص ثالث عن الاضرار التي تحدث لأي سبب كان على سطح الارض عند استخراج الامتياز
 ان هذه السمة - ان لارمي وسيت ودعمل والآلات والاجهزة والادوات
 من ي نوع كانت أي بحق وقد أنهت ٨٧ من القرار عدد ١١٣ - في الصادر في ٩
 آب ١٩٣٣ ان تعود للدولة بعد انتهاء الامتياز مجزأ وخاصة من كل حق لشخص ثالث هي
 لأي راسم.

١ - لارمي أي استحصل عليها صاحب الامتياز لاستثمار المنجم

٢ - السمات ولاار ولاهوير وسائر الاشغال ثباته في محار والمستخدمة

لاستثمار المنجم

٣ - الآلات والاحرر والادوات من ي نوع كانت مستخدمة لاستثمار الامتياز

ولها صيغة المال غير لمعول

٤ - الانشآت ولله راسم المستخدمة في الاعمال التعدينية او الصناعية التي

تقع الاستثمار

يدخل مدباً في هذه السمات عدا تحصيل المسكابي للمعادن غسل المحروقات
 والنقل وتحويل المواد الذي يجري في محل الاستخراج او خارجاً عنه الا اذا كانت المادة
 المستخرجة ليس لها في هذه عمليات فسط الاور او اذا كانت هذه العمليات هي
 تصودة صريحة عذره عن صفة اخرى عذره كل الاختلاف عن صناعة المنجم بممارستها
 عملاً شخصي آخر من ضمن شروط شبيهة بشروط هذه الصناعة ويستعملون لها مواد
 يشترونها. وعليه فالتأسيسات التي يجب بهذه الصفة ان تعود مجزأ للدولة هي التأسيسات
 الموجودة في دخل المنجم وفي حوزة ولانجة عن صناعات كالصناعات التالية :

صناعة تجم الكوك مع استخراج المحصولات الثانوية منه او بدونه - شيء او

تلكس مواد لمعادن الحديدية أو السككينة (Calamine) صلب لمود كبريتيد — مهلحة مواد المعادن الذهبية حتى صنع الذهب المعدن

على انه اذا كانت احدي هذه المعادن تجري خارج الحدود مستقر محتمل في معادن مختلف عن هذا النجم. لبيب آخر مثل صلب ثم الكوكب في معادن حديدية — هذه الانشآت تبقى مضمرة الى المعدن

ان مزج المواد المعدنية وتصغيرها صلب حديد مسورا وقت و الحيد و غيره من المعادن ما عدا ما ذكر اعلاه بخصوص الذهب تعتبر مبدئية مبدئية لا يمكن ادخالها في محيات استنار المحر

تدخل ايضا في هذه الانشآت التي يجب ان تعود بدولة محزون وممتدعات محزون وانشآت مثل المنفعة به ويستثنى من ذلك السكك الحديدية المعطى بها امتياز والتي تشتمل فصلة عمومية فانها تبقى حاضنة لنظامها الخاص

بناء عليه لا يرحص قطعياً في التدخل عن الامتياز ما يشمل هذا النوع من الامتيازات واللوازم التي يجب ان تعود بمقتضى الامتياز لا يرد له من حيث الاحكام المذكورة اعلاه

المادة ١٠ — عند انتهاء الامتياز بحق الدولة ان تشتري حسابها وعند لاقتد ، لحساب المستأجر الحديد

١ - المواد المستخرجة بكامل او جزء منها ومؤون وسائر الاشياء المنقولة
٢ — الانشآت غير المنقولة التي تشتمل مستقر لمجموع وكما غير داحلة في هذه الانشآت التي تطبق عليه المادة ٩ اعلاه

قبل سنتين على الاقل من انتهاء مدة الامتياز يعرف وشئ د فترة السماح صاحب الامتياز عن الاشياء التي تريد الحكومة ان تستعمل فيها حق الشراء

إذا لم يتم اتفاق على التعبير بين لأمول المقولة والامول غير المقولة وعلى استعمال حق لاسيلا بمجاناً و حق الشراء او على تحيين لموجودات المشترة فتتم الخطوة المصوص بها في مادة ١٦ من دفتر الشروط هذا

المادة ١١ - إذا ارادت الدولة في مدة عشرين سنوات استء من تاريخ انتهاء الامتياز ان تؤخر او تطرح الامتياز لمربعة ومخصص صاحب الامتياز لنفسه حق الحلول محل المستأجر الجديد او الشخص الجديد الراسي عليه مرء ضمن الشروط معها

إذا اراد صاحب الامتياز تقديم الاحتفاظ بالاستفادة من هذه ايزة فعليه ان يقدم تصريحاً خطياً عن محل اقامته لرئيس دائرة المحكم . تسع الى محل الإقامة هذا بدون امهال وبواسطة تحرير مرسوم مدعة لأخبر او المرابدة من قبل رئيس دائرة المحاكم بعد انتهاء مدة ثلاثين يوماً من ارسال هذا لتحرير ما عدا يوم الارسال يجب على صاحب الامتياز اقديم ان يعرف رئيس دائرة المحكم عن يبه في استعمال حقه في الحلول محل المستأجر والمزايد الاخير

و لم يرسل حوفاً في المدة المعينة بضر صاحب الامتياز اقدم انه تازل عن استعمال حقه في الاولوية

المادة ١٢ - إذا اراد صاحب الامتياز ان يتناول عن امتيازه قبل نهاية مدته فيجب عليه ان يودع طلباً بذلك لدى رئيس دائرة المحكم برفق هذا الطلب :

١ - تسدت تملك صاحب الامتياز الامتياز
٢ - شهادة من الحربة تثبت تس جميع الرسوم واموائد المتوجبة عليه للدولة
قد دفعت

٣ - برسم اشغال الاستثمار والتعقيب التي انجرت من إنشاء الامتياز وجدول وصفي بها

٩ - بتصریح ثبت ان المواد التي يجب ان تعود للدولة وفقاً للمادة ٩ اعلان لم ينشأ عليها حقوق عينية عقارية لمصلحة شخص آخر وان هذه الحقوق قد التفت اذا كانت قد انشئت

يحق للحكومة ان تصب من صاحب الامتياز تعبد بمقتضى شغل قبل قبولها الدول . وبعد نحر هذه الشروط صير قول لازل واحداً

ان حقوق كل من لدولة وصاحب الامتياز تحدد عند بدء لاجل تحديد لتولده عن التارل وفقاً لاحكام لمصلحة في دفتر الشروط هذا في حال انتهاء مده الامتياز لقانونه في هذه الحال بحق رئيس دائرة صاحبه ان يعرف صاحب الامتياز عن المواد التي تريد الدولة ان تستعمل فيها حق الشر . دون ان يكون مجزأاً بالتعبد اهالة السنتين المصبة في المادة ١٠

المادة ١٣ - عدا عن الاحوال المتعلقة بسقوط الامتياز لمصوص عنها في القوانين الدفعية يمكن سحب الامتياز اذا خالف صاحب الامتياز احكام دفتر الشروط هذا . اذا سحب سقوط الامتياز لحال من هذه الاحوال واصل احطار لصاحب الامتياز بموجب العمل تقتضى القوانين في مده لا يمكن ان يكون دون اثنه شهر

اذ لم يعمل صاحب الامتياز بتقتضى القوانين في المدة لمقتضى له اوم يقرر مكره تدرجاً مرصياً فيمكن صدور الامر بسقوط الامتياز

انما ان نتيجة قرار سقوط الامتياز هي على ملكية الامتياز في لدولة بذلك يطبق عندئذ الاحكام المصوص عنها في دفتر الشروط هذا شأن حال انتهاء مده الامتياز لقانوني فيعود اذن للدولة الامتياز لاسيما لاشياء لمصوص عنها في المادة ٩ من دفتر الشروط هذا بجانباً خالصة من كل حق عليها لشخص ثالث

في هذا الحال يمكن رئيس دائرة صاحبه ان يعرف صاحب الامتياز عن لاشياء

حيث لا بد من إجراء العمل مع حق الشاؤون دون أن يكون مجبراً بالتقيد بمهلة الستين المعتبرة في المادة ١٠

الفصل الثالث

شروط مالية

المادة ١٤ - ان الرسوم والموثقات التي يجب على صاحب الامتياز دفعها للدولة لا تشاركون في ردها مع آثار تحرير عدد ١١٣ - L.R. الصادر بتاريخ ٩ آب ١٩٣٣ لا يمكن اعادة مبالغها في حوزة هذه الرسوم والمواثيق بمجرد تحويل دفتر شروط هذا المدين رضى صاحب الامتياز

يجب ان يوثق بمبلغ على اساس ان

أ - ان صاحب الامتياز يدفع حلالاً كل سنة او مصلية او مفسولة او محروقة وفق ما يكون في كل سنة من الامتياز في محل الاستخراج ث - م يثل حرف ث متوسط ثمن الحرف في سنة ويثل حرف م متوسط مصروف النقل في السنة حتى مكان (مع حرف نقل ومبلغ الامتياز) او كان صاحب الامتياز يجري عمليات واستغلاله خصوصية في كل حرف م مصروف الاستغلال اشياء النقل انموذجي يجب ان يدفع هي ٥ مائة من (ث - م) عن كل طن من المواد التي بيعت في حلال كل سنة (من اول كانون الثاني الى ٣١ كانون الاول)

ب - ان كان صاحب الامتياز يبالغ في المواد المستخرجة هو نفسه في محل الاستخراج او في محل بعيد عنه فيجري ان يدفع ث - م بعد استلام صاحب الامتياز يثل حرف ث ومبلغ المودع - و - في مرفق من مرفق سوريا ويثل حرف م مصروف النقل بعد ذلك لادنى من اربعة الى سبعة

غير انه اذا كانت ث - م اقل من ث باعتبار ث فمن كلفه طن المواد في داخل المنجم
(عا فيه فقط مصاريف الاستثمار ما عدا مصاريف الاستهلاك) فتتخذ القيمة ث اساساً
لحساب الموائد النفسية بدلاً من القيمة ث - م
تعتبر كأنها بيعت جمع الكميات التي عولجت في المعمل اسحق
يحق على صاحب الامتياز ان يدفع الموائد المستدة عن الكميات التي بيعت في
خلال السنة اسبقه في اول نيسان من كل سنة

الفصل الرابع

شروط حياضه تنطبق بالامام

(ان هذه الشروط الخاصة ينفق عام جديد الخريف بين صاحب الامتياز ولادولة ولا
يسكن لدولة ان تخرج صاحب الامتياز على قبوله عند اعطاء الامتياز ان كان يتمتع بها
امواه اضافية من شأنها ان تفرقل استثمار المصاحم المعقبي بها لامتياز استثماراً عادياً او دا
كانت تخالف احكام دفتر الشروط هذا)

الفصل الخامس

بنود مختلفة

المادة ١٦ — إذا وقع خلاف بين لادارة وصاحب الامتياز على تطبيق المواد ٢ - ٤ - ٥ - ٦ - ٩ - ١٠ من دفتر الشروط هذا فيعرض الخلاف على تحكيم لجنة يصرح الفرقان منذ الآن القبول به وتكون هذه اللجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين الحكومة الاول ويعين الثاني صاحب الامتياز ويعين كثر الفرقان بالرضى المتبادل واذا لم يتفق خلال مدة ١٥ يوماً فينبه رئيس محكمة الاستئناف والمدير بصفتها مجلس شورى

المادة ١٧ — ان مصاريف ورق التمغة والتسجيل المتعلقة بدهتر الشروط هذا هي على عاتق صاحب الامتياز



رسوم المناجم والمقالع

بموجب القرار رقم ٢٥٥٨ المؤرخ في ١٣ ايار سنة ١٩٢٩
قرر ما يأتي:

المادة الاولى — استءاء من اول كانون ثنى ١٩٢٩ تستوفى رسوم التي تحي
عن المناجم والمقالع كما هي معدة في اقرار رقم ٢٨٥٦ الصادر في ١٦ ايلول ٩٢٤ والقرار
عدد ١٧٦ الصادر في ١٢ اذار ٩٢٦ و اقرار عدد ١٧٨ الصادر في ١٢ اذار ٩٢٦ ما عدا
الرسوم المخصوص بها في المواد ١٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٧ و ٩٠ و ٩١ من اقرار عدد ٢٨٥٦
والتي حددت كما يأتي :

ل س	
٢٠	رخصة التقيب من المئة ١ الى ٧
٣٠	التجديد الاول
٥٠	التحديد الثاني . الرسم السوي
٤٠	رخصة التقيب من المئة ٨
٦٠	التجديد الاول
٦٠	لتحديد الثاني
١٥	تحويل لرخصة
١٥	لامتنوز عن المناجم

المادة الثانية — الغيت احكام قرار عدد ٨٦٥ الصادر في ١٢ اذار سنة ١٩٢٧

تنظيم دوائر المناجم

قرار رقم ١٧٩

المسرد هيري دي حوفال العضو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي للجمهورية
الفرنسية لدى دول سودان وسان الكبير وبلاد اماويين وحل الدروز
سأ على مرسومي ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ١٠ ت ٢ سنة ١٩٢٥ الصادرين من رئيس
الجمهورية الفرنسية

وبناء على القرار ٢٨٥٦ بإنشاء نظام المناجم

وبناء على القرار عدد ١٧٦ بتعديل القرار ٢٨٥٦

وبناء على القرار ١٧٧ بتعيين نص لأمودح دوائر الشروط في الامتيازات

المتعلقة بالمناجم

وسأ على القرار عدد ١٧٨ بوضع نظام المقالع المفتوحة او التي ستفتح

وبناء على ضرورة تأمين وحدة الادارة والمادي فيها يخص بالمناجم والمقالع في

مختلف الدول الواقعة تحت الانتداب

وبناء على اقتراح امين السر العام

يقرر ما يأتي :

المادة ١ — انشئت في كل دولة دائرة للمناجم يديرها رئيس دائرة تكون وظيفته

السهر على تطبيق القرارات والانظمة الحاصرة والتي تصدر المتعلقة بالمناجم والمقالع

المادة ٢ — تقسم الدول الواقعة تحت الانتداب فيما يتعلق بالمناجم والمقالع الى

مناطق منجمية وهي .

الدولة	المناطق المسجلة	حدود
لبنان الكبير	بيروت	أراضي الدولة
بلاد العلويين	للاذقية	.
سوريا	دمشق	ولاية دمشق القديمة
.	حلب	ولاية حلب القديمة
الاسكندرويه	الاسكندرويه	أراضي السنجق

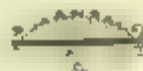
المادة ٣ - ان مأموري المناطق المسجلة يكونون تابعين في كل دولة لوزارته او
بطائرة الدفعة ويضعون مباشرة تحت اوامر رئيس دائرة لمحكمة فيما يخص سير دائرة
المحكمة بحري تعيينهم في كل دولة وفقاً للقوانين المعمدة في تعيين مأموري الدفعة وبه على
اقتراح رئيس دائرة المناجم

المادة ٤ - يعين المفوض السامي رئيس دائرة لمحكمة لجميع الدول

المادة ٥ - امين السر العام في المفوضية لسيا وروساء لدول ورئيس دائرة لمحكمة
مكلفون كل فيما يمينه تنفيذ هذا القرار

بيروت في ١٢ دار ١٩٢٦

الامضاء: جوفلي



انشاء وحفظ الخطوط البرقية

والهاتفة الخاصة بالدول او قبة تحت الاتداب الافرنسي والحامة بالجيش لافرنسي

قرار عدد ١٨٠/١٨٠

ان المبرل سراي المقوض المسمى للجمهورية لافرنسية لدى دول سوريا ولبنان
الكبير وبلاد صوبين وحل الدروز ووشد جيش الشرق الفرنسي العام
على مرسوم رئيس جمهورية لافرنسية تاريخ ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠
وسه على تقرير لمقتش اعلم للبريد و برق في سورية ولبنان الكبير وبلاد العلويين
وساه على اقتراح مين اسر اعلم في المقوضية العليا وبعد اخذ رأي المستشار
التشريعي

قرار ما يأتي

المادة الاولى - تجري ضمن شروط المذكورة ادقاء الاعمال المتعلقة بانشاء وحفظ
الخطوط البرقية والهاتفية خاصة للدول او قبة تحت الاتداب الافرنسي او خاصة الجيش
الافرنسي المعدة لتبادل المحاورات
المادة الثانية - الدول وللجيش الافرنسي الحق في ان يجروا على سطح الارض او
تحتها في الطرقات العمومية وملحقاتها جمع الاشغال لازمة لانشاء الخطوط البرقية او
التلفونية وحفظها

المادة الثالثة - الدول وللجيش الافرنسي الحق ايضا في وضع دعام على خارج
الجدران او الواجبات المعلقة على الطريق العمومي وعلى سطوح وسقوف لدايات شرط
امكان الوصول اليها من الخارج

واخيراً ألها الحق أيضاً في وضع محاري و عمدة فوق لأرض أو تحتها في الاملاك
غير الملكية التي ليست مسورة بجدران و بأسوار أخرى تعادل الجدران
المادة الرابعة - ان اشياء المحاري ووضع لاعمدة في الاحول المذكورة اعلاه
لا يمنع عنهما ذى مساس بحق الملكية

يكون وضع الاساد على جدران الواحات او سطوح اشياء مانعاً للملاك من حق
الهدم او التصليح او رفع البناء

وكذلك لا يمنع وضع المحاري في الارض غير المسورة للملاك من حق تسويرها
انما يجب على الملاك ان يسهل شهر من الشروع بالعمل الهدم او تصليح او رفع
او تسوير الدائرة ذات الشأن بكتاب مصحون يرسل الى عامل البريد و يبرق في لدولة او الى
الحزب القائد العام اذا كان الخط يخص الجيش

المادة الخامسة - اذ احوح درس مشاريع تشه خط ما دخول مأموري ادارة
البرق و البريد الاملاك الخصوصية ويرخص بذلك بموجب قرار من رئيس الدولة
(ملحق عدد ١)

اذا كانت الامر متعلقاً بخطوط معدة لاحتياجات الجيش فيعطى هذا الترخيص
للمواطنين المسكرين او الملكيين المشتغلين في دائرة لمواصلات في الجيش الحزب
القائد العام ويكون نص الامر كص لامر ملحق عدد ١ و يبلغ لرؤساء الدول
ذات العلاقة

المادة السادسة - يجب قبل الانتهاء بالعمل ان يودع لمدة خمسة عشر يوماً
رسم للخط الموى انشؤه يذكر فيه الاملاك الخصوصية حيث توسع الدعام او المحاري
في مركز المنطقة الادارية التي تعين في منه التحقيق (الملحق عدد ٢) حيث تكون
هذه الاملاك قائمة وحيث يمكن الاشعص ذوى الشأن الاطلاع عليه

مدي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتيه لذي يعطى لاصحاب الاملاك
وينشر هذا النيه في احدى لخر ث الخليه ، تطبق هذه القاعدة على الخطوط المتوي
انشاؤها من قل الجيش لاحتياجات مصاحه لماده (بيه لتحقيق هو مشابه للملحق
عدد ٢) ولكها لا تطبق على الخطوط تي قرر نشاؤها لخلل قائد الجيش امام
لاحتياجات الاعمال العسكرية فان هذه الخطوط يمكن الشروع في تدوين ايدع
رسوم ولا ملة ولا مية ولا نش في لخر ث

ماده السابعة - بعد تدوين مظهره المذكوره في لمدة الساعه محصر صيد لاخذ
الملاحظات واشكيات وعدد هذه المدة المذكورة في ماده السادسة يرسل محصر الضغط
هد الى حاكم ورئيس لدولة واذ كان الامر متعلقاً بخطوط عسكرية على لخلل قائد
المام الذي يقرر لرسم الماني و: حص باخره جمع لالعمل لمصلحة ماشه الخط وحفظه
والسهر عليه

المادة الثامنة - يحدد في ور ورئيس لدولة (الملحق عدد ٣) وامر لخلل قائد
مام (وهو شده بالملحق عدد ٣) لاشغال لواحب اجر وها ويلع اسكل واحد من
اصحاب املاوه يمكن ان مدي لاشغال بعد خمسة ايام من هذا التبع
لا يلقى هذه الملة على لاشغال لمصلحة لمخطط لخط دائمة يد بالاشغال بعد خمسة
عشر يوماً لمية في مية ووجب تجديد النيه ، اذا وجب الاسراع في انشاء خط رقي
ولهوني ار عاده لاسبب تتعلق بالنظام والامن العامين فيمكن لرئيس الدولة بقرار
مستند الى سبب ونمحر - مانه المام بموجب امر (شيه بالملحق عدد ٤) ان يامر
بتعبد لاشغال سريعاً

المادة التاسعة - يمكن تدعيم التبعات والتبهر المذكورة عملاء الى المستخر و
شريك او الطود ووكيل مست

المادة العاشرة - إذا وضعت الدعاوى أو الركاثر خارج الحدود والواحد و
على السقوط أو المطوح أو داومت الدعوى و بحري في ر من غير مسودة ولا يدفع
لهالك تعويضات غير تة نصات لعدد الحزم من شعب خط و تحققت تة
يمين هذا تموض مجلس شورى الدولة و جنرال قضاة هذه الدت و تة
الاتفاق عله بالرضى

إذا رأى مجلس شورى الدولة أو الجنرال القضاة العام وحب و دل صحت حيزه
فيكلف بالامر خير واحد يمينه ادارياً مجلس شورى و جنرال قضاة هذه و ذلك دة
يمينه لقرعان بالاتفاق في شه مدة مین لها لا يكن ب يكون لخير لمين الدولة
مأموراً من ادارة البرق و البريد

المادة الحادية عشرة - يلتزم من نقده هذه امر و رئيس الدولة أو أمر الجنرال قضاة
العام لمرحص بأشياء و يحفظه المخطوط البرقة أو التلقونية إذا لم اشرع بالمثل حلال سنة
اشهر من تاريخه

المادة الثانية عشرة - تسقط دعاوى طيب التواصت المذكورة في دة دة من
اعلاه بمرور مدة سنتين تده من يوم اشته لاشغل

المادة الثالثة عشرة - في حال وحب حره شعب بعمهم مع من سكره بحرية
نهائية بسبب اشته المخطوط فلا يمكن دة لم يتم الامر بالاتفاق بين دة و البرق و البريد
او بين الجيش و صاحب الملك الا التقيد بالشرايع المعمول به شرف نزع الملكية
لنفع العام

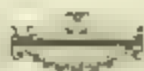
المادة الرابعة عشرة - ألغت جميع الاحكام لمجموعة لهذا قرار
على انه ليس لاحكام هذا امر و مفعول سيق يتدرج به الاشخاص المديون و

الاشخاص المعينون تجاه الجيش وتجاه ادارة العرق والبريد والدرك في الدول صاحبة الشبكات الهاتفية والخطوط البريدية الموحدة فيها او كانت هذه الشبكات او الخطوط قد انشئت مع الاحلال صككياً او قليلاً بالقواعد المذكورة اعلاه ولا يمكن لهذه الاحكام ايضاً ان تخول ادنى حق بذلك ضد الشركة او الادارة العمومية التي تقوم في المستقبل مقام الجيش في ملكية قسم من هذه الشبكات

المادة الخامسة عشرة — امين السر العام ومندوب المعوض السامي لدى دولتي سوريا ولبنان الكبير والحاكم المدبر لدى دولة العلويين والحرال المعاون للقائد العام في جيش الشرق الافرنسي مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار

بيروت في ٢٢ تموز ١٩٢٥

لتوقيع : سراي



ملحق عدد ١

قرار عدد ١٨٠/س

الترخيص بدروس مشروع خط كهربائي

ان حاكم دولة او رئيس دولة

بناء : -

على الطالب المقدم من ناظر برق و يريد المكلف بدروس مشروع الخط البرقي
(او الهاتفني) المتد من الى

وبناء على القرار عدد س / ١٨٠ الصادر من المفوض لسامي تاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٥
قرر ما يأتي :

المادة الاولى - - رحص لناظر (او مفئش) البرق وللموظفين الموحدين تحت امرته
الدخول مقصد دروس المشروع في الاملاك الخصوصية المجاورة للطريق عدد - (او
الدرب) اعداد بيوت السكن و لاملاك المسورة الملاصقة بها وعلى سطوح او سقف
بيوت السكن المجاورة بشرط التمكن من الوصول اليها من الخارج

المادة الثانية - - ينشر هذا القرار في مجموعة الاعمال الادارية في الدولة ويلصق على
لوحة الاعلانات في مركز الاقضية او الواحي التي يمر فيها الخط

لذا لزم الامر للدخول سواء كان في الاملاك المسورة او على سطوح او سقف
بيوت السكن فيبلغ هذا القرار قبل ثمانية ايام على الاقل قبل الشروع في تلك الدروس

رؤساء لقضاء او الناحية وقائد الدرك و ناظر البريد والبرق مكلفون كل فيما يخصه

بتنفيذ هذا القرار حرد في حاكم الدولة او رئيس الدولة

ملحق عدد ٣

قرار عدد ١٨٠/س

بالترخيص بإنشاء الخط البرقي من

الى

ان حاكم الدولة
ان رئيس الدولة
بناء : -

على قرار عدد ١٨٠/س الصادر من الموصى السمي تاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٥
وعلى مطلب التقدم من ناظر برق والبريد تاريخ
وعلى تقرير ناظر الاشغال العامة
وعلى محضر ضبط التحقيق المرسل من
تعيين رئيس القضاء (او الناحية)

فرد ما يلي :

المادة الاولى - رخص لطر برق و لبريد في دولة ... والمواطنين الذين تحت
امره بالشروع في ارضي دولة ... بجميع الاعمال اللازمة لإنشاء الخط الكهربائي
من الى

والدخول لاجراء الاشغال في الاملاك غير المسورة و لصعود الى سقوف واسطحة
البيات المعنية في الرسم الذي حدده لطر و اودع نسخة منه في ...
مركز قضاء او ناحية

و ان يضعوا موث على طول لاقبة ومحددات الطرق المستودعات اللازمة لانشاء
الخط والمحفصة عليه

المادة الثانية - ف لاعمدة نوحب دفتها على صول طريق (و درب)
من الى

توضع في اثنين و مسار حسب يره صر على حرف الاقبة او حرف
المحددات (المحلي او الخارجي) وعلى بعد ... متر من امر لضيق حسب الرصف

المادة الثالثة - يندر الملاكون مجاورون بوحوب قطع او تشذب المفروسات التي
فيها عصان بارزه من فوق حرف الاقبة الخارجي و حرف المحدود التي قد تمس
الاسلاك قطعاً وتشديباً يقع عمودياً على حدود الطريق

تتكلف ادارة البرق والبريد ذصلبم ذلك تخيم هذا العمل ويح على الملاكين
عندئذ ان يتعهدوا بدفع مبلغ التعقات التي صرفت حقيقة

المادة الرابعة - يس بعد خمسة عشر يوماً من تبلغ هذا القرار انذار بمكتوب
مضمون الى الملاكين صوب لشب د لم يحصل بعد مرور عشرة ايام من هذا الانذار

نتيجة ما تقوم ادارة البريد و برق و ساء على حساب الملاكين بتشذيب وقطع الاعراس
المذكورة في المادة السابقة بمحدد عد ذلك التشذيب ضمن شروطها ككل احوج الامر

المادة الخامسة - في قسم الطريق تقام البيوت على جوانب توضع لاعمدة اذا كانت
هذه البيوت غير فنة ادماثم المعدني على بعد متر واحد وعشر مترياً من اعام الالية

واما الطرق التي على جوانب فوضع لاعمدة على قرب ما يمكن من الجدران
المادة السادسة - يجوز في المدن والقرى دغة في عدة تضيق لطريق بالاعمدة

ان يوضع على البيوت والبيات الخصوصية لمبة في لرسم المذكور اعلاء دماثم او اعتماد
لن الاسلاك الكهربائية بشرط اصلاح اعطل والصرر دون ان يمنع ذلك الملاكين

واصحاب لشأن اثبات جميع حقوقهم ومطالبة بالنعم بفضت
برخص لأدارة البرق والبرق في تعبير هذه النعم لم حفظ الشبكة او توسيعها
لمادة السابعة - يجب ان يكون لدى الدولة الاسلاك في المدن والقرى او في
ممرات الاملاك في عرض الطرق في ممرات مرفوق طريق

المادة الثامنة - اذا احوح الامر لبناء الخط البرقي الى تغيير الجسود
ودعامات الجدران وغير ذلك من الاشياء على الطريق فلا يمكن اجراء هذه
التغييرات الا بالامر مع ناصر لاشغال هذه في الدولة ودفع خلاف ولا تجري
هذه التغييرات الا بقرار من رئيس الدولة

المادة التاسعة - يوضع الاسلاك الكهربية وجميع وادام الخط في جميع اراضي
الدولة تحت حماية رؤساء الاقضية (او احواحي) وتحت حماية الدرك ومناظري الطرق
وجميع مأموري الادارة العمومية

المادة العاشرة - يبلغ هذا القرار الاشخاص الذين تجرى لاشغال في اراضيهم
ويشتر في نشر الرسم للامعمال الادارية في موصف احدا ويلصق على لوحة الاعلانات
في مركز المقاصد التي يمر بها الخط

رؤساء الاقضية (او احواحي) وناظر الاشغال العمامة وقائد الدرك وناظر البرق
و يريد مكلمون كل فيما يخصه بنمذ هذا قرار

حرر في

حاكم الدولة ورئيس الدولة

ملحق على

قرار عدد س / ١٨٠

«اترجىص بالانشاء السريع للخط الكهربائي الممتد من

ان حاكم دولة

ال رئيس دولة

بناه :-

على اقرار عدد س / ١٨٠ الصادر من المفوض السامي بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٥

وعلى تقرير ناظر الاشغال العامة : يـ ج .

وعلى الطلب المقدم من ناظر البريد والهاتف

وحيث ان اشـ و (عاده) الخط الكهربائي الممتد من

صفة خصوصية موحدة لاسراع بانشائه لتأمين مرعته لمحطات بسب (تعيين سبب

الامراع)

قرر ما يأتي :

التمهده الاولى - رخص اسطر البريد والهاتف والموطعين الذين تحت امره اتيان في

اراضي دولة . . . بجمع الاعمال اللازمة لاشـ (اولا عاده) الخط الممتد من

يمكن شروع في لاشـ حالاً

رخص اسطر الهاتف والبريد وله حارس ليس تحت امره ان يدخلوا لتسيير

الاشـ الى الاملا غير المسودة والى البيت واسطحها التي يصطرون لاشـ

سقوطها واسطحها بشرط اوصولها من الخارج

ويعلمهم ان يضعوا على طول الالفية ومعدرات اطراف العدد اللازمة للاشياء
(او اعادة الخط) او المحافظة عليه

المادة الثانية ان الاعمدة الواجب وضعها على طول الطريق و الحدود
المعد من الى توصع (الى اثنين و ايسار) حسب ما يراه المصنف
مواقعاً على حرف الالف (الحرفي او الحرفي) و حرف معدرات الطريق على
عدد من الممر لصق جفب الرصف

المادة الثالثة - عدد الملاك يكون محدوداً للطريق و حوض قطع و تشييد
الاعراس التي قيم عددن بارده من فوق حرف الالفية الحارجي او حرف المعدرات
الي قد تمس الاملاك قطعاً او تشديداً مع عمودياً على حدود الطريق
تشكل دائرة برق و ليريد ان يشييد في الممر من و نحو
عندئذ على الملاكين بسمو و يدفع مبلغ مائة مائة في الممر حنقه

المادة الرابعة - عدد عشرة يام من ماع هذا لقرير في عدد في تحرير مضمون
الى الملاكين صاحب شأن اذا لم يحصل سد حرو و عشرة ايام من هذا الانذار فيحق
تقوم دائرة برق و ليريد رأساً على نفقة هؤلاء الملاكين تشييد و قطع الاعراس
المذكورة في المادة السابقة

عدا ذلك يحدد تشييد ضمن اشروط عليها كل حوض لامر

المادة الخامسة - اذا كانت لمرل غير فادرة على سماء الاعمدة لمديه توصع
الاعمدة في اقسام الطريق تقام لمرل على حوسم على عدد مائة و عشرين مائة
من امام الالبية واما الطرق التي على حوسم اسوار بسيطة فتوضع الاعمدة على اقرب ما
يمكن من الجدوان

مادة السادسة - يجوز في لندن و قرى رعه في عدم لصق الطريق بالاعمدة

ان يوضع على الموت والسادت الخصوصية حيث ما يلزم الامر العامة او مستندات لحل
الاسلاك الكهربائية بشرط اصلاح مصطلح الدولة ان يمنع ذلك الملاكين واصحاب
الشأن ان يأتوا جميع حقوقهم ومطالبة الدولة

المادة - مع - يجب ان يكون من تنوع الاسلاك في المدن وقرى وفي ممرات
الاسلاك في عرض الطرق سنة اذ قد يصب مغرق الطريق

المادة ثمانية - في حوض لامر اسباب نشاء ملك تصوي في تعديل الجسور ودعامات
الجدان وغير ذلك من الاشياء على طريق فلا يمكن احراق ذلك الا بالاتفاق مع
ناظر العامة في الدولة ودفع خلاف فلا تخفى هذه التعميرت لا بموجب قرار من
رئيس الدولة

المادة تسعة - نوضع لاسلاك الكهرباء وجمع لوزن الخط في جميع اراضي
الدولة تحت حماية رؤساء الاوصية (الوحي) والدرك ومطاري الطرقات وقمة
مناصري لادارة العامة

المادة العشرة - طمع هذا عذر حلاً الاشخاص الذين تخري لاعمال على
اراضيهم ويشر في مجموعة الاعمال لادارة ولحق على اوجه مركز المقاطعات التي تمر
فيها لخطوط

رؤساء الاوصية (الوحي) وناظر العامة رؤساء الدرك وناظر العرق وليريد
مكلفون كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا المقرر

حرر في

حاكم الدولة ورئيس الدولة

تحديد احكام القرار عدد ١٨٠ - S

الصادر بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٣٢ المتعلق بالخطوط البرقية وتنموية خاصة
الدول المشمولة بالانتداب والجلس المرسدي في شرق
الى الاعمال المتعلقة بانشاء خطوط البرقية وتنموية
والمحافظة عليهم في عموم شركة تنزول المرق

قرار عدد ٤١ - L.R.

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ و ٢٤ سنة ١٩٢٠ و ٣
ايلول ١٩٢٦

وبناء على قرار المفوض السامي عدد ١٨٠ - S الصادر في ٢٢ تموز ١٩٢٥ بوضع نظام
يتعلق بانشاء الخطوط البرقية وتنموية خاصة بدول المشمولة بالانتداب والجيش المرسدي
في الشرق وبالمحافظة على هذه الخطوط ودرتها

وبناء على المادة ١٣ من الاتفاقية معموده تاريخ ٢٥ در ١٩٣١ من الحكومة
الاسانية والحكومة السودانية من جهة وبين شركة تنزول المرق من جهة اخرى و في
موجبها منحت هذه اشركة حق شغل خطوط برقية وتنموية لاحتها الخاصة

قرار مدي

المادة الاولى - ان احكام قرار عدد ١٨٠ - S الصادر من المفوض السامي
بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٥ بوضع نظام يتعلق بانشاء الخطوط البرقية والتلفونية خاصة الدول

الشمولة «لانتداب الجيش الفرنسي في اشرق و» لحفظة عليها ومادارتها مددت
لى الاعمال المتعلقة «بشاء الخطوط» برفه ونفقويه الي حير لشركة بترول العراق اقامتها
موجب الاغابيت المستقودة تاريخ ٢٥ در ١٩٣١ من الحكوميين للباية والسورية
ولشركه المذكورة «ب» حفظة عليها

المادة الثانية - امين امراهم في المفوضة مما مكلف تنفيذ هذا القرار

بيروت في ١٨ نيسان ١٩٣٢

عن المفوض السامي

امين امراهم المدوب

الامضاء: يترو



المحافظة على الاجهزة

والربط الهاتفية والبرقية

الرقم ٢٧٧

قرار رقم ٢٧٧

از حاكم دولة دمشق

بناء على كتاب الجنرال رئيس اركان حرب الجيش الافرنسي في الشرق المؤرخ في ١

سبتمبر ١٩٢٢ رقم ٢٥٧١ ت في ٣

ولما كانت سرقات خطوط الهاتف والبرق الموجود في دولة دمشق ممتددة
وكانت امثلة تقضي باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة خطوط الهاتف والبرق موضوعه
من قبل الجيش ودوائر البرق والبريد وللدرك والحكومة وشركات سكك الحديد من
السرقه والتخريب

بقرار ما يلي

مادة ١ - المختارون ومجالس الشيوخ في القرى مكاهون بالاشراف على حصوط
الهاتف والبرق التي تمر من اراضي قراهم

مادة ٢ - متى اخبر المختارون بمحدث انقطاع في الخطارات الهاتفية والبرقية عليهم ان
يقوموا بالتحقيق لاطهار الفاعلين وتسليمهم الى لدرك المحلي

مادة ٣ - اذا لم يظهر الفاعلون تعرض غرامة على سكان قرية المسكاه بالاشراف

على الشبكة المخربة

مادة ٤ - تجعل هذه القرامة ٥٠ ريشاً سودياً من كل متر سلك و ٥٠٠ قرش سودي عن كل عمود مكسور

مادة ٥ - هذه مرمية بينهم مجلس - يبين وفقاً لاشتراط متقدمة في المادة الرابعة من هذا القرار ثم يحجب الحدود قري وبدووم الى قائد درك لقصد ايسرها
١ - الى مائة دمشق (فصل الطاب من ميريه الدرك) اذا كان الخط
خط حكومة

٢ - والى الجيش (معاهدة الطاب) دكان الخط خطاً عسكرياً

٣ - والى المفوضية اعلياً اذا كان الخط من خطوط دائرة البرق والبريد او خطوط
سكة الحديد

تسليم اعرامة الى الجيش او المفوضية العلي يكون بواسطة مندوب المفوض
السامي بدمشق

٦ - اذا تكررت خرم تصاعف اعرامة

مادة ٧ - على محضر الدرك محلي ان يشرفوا على خطوط الطاب والبرق التي تمر
من منطقةهم فاداروا بحرياً في الخطوط بحسب عليهم ان يحضروا بذلك اسرعة قوام لمقام
والمصرفين ومدير الدرك

ويقومون حالاً بالتحقيق ثم يرسلون لاوردق الى رئيس لدائرة ذات الشأن

مادة ٨ - ورئيس لدائرة يرسل ممروراً الى مجلس المديرين لطلب تطبيق
لصوص هذا القرار

ورقة الصط لموضوعه من قبل الدرك المختوة على اساس التعريب ينبغي ان
تربط بالاصارة

مادة ٩ - وسد ذلك تحال هذه الاصدرة الى الكولونيل قائد قطعات دولة دمشق

إذا كان التخريب واقعاً في الخطوط العسكرية وإلى العدلية المحررة، وكان واقعاً في غير هذه الخطوط

مادة ١٠ - منصوص لأحكام هذا القرار، أنشاءً للرجل أيضاً، التي تمر من أراضي دولة دمشق

مادة ١١ - المديرون العامون ومدير الدك مكلفون بتنفيذ هذا القرار، وكل فيما يخصه منه

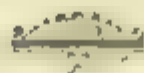
دمشق في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٤

حاكم دولة دمشق

حفي المظفر

نظرة وقره - المفاوض لسمي الجمهورية لافرنسيه في سورية وسان

ويجاد



المحافظة على الاجهزة

والبركات الهامة والبرقية

قرار رقم ٢٧٠٥

ان رئيس مجلس الوزراء مدوله سوريا

د، على قرار تأسيسها قديم ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعينه تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى المادة ١٣٣ و ١٣٤ من قانون الحزام وعلى وجوب اتخاذ التدبير اللازمة

للمحافظة على الاجهزة والبركات الهامة في مادة تنبئ من هذا القرار

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يعرر

١ - سلك الحبل اي السج في حفرة الدرك او دائره الشرطه مسؤولون عن

محافظة الاجهزة والبركات الهامة في مادة تنبئ

٢ - على محرم يرى في هذه حال ان يحرم سلطة لادريه عن كل محرم

او تمطل يقع على مواد لآنيه ليمت هذه سلطة ان محرم الدرك لا قرب اشعار بالامر

آ - المواد المحصنة

١ - المحرمات لادريه او العامة الاسلام والاعمد والماسد ولاواني المجردة

٢ - لاشدات لادريه. الحدود والاعرامات والاقوات والاعمد التي عليها اشارات

٣ - للدورات العامة

ب - لادريه و بيات الموصوعه لادريه الطرق العامة وبصورة عامة جميع ما

هو موضوع للقائدة والصحة العامة والتربيت امامه ، كل من يقصر من هؤلاء لمخير
عن اواجب الملقى على طاقته يجزى نكرامه نقدية من ٥ ليرات ساية سورة الى ١٠ ليرات
وعند وصول هذا الاشعار الى محفر للدرك يقوم بقبضه بحره تحفيق في محل لدي
وقمت فيه الاصرار للتدين من ان هذا التحريب او تعطيل ثانياً عن عوامل حوية او عن
اعمال مقصودة . وفي هذه الحال الاخيرة تعد للدير "اللازمة" لارل اعقوبة المنصوص
عليه في القانون مانع من واسطه محكمه حره الحقوق العامة (محكمة صلحة) وفي
لاحول الي سكت عنها قانون يحزى نخره بعرامه به ذلك مدناً ، الي مبلغ المظال لدي
بقدره لدائرة ذات علاقة على ان لا من هذه عرامه عن ٥ ليرات سودية ابائية ولا
يريد على ال ٥٠٠ ليرة سورية لاية

٣ - واذا لم يثر على مركب . مضل و تحريب يكون جمع سكال مريه في
وقمت هذه الاعمال في ارضها مسؤولين مالياً على وجه الصام عن المقات التي
يسلمها اصلاح ذلك الضرر

٤ - اد وقعت عمل لحريب او . مصل من قبل عشيره ومن قبل افرادها تكون
لعشيره مسؤولية مالياً على وجه التضامن بدلاً عن سكال غريه في . وقت في ارضهم هذه الاعمال
٥ - نودر لدخله وماليه مكلفان بتعبد حكام هذه اراو

دمشق ٢٧ وجب ٣٤٩ و ١٧ كانون الاول ٩٣٠ محمد تاج الدين الحسي

وزير الداخلية توفيق شامي

وزير العدليه شاكر حبيبي

شوهده عن للتدوين : عمر

شوهده وصدق بتاريخ ٢٩ كانون الاول ٩٣٠ تحت رقم ١٧٩٠

عن معاوني - مكي هالو

المحافظة على اعمال التثليث والمسح

وقس لارتفاع وعلامات والحدود

قرار رقم ٢٩٢

ن الجيرل ساري غوص - مي للمعمودة لافرسية لدى دول سور ولسن
الكبير وملاذ اموريين وحال لدور

سأه على مرسومي ٣٣ تشرين ثاني ٩٢٠ و ٢٩ تشرين الثاني ٩٢٤

وسأه على مرسومي ٥٦٦ تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٢

وسأه على وترح بين اسرهم

يهرود

١ - لا يجوز لأحد من يهرود في رضى لدول لوقمة تحت الانتداب على انجاز
العمل تثبيت ومسح وقبس لارتفاع في عمومها لدور ذات الصلاحية ولا على
وضع علامات وحدود ومسط لارتفاع هذه الاشغال

٢ - ذا وصفت علامة وحدود ثبت برزها وعلدها ولبس لارتفاع على
ارض خصوصه وحقق لصاحب هذه الارض مقصده على بحري على المساحة التي
تسقط هذه العلامة او هذا الحد على حق الوصول الى هذه العلامة او الحد نوع
ملكه قانوني ضمن شرط لبيده في الترخيع وقررت التافقة يتلشى هذا الحق
يهرود خمس سنوات

٣ - ان علامات لمسح ومسط تثبيت ومسط لارتفاع وحدود تعديد الزوايا

والتحديد هي اعمال الصلحة مملوغة تسمى في صورة كانت
٤ - مجموع ان يشاد على الارض خصوصية و نشه
و لاشكال و لاوضوح كورد في لاشكال و لاوضوح
وحدود تحديد ثروايا او التحديد

ان هدم هذه العلامات على حساب منظم مملوغة ذات الصلاحية
ولا يمنع ذلك من بالمرح في حق مملوغة
عن التحويل او مصادرة في الاموال في مملوغة
٥ - مرفوعة خاصة بالاموال المسجلة

انها من دعائه بالحجر و في
او بناء بالحجر على شكل اسطوانة مملوغة
نقط تثبيت هي مؤلفة من حدود اسطوانة
بعد مرفوعة و حدود
حول كل مرفوعة من مرفوعة
لا ارتفاع هي مرفوعة و مرفوعة مرفوعة في الحدود او لا
الاعلى لثمن تحديد مرفوعة (مرفوعة)

٦ - فيما يخص العلامات المسجلة و مرفوعة
في الجيش و مرفوعة الارض و مرفوعة الارض مرفوعة في تكون الارض مرفوعة
العلامة ضمن مرفوعة و في مرفوعة مرفوعة
ان يعطيا علماً بكل مرفوعة او هدم بظراً على هذه العلامات المسجلة ذات الصلاحية وهذه
السلطات تعلم بذلك مكتب المساحة في جيش
تأخر بالقيام بهذا الواجب يعاقب مرتكبه بحراً

سورته . عند استعمال هذا عدم يقوم صاحب الاستحقاق او ضابط الدرك الاقرب المكان بالتحقيق في المكان عنه بذات ذ كان لمطل المشار اليه مثباً عن التقلبات الجوية او مقصوده فيقوم الصابط بالاعتراف بالامنة بحق المجرمين لتعاقبهم محكمة الجراء العادية بدفع جزاء عدي .. بحكم هذا الجزاء الذي على اساس تضيق قيمة الضرر حسبما يقدره مكتب المساحة بشرط ان لا يكون دون الخمسين ليرة سورية ولا فوق الخمسماية ليرة سورية . تطبق المادت ١٠ لقنوات عنها فيما يخص تعطيل او هدم او نقل الحدود والعلامات ولا تصاب اي اشياء لدور اعفوية وفي هذه الحالة يوضع معدل الجزاء المقدر على اساس تصيب ضرر كما يقدره رئيس الدور اعفوية ذات الشأن بشرط ان لا يكون دون الخمس ليرة ولا فوق الخمسين ليرة سورية

٧ - دور لدور اعفوية في كل دولة تحت لانتداب مكامة بالمعطه على علامات المسح ونقط اثنت وعشرون عدد اربع ياتي قديمها رسم . عند لزوم جداول مميزة في سلطات كل قرية تسلم للعلامات والحدود ولقط

٨ - كل مخالفة لهذا القرار ماعدا المخالفة المذكورة في المادة السادسة يعاقب مرتكبها بالمقومات المذكورة في المادتين ١٣٣ ، ٢٤٦ مع قانون الجزاء

٩ - اذا لم يمكن من وجود مرتكب التعطيل او الهدم او النقل لعلامة او حد او نقطة واقعية اتي توحد على اوضاع تلك العلامة او الحد او النقطة المصلحة او اسقولة تكون حقوقاً مسؤولة عن المصاريف لاعادتها الى حالتها الاولى

١٠ - ذ هدمت او قنت علامة وحد او نقطة قيلة او افراد قيلة هي مسؤولة حقوقاً دلاً من القرية التي توحد في رصها لعلامة او الحد او لقطه عن المصاريف المنوّه عنه في المادة السابقة

١١ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

نققات اعاءة العلامات

القرار رقم ١٦٣٣

موجب القرار ١٦٣٣ الصادر في ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٧

تطبق احكام المادتين التاسعة والعاشره من قرار رقم ٢٩٢ الصادر في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ بموجب امر ادري من تصرف و انتفظ الذي ياخر بان يدفع القرية او القبيلة المسؤولة منغ المصاريف التي عمت لاعاءه العلامات و الحدود و القط المعطلة او المفولة
تستلم دائرة مالیه الدولة صاحبه انشأ منغ هذه المصاريف وتنفيذها في باب المداخل الاستثنائية

المحافظة على مياه الاملاك العمومية

وستعاقبها

قرار عدد ٣٢٠

ان المسو همري ذي حوقل معه في شمس الشيوخ والمفوض العامي للجمهورية
الفرنساوية لدى دول سوريا ولبنان ككير وبلاد مه بين وجبل الدروز
معه على مرسومي رئيس الجمهورية مرسومة بتاريخ ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٠ و ١٠
تشرين ثاني ١٩٢٥

وسم على اقرار ٢٥١١ الصادر في ٢٠ آذار ١٩٢٤ بوضع نظام لمنح الامتيازات
وسم على القرار عدد ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران ١٩٢٥ بوضع نظام للاملاك
العمومية في دولتي لبنان وككير وبلاد حويين
وسم على اقتراح امين السراحم
ورد مدياتي

الباب الاول

نظام مياه الاملاك العمومية والمحافظة عليها

المادة الاولى - نه محظور دون رخصة سحب لاداره ضمن الشروط المحددة في
القرار عدد ١٤٤ وفي هذا القرار

- ١ - مع الاملاك العمومية من حرم حرمياً حراً
- ٢ - لشعدي هي نوع كان على حدود الاراضي التابعة لاصناف مجاري المياه الموقفة

و دثمة والمستنقعات و بحيرات والغدران والبحرات (١) والياض وكذلك على حدود
ومحلات قصير منه وقسطها وترع الملاحة والري والتخفيف ولصرف المصراع منها
اشئت لخدمة عموميه لان نبات المشاة - فقد يمكن زرعها وتصليحها ضمن
الشرطين الآتيين وهما :

١ - لا يراد شيء في قياساتها الخارجية وان تكون المواد المستعملة للتصنيع من ذات
الواد بي تستخدم سابقاً

٢ - احرا اي بداع كال اوعرس وزرع على الارض لثمة لصف مجاري
اسم اوقه و لدثه وفي مسيلها وفي البحيرات والمستنقعات والغدران والبحرات وفي
حدود ممرات فصل اداء وقصرها وترع الملاحة والتخفيف ولصرف المصراع منها
اشئت لخدمة عامة

٣ - روع مشر وشجر وشجيرات وسرير او حدره من لاراضي ثامة
لصف ليه اوقه و لدثمة والبحيرات والمستنقعات والغدران والبحرات

٤ - نصف مجاري ليه اوقه او لدثمة او تمسقا وتقويمها او نظاها
٥ - حرا حمر من اي نوع كات على مافة تمتد عن حد ضفاف مجاري ليه

ووصر .. وترع الملاحة والري والتخفيف ولصرف بعدا ان يكون فيه دون فيس
عمق عده حفر ومدد له على لا ساكن ان هل هذه المسافة عن ثلاثة امتر

٦ - مدم شمال تنفق بالتخفيف عن ليه او حوده تحت الارض او مسعره
وخطها على لا حوز دون حصه تمام في الاملاك الخصوصيه بحمر نادر مدهجرة لا
بحرز عمق منه وخمسين متراً

٧ - محطود سوع عام القيم في محل كان دائم و موقف قد يكون له تأثير على

(١) بحر - " وهي احدى اشكاله من ماء بحر والتي يوجد فيها حرة صغيرة سماء Lagoon "

كمية مياه الاملاك العمومية او على حريتها

المادة اثنية - مجموع

١ - د مخرب او بېدم ويص شي نوع ګان ګل و سره من لاشه نشيد
لاستعمل ميا ډالاملاک العمومية و حفظه المروج بها من ر و اي بدون متياز من
اخشور والاسدد و قضاير و ربع الملاحة و ري او ايجير و صريف و قضايل
ممدوده على سطح لارض او المطمورة من او احيرة توزع ځ . مداول ايضاً هذا النوع
ملحقات لانشاءت المذكوره ولايه لشده للخدمة من ميا ډالاملاک العمومية

٢ - ان يجري في مياه الاملاك العمومية المنوح به متبار و اني دون سائر اقر
او ياتي فيها ماء و مواد تضر في الحالة الصحية او مراحه العمومه و بحس استعمال
هدم الماء

٣ — القاء السمكة حيوانية في الاراضي لدخله ضمن مطبخه فحيه ليس ماء يستعمل
للحاجات العمومية واحداث مستودعات للامور وعلى العموم حرية في عمل كائناً من
شأنه ان يذئس تلك العين

تعيين حدود المنطقة الحرة في كل جانب من الاحوال بموجب مرسوم رئيس الدولة
او من المنطقة التي يسميها هذه المادة

الباب الثاني

حکام شماع دارحص و لاء رت نمہ

مياه لاء الاك اسوية

المادة الثالثة - يجوز ان تستعمل بدون رخصة مبداء لأمار غير المسخرة أي حرق
حفرها في املاك خصوصية واتي يخرج منها يوماً أقل من مدة مئة مكعب ، ذلك دله

تَكُن مِيَاهُ تِلْكَ لَآبَارًا حَافِظَةً لِّصَوَاتِ الْحَسَنَةِ مِنْ نَهْرٍ وَ مِنْ عَيْنٍ مُدَاهٍ

المادة الرابعة — مجمع لاور لآييه للاطم المتعلق برخص الاشغال الموقفة
ضمن اشرط لمعيه في ١٧٥٠٠ من غرار عدد ١٢٤ اتى تعطي عوحد حر من رئيس
الدولة او من ساعده اتى يسه عنه وهدد لامور هي .

{ - لث، ثمة يس، ط صه، ذ، هـ، ح، ر، متعل، مبد، ل، لاث، عموية

٢ - سحر احوال و عوای کات من - احوال و عوای کات من
الاحداث و عوای کات من

٣ — وفيه سنودات وعرس لاشجار ودرع لارس على صفق امه وفي مسيل
مجدري امه وفي محيرت والمسنقات بامردن وحرث

٤ — لاشع شعلة بالنفس من فيه في تحت الارض والسمكرة والفضط
الماء ما عدا استعماله

٥ - الأجنة المعدة لضبط وسمي به لعنوا الضميمة في يكون مقدارها سبعة
كاف لئلا تستعمل في المعنى عامة

٦ - سطح وتعميق وتغويم وتعبج بحري لايه لوفنة واندشه
 هذه الخامسة تحدد في رخصه شروط الخصوصية في محنت صحتها هذه
 الرخصة . يذكر في هذه رخصه على خذ من رخصه لآيه

١ - دكات شاق بسبب من جهة محدود فيها مصقه التي تتحري فيها الاشغال والاسباب التي تستعمل للقبض عن الاموال الصغرى والقصيات ويطرأ التي يجب على صاحب حصه ان يجمعها للإدارة والادوية التي تحرى بموجبها مراقبة الاشغال

۲- و ذکات جمع باشد علی محاری الحیه و به جمع میباشد و ای مشروع

كان يتعلق بنظام حريان اميد فيذكر مكان الاشغال المرخص بها وبوعدها وزيتها وقباساتها
الاساسية وشروط مرورها على شدة المياه وعرضها وسنيتها

المادة السادسة - ذ قدم طالب رخصة للتعب عن مائة تحت لارض يجب على
رئيس الدولة او على السلطة التي ينشأ عنه هذه القاية ان يعطي علماً عن نتيجة ذلك
المطلب في مدة ستة اشهر ودا انقضت هذه المدة ولم يأخذ الطالب علماً عن الرخصة
فيعتبر طالب الرخصة مرفوضاً تماماً ونحو ذلك ان يقوم جندل لجميع المرجمات في
برها مفيدة

المادة سابعة - خلال لاسكام اذ ١٧ من مرر عدد ١٤٤ تخضع الامور الآتية
النظام الاشغال الموقفة لمدة محدودة يريد عن سنة ولا تتجاوز لاربع سنوات

١ - واحد المياه و لاسد دي هي مائة دشرة في مائة بحري المياه
٢ - حريه لاسد من مياه الاملاش العمومية بواسطة آلات او استعمال تلك
المياه لتوليد لقوة الحركية

٣ - استخدام المياه اي تحت لارض و السخرة

٤ - استخدام مياه المعدية و حريه

٥ - تجفيف بحيرات و مستنقعات واستخدامها

المادة الثامنة - تظل رخصة المصلحة باستخدام المياه المشار اليها في لائحة او المعاهد
الصاحبه حارية على هذه المشاريع وهذه المعاهد بان كان اشخص لدى استعماله
المادة لاسد - ان رخصة تون بين و على لخصوص

١ - التريبات العامة المتعلقة بامداد المياه والامه وكذا ماله و ذ لزم الامر
تعيين فيه ايضاً اوقات استخدام المياه والشروط المفروضة لتصرف المياه ومراقبة الاشغال
٢ - التدابير التي ستؤخذ للحماية من حريق المياه وللحفاظة على لصحة العمومية

ولابد من حاجات لأهل المحورين الميزة من ثوب وغيره

٣ - قوة الشغل الذي رخص باستخدامه

٤ - المدة اللازمة لإنجاز الاشغال وشروط استرجاع الرخصة من صاحبها

٥ - مدة الرخصة

يبلغ هذا القانون له حب أشان في ذات الوقت الذي يبلغ فيه الرخصة
بأنه عشرة - ثم نخطر صاحب الرخصة الموقعة لا أكثر من سنتين وفقاً
للشروط المنصوص عنها في المادة ٧ بوجوب ازالة ونصير الاسباب التي اشأها قبل شهرين على
الأول من انتهاء مدة الرخصة المذكورة تتمدد هذه الرخصة بحكم القانون لمدة تساوي
نصف مدتها الأصلية

فيما تحت رخصة تساق باستخدام له من مراحته فيحوز ان يذكر في القانون المتعلق
١٢ ان رخصته ستحدد نعيم فيكون عند انتهاء مدته جديده قدرها اربعون سنة ولكمية
منه التي يستعملها بالفعل صاحب الرخصة . ويكون الامر كذلك عند انتهاء هذه المدة
اخرى ولمدة اثني عشر

المادة الحادية عشرة - لا يجوز مبيع رخص او سحبها الا على الشكل الذي
منحت فيه وبعد دفع التعويض الذي تحدده المحاكم الادارية اذا حصل اختلاف
في الشأن

المادة الثانية عشرة - تخصص مشروع المنصوص عنها في المادة ٧ للنظام المتعلق
بالامارات عند ما يتم هذه المشاريع كمصلحة عمومية لا يمكن ان تحوز مدة الامتياز
خمسة وسبعين سنة

المادة الثالثة عشرة - اذا اعطي امتياز فيجب ان يلحق بصك الامتياز دفتر شروط
يحدد فيه على الخصوص

١ - الترتيبات العمومية المتعانة مع أحد الماء والاشياء وكيفية الماء المتحدة وعند الافتضاء اوقت استخدام الماء وشروط لفروضة التصريف فيه ومرفق الاشغال واستثمار المياه

٢ - التدابير التي تؤخذ للحماية من طعن الماء او المحافظة على الصحة العمومية وسد احتياحات لاهالي المحورق لنتية من شرب وسقيه

٣ - تعيين اصكر قوة للشلال الذي هو موسوع الامتياز وقدر قوته المادية

٤ - المدة اللازمة لانجاز الاشغال وشروط سقوط الامتياز

٥ - مدة الامتياز ابتداء من مصادقة المفوض السامي عليه

٦ - الماء الاحتياطي والقوة الاحتياطية الواجب حفظهما عند لافتضاء للادارات

العمومية

٧ - شروط الامتياز المالية

٨ - مصير الاشياء عند انتهاء مدة الامتياز

٩ - الشروط والبنود التي يجب العمل بقتضاها اذا بيع الامتياز

المادة الرابعة عشرة - يوجب اعطاء رخص والامتيازات اذ رسم الدولة يمكن عادة النظر فيه ضمن الشروط المحددة في من اربعة و لاكثر لا يمكن اجراء اي تازل اجالي او جزئي كان عن الامتياز وأي تمييز او تبديل لصاحبه الا بعد موافقة رئيس الدولة المصادق عليها من قبل المفوض السامي

المادة الخامسة عشرة - يحول لامرار صاحبه فيما يختص باجراء الاشياء العمومية المذكورة في دفتر لشروط علاوة على حقوق المخصوص عه في امو ١٨٥ و ١٩ و ٢٠ من هذا القرار جميع الحقوق التي تمنحها قوانين ولائحة الادارة بشأن ربح الملكية الممنوعة

ماستعمال الماء الموحدة عدم منح لامتياز وان يشترى مأخذ الماء المنشأة قانونياً مقابل تمويض عيني او تعويض مادي

اذا كانت هذه الحقوق حصرية في المزرعة المذكور فعلى صاحب الامتياز ان يرفع الماء او اقوه المستعملة عما وان تحمل عدم لاقضاء جميع مئة استبدال اي جرت في الانشاءات السابقة والتي ثبت لزومها بسبب سميرت لخدمة في شروط الاستعمال الا اذا صدر امر مخالف لذلك من الحكم لذي بطر في الامر كما هو مذكور في مقرة السابقة للفقرة الاخيرة من هذه المادة

بحق صاحب الامتياز فيما يخص مزارع ماء الارم ليري ان ينصرف بالحقوق الناجمة عن تطبيق مو ١٥٥ و ١٨ و ١٩ و ٦٢ من هذا القرار

بحق صاحب الامتياز فيما يخص مزارع اقوة على شكل كهربائي ان يتفع من حقوق الاسد و امرو. وتشديد لاعمال المنصوص عنها في قرار عدد ١٤٥٥ الصادر في ١١ حزيران ١٩٢٥ اذا حصل خلاف على نوع او قيمة تمويض المطوب فيرفع الخلاف امام السلطة الادارية

يجب على تداعي حين صدر حكمه ان يوفق بين الحقوق السابقة للمشروع ومصلحة المشروع الممنوح الامتياز به يحدد تمويض المطوب عن حقوق اعير حصرية بتأريخ منح الامتياز وفقاً للشروط المنصوص عنها سابقاً اذا لم يحصل اتفاق حي بين طرفين. اذا كان الامتياز يتعلق بقوة مائة فلا يمكن ان تتجاوز قيمة التعويض الاجمالية الواجب دفعها لاصحاب اثنان مائة ٢٠٠ عرش عن كل كيلوات من قوة الشلال الممنوح به الامتياز الهدية غير المصافية

تورع هذه غيمة بين صاحب شئ على نفسه سحب لامتياز وفقاً لتقرير خبراء تعيينهم المحكمة الادارية

الباب الرابع

تصعية حقوق مكتسه على مياه لأملاك عمومية

المادة الواحدة والعشرون - ان المعرفة الادارية لحقوق الافراد يجب ان تخص بحقوق الملكية او الانتفاع او لاستعمال المكتسبة وبيعاً على اعيون ومجدي المياه والحيرات والتفردان والمستقعات وسوع عام على مياه الاملاك العمومية تخضع للاحكام المذكورة في المواد التالية :

تجري هذه المعرفة بهمة صاحب الملك لدى رعب في ان يعترف بالحق الذي في تصرفه وفي ان يحدد عليه او همة رئيس الدولة ذك كل الامر متمم بدرس عام لتبشيره حوض ماء اولو وضع احصاء بالمنافع المائية لموجوده في حدى المنطق

المادة الثانية والعشرون - تفتح معاملات تصعية الحقوق بموجب قرار من رئيس الدولة يبين فيه موضوع القرار ويحدد فيه المناطق اي تدويعات التصفية تلحق بقرارات الآمرة بهذه الاعمال بالاعلة المرسية واللمة لعرية في مرصكر لديات المصطفة المذكورة وذلك علاوة على نشرها في الجريدة لرسمه

المادة الثالثة والعشرون - تكلف لقيم بالاعمال المنصوص عنها في المادة ٢١ لجنة يسميها رئيس الدولة وتؤلف كما يأتي :

من قاص	رئيساً
وموظف	من ادارة السامرة
وموظف	من الدوائر المقارية
ووجيهين	

داكل في منطقة حنة من حنة . جدد بعد حنة في حنة . عدد ١٨٦
 العدد ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 ان الحق ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩

تستد وتخص حنة . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 ونظم حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩

حنة على كل شخص حنة . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 لا على ٣٠ حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 الاماكن وعلى لا كثير حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩

حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩

حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩

حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩
 حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩ . حنة ١٥٠٢٩

الباب السادس

الجميات النفاية للمياه

المادة الثلاثون — يحق للملاكين صاحب اشدن ماء على اقتراح رئيس الدولة ان يؤتمروا بجميات نفاية ضمن الشروط المذكورة في هذا القرار وذلك لاجل اجراء الاشغال الميية اذقاه او حفظها او استعمالها

المادة الواحدة والثلاثون — تتعلق الاشغال المنو عنها في المادة السابقة بالامور الآتية :

- ١ — الاحتراز من مجري المياه الموقفة او الدائمة وبسوء طام من المياه المضرة
- ٢ — تنظيف مجاري المياه الموقفة او الدائمة وتسييقها وتقويها وتعديلها
- ٣ — تحبيب الاراضي الرطبة والمصرة بالصحة واصلاح مساحها وفتح الاملاح منها وتصريف مياهها

٤ — سد مسارب المستنقعات وردمها

٥ — الري

المادة الثانية والثلاثون — يجب ان يرسل الى رئيس لدولة كل طلب شائب جمية نفاية يقدمه للملاكون صاحب اشدن

يذكر في هذا الطلب

١ — منطقة اراضي النفاة وحالة ملاكي كل قطعة ارض مدخل هذه المنطقة

٢ — عابه لمشروع

٣ — ملخص لاشغال الواجب اجراؤها وتقدير النفقات تقديراً تقريباً

٤ — الطرق والوسائل اللازمة لسد نفقات الانشاءات الاولى للقيام عند الروم

بنفقات المحافظة

المادة ثلثة والثلاثون - يحضر هذا الضبط وزير او مدير لدولة في الدولة
المادة الرابعة والثلاثون - د شهر من المدة يمكن عند هذا خط قد يدعو رئيس
الدولة او السلطة التي يديرها هذه المادة ملاحظين الذين قد يستمعون من هذه الاشغال
الى اجتماع عام ويمن له رئيساً ليس من نوابه يكون من بين هذه الجمعية
ترسل دور لدفعة ومائة والرابعة من ينوب عنها في هذا الاجتماع
يذكر في محضر ضبط حضور اصحاب الشئ وسبعة لمداواة بوقع الاعضاء المحضرون
هذا المحضر ويذكر فيه قول لاس ينهال بوقع امضاءهم
يذكر في محضر ضبط هذا سند قول لاس في هذه الاشغال الذين لم
يحضروا الاجتماع ويأخذ هذا السند المحضر
يذكر لاشغال المدعوون رسمياً الذين لم يحضروا هذا الاجتماع العمومي او لم
يرسلوا مدويين عنهم يملين بهذا الاجتماع ويذكر ذلك في ورقة لدعوى
ان قول لاشترك بهذه الجمعية يعتبر صحيحاً اذا صدر من الاوصياء او وكلاء
الشرعيين عن املاك القاصرين والمحجورين والمثمين وغيرهم من المحجرين يجوز ان
يدخل في الجمعية اسدية

١ - رؤساء بلديات عن املاك قري او رخص لهم ذلك نوع خصوصي
المجلس البلدي او رئيس الدولة

٢ - مديرو املاك المعاهد العمومية اذا رخص لهم ذلك قانونياً

٣ - مدير لدور عقارية عن املاك الدولة لخصوصية

المادة الخامسة والثلاثون - يجوز تأليف جمعية خاصة واحدة في الاجتماع
العام الاكثرية الآتية

١ - ذ قبل الدخول في المقام اكثرية اصحاب شأن الذين يمثلون ربع قيمة

المقررات في الاشغال الموي اجراؤها للاحتراز من مخاري المياه والمياه المضرة
٢ - ذا قل في جميع الاحوال الاخرى الدخول في العناية ربع اصحاب الشأن
الذين يتلون نصف المساحة او نصف اصحاب الشأن الذين يتلون ربع المساحة
اذا كان الاقتراح بتأليف الجمعية النقاية مؤسساً على اسباب تتعلق بالصحة او بالمناخ
او باشياء عمومية وصادراً من رئيس الدولة فيحق لرئيس الدولة ان يأمر بتأليف الجمعية
الخصوصية مهما كانت نتيجة الاجتماع العمومي

المادة السادسة والثلاثون - اذا تمت لشروط الموده عم في المادة السابقة فتمرض
دائرة الصحة لرئيس الدولة مشروع تنظيم النقاية
يبين في هذا المشروع على الاخص برنامج الاشغال الواجب اجراؤها وتقدر نفقاتها
ومنطقة الاراضي الداخلة في الجمعية النقاية وتقسيم الارضي الى درجات مختلفة بالنسبة
لاستفادتها من تلك الاشغال وتوزيع الرسوم وكيفية استيفاء الرسوم وغير ذلك من
الامور المفروضة المتعلقة بسير الجمعية

يمرض هذا المشروع للتحقيق مدة ثلاثين يوماً في الاماكن التي يمسها رئيس الدولة
المادة السابعة والثلاثون - اذا كانت لاشغال تتعلق تعحف او تخوّد المسح او
ارلة الاملاح او تصريف المياه او سد مسدوب المياه او ردمها فيحق للملاكين الذين
لم يقبلوا بمشروع الجمعية ان يصرحوا في مدة التحقيق المذكورة في المادة السابقة انهم
يرعون في النزول عن اراضيهم الواقعة في منطقة النقاية الى تمويض

يحدد حيثئذ التمويض كما هو مبين في الفقرة الاخيرة من المادة ١٩

المادة الثامنة والثلاثون - عند انتهاء التحقيق تمرض الاضادة على وزير او مدير
الصحة في الدولة لا يبداء ربه يقرر بعد ذلك عند الاقتضاء تأليف الجمعية النقاية بموجب
قرار من رئيس الدولة يحدد في هذا القرار غاية المشروع والاشغال الواجب اجراؤها

وكيفية توزيع النفقات على الملاكين أصحاب الشأن وشروط ادارة الجمعية القباية
المادة السبعة و ثلاثون - تجري اللوائح الناحية عن تأليف الجمعية القباية على
العقارات وتقعها اية كانت البلد التي انتقلت لم وذلك حتى انحلال الجمعية النقابية
المادة الاربعون - تعرض الميراثات السنوية على موافقة رئيس الدولة دا طهر
لرئيس لدولة ان الجمعية قد هملت في ميراثها قد الاعتمادات لتسديد دين مستحق الاداء
فعلية ان يقيد ادارة في الميراثية الاعتمادات اللارمة لتسديد هذا الدين ويكون الامر
كذلك اذا كانت الاعتمادات المقيدة المهمة المدكودة اعلاء غير كافية

يعمل رئيس لدولة ادارة ايضاً مبلغ الرسوم لواجب استيعاؤها لطريقة يؤمن منها
دفع جميع المصاريف المقيدة في الميزانية

تحصل لرسوم او بدلات الاشتراك المقدمه في الميراثية بعدموافقة رئيس الدولة
كما تحصل لمراتب المشرة للجمعية امتياز خاص فيما يتعلق تحصيل الرسوم من قيمة
الاعمار والامحارات والمحصولات وامحارات الاراضي وحاصلات العقارات من اي نوع
كانت المفروضة عليهم لرسوم يحجب هذا الحق وأبمد حق الحرية ويجب عن الشكل ذاته
المادة الحادية والاربعون - يحق للجمعيات القباية بموجب رخصة من رئيس الدولة
ان تتابع الدعاوي امام المحاكم وان تجري عمليات الشراء والبيع والمصادلة والتسوية
والاستدانة والأمين

ويحق لها ايضاً ان تستحصل على لرحص او الامتيازات المنصوص عنها في المواد
١ و ٢ و ٣ من هذا القرار

المادة ثمانية والاربعون - ان المطالبات المختصة بتحديد منطقة الاراضي الداخلة في
الجمعية وتقسيم الاراضي الى ثلاث مختلفه بالنسبة الى استفادتها من الاشغال وسوع عام

المختصة بشرط تأليف الجمعية العامة بحسب تقدير في مده التحقيق والافكون لاية
لنفس عدم تقدير في مده اعميه

الهدية شانه ولا يعود - لا يحق لأنى . هند كان دخل في القامة ان يتبرأ من
اشترى كه ها بعد اسماء تحديق

الهاده لرمه ولا رمون - زرع جمع الاحلات لسمعه سير الجمعية وناجراه
لاشغل مام لحكاك لاداره

المادة الخامسة والأربعون - يحق عرض المشاريع وصكبة حرمها لاشمال
المختصة بالسيارات والترميمات مهمة من حرمها على موقعة دائمة - فقرة في الدولة التي
عليها ان تحقق حرمها

تقوم هذه لدائرة بالمرافعة فيه للأزمة طمع شغل لسهو وتصحيح وحق في
حالة الضرورة العاجلة بعد دراسة لما يثبت ثمة من تحري جميع الاشغال على نفقة
لجنة وان يتخذ جميع التدابير اللازمة لحفظ الاشغال

المادة السادسة والأربعون يحق رئيس هيئة ف لسف للهيئة ضمن حدود
الاعتمادات محققه هذه امره في حيزه كل و بعض مصاريف الملازمة له او للتزميات
المهمة للاشتات امصارى ملزم من قبل دائرة سافعة

تعد هذه السلطات في الدولة وحيثما دون ذلك من شروط وفي المادة المتحدة
من قبل رئيس الدولة على أنه لا يجوز أن تكون هذه مدة ثلاثين سنة

يحق بصانعي الدولة وجميع عائلات للجمعات المقدسة ضمن حدود الاعتمادات
المقدمة لهذه الجهة في مدينة الدولة

الهادية - مع والده - وهو - د. تشر - جمعية - مدونة - الاشتغال التي كانت
الأحلام - وحقق - لم يدرس - دولة - مدونة - د. تشر - بل يبعثه - أن يأمر - إدارة - بأجراء - هذه - الاشتغال

على نفقة الجمعية . ويكون الامر كذلك اذا خشي من توقيف او عدم تصليح الاشغال التي باشرتها الجمعية الخصوصية حصول نتائج مفسدة لمصلحة العامة

المادة الثامنة والاربعون - ن اعضاء جمعية نقابة الاداريين يؤلف منهم الاجتماع العام والبقاء والمدير

يحدد صلاحية وسلطة هؤلاء لائحه في فقرة ينف الجمعية النقابية
المادة التاسعة والاربعون - يحدد في قرار تأليف كل جمعية الحد الأدنى للصالح التي تعطي حق صوت و حد في الاجماع مع لكل عضو عدد من اصوات يساوي عدد ماله من المصوح باعتبار الحد الأدنى لها . الا انه لا يحق للمالك واحد ان يكون له عدد اصوات يزيد على العدد الاقصى المحدد في قرار تأليف الجمعية . لاصحاب الصالح التي تقل عن الحد الأدنى المعتبر الحق في رخصه . يوكلوا عنهم مندوباً او اكثر من بينهم في الاجتماع العام بشرط ان لا يفوق عدد مندوبهم عدد مصلح من المصالح باعتبار حدها الأدنى بالنسبة الى قطع الاراضي التي يملكونها بمجموعه

المادة الخمسون - يحدد في القرار الذي تتولف جمعية بموجبه عدد اعضاء نقابة وكيفية توزيعهم على فئات مختلفة

المادة الحادية وخمسون - يسحب في الاجماع اعم بصفة نقابة لمدة اربع سنوات وتصبح تحديد انتخاب ربع لائحه مرسومه

اذ انتخب الاعضاء من فئات مختلفة وقسم قائمة لائحه الى قسمين مناسب هده امثالت مختلفة يعين رئيس الدولة هؤلاء الاعضاء في سنة لاجتماع اعم بمدد معين اعصت بينهما مدة خمسة عشر يوماً او مدة ستة اشهر منهم وه

المادة لاية وخمسون - ينتخب اعضاء لجنة اقدمهم لشغل طائفة مدير ويجعلون

مماؤناً له اذا اقتضى الامر ليقوم مقام المدير في حالة تغيبه او عدم تمكنه من الحضور يمكن ان يجدد دائماً انتخاب المدير ومماؤه

المادة ثلاثة والخمسون - يحضّر تعيين عضو مجلس لادارة والمدير المعاون لموافقة رئيس الدولة

المادة الرابعة والخمسون - ذو مرر في اجتماع عام خارق للعادة حل الجمعية القابضة باكثرية الاصوات لمصوص عنها في قانون تأييدها فيصادق على هذا الحل بقرار من رئيس الدولة . لا يكون معمول هذا الحل الا بعد ان تتم الجمعية لشروط المفروضة عليها لتسديد الديون او لتأمين سلامة الاهلي والصحة العمومية

المادة خمسة والخمسون - اذا كانت ادارة الجمعية القابضة سيئة فيتحد رئيس الدولة جميع التامين سيرها سيراً ووبياً ويولد على الخصوص موقتاً شخصاً واحداً لسلطة المحولة للقابة والمديرها ويصدر امراً باسقاطهما من لوطيته

المادة السادسة والخمسون - يحق لرئيس الدولة ان يثبت عنه مدوياً او عدة مدوين في جميع الاجتماعات العامة وفي جميع اجتماعات اقسامه

الباب السابع

اسلطات القضاة والعقوبات

المادة السابعة وخمسون - تدون مخالفات احكام هذا القرار في محاضر ضبط يحررها مأمور الضبط القضائي ومأمورو وموظفو دائرة النيابة في الدولة ومأمورو القوة العامة وكل شخص مكلف حصوماً بالقيام بهذا الامر

المادة ثمانية والخمسون - كل مخالف لاحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ من هذا القرار

يعاقب مرتكبها بخزاه نقدي يتراوح بين ايرتين ومائتين وخمسين ليرة وما يسجن من يوم الى ستة اشهر او بأحدى العقوبتين فقط

تطبق هذه العقوبات على كل شخص يمارض في اجراء الاشغال المرحص بها وفقاً لاحكام هذا القرار او التي امر بها رئيس الدولة في الاملاك العمومية
تحكم في هذه المخالفات محاكم المخالفات

المادة التاسعة والخمسون - اد افتقر شخص محكوم عليه بأحدى المخالفات المنصوص عنها في هذا القرار فبس المخالفة ثمانية في مدة ثمانية اشهر ابتداء من اليوم الذي اصبغ فيه المحكم نهياً فيحكم عليه بأقصى عقوبات جزاء القدي وسجن و بأقصى احدى العقوبتين فقط لا في حالة ثبوت حسن نيته ثبوتاً قوياً واذ اوقع الحرم فيحوز المحكم بهذه العقوبات مضاعفة

المادة الستون - اذا سدت مخالفة احكام هذا القرار سرراً للاملاك العمومية او اتوا بها فيحكم على المخالف علاوة على العقوبات المنصوص عنها في هذا القرار بدفع نفقات التصليح كما يحدده رئيس الدائرة المسكفة بقرار المحفظة على اقسام لمنطل من الاملاك العمومية بحري زرع لاشغال او الانشاءات الممنوعة بحكم لقانون ودون مهلة على نفقة مرتكب المخالفة بهمة رئيس الدائرة المسكفة اليوم للمحفظة على الاملاك العمومية الحارية فيها للمخالفة

الباب الثامن

احكام خصوصية

المادة الحادية والستون - يجوز ابطال او تغيير لرخص والامتيازات بموجب قرار من رئيس الدولة وذلك للمحافظة على الصحة العمومية او لتلافي حوادث فيضان الماء الذي قد يحجم عنه خطر عام او لازالها

ينفي في جميع الاحوال اصحاب الرخص و الامتيازات مسؤولين عن الاضرار المباشرة التي تحدث لاشخاص آخرين

لمادة ثمانية وستون - يجوز لكل شخص رعب في استخدام المياه التي يحق له ان يتصرف بها ان يحصل على حر هذه المياه في لاراضي الواقعة بين اراضيها مقابل دفع تعويض عادل بدفع مسبقاً

يحدد هذا التعويض حياً او بالطريقة القانونية المذكورة في لفقرة لاختيرة من المادة

١٩ يستثنى من هذا الحق الموت والساعات والامكن المصونة الملائمة للمساكن يحق بالشروط نفسها لمطالبة بهد الحق د يعلق الامر بالمياه المراد تصفيتها والترع المعدة لتصريف المياه وتجهيف المستنقعات

يجب على دائرة الدفعة في لدولة ان توفق في الاحوال لمصوص عنها في هذا القرار مسبقاً على رسم الاشغال لواحد اخر وها

الباب التاسع

احكام حامية

المادة ثمانية وستون - العيت جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا القرار
لمادة اربعة وستون - رؤساء لدول ومدوني لمقوص السامي وامين لسر العام
في المفوضية العليا مكلفون كل فيما يمييه تعيد هذا القرار
بيروت في ٢٦ ايار ١٩٢٦

الامضاء . حويل

الانتفاع من بعض احكام القرار رقم ٣٢٠

الصادر في ٢٦ يار ١٩٢٦ حارياً على شئت جر بقول

قرار عدد ٣٨ D. R.

صادو تاريخ ١٢ نيسان ١٩٣٢

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين بتاريخ ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠

و ٣ ايلول ١٩٢٦

وسه على قرار المفوض السامي رقم ٣٢٠ الصادر في ٢٦ ايار ١٩٢٦ بشأن المحافظة

على مياه اراضي الدولة واستعمالها

قررو ما يأتي

المادة الاولى - تحري احكام المادة ١٨ ماعد الفقرتين ٣ و ٢ و احكام المادة ١٩ من

الباب الثالث و احكام الباب السابع من قرار المفوض السامي رقم ٣٢٠ الصادر في ٢٦ ايار ١٩٢٦

على تنفيذ جميع الاشياء المنصوح تأمر له معه لعمومية والتمتقة سواء بحار معدة لقل

البقول

المادة ثمانية - امين اسر لعم في نفوسية لمكاف لتعيد هذا القرار

بيروت في ١٢ نيسان ١٩٣٢

مين اسر نعم الدوب

الامضاء: يترو

تأليف اللجنة الدائمة

لحل الخلاف على المياه

قرار رقم ١١٠

ان رئيس دولة سورية

بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سورية
بناء على الحالة المبرمة واقتراح متصرف دمشق ومدير شرطها وموافقة وزير الداخلية
على تشكيل لجنة دائمة تعظر في النزاع الذي يحدث بين ملاحين بعضهم مع بعض وبين
هؤلاء الملاحين واصحاب المطاحن على مياه الانهر الحاربة

يقرر

١ - تشكل لجنة مؤلفة في هذه السنة تحت رئاسة متصرف لواء دمشق اعضاؤها
السيدان ركي افندي المهدي وناصيف بك ابي زيد من مجلس ادارة اللواء والسيدان احمد
بك اللحام وتوفيق اهدي الميداني من اعضاء البلدية ورئيس مهندسي الدفعة ورئيس مهندسي
البلدية مسيو وير

٢ - تنظر هذه اللجنة في النزاع الذي يقع على مياه الانهر الحاربة في لواء دمشق
بين الملاحين بعضهم مع بعض وبين هؤلاء الملاحين واصحاب المطاحن وتضع بعد التدقيق
تقريراً لحسم هذا النزاع يكون احكامه نافذة في الحال وعلى الذين لا يخلون بهذا القرار
ان يراجعوا انحاءكم ذات الاختصاص على ان تلتك المراجعات لا توجب اتخاذ احكام التقرير
الذي تضمنه هذه اللجنة

٣ - ترسل اللجنة قراراتها للتنفيذ الى متصرف دمشق وهذا يقوم بتنفيذ احكامها من جهة ويحبر وزارة الداخلية من جهة اخرى

٤ - تستمر هذه اللجنة على رؤيتها هذه اقساما مدة هذا الصيف كله والى ان تحل الازمة الناجمة عن قلة المياه ويمين انتهاء اعمال هذه اللجنة بقرار آخر

٥ - وزارة الداخلية مكلفة باخذ احكام هذا القرار

دمشق في ١٣ ايار ١٩٢٥

رئيس دولة سورية

الامضاء : صبحي ركات

شاهد مندوب المعوص السامي

الامضاء : شوقر



تأليف لجنة لحل مشاكل المياه

قرار رقم ٥٥٧

اذ رئيس دولة سورية

بالحق على القرار المؤرخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ تقاضي تأسيس دولة سورية

وبناء على قرار المؤرخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ تقاضي تعيينه رئيساً لدولة سورية

ولما كانت قضية توزيع المياه الابر الذي تسبب في كثير الاحداث اختلافاً بين

اصحاب الاراضي وتؤدي الى مشاجرات

ولما كانت مصلحة العامة تقتضي تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لحل الخلافات

التي تنشعب عن توزيع المياه المذكورة

وبناء على اقتراح وزير الداخلية

يقرر ما يلي

١ - تؤلف لجنة دائمة لحل الخلافات التي تنشعب عن توزيع المياه رئيسها منصرف

دمشق وعصوان من المجلس البلدي وعصوان من مجلس الاداري . ورئيس مهدي

لجامعة ورئيس مهدي لدائرة في المدة

٢ - عند وقوع طلاق يتوجب رئيس المجلس البلدي والبلدية عضوين من بين اعضاء

المجلس لذي يرأسه اكدت اعضائه في اللجنة لمصوص عم في المدة الاولى

٣ - وزير الداخلية يقرر عند احكام هذا القرار

في ٦ كانون الاول ١٩٢٦

محمد نامي

عن اسدوب المتاز : ديالوج

مصدق ١١ كانون الاول ١٩٢٦ ورقم ٩٥١

جل الخلاف على المياه

قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧

قررت بمجلس الوزراء المالي في ٣١ تموز ١٩٣٢ رفعة صحت الاراضي التي - في من
نهر هيبس في اشكوى من صاحب المطاحن الواقعة على طول نهر المذكور وخاصة
صاحب طاحون الزيتون لسدهم مياه نهر ووضع عود في موهها - سب قلة المياه
لاراضي المشكين وتقدرهم ضرراً عصبياً سب تصريف المياه وخاصة مردوعاتهم اليها
الامر لدي ودي بالنيحة لي تصدر الخربة قلة الاراضي التي عن قلة الحصول . كما
الي طرح لجنة حل الخلافات على مياه نهر نريجه دين - حكومه اومت مرراً
في ١٣ مايس ١٩٢٥ ودرقم ١١٠ - ليتم حله موفقه من الخلافات التي تحدث بين الفلاحين
مع بعضهم البعض على المياه وبينهم دين - صاحب المطاحن الواقعة على مياه الالهة ثم صدر
قرار بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٢٦ ودرقم ٥٥٧ - سائب حنة دة دل لموفقه سب قلة ذكر
تخويلها حق المطر في الخلافات التي مع بين الفلاحين وبين صاحب المطاحن في حين ان
تخويلها هذا الحق يصاً كان يجب ان يجره بصريق الاول مادمت اللجنة الاولى موفقه
وهذه داعة

لذلك تعهد بالاجماع ان تخويل اللجنة الدائمة مؤلفه بالقر ١٠٠٠ م ٥٥٧ حق حل الخلافات
التي تقع بين الفلاحين وصاحب المطاحن بصاً لدي كان محولاً بموفقه مؤلفه بالقرار
تاريخ ٣ مايس ١٩٢٥ والاع هذا قرار ي ودرقة له حدة لاجراء المقتضى

دمشق ٢٩ ربيع الاول ١٣٥١ و ١ آب ١٩٣٢

تذبيبه

ملحق للجزئين الاول والثاني من هذه المجموعة

بمد طبع الجزئين الاول والثاني من هذه المجموعة صدر بعض المراسيم والمقررات التي لها علاقة بما نشر في الجزئين المذكورين ، كما ان هاتك مقررات لها علاقة بهما وقد ذهل عن نشرها فبهما ، لذلك وخذ من الضروري درجها بشكل ملحق بهذا الجزء الثالث
اتماماً للفائدة المرجوة



تنظيم الفقرة ٣ من المادة ٣

من القرارات عدد ١٥ - س وعدد ١٦ - س تاريخ ١٩ كانون
الثاني ١٩٢٥ المتعلقين بالجنسيتين اللبنانية والسورية

قرار رقم ١٦٠ ل.ر.

صادر في ١٦ تموز سنة ١٩٣٤

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ و ٢٤ سنة ١٩٣٠ وفي ١٦
تموز ١٩٣٣

ونشاء على القرارات عدد ١٥ - س وعدد ١٦ - س تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥
المتعلقين بالجنسيتين اللبنانية والسورية

فرد ما يأتي

المادة ١ - تمت الفقرة ٣ من المادة ٣ من القرارات عدد ١٥ - س وعدد ١٦ - س
الصادرين في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ بالاحكام الآتية
يمكن ان تعتبر خدمات مهمة الخدمات الفعلية في الجيوش الخاصة ذى بلغت ارتفاعها
مدتها الستين

المادة ٢ - امين السر العام مكلف تنفيذ هذا القرار

بيروت في ١٦ تموز ١٩٣٤

المفوض السامي

الامضاء: دي ماريتيل

تعديل وتتميم القرارات عدد ٢٨٢٥

و ٢٨٢٥ مكرر تاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ المتعلقين

بالجنبيين اللبانية والسورية

قرار عدد ١٦٦ ل.ر

صدر في ١٦ تموز سنة ١٩٣٤

ان المفوض الى مي الجمهورية مرسوبه

س.ع. على مرسومي رئيس جمهورية مرسوبه صادرين في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ وفي ١٦

تموز ١٩٣٣

و.ع. على لقراري عدد ٢٨٢٥ و عدد ٢٨٢٥ مكرراً تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ المتعلقين

بالجنبيين اللبانية والسورية

قرر ما يلي

المادة ١ - تم لقرار عدد ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ بالاحكام التالية :

وفي حال عدم وجود تعينات اخرى يعتبر العسكريون المندوبون للحيوش الخاصة
الذين كانوا من الخدمة اتركه ساعاً وغير مقيدون في سجلات الاحوال الشخصية انما
كانوا حاضرين تاريخ ٣٠ - ١٩٢٤ من حصة اللبانية كانوا في الخدمة في اراضي
لبنان لكثير سالك تاريخ ١

المادة ٢ - تم لقرار عدد ٢٨٢٥ مكرراً تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ بالاحكام التالية :

وفي حال عدم وجود تعينات اخرى يعتبر العسكريون المندوبون للحيوش الخاصة

الذين هم من التابعة التركية سابقاً غير المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية انما كانوا
حاضرين بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ من الجنسية السورية اذا كانوا في الخدمة في اراضي اتحاد
دول سوريا بذلك التاريخ »

المادة ٢ — امين السر العام في المفوضية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار
بيروت في ١٦ تموز سنة ١٩٣٤

المفوض السامي
الامضاء : د دي ماريتيل



بلاغ السكرتيرية العامة للمفوضية العليا

شأن حسبه الاحقية وكمه اكتابها وودويه

لعت نظري الى تساهل بعض الادارت رسميه سواء كانت في لاداره امركية
او في دوائر مدوي المفوضه و دوائر الحكومات في قبول اصفه لاحقيه من يدها
من الاشخاص الذين اصلهم من الملاد وامة تحت لاداب لافرسى ونحسوا فيها بعد
على قولهم بحسبه حده مهده ساسة بذكر كة " تصفى حكاة " اماران ١٦٠١٥ مؤرخين
في ١٩ ك ٢ سنة ١٩٢٥ مؤيدة لاحكام النظامات عثمانيه ساسة في هذا صدد لا يمكن
تجنس للسني والسوري بحسبه جنه وترك حسبه لاصليه "م بحر ذلك بقرار من
رئيس الحكومة اتبع اليها اشخص

ون تحرير قيد للسني او اسوري في سجل قصبه حده و سفره بحوار سفر احيي
لا يكتفي قطعاً لاثبت كونه اكتب بصورة صحبه بحسبه لاحقه التي يدهم اذ عليه
ان يثبت ان هـ لا كتب سنته لاحرة لمذكوره علاه وارجاء من مدويين
والمديرين ان لا تنيب عن هـم هذه اموعد مدوية ون يؤمو مر عام في كافة للدوائر
التابعة لهم

بيروت في ٢١ حزيران ١٩٢٨

السكرتير العام

الامضاء : موغرا

التحقيق الجزائي والمدعون بالجنسية

الأجنبية

بدون عام

نبلغكم برفقته صورة عن البلاغ الصادر من السكرتيرة العامة في المفوضية العليا بخصوص من يدعي الجنسية الأجنبية من اللبنانيين أو السوريين ونحيطكم علماً بأنه إذا ادعى أحد الطرفين (اللبناني والسوري لأصل) أنه رؤية دعوى حرثية بأنه من تنمة الأجنبية فيجب قبل إعطاء قرار بعدم لوطته تدقيق الأوراق المرددة منه

ولدى وقوع الخلاف يجب عرض قضية على لجنة الجسست المصوص عام في ورون التنظيم قصدي أو ح في ١٧ شط ١٩٢٨ وصال الطلب بواسطتنا ويمكن منة الحق من قبل لجنة العامة أو المستنطق الى ان يرد اقرار لمطى بشأن الجلسة

وذات للجنة اشار اليها الجلسة لاحية المدعى بها رفع اية العامة يدها حالاً عن الدعوى وتحيل الأوراق واسطفا الى لجنة العامة المحظطة في بيروت فيرغب بكم تطبيق احكام هذه التسمات بكل دقة في ٢٩ حزيران ١٩٢٨

مدعي عام الاستئناف

صورة الكتاب

الذي يبلغ الى الحكومة اللبنانية بشأن جنسية المرأة المتروجة
بأحد دحايا الولايات المتحدة الاميركية

من المفوض السامي بالوكالة للجمهورية امراسوية

الى مدووب المفوض السامي بالوكالة لدى الجمهورية اللبنانية

انه بناء على المادة السادسة من القرار ١٥ - س و لقرار ١٦ - س المؤرخين في ١٩
ك ٢ سنة ١٩٢٥ تقدم المرأة اللبنانية او السورية جنسيتها عند ما تنزوح احد الاجانب
شرط ان يكون قانون زوجها اوطي يمنحها جنسيتها . والا فهي تبقى لاسميه او سورية
على ان الفصلية العامة للولايات المتحدة ارسلت تدكريه بناء على قانون اصدره
مجلس الامة الاميركية بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٢٢ لانسح المرأة التي تنزوح احد دحايا
الولايات المتحدة والمرأة التي تنجس قريبها بالجنسية لاميركية بعد القانون المذكور
معتبرتين من الرعايا الاميركيين بسبب ذلك الزواج وهذا التجنس
تطبيقاً للقوانين المتقدم ذكرها يجب ان يحتفظ بجنسية النساء اللبنانيات والسوريات
اللواتي يتزوجن من دحايا تلك الولايات

ولا تزال القوانين والانظمة لمحصة دحايا لدول المشمولة بالانداب تطبق عليهم
وبخاصة بالذكر الجزوات الاسميه والسوروية . انه يمكن اعطاؤها لمن
بيروت في ١١ ايلول ١٩٣٠

السكرتير العام بالوكالة

الامضاء : هويو

توريث المصريين للسوريين

والسوريين المصريين

بلاغ رقم S.A.E. - ٦٠١٣

من المستشار مندوب المفوض السامي لدى دولة سوريا
الى فخامة رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

دمشق ٥

كتاب رقم ١٩٦٨ - ٧٨١ مؤرخ في ٤ شباط ١٩٣٢

سألتوني هل التشريع المصري قبل الاجاب وعلى الاحصاء السوريين في ميراث
احد التبعة المصرية

فقد اخذت وزارة خارجية مصر سعده قرب كما روى من صورة لمذكرة لمربوطة
ان اختلاف الجنسية في مصر لا يبع الميراث وتصلوا - دمشق في ٥ حزيران

في المذكرة المحوت عنها في البلاغ المار المذكور رقم - ١٧٥ - ٢٨١٢٩

مصر في ٧ ايار سنة ١٩٣١

بالبلاغ ذي الرقم ٧٧ المؤرخ في ١١ نيسان ١٩٣١ اعربت سفارة قرب . بناء على طلب
حكومة سوريا ، عن رغبتها في معرفة كون التشريع المصري قبل الاجاب وخاصة
السوريين في ميراث احد التبعة المصرية ام لا ؟

جواباً عن ذلك تشرف وزارة الخارجية باعلام السفارة . بناء على اعادة من الوزارة
دات المرجع بان اختلاف الجنسية لا يبع الميراث وتعتزم وزارة الخارجية هذه الفرصة
لابلاغ سفارة فرنسا فائق اعتبارها الاكيد

بلاغ وزارة العدل الجلية

ذو الرقم ١٤٠٥٧ لدمري تمت نظر محاكم البداية الى وجوب

التثبت من ضابط الاحوال المدنية عن صحة ما ينسب

الى المحكوم عليهم من كتبهم فيدبر في نفوس

تبيين لئلا من الاطلاع على امر رت قضيا التي ردنا لطلب نقض الحكم بصادرها
بأمر تحريري ان رجال الدرك كثير ما يطعنون في اسرار تدرك الهوية المصوص
عليها في المادة ٩٠ وما بعدها من قرار نفوس دي لرقم ٣٦٣٣ ويطعون ضطاً في حق
من يسجز عن ارازها ضمن به مكروه وبحل ضبط الى حكمه بداية لاخر في هذه
المخافة وهي تحكم على المحكوم عليه من احواله المدنية عن صحة ما ينسب اليه
صحة ما يسند اليه وعند ما يكتسب الحكم الدرجة قطعية يظهر به غير مكتوم فترسل
الاوراق الى الوزارة لطلب نقض حكمه بمر تحريري وفي ذلك مائة وقت وشغال
للدوائر المدنية والمحاكم على غير صالح لئلا يفتني تمت نظر محاكم البداية الى وجوب
التثبت من ضابط الاحوال المدنية عن صحة ما ينسب لئلا هؤلاء محامين مما لا تحكر
هذا الخطأ

دمشق في ٢٦ / ٨ / ١٣٥٣ - ٣ / ١٢ / ١٩٣٤

وزير المدنية

محمد عطا الايوبي

تشكيل لجنة خاصة

للاحالة على القضاء

مرسوم رقم ٣١٢٤

ان رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور - ربح ١٤ - س ١٩٣٠

وبناء على لقرار المؤرخ في ٢٠ مارس ١٩٢٦ رقم ١٣٥

وبناء على لقرار المؤرخ في ٦ تموز ١٩٢٨ رقم ٢٦٨

وبناء على ان لجنة للاحالة على القضاء لدخول انوائه بالقرار رقم ٢٦٨ لا يمكنها

لتراكم الاعمال المحالة اليها تأمينها بالالاقات الارمة

وانه من الارم لشكل في حله حاسه السكل قضية تحول عليها

وعلى انه خلافا لما ذكر يجب ان يؤخذ طر الالهيه امكان عبات اعضاء اللجنة المذكورة

لاسباب مشروعة واستدراك تعيين اعضاء ملازمين بحلول محام

وعلى ان هذه التدبير تتفق مع احكام لقرار ١٣٥ المذكورة آتيا

وبناء على اقتراح مجلس الوزراء ووزير الداخلية

برسم ما يلي :

١ - يلغى القرار رقم ٢٦٨ وتاريخ ٦ تموز ١٩٢٨ الذي بموجبه نالفت لجنة الاحالة

على القضاء الدائمية

- ٢ — تؤلف لجنة خاصة لكل موطن محل على لجنة الاحالة على القضاء تطبيقاً
 لاحكام المادة ٣٣ من القرار رقم ١٣٥ المؤرخ ٢٠ سوت سنة ١٩٢٦
- ٣ — يعين كل وزير ليثله في اللجنة المذكورة عضواً أصيلاً وعضواً ملاًزماً
 ويجب ان يكون الاعضاء الملاًزمون كالأعضاء الاصيين حائزين على شروط الدرجة
 والقدم المنصوص عليها في القرار ١٣٥ وتاريخ ٢٠ مارت ١٩٢٦ فيقومون بأعمال اللجنة عند
 غياب الاعضاء الاصيين لأسباب شرعية ثبتت سمعتها لدى اللجنة وذكرت في ورقة الضبط
- ٣ — يذاع هذا المرسوم ويبلغ الى من يلزم
 دمشق في ٨ شعبان ١٣٥٣ و ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٤

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس وزراء

محمد تاح الدين الحسي

وزير الاشغال العامة

محمد جميل الاشقي

وزير الصدية

محمد عطا لاوي

وزير لزراعة والتجارة

محمد الاضهلي

وزير المعاف

حسي ابرازي

وزير المالية

هري هدية



بلاغ وزارة العدل السورية الجلية

ذو الرقم ٢٠٥٨

لشأن تركات الاحاب المصوص عليهم في القرار ١٨٢٣

سأل بعض المحاكم عما اذا كان قرار ذو الرقم ١٨٢٣ والمؤرخ في ٦ شاط ١٩٣٠ يشمل التركات التي توفي المؤثر فيها قبل صدور القرار المذكور وكان له بيت بها مد أم يقتصر على التركات التي توفي لمؤثر فيها مد صدوره وما كانت عدده التركات مفتوحة بعد نشر هذا القرار الواحدة في المادة ثمانية أرمي الى تركات التي تحدث مد نشره وكان تفسير المفوض السامي على هذا النحو كان قرار المذكور غير شامل الا للتركات التي يتوفى المؤثر فيها بعد صدوره وعلى ذلك يجب ان يكون سير اصحكم

دمشق في ٢ - ١١ - ١٣٥٠ - ٩ - ٣ - ١٩٣٢

عن وزير العدلية

سامي العظم

كتاب المفوض السامي ذو الرقم ٩٥٩٩

نورج في ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٤

بتفسير عدة (مكتب حقوق وتركه) ورد في المادة ٣ من قرار ذي

الرقم ١٤١ ٢٣٧٧ جمع لورنه

١٩٣٤

من المير كوت دوماريل، مفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا
ولبنان لسعادة مستشار المصحة، مدون مفوض السامي لدى الجمهورية السورية
عظماً على كتابكم ذو الرقم ٥٥٩٦ و - ج ١٥ حرير - مضي بحسب ان يفهم من عبارة
«اصحاب الحقوق في التركة» بحسب رأي المستشار التشريعي في هذه مقوضية المدّ جمع
الدين لشأ حقهم في مال من تركته حين انحلال وهم جمع لورنه
سواء كان لهم وصية أو لم يكن لهم وصية ومسمى ٣٣ بجمع التركة أو لم يشرع لها
او شيء معين من الروح مدي مي ج
وبالعكس فإن المسوء من يصف مال ذي سوي بدين لشأ حقهم قبل انحلال
التركة ليسوا من أصحاب الحقوق فيها

لذلك كان التعير لوردي المادة ٣ من قرار ذي رقم ١٤١ - ل د نورج في
٣ تشرين الاول ١٩٣٣ ذي معنى واضح بصورة كافية لا يحتاج تعيين معناه بنص تشريعي
انتوقع - فان

تعديل المادتين ٣ و ٤

من القرار عدد ١٤١ / ل. د. الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ بشأن تحديد
الصلاحيات المعترف بها للسلطات المحلية وادارة البلديات
المعية عند حصول تركه حبه و تركه للاجانب حق فيها

قرار عدد ٢٩٨ ل. د.

صدر بتاريخ ٢٦ ك ١ سنة ١٩٣٤

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣
وبناء على القرار عدد ١٤١ / ل. د. الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣
قرر ما يلي

المادة الاولى - عدلت كما يلي فقره ثالثة من مادة ٣ من القرار عدد ١٤١ / ل. د.
الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ بشأن تحديد الصلاحيات المعترف بها للسلطات القنصلية
وولجيات السلطات المحلية عند حصول تركه حبه و تركه للاجانب حق فيها
(٤٠) - ان يحصل مباشرة و بدون مدخلة سلطات محلية جميع الاموال التي كانت
التحت وجميع ديون تركه و ان يعطى بحسب صحة الاشخاص المودعة عندهم هذه
الاموال والمدنيين الآخرين فتم ذمهم اصبحت مودعة بمجرد تسليمهم القصل مال التركة
بناء على تصريح كتابي منه تحت اشراف المندوبين في هذه لارل من هذه المادة
قد انخرأ و ان يودع لائمة و لامون بحسب (و لائق دون تغيير)
المادة الثانية - عدلت كما يلي فقره لاحيد من مادة ٣ من القرار نفسه

ان الاختلاف اني تنولد سبب تطبيق لتقررات من الفقرة الاولى الى الفقرة السادسة من هذا القرار ترفع الى سلطة قضائية . لا يمكن قول دعوى المدعي الا اذا ثبت للسلطة القضائية ان تمسك قد تلحق عدم بامانة هذه الدعوى . ويحق للفصل ان يعمل مع المحكم كمثل التركة الوصي به و تير الوصي به . اذا لم يستعمل الفصل هذا الحق فانه صي الذي يثبت في خلاف امر دولة عند لافضاء تسع سلطة قضائية جميع الاحكام او مررت اي يصدرها بشا لاختلاف

يجب ان توقف بصفة التركة حالاً بعد ذلك لاعتراض المقدمة للحكم الى السلطة القضائية لمكانه اعياء هذه بصفة و ن . و تلاحقها لسلطة القضائية حالاً بعد الفصل في الخلاف

لانحول لاعتراضات المقدمة للسلطة القضائية ون تحصل اموال التركة من قبل القضاة وتسليم الاشخاص الآخرين لمدينين و اودعين بحادث صححة ما لم نبلغ قانونياً الى هؤلاء المدينين من من المحاكم وحبسهم لا يتعدوا عن هذه الامور و فصل في الخلاف وفي هذه الحالة لا حيرة بحسب ادعاء هذه الاموال في مصر و دولة .

المادة الثالثة - عدلت هذه من مرادفة على الصورة التالية :

المادة (٤) : عدم ما يمس من انت في الخلافات لمرفوعة مع المحاكم ومن تنفيذ الاحكام ومن وده جميع ديون التركة و بعد سداد هذه المصروفات في المادة الثالثة في فقرتها الخامسة يمكن عندئذ الفصل في تسليم موجودات التركة الصافية للورثة او لوكلائهم او ان يراها لهم

المادة الرابعة - عين . اعدت . و صفة العليا مكلف بتنفيذ هذا القرار

اموص - مي

بيروت في ٢٦ ك ١٤٠٢

الامضاء : د. دي مارسيل

- ٣٨٨ مكررة -

اعطاء بطاقة هوية الاجانب

قرار عدد ١٠ - L. R.

صادر في ٢٣ شباط سنة ١٩٣٥ .

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
سأه على مرسومي رئيس الجمهورية مرسومة صادرين في ٢٣ شباط سنة ١٩٣١ وفي
١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على القرار عدد ٨١ / R تاريخ ٢١ آب ١٩٣١ . بطاقة هوية للاجانب
مرد عابتي

المادة الاولى - انه فيما عدا الاستثناءات منصوص عليها في المادة ١١ من المرسوم عدد
٨١ / L. R الصادر في ٢١ آب ١٩٣١ يحق على الاجانب الذين كانوا مقيمين في اراضي
الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي قبل دخول القرار عدد ٨١ / L. R في حيز التنفيذ
والذين لا يزالون مقيمين في الاراضي المشار اليها في تاريخ نشر هذا القرار وليس لديهم
بطاقة الهوية التي تفرصها المادة ١١ المذكورة اعلاه ان يتقدموا هذه البطاقة في خلال ثلاثة
اشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار

وذا لم يسجلوا بموجب الاحكام السابقة معاقبون بالمرء العقدي المنصوص عليه في المادة
١٥ من القرار عدد ٨١ / L. R.

المادة الثانية - بين السر العام في لموضوعة يجب مكافئ تنفيذ هذا القرار

بيروت في ٢٣ شباط سنة ١٩٣٥

المفوض السامي الامضاء د. د. دي مارتييل

- ٣٨٨ مكررة -

تعديل القرار عدد ٨١ / L. R.

الصادر في ٢١ آب ١٩٣١ بإعطاء بطاقة هوية للاجانب

قرار عدد ٥٢ - L. R.

صادر في ٤ اذار ١٩٣٥

ان المفوض لسامي الجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين بتاريخ ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠

و ١٦ غور ١٩٣٣

وبناء على قرار عدد ٨١ / L. R. تاريخ ٢١ آب ١٩٣١، بشء بطاقة هوية للاجانب

وبناء على القرار عدد ٩٠ / L. R. الصادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٥، بشء بطاقة

هوية الاجانب

قرر ما يأتي

المادة الاولى - ابدلت الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار عدد ٨١ / L. R.

الصادر في ٢١ آب ١٩٣١ بالنص التالي :

« المادة ١ - كل اعني تجاوز خمسة عشرة من سنة ويريد ان يقيم في اراضي

الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي اكثر من ثلاثة اشهر يجب عليه ان يحرص في

حلال عشرة ايام من وصوله في دائرة لامن لبدء لاقرب من محل اقامته لطالب

بطاقة هوية »

المادة الثانية - ابدلت الفقرة الاولى من المادة ٢ من قرار عدد ٨١ / L. R. صادر

في ٢١ آب ١٩٣١ بالنص التالي :

- ٣٨٨ مكررة -

المادة ٤ - اذ غير لاجبي محل دمه وار د ن تمه اكثر من ١٥ يوم في محله الجديد وجب عليه ان يؤثر على نطقة هوية في دائرة لامن عام ودام يكن دائرة امن عام في دائرة الشرطة بحيه واذا يكن دائرة شرطة في دائرة لدرك تحي وذلك في خلال ٤٨ ساعة من وصوله

لمدة ثلثة - مدت مدة ٦ من عدد ٨١, ١١١ صادر في ٢١ - ١٩٣١
بالنص التالي:

المادة ٦ - يح على الملاكين ومحتد المادق ومؤجرين ان يبطواهم في خلال ٢٤ ساعة دائرة لامن لمام وفي حال عدم وجود دائرة امن عام لدائرة الشرطة المحلية وفي حال عدم وجود دائرة شرطة لدائرة لدرك التحي عن وجود لاجاب للسككين في بونهم ويحري الامر نفسه على اصحاب الدسبونامات والمثليه

المادة رامة - تمت لمدة ١٥ من اقرار عدد ٨١, ١١١ الصادر في ٢١ - ١٩٣١
بالنص التالي:

ان المخالفات لاحكام المادتين ٤ و ٦ تعاقب بالمعقوبات نفسها

المادة خامسة - بين المرامم في النفوسية لاجاب مكاف تبعد هذا اقرار

بيروت في ١٤ اذار ١٩٣٥

الامضاء

لا عارد





تعديل النظام المالي للبلديات رقم ٣٢٤٢

مرسوم استراعى رقم ٦٤

ان رئيس الجمهورية السورية

بهاء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وبناء على لقرار المؤرخ ٢٩ مايس ١٩٣١ ورقم ٣٢٤٢ المضمن لنظام المالي للبلديات
وسه على قرار فعدة لمعرض السامي تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ ورقم ١٧٦ ل. د.
وساه على اقتراح وزير الداخلية وموفقة مجلس الوزراء

برسم م. لي :

١ - سمى بمس ماده ٢٤ من لقرار المؤرخ ٢٩ مايس ١٩٣١ رقم ٣٢٤٢ ويستعاض
عنه بالمس لآتي :

لا يجوز مباشرة إنشاء او إعادة ي. س. او حرار تصليح من شأنه تعديل حالة لعقار
المخرجه في مسجعه المدينة قبل الحصول على اشارة بذلك وهذه القاعدة لا تقبل اي استثناء
ويستوفي لمصلحه موازنة المدينة لقاء عطاء بوحدة :

اولاً - رسم تسجيل مقطوع قدره مائة قرش سوري ويخص هذا الرسم في نصف
في المدن التي يكون عدد نفوسها دون عشرة الاف نس

ثانياً - عن كل ي. س. جديد او اعاده ي. س. او حدى مصادته البناء باعتبار المتر المربع
والطابق والسطح رسم حده الاقصى واحد في المئة من القيمة الحقيقية للمتر المربع من
الارض التي اسطيت وحصة البناء علي وتسوي اربعة امثال الرسم عن الانشاءات
والمشرفات والممرات التي تتجاوز بوزنها ٤٠ سم متراً

ان لاقية والسراديب التي لا تملو عن سطح الارض منزلاً أو نصف المتر لا تعد من طبقات البناء
ثالثاً - عن بناء وعمارة وحجبه سقف وحديد حاجر رسم قدره عشرة قروش
سورية عن كل متر مربع

يحسب السطح بغير كائنات السقف لصيب ارض وسطي بالارتفاع اوسطي للواجهة
او الجدار. ويضاف هذا الرسم عند ارتفاعه في الرسم مخصوص عليه في لفظة الساحة. ولا
يستوفى هذا الرسم عن البناء لو حلت لغير حده من حط بناء حده ثلاثة امتار او اكثر
وابناً - يستوفى رسم مقطوع قدره ايرتال سورين باسم سقف بمرع لعمش
الموكل اليه تحديد التخطيط والطيب البدي الموح بالكشف الذي يجري قبل اعطاه
اجازة السكن ويصيب الطيب الذي يقوم بارتفاعه من هذا سبع ستون قرشاً سورياً
حاصلاً - الرسم يدفع سماً عن كل نشاء واعادة بناء على طريق المنة قاه شغال
الرصيف والجادة تماماً للشروط المصدقة المخصوص عليه في الخطات البدي وهذا الرسم يحدد
بصورة مقطوعة بنسبة ١٥ في المئة من المبلغ لتحقيقه وفقاً للقرنين شايه ولثالثه المتقدمتين
بحسب موافقة البلدية على كل تعديل بظراً بحدوث على حط او اشرارح الاصلية
مما يستلزم عادة سطر في الرسوم المستوعمة والدمتها بحدوث وفي مثل هذه الحالة
يستوفى رسم تسجيل مضاف جديد قدره خمسة سورين قرشاً سورياً ويخصص اى خمسة وعشرين
قرشاً سورياً في المدن التي يكون عدد نفوسها اقل من عشرة آلاف نفس

المادة الثانية - يذاع هذا الرسوم ويبلغ الى من يرم

محمد علي عابد

دمشق في ٦ يول ١٩٣٤

صدر عن رئيس الجمهورية السورية . رئيس مجلس اورداه محمد تاج الدين الحسي

صدق من الموصية لعب موح الفر رقم ٢٢٢ تاريخ ٢٤ يول ١٩٣٤

وكيل المفوض لسمي : التوقيع : لا عازد

الغاء الرسم المتعلق بالزوارق البحرية

مرسوم استراعى رقم ٩٩

ان مجلس اورداء في الجمهورية السورية
بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ٩٣٠
وبناء على قرار دي المفوض السامي للجمهورية الافرنسية المؤرخين في ٣٠ تشرين
الثاني ٩٣٣ و ٢ تشرين الثاني ٩٣٤ رقم ١٧٦ لرد و ٢٥٨ لرد
وبناء على قرار دي المفوض السامي للجمهورية الافرنسية المؤرخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٥
ورقم ٦/١ لرد الذي يهد الى مجلس وزراء سورية لاصححه وتعديله وكاله
وبناء على المادة السادسة من القرار رقم ٣٧٤٢ - ضمن "العدم" في البلديات
ولما كان تعدد رسوم زوارق البحرية من شأنه يحد صعوبات في سبيل التجارة
البحرية وكان الغاء الرسم الذي تستوفيه البلديات لا يؤثر على وادائها
وبناء على اقتراح وزير الداخلية وموقفه مجلس وزراء تاريخ ٢٣ كانون الثاني
١٩٣٥ ورقم ٤
رسم ١٠ في ١
١ - اني ارسوم المخصوص عليه في امدته السادسة من القرار رقم ٣٧٤٢ المتعلق
بالزوارق البحرية فقط اعتدراً من تاريخ ١ كانون الثاني ٩٣٥
٢ - يذاع هذا المرسوم وينفع من يومه
دمشق في ٢٣ كانون الثاني ٩٣٥ عن مجلس اورداء . رئيس مجلس اورداء
وزير الداخلية . محمد تاج الدين الحسيني محمد تاج الدين الحسيني
صدق من المفوضية امياً بتاريخ ٦ شباط ٩٣٥ تحت رقم ٢٨

نظام بيع البنزين بالمفرق

مرسوم اشراعى رقم ١٦

ان رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وبناء على قرار فضامة المفوض السامي لمؤرخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ رقم ١٧٦/ل.ر.

ولما كان من الضروري وضع نظام لتمييز البنزين بالمفرق للسيارات

وبناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء

يرسم مايلي

١ - يجب على باعة البنزين بالمفرق للسيارات ان يملئوا بصورة واضحة اسماء

المواد المعروضة للبيع

يجب ان تكون اسماء البيع هذه معينة حقاً بالبنزين

يكون الاعلان بواسطة لوحات موضوعة بصورة ظاهرة جداً ويكتب باحرف عربية

وافرنسية لا تمنحى وكبيرة الى حد تمكن معه قراءتها بسهولة من مسافة عشرة امتار

اذا كان البيع بالصفحة فتوضع اللوحة امام كومة من الصفائح او فوقها واذا كان

البيع او عامتعددة من البنزين فعليه ان يحمل من صفائح كل نوع كومة على حدة

ون يضع لوحة الاعلان على كل كومة

٢ - اذا كان البيع بواسطة موزع ميكانيكي فان اوعية الكيل يجب ان تسع عدداً

صحيحاً من اللترات وتكتب هذه السعة على اوعية الكيل نفسها باحرف عربية

وافرنسية لا تمنحى

٣ - كل مخالفة للاحكام المدة في المدين الاولى والثانية من هذا المرسوم يعاقب مرتكبها بجلاء عدي بتروح بين ليرة وخمس ليرات سورية لسنة اذا تكررت المخالفة مرة اخرى في خلال ثلاثة اشهر ابتداء من اليوم الذي اكتسب فيه الحكم الاول الصفة النهائية فيدفع مرتكبها غصصا لا على من المارة واذا تكررت المخالفة مرة ثانية في خلال ستة اشهر ابتداء من اليوم نفسه وبحكم علاوة على ما تقدم ناقض حالات البترين موقفاً وهذا لا يدل بحدود بموجب حكم محكمة ولا يجوز ان تزيد مدته عن خمسة عشر يوماً

٤ - ان استعمال مكاييل غير صحيحة يعاقب مرتكبها بجلاء نقدي بتروح بين ليرة وخمس ليرات سورية لسنة والسجن من يومين الى اسبوع واحد هاتين العقوبتين معط

٥ - فصلاً عن العقوبات المصوح عليها في المادة السابقة من استعمال مكاييل مشوشة يقضي بحجزها حالاً من قبل مأموري التحقق اذا كانت المكاييل لمشوشة لمودع ميكانيكي ثبات او نصف ثبات فيسحق استعمال هذا الموزع مادامت المكاييل المذكورة لم تستبدل وهذه لدية يصح مأمورو التحقق على الجهاز اختتاماً بحول دون تشيله

٦ - يقوم بالمرافعة مأمورون من الادارة بمطون لصلاحية اللازمه لذلك ويجب على الباعة ان يسهلوا اعمال المراقبة

٧ - ان اص هذا المرسوم المطوع نصه الكامل بالمرية ولا فرضيه يجب ان يعلق في جميع حوانيت سع البازين

٨ - ان مخالفات المادتين السادسة والسابعة السبعين يعاقب عليها بالعقوبة المذكورة

في جزء الاول من المادة الثالثة بدون ان يطبق على هذه المخرجات الاحكام الخاصة
النصوص عليها لتكرار المخالفة في المادة المذكورة

٩ - لا يلحق الحكومة ادنى تبعة مالية من جراء تطبيق هذا المرسوم

١٠ - يذاع هذا المرسوم ويبلغ الى من يلزم

دمشق في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٤

رئيس الجمهورية السورية

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حقي المعظم

مدق تحت رقم ٥١ ل.د.

بيروت في ٦ مرت ٩٣٤

لموضع السامي

التوقيع (دي ماريتيل)



تعديل المادة ١٤

من قانون تنظيم وعمران المدن

مرسوم اشراعى رقم ١٠١

ن مجلس اوزراء في الجمهورية السورية

ب. على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

و. على قرارى المفاوض السامي للجمهورية الافرنسية المؤرخين في ٣٠ تشرين

الثلث ١٩٣٣ و ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ رقم ١٧٦ ل.ر و ٢٥٨ / ل.ر

و. على قرار المفاوض السامي للجمهورية الافرنسية المؤرخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٥

رقم ٦ / ل.ر لذي عهد لى مجلس اوزراء بمدرسة اسلطة التغذية وكالة

وعلى قانون المؤرخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٣ المتعلق تنظيم وعمران المدن

وعلى مذكرة مجلس اوزراء بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٥ رقم ٦

وعلى وتراح وزير الداخلية رسم مايلي .

١ - تتم المادة ١٤ من قانون المؤرخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٣ المتعلق تنظيم

وعمران المدن ماصفة مقرة لآلية اليها

ذ. بين - الخيين لاساتين المنصوص عليهما آنفاً يتمذو تطبيقهما فيحق للبلديات

ان تعتمد لى توديع المنطقة المراد تطبيقها بصورة اجبارية تبعاً للشروط المنصوص عليها في

المرسوم لاشترعى رقم

٢ - بدء هذا المرسوم لى من يوم

١٠ تشرين الثاني ١٩٣٥ عن مجلس الوزراء . رئيس مجلس اوزراء

محمد تاج الدين خسي محمد تاج الدين الحسي

صدى من اموصبة عند ١ شباط ١٩٣٥ تحت رقم ٢٢

تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٠١

مرسوم اشتراعي رقم ١٠٢

ان مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مارس ١٩٣٠

وبناء على قرار المجلس التشريعي للجمهورية لافrsية المؤرخين ٣٠ تشرين الثاني

١٩٣٣ و ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ رقم ١٧٦/لر و ٢٥٨/لر

وبناء على قرار المجلس التشريعي للجمهورية لافrsية المؤرخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٥

رقم ٦/لر والذي يهد الى مجلس الوزراء عمادة السلطة التنفيذية وكالة

وعلى قانون المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٣ لتسقي بتظيم وعمران والمدن والمتم

المرسوم الاشتراعي رقم ١٠١ تاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥

وعلى مداكرة مجلس الوزراء تاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٥ ورقم ٧

وعلى اقتراح وزير الداخلية
برسمه يلى

١ - بحري لوديع لافrsي المصوص عليه في المرسوم الاشتراعي رقم ١٠١

المؤرخ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٥ لتسم لهده الزامه نشره من القانون المؤرخ في ٢٢ كانون

الثاني ١٩٣٣ وفقاً لاحكام المواد الآتية

٢ - بقر المجلس الذي صدر تطبيق الخيم المصوص عليهما في المادة ال ١٤ من

قانون ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٣ و بموجب ذلك الى الوديع الاجباري

يعتم ان يكون قرار المجلس الذي يصادق به بقر وزير الداخلية

يربط بقرار المجلس البلدي

المصور التفصيلي وجدول التحسين ومصور التنظيم ومصحح الوائح المصوص عليها
في المادة الثالثة من قانون ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٣ ومصور التقسيم المصوص عليه في المادة
الثالثة عشر من القانون المذكور

٣ - بعد تصديق قرار المجلس البلدي من قبل وزير الداخلية يعان رئيس البلدية على
مدخل البلدية وفي المنطقة المراد توزيعها وفي جمعيتين من العصف المحلية
اولاً - القرار لمشار اليه

ثانياً - دعوة لاصحاب الحقوق لانتخاب لجنة التوزيع
يجب ان يقع هذا الاعلان قبل تاريخ الانتخاب بمشرة يوم على الاقل و ان يذكر في
الدعوة موعد الانتخاب ومحل وقوعه وساعة افتتاحه

٤ - على اصحاب الحقوق ان يتقدموا باللائحة الانتخاب على ان يعكسهم ان يوكلاوا
منهم احد اقاربهم الذين لا تتجاوز قرصهم الدرجة الرابعة ان كانوا قصرين او محجورين
فيوب منهم او صباهم الشرعيين

يكون الانتخاب صحيحاً مهما كانت عدد اصحاب حقوق الذين يكون لدعوة او
يشتركون في الانتخاب

المادة الخامسة - تتألف لجنة التوزيع من اربعة اشخاص متعديين بالصوت سري
من قبل اصحاب الحقوق وتكفي الاكثرية البسيطة لتقويمه لانتخاب . يرأس هذه اللجنة
رئيس البلدية او من ينيه عنه بقرار

المادة السادسة - يضع رئيس البلدية تحت تصرف اللجنة جميع الاوراق والمستندات
اللازمة وكذلك الموظفين اميين الذين قد يحتاج للجنة ان مساعدهم

المادة السابعة - على اللجنة ان تنقيد تصور التقسيم المصوص عليه في المادة ١٣ من

قانون ٢٢ كانون ثاني ٩٣٣ الا انه يمكن تعديل الصور الواردة ذكره بقرار يتخذ المجلس
المديني بناء على طلب اللجنة

يتوجب على اللجنة قبل البث في التعديلات ان تقوم بتقييم قيمة كل قطعة من
القطع المحددة في مرسوم التقسيم. اذا زاد مجموع قيم قطع او نقص من مجموع قيم الحقوق
المبينة في جدول التحصيل لمصلحة من عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون ٢٢
كانون ثاني ٩٣٣ فيصير تعديل حق كل واحد من أصحاب الحقوق لخدمة هذه الزيادة
او النقصان. ثم تبشر اللجنة بعملية التوزيع مع مرافقات هذا التعديل
وفي هذه الحال لا يمكن تقسيم لقطعة ثالثة. اذا طلب احد الشركاء رتبة
الشروع فيزال حائز الطريقة السبع. اقسام الشئ

اذا استحق احد أصحاب الحقوق اكثر من قطعة فتسمى للجنة لان تحسم
القطعة المتلاصقة

المادة الثامنة - على اللجنة عند تخصيص القطع ان تسمى ما يمكن لاعتداء كل من
صاحب الحقوق حصه في محل عقده تقديم او مرفاعه

وله ان تخصص لكل ذي حق قطعة او عدة قطع بالنسبة لحصته كما يمكنها ان
تخصص عدداً من أصحاب الحقوق قطعة واحدة تكونها ملكاً شائعاً على ان تحدد الحصه
الشائعه لكل منهم

المادة التاسعة - اذا حلت قيمة القطعة او القطع المخصصة لذي حق عن مقدار
حقه فعين اللجنة قيمة التمويل الذي يجب عليه ان يدفعه في حالة الرده او يرفعه
في حالة النقص ويكون هذا التمويل مستحق لاداء فوراً على ان اذا اعطي المدفون مهلة
من قبل صاحب الاستحقاق ومن قبل اللجنة فتفي حصته مرهونة حتى وفاء الدية مع
الفائدة التقويمية

١٠ - بضع اللجنة مشروعاً بالموافق وتدعو صاحب الحق المصغر عليه بواسطة إعلان ينشر ويعلن وفقاً لما هو مبين في لائحة ثالثة المذكورة أعلاه يقدم صاحب المصالح اعتراضاتهم خلال عشرة أيام من تاريخ نشر الاعلان وتخطر اللجنة في هذه الاعتراضات وتصدر قراراً لها الذي يعتبر نافذاً كقرارات الاصول تكون قرارات اللجنة قطعية وغير قابلة للاستئناف او التمييز

١١ - اذا لم تنته اللجنة من اعمالها في خلال ستة اشهر من تاريخ تعين اعضائها يقوم المجلس البلدي مقامها لیتتم اعمالها او يحدد الطريق مجدداً في هذه الاعمال كاملاً

١٢ - د تدعى لجنة ملاك المنطقة بالمراد ملكي فيرجع بصان اصول الموردين لاحادي مفرقة في هذا المرسوم لاشترعي وفي هذه الحال على حده لتوزيع نبدأ تعيين قطع اي لم مع مستندة في تخصيص الى اثنى اوسطي لقطع في بيت المارد في تعيين هذه الطريقة بلع كامل فيس ارضي لمصه مرد تنظيم وتحديد خصه اي تعود لكل من صاحب الحق وفقاً لاحكام ائده السبعة الآتية لذكر ثم بعد الى قسمه المانع اجهة عن ايج بينهم وفي توزيع القطع اي ان مع عليهم قسمة وتوزيعاً بكتلان وصول كل ذي حق حقه

١٣ - يباع دئس ائدية فوراً قرارات القطعية لصادره عن حده توزيع لدوائر تملك لاحره المعاملة لمعروض عليهم في لائحة الحدة والعشرين من قانون ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٣ وبعضى لدى اطلب صورة عن هذه القرارات الى اصحاب حقوق

١٤ - يذاع هذا المرسوم الى من يلزم

دمشق في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٥ عن مجلس و... مجلس

وزير الداخلية محمد تاج الدين الحامي محمد تاج الدين حسي

صادق من تعويبه حياً تاريخ ١ شوال ١٣٥٤ رقم ٢٣

الغاء الفرمانات السلطانية والمقررات الادارية

المموجة للعائلات ولادارات الخاصة و عامة بالاستفادة من رسوم البلدية

قرار رقم ١٣٦

ان رئيس دولة سوريا

بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٥ ورقم ٢٩٨٠ تقاضي بتأسيس دولة سوريا ولما كانت اعباءه لوحيده من طرح رسوم البلدية تمكين المديريات من إيجاد المال الكاف لتأمين السبب الذي اشئت لآجله

ونظراً لأن حصر فائده لأموال المدفوعة من لاس اشياء خدمتهم بشخص واحد مخالف للمعدل

وبناء على ان القاعدة الموضوعية في زمن حكومة العثمانية في تخصيص بعض الرسوم للبلدية لفائدة بعض الاشخاص او لادارات تخلف الغية من وضع رسوم البلدية وبناء على اقتراح وزير الداخلية يقرر

١ - تلغى جميع الفرمانات السلطانية او المقررات لادارية التي تمنح للعائلات او للادارات الخاصة واعامة حق الاستعانة من رسوم بلدية العائدة للمديريات لدولة السورية

٢ - وزير الداخلية والمالية مكلف كل منهما بتنفيذ ما يخصه من هذا القرار

رئيس دولة سوريا

دمشق في ٢٧ ايار ١٩٢٥

الامضاء: صبحي بركات الخالدي

شاهد مندوب المفوض السامي

الامضاء: شوقر

ان غام شرطية بلدية دمشق

شروطه

مرسوم اشتراعي رقم ٩٥

الرئيس الجمهوري

والى السيد المندوب ١٥ من ٩٣٠

والى السيد المندوب ١٥ من ٩٣٠

والى السيد المندوب ١٥ من ٩٣٠

والى السيد المندوب ١٥ من ٩٣٠

والى السيد المندوب ١٥ من ٩٣٠

بسمه

١ - بدم شرطية بلدية دمشق شرطية بلدية دمشق

للدولة السورية

التي عهدها

الشرطية البلدية

٢ - رأس كسبه شرطية بلدية دمشق

للادارة البلدية

٣ - يمكن لرئيس بلدية في وقت كان ان يسيد المفوض المواليه وكلا من

أفراد الشرطة الذين أقام معهم كنيشة المذكورة في مرة مدير الشرطة انعام ويقوم المدير المؤم اليه بدون تأخير بصفة من غنوه بدلا منهم

٤ - ان كنيشة الشرطة البلدية تابعة لمديرية الشرطة . . . فيما يتعلق بكافة الشؤون المدنية او طائف الشرطة كائنين و فروع و . . . وتكون تابعة للادارة البلدية فيما يتعلق بكافة لشؤون المدنية او طائف . . .

تعطى لاحداث و فاعدون من قبل مدير . . . رخصة . . . لا تق مع لادارة البلدية وتحدد سماء لوطيفة من قبل لادارة مدية

٥ - يقيد بحسب مركري لدى وزارة المالية شهراً على حساب بلدية دمشق المدام التي غقت تامين روت والدس الكنيشة المدية و . . . عن لاسمعه وبقعتها على عاق لدولة ما لا تلتزم لارزاع مع اتمت المذكورة فمرصد في موزة البلدية

٦ - ان الاقساط لبرجه التي تحسم من روت المعوض و افراد كنيشة الشرطة البلدية على سبيل التاديب تعدل لخرية بلدية

٧ ان الافراد المسرحين من شرطة بلدية يجوز تعيينهم شرطيين او قوابا حسب الاقتضاء في شرطة الحكومة بعد تدقيق اصدارهم

٨ يطبق هذا رسوم لاشترائي اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٣٥ ويزاد و يبلغ الى من يرم

دمشق في ٢٧ كانون ثاني ١٩٣٥ محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد تاج الدين الحسيني

صدق من المفوضية العليا بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٥ تحت رقم ١٣

تصنيف معامل التبغ

من المحلات المحررة للبحر

مرسوم رقم ٣١٨٩

ان رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور في ١٤ مايس ١٩٣٠

وبناء على المادة الخامسة من القرار ذي الرقم ١٤٦٧ المؤرخ في ٩ تشرين الاول ١٩٢٩

المتضمن نظام الاماكن الخطرة والمقنعة لراحة العامة

وساء على طلب لائحة المدة المصدرة بحسب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٣٤ تصنيف معامل

التبغ في عداد الاماكن المذمومة في اصف الثاني من لائحة الاماكن من القرار ذي الرقم ١٤٦٧

لايف الذمير

وبناء على اقتراح وزير الداخلية برسم ما يلي

١ - نصف معامل التبغ في عداد الاماكن المذمومة عليها في القسم الثاني من

المادة لائحة من القرار المؤرخ في ١ تشرين الاول ١٩٢٩ رقم ١٤٦٧

٢ - نداع هذا المرسوم ويبلغ الى من يلزم

دمشق في ٢٩ شعبان ١٣٥٣ و ٦ كانون الاول ١٩٣٤

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد تاج الدين الحسني

انتخابات سنة ١٩٣٢ (القرار رقم ١٥ الصادر عن مروض الجمهورية الافرنسية السامي
في ١٤ - ١٢ - ١٩٣١)

العميم - خلف الاحمد الحرفان

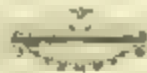
عجار - ابراهيم الحبل

وفراد العشيرة المذكورة قد صغفوا اذن نصفه الرجل الاشتراك انتخاب نائب من
الرجل فصلاً عن ن جميع القضايا التي حدثت الى الآن بين عشيرة العميم بولاية حلب وسائر
اعشار الرجل قد سوي امرها من قبل اللجنة الحكيمية للعشائر والكثير من هذه القضايا
حوالها العدلية المخيلة الى هذه اللجنة متخلية لها عنها

وعلاوة على عشيرة العميم يوجد في الولاية بعد العميم لمذهب لي عشيرة الحديديين
وهو عيم في منطقة حلب الحصى (صر اعشار الرجل ونصف الرجل بدول اشرق
المشمولة بالاستداب الافرنسي وقد نشرت حدودها لمعوصية الملب في تموز ١٩٣٠ في الصفحة
٨١) ولذلك فادري انه ليس ثمة شك في ان عشيرة العميم في ولاية حلب هي من الرجل
وتفصاوا بهذا الدولة بقول ذوق احترامهم

بأمر التدوب المعاون

التوقيع : بيير بار



قرار وزارة العدل الجلية ذو الرقم ٧٦٧٠

تليق المذكرات قصائية الى الدو لرحل

مما للصعوبات في مبلغ مذكرات قصائية الى الدو لرحل بقدر عدم موافقة سمادة

مندوب المعوض السمي ان يكون سبع المذكرات المحدث منها على الوجه الآتي

١ - المذكرات قصائية لمتعلقه بدو لرحل تحال الى دو لردك الذين يجب

عليهم ان يعرفوا عنهم لتليق بالموثول في ديهم

٢ - اذا تمدر على هذه بدو لردك عنهم ينكف في هذه الحلة فقط ان تكلف

صايط مراقبه لبدو مبلغ مذكره قصائية الى لخطاب لذي وصمت لمشيرة التي يتمي

الها تحت مراقبه ويجري صايط مراقبه بدو بدمع سوء كال بالموثول التي لذي بواسطة

رؤساء المشاور

وفي جميع الاحوال ومن اشق ش من المذكره لموقع حسب لاصول من المخط

او من قبل رئيس اشيرة ببادي السلطة في صديت مذكره بالطريق نفسه

٣ - تسبلا لاهة موددي نسيم وصايط مراقبه لبدو يجب على الدو لردك قصائية

ان تبين في مذكرات قصائية مطلوب منها كل دفقة ووضوح وبخط مقروء قداما جمع

البيانات المتعلقة باسم المخط واما مشيرة التي بدي لردك وقد وطمنا مع هذا البلاغ جدولا

بضايط مراقبه البدو مع بين لمشاور الموضوعه تحت مراقبه كل واحد منهم

٤ - ان المذكرات قصائية المخالفة الصادرة في حق لبدو لرحل وهي مذكرات

الاحصار او الوقيف غير لوقت وقررت نقص وفر رخص من اجل دين يمكن

تفنيده من قبل صايط مراقبه بدو وصمن شروطا لآعه لذكر وداقص على لشخص

المطلوب يسلم مع المذكورة من قبل صاحب المدة الى ول محرم ذلك او شرطة
 ٥ - بصورة استثنائية يكلف خطاط مرفقة المدون ان يسعدوا في دفع وتأمين
 المدكرات القضائية في حق خصريين المعينين في مضمة حضارية وان ماوردى التبع
 او التنفيذ لم يتمكنوا منهم من عيه ناهية بي على عهدهم

في ٢٤ - ٧ - ٩٣٤

اسماء المشائر في بادية الشام وتدمر

اللبون - سورو - المعش - دمشق

لولا - شاحمة - نعد لله - سوية - ولد علي - سلق - حيدر - ولد علي - غنادين
 سمير - ساعة بطيات - عمود سمير - حبة - عمود - وقع محير - عدوي - عدوي - عمود - عمود -
 حربة - عمود حرمين - عيث - عمود - عمود - سويلم - اسم - عمير - محمد - مدور - صياد
 جملان - حرب - صله

اسماء المشائر في بادية حمص وحمه

في السلية - كاين - رابيل - المعش

بن خالد - وطوب - وريق - ودي - فوامره - عمير - حمص - عمير - حمه - شاحم
 خراشين - وركي - بي - عورعه - طوفان - دعه - مشرفة - دعه - عكيدات - ابو سيف
 عكيدات - ابو هرموش - عكيدات - ابو عصف - عكيدات - دعه - عكيدات - ابو سرايا
 عكيدات - ابو سلامة

اسماء المسائر في بادية حلب

كابين اوده المقتش

حديدين قومه ، بكادة ، بوسرايا ، بوشاهدين ، بوعاصي ، عطسه ، جلانف ،
 بوحسن ، موالى شماليين و قبليين ، بوالى ، حتميه ، او حميس ، قيار ، وهاب ، نديم
 حلب ، ولد علي ، حلب ، سعة عبده وعمود مرج ، عمود ماهرشه

اسماء المسائر في بادية دير الزور

البوتان لودوا المقتش

فدعان ولد ، فدعان الخرسا ، عمود اخرج ، شمر رور ، شمر خرسا



مرسوم اشتراعي رقم ٨٥

ممدّ لعمل بالمرسومين لأشتر عين رقم ١٠ و ١١ اتمتتين بقطم

واتشكن مجلس شوري

الرئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور في ١٤ مايس ٩٣٠

وبناء على قرار المعوض السامي للجمهورية لأقرسية رقم ١٧٦ ل د المؤرخ في ٣٠

تشرين ثاني ٩٣٣ و اقرار رقم ٥٤ ل د المؤرخ في ١٠ مدت ٩٣٤

و - على المرسومين التشريعيين رقم ١٠ و ١١ و تاريخ ٢ كانون ثاني ٩٣٤

و - على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠١ و تاريخ ١ شرس ول ٩٣٤

رسم

١ - يعمل بالمرسومين التشريعيين رقم ١٠ و ١١ و تاريخ ٢ كانون ثاني ٩٣٤ اعتباراً

من ١ كانون ثاني ٩٣٥

٢ - تبقى القرارات الادارية صادرة قبل ١ كانون ثاني ٩٣٥ نافذة للمصم المعمول به

فلا فيما يتعلق بشروط قبول دعاوي لاعاء الشجور حدود لسطه

٣ - يذاع هذا المرسوم التشريعي ويبلغ الى من يلزم

دمشق في ٢٤ رمضان ١٣٥٣ و ١ تشرين ثاني ١٩٣٤ محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية - رئيس مجلس لورد

محمد تاج الدين الحسيني

صدق بتاريخ ١٩ كانون اول ٩٣٤ تحت رقم ٢٩٠ التوقيع : د. مارشل

مرسوم اشتراعي رقم ٨٦

بمضي بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ وتاريخ ٢ كانون الثاني ٩٣٤

المتعلق بتشكيلات لعمامة لمجلس الشورى

ان رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مارس ٩٣٠

وبناء على قراري المفوض السامي للجمهورية الافرنسية المؤرخين ٣٠ تشرين الثاني

٩٣٣ و ١٠ مارس ٩٣٤ رقم ١٧٦ ل.د. و ٥٤ ل.د.

وبناء على المرسوم الاشتراعي المؤرخ ٢ كانون الثاني ٩٣٤ رقم ١٠ القاضي بتشكيل

مجلس الشورى تشكيلاً عاماً

وبناء على قرار مجلس الوزراء تاريخ ٣٨ تشرين الاول ٩٣٤ ورقم ٤٠٧

يرسم

١ - نفي احكام مواد ٩٨ و ٩٩ و ٣٠ و ٤٤ من المرسوم الاشتراعي الآف المذكور

وتعدل بالاحكام الآتي بيانها :

المادة الرابعة - يتألف مجلس لشورى من :

اولاً - رئيس مجلس الشورى

ثانياً - المستشار التشريعي لدى الجمهورية السورية

ثالثاً - لعضو الافرنسي في محكمة التمييز

رابعاً - عضوين عاملين

خامساً - ستة أعضاء متدينين

المادة الثامنة - ان الذوات المذكورة فيما يلي هم وحدهم الذين يمكن تعيين احدهم رئيساً او عضواً عاماً في مجلس الشورى

لوزراء والوزراء السابقون والقضاة والقضاة السابقون في محكمة التمييز او القضاة الحائزون على الشروط التي تؤهلهم لأن يكونوا اعضاء في محكمة تمييز وكبار الموظفين الاداريين الذين يشغلون وظائفهم مدة على الاقل لوظيفة عميد الجامعة السورية او مدير عام او مدير في احدى الوزارات او ولي او منصرف

المادة التاسعة - يتقاضى كل من رئيس مجلس الشورى والاعضاء لعمامتين راتباً يحدد على الوجه الآتي :

يتقاضى رئيس مجلس الشورى الراتب المخصص لدرجة رئيس محكمة التمييز الاول يتقاضى العضو العامل الراتب المخصص لدرجة عضو محكمة التمييز اما المستشار التشريعي لدى الجمهورية السورية والعضو الاخر في محكمة التمييز فلا يتقاضيان راتباً او تعويضاً ما عن عضوية مجلس الشورى

المادة العاشرة - يباين مجلس الشورى عند ما يطر في احدى القضايا بسعة استشارية من الرئيس والمستشار التشريعي لدى الجمهورية السورية والعضو الاخر في محكمة التمييز والاعضاء الدائمين والمستشارين ويمكن ان يضم اليه بموجب مرسوم او قرار وزاري مستشار او مدير او رئيس الدائرة في اورداد ذات العلاقة للظفر في قضية معينة على ان لا يشترك هذا الموظف بالتصويت

المادة الحادية والاربعون - يقو به بوظيفته لادعاء له لدى مجلس شورى
اولاً - المستشار التشريعي لدى الجمهورية السورية
ثانياً - الاعضاء المتدعون يصل كل منهم باسم لدوائر او الدائرة التي يمثلها وعددها

يطلق على جميع هؤلاء لقب ز - لحكومة ولا يشتركون في مد كرات الحكم

المادة ٢ - يذاع هذا المرسوم الاشرافي ويسمى من يلزم

دمشق في ٢٧ رجب ١٢٥٣ و٢٠ شهر في ٩٣٤

محمد علي العابد

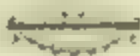
صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس اورد

نجم تاج الدين الحسي

صدق من المفوضية لعل تحت رقم ٢٧٣ ل و تاريخ ٩٣٤/١١/٢٠

نوفس : د. دي مارتييل



رسوم بطاقات الدخول الى محلات اللهو

مرسوم اشتراعى رقم ١٤

ان رئيس الجمهورية اسبورة

سأ على الدستور مشور تاريخ ١٢ مارس ١٩٣٠

وسأ على فرد لموض ساسي وزج في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ المرسوم ممدد

١٧٦/ل.ر المنصن تنظيم مهارة خاصة منه موقفي سوية سوية

وبأ على مداكرة مجلس اورد.

س م م

ماده ١ - يترب على مسنمري ومدي و صوب محلات اللهو على اختلاف انواعها اعطاء بطاقة دخول الى كل متفرج . كما ورد فيه رسم احدد مقداره في الهادة برامة من ٥٥ ل.ر رسوم عن كل بطاقة مامون.

ماده ٢ - ان دخول في يمكن عندها من الاعمال هي كاهه لدور التي يرتادها الاهلون لقاء دفع اجرة معينة كالراسع . منه وسامي موسيقه (كاهه كوسر) ومالات الموسيقى (موزيك هول) بدور نسبا ردور حفلات لفص (٧٧) ومحل التي تقام فيها حفلات موسيقه مع شبي (نه كوسر) ي هاضمه دانه وكل محلات التي تقام فيها حفلات موسيقه للموسيقى وفص و ممدد

ماده ٣ - يتوجب على مسنمري محلات اللهو له منه و يستجدهم بطاقات يجزؤها من دورات دومه تحوى على مسنمريه وذلك ليسى مرفقة الصرية المتوجه عليها

ام مائة هاق بالحققات الموقوفة منه يسمح باستعمال بطاقات بدون طابع والتي يصار الى استبدالها الى المرفق ببطاقات دخول اصولية
مادة ٤ - ١ - وفي كل بطاقة دخول حسب التمرقة لآيه :

سعر البطاقة	رسم لدولة
من ٠ /	الى خمسة قروش ٠ / ٢٥
من ٥	عشرة ٠ / ٧٥
من ١٠	عشرين قرشاً ١ / ٥٠
من ٢٠	ثلاثين ٢ / ٢٥
من ٣٠	خمسين ٣ / ٧٥
ما فوق الخمسين قرشاً	٧ / ٥٠

مادة ٥ - لا يمكن استثناء لبطاقات المدينة وبطاقات لدعوى وبطاقات لمؤميين من تأدية الرسم لصفتها تجزية بل تخضع للرسم المعادلة لمن لطلات المحصنة لها

مادة ٦ - يعطى بطاوت دائمية من قبل الدوائر العامة التي ينتمي اليها الموجهون المحضرون بسائق الوظيفة على حضور كافة الحفلات التثيلية - يد انه يجب التأشير عليها من لدن وزير المالية لتكون معية من الرسوم

مادة ٧ - يستمر مستمرد ومبررو ومحاب محل للهو مسؤولين عن كافة المخالفات ويقعون تحت طائلة الحرآت مقدية والعقوبات الحساية المختصة بالمخالفات المصوص عنها في الفصل الرابع من المرسوم لاشترعي المؤرخ في ٢٦ كانون الاول ١٩٣٣ رقم ٣ المتعلق برسم الطابع

مادة ٨ - ان طهر ببيحه المرافقة لعددية للمتخرجين ان هدت سوء استعمال

سبب دخول لبعض بدون بطاقة دخول فيعاقب المستثمرون والمديرون واصحاب الملاهي
بمراه يعادل عشرة اصعاف لرسم ي تناسب مع سعر لا عظمي للمحلات في اؤسسة
التي ظهرت فيها المخالفة

و اذا تكررت المخالفة يستوفى الخراء على ثلاثة اضعاف

مادة ٩ - خلافاً لاحكام اعمه لوردة في هذا المرسوم لاشترعي بحق لورير
المالية اعفاء المحلات التي تقم لمعمه لمدارس ولؤسست الخيرية للمعترف بها من لدن
حكومة الجمهورية السورية من اذية رسم الطامع

مادة ١٠ - تحدد كمية تطبيق احكام هذا المرسوم لاشترعي بنسبت خاصة
من وزارة المالية

مادة ١١ - تطبق احكام هذا المرسوم لاشترعي اعتباراً من ١٥ كانون الثاني ١٩٣٤

ماده ١٢ - يدع هذا المرسوم لاشترعي دسح الى من يرم تعبد احكامه

ممشق في ١٩ كانون كني ١٩٣٤ محمد علي لعابد

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير لداخليه والمعروف

التوقيع : حقي اعظم

ووزير المالية

التوقيع : شاكر نعمت شه في

صلق بموجب القرار رقم ٢١/ل و سورية تاريخ ٢٢ كانون اشي ٩٣٤

المفوض السامي . التوقيع : دي مارتيل

وضع نظام للمراقبة السيمنية

قرار رقم ١٦٥ - ل

صادر في ٣٠ تموز ١٩٣٠

ان معوض السمي للجمهور يقر -

على مرسومي ١٠ تموز ١٩٢٠ في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣

مرد في

١ - كل فلم سينمائي يدخل في دائرة حواشي الحراسة وفدت الاحبار والاعلام سواء كان مستورد من الخارج ومطهر فقط في الخارج او كان مسجولاً او مطبوعاً في دول اشرق يشبه له بالاشتراك في اسوي لا يمكن عرضه امام العموم في قاعات السينما وفي النوادي الخاصة ما لم يستحصل له مسبقاً على رخص من المراقبة

هذا لترخيص ضروري حتى لا تفتت في استورد مره تارة ويكون قد حصلت على تشيير لرقمه عند الاستيراد في دول سواء عرضت بمصر في الاول نفسه او بعنوان مختلف وسواء كانت صادرة من محلات طبع مصر او من محلات طبع اخرى

٢ - ان فحص ومروءة الفلم في دار صني المشؤولة بالانتداب يقوم بهما مدير الامن العام الذي يكون له المرفق

جسم مراقبين اثنين يكون قرار من مدير الامن العام في مفضية العليا والمفتش والمحاسب في الامن العام الذي يقوم بوظيفة سكرتير ومين صندوق وطامل opérateur ملكي يكلف تكيل الفلم

٣- يجب ان تخلص من الجترك في بيروت جميع القفلات المستودعة الى الاراضي المشمولة بالاستداب بعد الحصول على رخصة الامن العام . ان هذه الرخصة هي ضرورية حتى وان يكن الامر متعلقاً باسيراد جديد فلعل قد حوت مرصيه رة
تخبر دائرة الجترك الامن العام عن سمة معاملات محبص تحركي حالاً بعد سهاوي شه ثمانية ايام من تاريخ اساء هذه معاملات يجب ان يقدم التلم للمرفقة . ما تاريخ عرض التلم ومعه الامن العام

٤- يقوم محبص التلم للمرفقة احد لرقبين احده يدعى لدي عيه بالمرفقة مدير الامن العام

اذ لم يستوجب محبص ذي ملاحضه غير مرصيه من قبل المرافق فذكر مراقب ذلك في سجل المرفقة ويصح مدير الامن العام رخصه عرصه ششيره على نظره المرفقة المصوص عم في المادة ٩ ويذكر هذه ترخيص في سجل المرفقة

٥- تقدم المرافق عترحات خصوصية بمص رخصة عرص التلم ومحبص التلم خصاً حديداً من قبل حله المرفقة في بح لاشتمل عدتد على لرقبين لأخر لارفة ويعين امين لاسر العام في المقوميه التلم رئيساً من سبه

تعطى للجنة ماكثيه لاصوت على ان يكون صوت رئيس مريحاً رة نشن الترخيص بعرص التلم ويصح عرصه وعمرر عد لافئصه لافئصه وحب قطعها من التلم وذا كان رة للجنة موافقاً يعطى مدير الامن العام ترخيصاً بعرص التلم ششيره على طقة المرفقة المصوص بها في مادة ٩ وذا كان رة غير موافق فقرر المقوص لاسمي الملع كون قرره غير قابل للمرحمة ويعطى بلاع عن ذلك للعت ولدوائر لوليس سمة مدير الامن العام ويذكر الترخيص او منع واحذف او حب اخرؤه في سجل المرافقة

ان اقسام هذه في قرأت لاجه حسب حفظ في اذنة لامن اسم ولا تعدد لا عدد
تصدر القم وهذه القاية فقط

٥ - يجب ان يقرأ في قرأت برهين لا غيرت .

- احرام نظام لغة ولان وحسن لاجل

- احرام بوصف من لارضي اشوية بالانساب لائمة منها كانت لطيفة

التي يسمون ٣

- الاقسام في هذه من لغات خمسة واندبية

- تحفظه على هبة حفظه منه وندون لاجل

- احترام هات اسماء لادبية ولادبية ونسك كره بالغة بالدولة لندبه

والاراضي مشوية بالادب

- حبه شوية من لغات في من شأن وتز على عيوب وحواسم تأثيراً

شديداً جداً

٦ - تقع مسائل في اسم عرض في من طرف وخطه لروية وجود في شخص

كان عريب عن حبه لروية في لغة عرض في من بعد مدروية حبه وصاحب اهم

٧ - يجب ان يسم كل اسم لروية وندون وندون وندون وندون كان اسمان

و ندون شوية بخرد عهده لروية عرض لروية وندون لروية وندون وندون

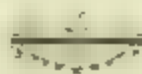
لروية وندون وندون وندون وندون وندون وندون وندون وندون

شوية عهده بخرد عهده لروية عرض لروية وندون لروية وندون

مجموع مد مع ترجمة بخرد عهده لروية وندون وندون وندون وندون

سواء في من

من ٥ إلى ١٥ ليرة لساعة سوية ولا تمنع ذلك العقوبات التي يمكن فرضها لاسباب اخرى
 يمكن عداد ذلك ان يقرر في حكم بفعل در السجا التي عرضت فلما لا تحمل ببطانة
 مرفعة لشهر مضروب و٥ در في مئة لا تقسم في مئة من مرفعة بقصصها لمدة تبرؤ
 بين ١٥ يوماً و٣ شهر و٥ كرات محضه يمكن حكم بفعل در مسي وفعلا نهياً
 يمكن مدد لامين مئة من يوقف شهر من مئة ثم ترحص مرفعة مستقر مرفعة
 مادة ١٣ - جميع الاحكام السابقة لهذا الفرع والمعلقة بالموضوع عنه هي مادة
 مادة ١٤ - بين سر اعاد في الموصية العلام مكلف تنفيذ هذا القرار
 بيروت في ٣٠ نور ٩٣٤
 اموض السامي
 الامضاء : دي مارتييل



أخذ مشاهد الأفلام السينمائية

في الدول المشمولة بالاتحاد الفرنسي وعدد الأفلام التي حدثت في هذه الدول

قرار عدد ٢٤٣ - ل.ر.

صدر في ١٨ تموز ١٩٣٤

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس جمهورية فرنسا عدد ٢٣٣٣ في ١٢ تموز ١٩٣٣ وفي ١٩ تموز ١٩٣٣

وبناء على قرار عدد ١٦٥ - ل.ر الصادر في ٣٠ تموز ١٩٣٤ بطلب من ١٩٣٤

قرار

المادة ١ - لا يمكن في الدول المشمولة بالاتحاد الفرنسي أخذ أي مشهد سينمائي كان لمرصه على الجمهور بأجره وفي دوله بدون ترخيص من المفوض السامي

المادة ٢ - يخضع بعد إصدار الأفلام السينمائية المأخوذة في الدول المشمولة بالاتحاد الفرنسي للحصول على ترخيص من المفوض السامي

لا يباح هذا الترخيص إلا بعد عرض الفيلم في مخرج لمرفعه مستحسن في مادة ٢ من القرار عدد ١٦٥ - ل.ر الصادر في ٣٠ تموز ١٩٣٤ وبموجب الشروط المبينة في هذا القرار

المادة ٣ - يوضع هذا القرار موضع التنفيذ من ١ تموز ١٩٣٤ بواسطة الحكومة على أبواب دور الحكومة

المادة ٤ - أمين السرايم في المفوضية العليا ومدير الأمن العام ومفتش الحرك العام مكلفون كل في نصيبه تطبيق هذا القرار

بروف في ١٨ تموز ١٩٣٤ بتوقيع - من -

تأليف جمعيات الحرف والمهن

قرار عدد ٢٩٤ - ل.ر.

صدر في ٢٠ - ١ - ١٩٣٥

بالمفوض السامي لعموميه الحرف والمهن

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٥ - ٢٣ ت ٢ - سنة ١٩٣٥ و ١٦

تعدد ٩٣٣

و بناء على قانون المهن الصادر في ٢٩ - ١٣٢٧ و ٣ آ

قرار م.ر.ن

١٩٠٩/١٣٢٥

المادة الاولى - لا يمكن انشاء جمعيات حرف ومهن تؤسس وفقاً لاحكام القانون

المعني الصادر في ٢٩ - ١٣٢١ آ ٣١ - ١٩٠٩ - ١٣٢٥ لا من شخصين مرسوم مهن

واحدة او حرف مهن واحد او حرف مهن واحد لا تاج حاصلات معينة

المادة ثمانية - كل جمعية لا يحكمها قانون المهن المذكور في المادة

١٣ من قانون المهن رقم ٢٩ - ١٣٢١ آ ٣٠ - ١٩٠٩/١٣٢٥ والتي تصدر على

مدرري الجمعيات و رؤسائها و بعد تصديقها من قبل الحكومة على ذلك اصدار قرار

بحسب تلك الجمعيات

المادة ثمانية - على الجمعيات المذكورة في المرسوم المذكور وضع حد لعدد موزع

لتنفيذ العمل خلافاً لما هو محظور حكماً من قبل الحكومة المذكورة في المادة السادسة

المادة رابعة - من بين الجمعيات المذكورة في المرسوم المذكور

مكونة في ٢٠ - ١ - ١٩٣٥

في الجمعية بصفة مؤقتة، ومرشدون ومعلمون وكان عددهم يفوق معدل واحد من
عشرين في عدد الجمعية وفي حين جاري بحث - يرسل طلب لرحمة لي مدير لامن
عنه مدير لامن - مع رسالة مرفوعة رأته في ١١ ووزر لخدمة

مادة ٣ - على سمات موجوده ربح هذا الأمر والتي هي من فئة الجميات
المصنوعة في عمرة سنة من مقرر رقم ١٥٦ - س - ر - الصادر في ٤ تموز ١٩٣٤
ولتضمن المادة سنة من هذا القرار لخدمة صاب رخصة في مهلة شهر اسداء من
أشهر هذا القرار

كل طلب عمل في هذه اللائحة شهر - من تاريخ محاسبه يعتبر كانه قد رفض
كل مقرر يرفض طلب يتضمن حكماً من جهة

مادة ٤ - يوضع هذا المرسوم موضع العمل في كل من لدون أو الحكومات
المشمولة باللائحة حالاً من تاريخ صدوره ويصدره على أن دور حكومات في دمشق
والمناطق والأقاليم - السويد - تصدق عليه من مقرر عدد ٩٦ - س - الصادر في ١٤

يصادق ١٩٣٥

دع ٥ - من أجله في اليوم ١١ من مكاتب تقيده هذا القرار

بروت في ٣ - ١٩٣٤

لمفوض اسمي

لامضاء دي مارتييل

من

لأ

شروط تأسيس مكاتب الاستخدام

١٩٣٣

مرسوم استراعى رقم ٤٨

في رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور - تاريخ ١٤ مارس ١٩٣٠

وبناء على قرار فضامة نفوس التماسي في ح ٣ من تاريخ ١٩٣٣ رقم ١٧٦ ل.د.

وعلى قرار مجلس الوزراء من ١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و١ أبريل ١٩٣٣

لمادة ١ - لا يمكن تأسيس مكتب كالا - جده من حصول على رخصه

من قبل اول و المتصرف

المادة ٢ - لا يمكن منح رخصة تأسيس شخص غير على شرط ١

أ - ان يكون سورياً

ب - ان يكون عمره خمساً وعشرين سنة على الاقل

ج - ان لا يكون محكوماً عليه بحرم من ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ١ أبريل ١٩٣٣

د - ان يكون حسن الاخلاق و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ١ أبريل ١٩٣٣

هـ - ان يكون مسدداً عليه بحرم من ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ١ أبريل ١٩٣٣

المادة ٣ - لا يمكن لأي كان من صنف ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ١ أبريل ١٩٣٣

او محلات شرب ان تصيب على صحة مكاتب الاستراعى

المادة ٤ - ان لرخصة نفوس من ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ١ أبريل ١٩٣٣

مع بيان حقيقي لموقع العمل مرخص به

المادة ٥ - ان رسوم مسددة من ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ١ أبريل ١٩٣٣

(مكرر لدال) ورنه صلب المستحدين (فتح لدال) من ذلك شيء. ولا يمكن ان
يريد هذه رسوله عن المعروف بل محذره من مكنته ونصايقه من قبل ابي والمتصرف
لده ٩ - ع - يكون لدى مدري مكنته محل التدوين سهتهم وقسمهم
ومحل اقامتهم ودرج ولادتهم ومحل مملوكتهم شأن مستخدميه مكنته. يجب
ان تدون في نفس محل مملوكتهم الآية:

اسماء طای الاصحده ۱۰ ق ۳۰ و عمرهم و حاشیہ و مہنتهم و دکانو قاصرین
فقدون نفس الملوک شہ و لدہم و اوصی علیہم و تاریخ مراجعتہم للمکتب و محل
استعدادہم لاجیر و یوم خدمہ سی ۳۰ و عدہ استعدادہم بین ضوابط محل
استعدادہم و مہنتہ صاحب ہد شکل

اذا كان طالب لاسجد له سبع ثمانية عشر سنة من العمر يمين في السجل الاذن
الصادر عن والده و اوصى عليه ونحفظ الاورق ثلثة مائة لدى مدير المكتب

لمدة ٧ — محور دوي صمغيات لمعدل المصوص عليه في المدة السابقة من
قبل رئيس محكمة دوي مع عيـ من منه دوي صمغ تحت مرة دائرة الشرطه ويمكن لهذه
الدائرة ان تطالب الاصلاح منه

المادة ٨ — يحق على مدير مك — لاستخدامه ن يؤمن به لظام ولطافه ويراعي شروط الصحة لاساسه

المادة ٩ - من حكا. حد. تحر. دكت. مرفه لمصوص عيب في المادة
المؤسسة داخل مكتب شكل من

المادة ١٠ - كل محاملة لاحكام هذا المرسوم لاشترعي بدعو لاعلاق لمكتب
لمدة سبعة و حد للمره لاولي ولمده سبوعين للمره الثانيه ولمدة شهرين للمره الثالثه دون
ان يكون في ذلك جامع من تطبيق كافه عقوبات خراية

مادة ١١ - إذا نقض صاحب رخصة شروط مرسوم مواعيد اثنين ثلثيه
والكافة من هذا المرسوم تسرد منه لرخص حتماً ويمكن تسرد هذه رخصة أيضاً
إذا تحقق أن المكس غير مستوفى شروط حفظ الصحة وذلك أن مكس مدير المكس
للمرة الرابعة مخالفة لأمر حكيم من حكمه هذا المرسوم لأشهر على

مادة ١٢ - إذا فتح مكس غير مرخص في مكس تردد علاقه موقفاً هو ما
يدعو للحكم من قبل المحكمة صلاحه مع عدم تدرج بين حسن والعشرين مرة
وذلك مرة سورية وهذا ذلك فإن استرداد الرخصة يرد حتماً من قبل الوالي أو المتصرف
وعدم تحقق المخالفة بأمر الوالي أو المتصرف مباشرة «علاق المكس ويبقى مقفلاً حتى
تصدر المحكمة من ذلك الصلاحية قرارها النهائي في الخدمة المذكورة

المادة ١٣ - أن علاق مكس موقفاً وتسرد لرخصة يجب أن يكون قرار معلل
يصدر عن الوالي أو المتصرف وفي حالة عدم تحقق سنده شروط حفظ الصحة في المكس
يجب اتخاذ هذا القرار بعد موافقة رئيس دائرة الصحة في القوم وولاية ومباعداً لمخالفة
لاحكام هذا المرسوم الأشترعي لا يمكن لغير السلطة استرداد رخصة لا بعد ستة
اشهر من شعاره صاحب مكس بالامروى مثل هذه حال لا يمكن لاسترداد لا
بتدبير عام تجري احكامه على جميع مكاتب مدنة في يوم «نوع هذا العمل نفسه وعلى
كل حال فإن ذلك لا يدعو لطلب أي تمويض كانت

المادة ١٤ - يذاع هذا المرسوم وسيعلى من يوم

محمد علي العابد

دمشق في ١٠ تموز ١٩٣٤

صدر عن رئيس الجمهورية السورية رئيس مجلس وزراء ووزراء داخلية: محمد تاج الدين الحسي

صدق من المفوضية عبد موحد قرار رقم ١٧٥ تاريخ ٣ آب ١٩٣٤

لقوض السامي: التوقيع: د. دي ملونيل

تعديل قانون منع سرقة الحيوانات

لجنة مجلس النواب

قرار رقم ٣٣

لجنة مجلس النواب

وما كانت هذه ١٢ من فروع منع سرقة الحيوانات، مؤرخ في ٦ نيسان ١٩٢٩ رقم ١٥٨
تخصي منع سرقة الحيوانات، صنفه ١٢ من فروع منع سرقة الحيوانات، مؤرخ في ٦ نيسان ١٩٢٩ رقم ١٥٨
اصحاب الحيوانات التي يقض علمها، صنفه ١٢ من فروع منع سرقة الحيوانات، مؤرخ في ٦ نيسان ١٩٢٩ رقم ١٥٨
يطرح من قبل مجلس النواب، صنفه ١٢ من فروع منع سرقة الحيوانات، مؤرخ في ٦ نيسان ١٩٢٩ رقم ١٥٨
وساه على صوره هذه الملاحظات من حيث - و كانت طرفة ٣

وساه على طرح هذه الملاحظات من حيث - و كانت طرفة ٣

١- لمدراء الجرحي في لبنان، مجلس مخصص علم في لادنه لادنه من
نظام د. الجرحي مؤرخ في ١٩٢٥ ت. ١٢٩٣ حتى لا يتخذ قرار منع مريم الحيوانات التي
يعرض علم طرفة الجرحي مؤرخ في ١٩٢٥ ت. ١٢٩٣ حتى لا يتخذ قرار منع مريم الحيوانات التي
٢- تشترك مع مدراء الجرحي في لبنان، مجلس مخصص علم في لادنه لادنه من
على الحيوانات الصبيغة

٣- ن هذه الملاحظات من حيث - و كانت طرفة ٣
في القرى الملحقة بمركار لادنه

٤- وزير الداخلية مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

في ٢ نيسان ١٩٢٨

تعديل رسوم وخص الصيد

مرسوم استراعى رقم ٦٢

ان رئيس الجمهورية السورية

بموجب الدستور المشور بتاريخ ١٢ س ٩٣٠

وبناء على اقرار المؤرخ في ١٦ تموز ٩٣١ رقم ٧٣ لتضمن نظام صيد ولا سيما

المادة ٧ منه

وبناء على التقرير المؤرخ في ٢١ سول ٩٣٢ الموصوع من قبل اللجنة التي عهد اليها
اعادة النظر في بعض قواعد وامول لصيد المتضمن اقتراح تخفيض رسم احارة الصيد
لمحدد بالقرار المؤرخ في ٥ كانون الاول ٩٣١ رقم ٣٧٩٥ مكرر . وعلى قرار فضمة
المفوض السامي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني ٩٣٣ رقم ١٧٦ / ل . د

وبناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس لوزر .

رسم م . ل

١ — يخفيض ثمن رحصة لصيد في الاراضي السورية لمحدد بموجب المادة الاولى
من القرار المؤرخ في ٥ كانون الاول ٩٣١ رقم ٣٧٩٥ مكرر في الحد الآتي :

قروش سورية

٢٠٠ عن كل جفت او بندقية صيد

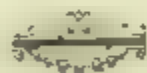
٥٠ عن كل بندقية (فلور)

٢- يداع هـ المرسوم ويبلغ الى من لم
دمشق في ٦ جمادى الاولى ١٣٥٣ و ١٦ آب ١٣٥٤

محمد علي العابد

صدر عن رئيس جمهورية سورية
رئيس مجلس الوزراء وزير الد حاية
محمد تاج الدين الحسي

صدق من المفوضة لعل موحد لقرار رقم ٢٢٣ تاريخ ٢٤ ايلول ١٣٥٤
وكيل المفوض السامي العام
التوقيع : لاغارد



احداث درجة ممتازة

وسم لاستحقاق لسوري

مرسوم اشراعى رقم ٧٩

ان رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وبناء على قرار المفوض السامي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ رقم ل.د. ١٧٦

وبناء على لقرار المؤرخ ١ نيسان ١٩٣٦ رقم ١٩٦ في ضي باحدث وسم الاستحقاق لسوري

وساء على اقتراح رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء

رسم ١٥ يلى

١- احدثت درجة ممتازة لوسام شرف لاستحقاق لسوري

٢- لايسح هذا اوسام الا لمن يحمل وسم الاستحقاق لسوري من الدرجة الاولى

مد خمس سنوات على انه يمكن تصويره استثنائية محه للاحاب

٣- يستصدر رئيس الجمهورية مرسوماً شكل هذا اوسام وكيفية عمله ووشاحه والترقي

في درجاته ونموذج رايته واسباب منحه

٤- يذاع هذا المرسوم ويبلغ لمن يلزم

محمد علي العابد

دمشق في ٢ تشرين الاول ١٩٣٤

صدر عن رئيس الجمهورية : رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية : محمد تاج الدين الحسيني

صدق من المفوضية لعب بموجب قرار رقم ٢٥٢ وتاريخ ٢٤ ث ١ سنة ١٩٣٤

المفوض السامي : الامضاء : د. دى ماريتيل

❦ انتهى طبع الجزء الثالث وبه ختم الجزء الرابع ❦

صفحة	رقم القراء	موضوعه
٩٣	عنه	مرشد في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
٩٤	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
٩٥	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
٩٦	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٠٥	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٣٠	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٣١	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٣٥	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٣٨	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٥٤	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٥٥	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٦٠	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٦١	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٦٤	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٦٨	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٧١	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٧٢	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٧٢	مكررة ٢٩٢ - ل. ر	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٧٤	"	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على
١٧٤	LR ١٦٦	الرؤساء في ١٧ عدد من ٣١٥ - من مكره سنة معذوفة على

- ح -

صفحة	رقم قرار	موضوعه
٢١٦	٢٢٥	موضوعه
٢١٨	٢٩	موضوعه
٢١	١٣٦	موضوعه
٢١	٢٢٥	موضوعه
٢١٢	٢٨	موضوعه
٢٢٢	١٨٧	موضوعه
٢٢٥	٢٢٩	موضوعه
٢٢٧	٢٢٧	موضوعه
٢٢٩	١٢٢٢	موضوعه
٢٣٠	١٧٩	موضوعه
٢٣٢	٢٥٥٣	موضوعه
٢٣٥	١١١٦	موضوعه
٢٣٦	٢٨٢٢	موضوعه
٢٣٧	٤٢	موضوعه
٢٣٨	٢٥١١	موضوعه
٢٤٠	١٧١	موضوعه
٢٥٧	٢٩٥٧	موضوعه
٢٥٨	١١٣	موضوعه
٢٠٧	٢٥٨	موضوعه
٢١٩	٢٥٥٨	موضوعه
٢٢٠	١٧٩	موضوعه
٢٢٢	١٨٠	موضوعه
٢٢٧	١٨٠	موضوعه
٢٢٨	٢	موضوعه
٢٢٩	٢	موضوعه
٢٣٢	٢	موضوعه
٢٣٥	١٨١	موضوعه
		موضوعه

موضوعه	رقم القرار	صفحة
المحافظة على الاجهزة والتركيبات الكهربائية والبرقية	٢٧٧	٣٣٧
• • • • •	٢٧٥	٣٤٠
محافظة على سلامة الشبكات وبيع وتسليم الارباع والملايات والحدود	٢٩٢	٣٤٢
محافظة على سلامة الملايات • • • • •	١٦٣٣	٣٤٦
محافظة على • • • • • الملايات العمومية وتنظيمها	٣٢٠	٣٤٧
الاسراع من بعض احكام النظم ٣٢٠ • • • • • على اتية حر البترول	L.R. ٣٨	٣٦٩
• • • • • التامع امانة على الحلاف على اسم	١١٠	٣٧٠
• • • • • حلة الحل مثل كل اية	٥٥٧	٣٧٢
حل الحلاف على اسم	٢٧	٣٧٣

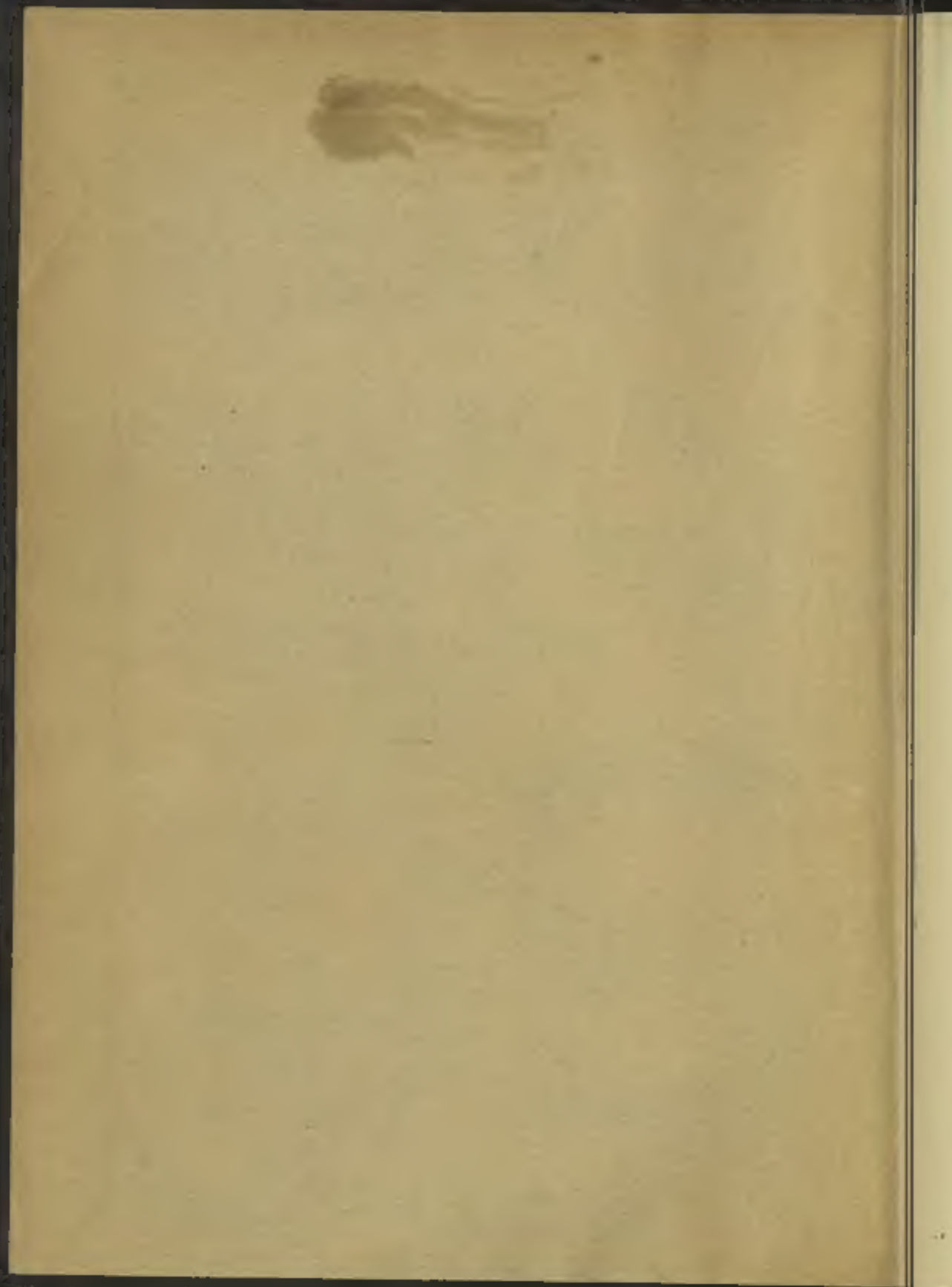


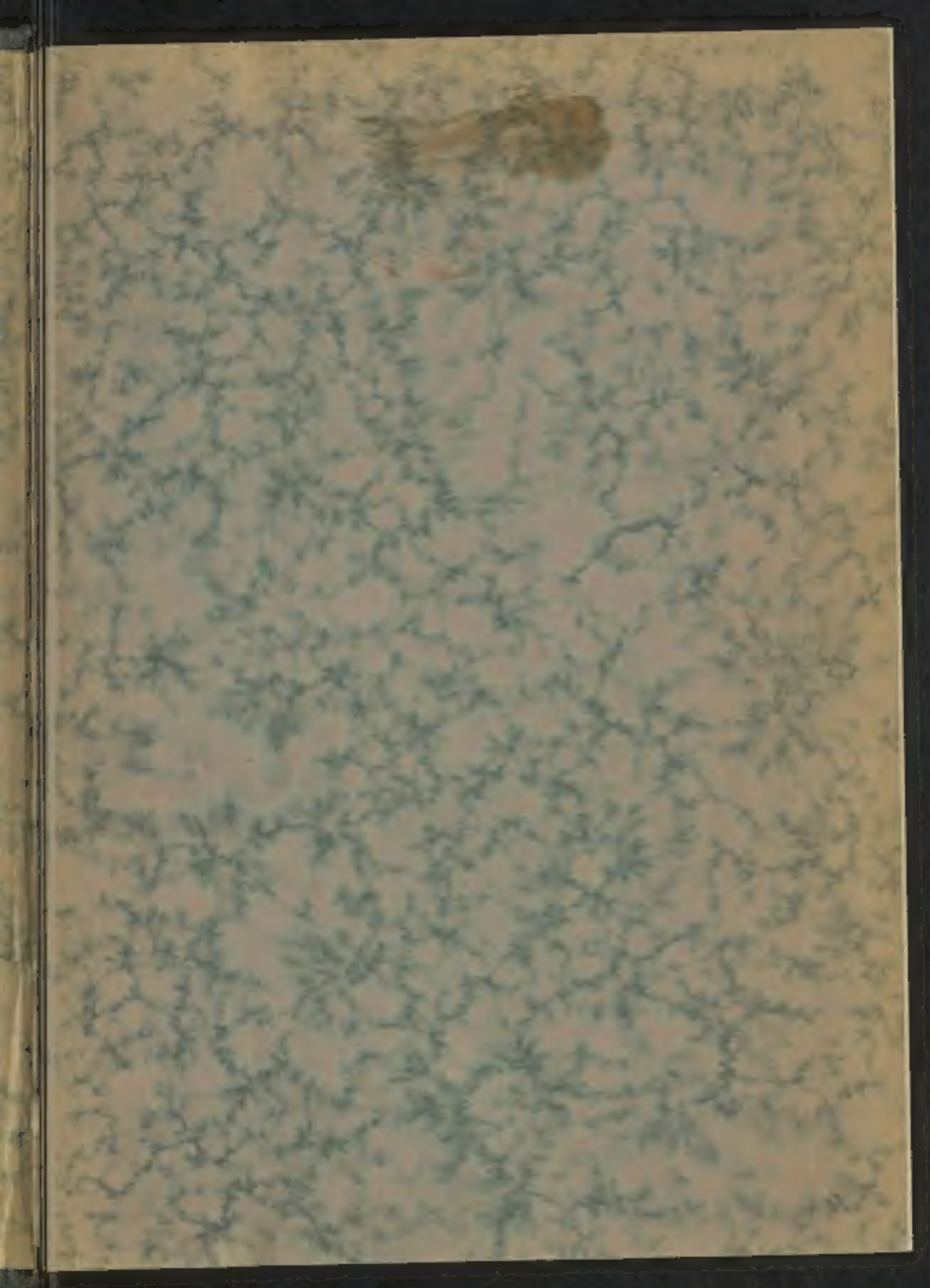
ملحق الجزء الاول والثاني منه لهذه المجموعة

صفحة	رقم القرار	موضوعه
٣٧٥	١٦٠ ب.د.	سمم افعره ٣ من امددة ٣ من لقرار عدد ١٥ س ١٦٦ من المتعدين بالجنسية الماسة والسورة
٣٧٦	١٦١ ب.د.	تدريس وتسم القران عدد ٧٨٢٥ و ٧٨٢٥ مكرر المتعدين بالجنسية الماسة وسورة
٣٧٨	لا ع	بلاع الكبرية المدة لمعوضه اعب تان لحسبه لاحيه وكعبه اصبها وقاوتها
٣٧٩	د	التعقيق الجزائي والدعوى بالجنسية الاجنبية
٣٨٠	كتاب	صورة النكاح الذي يقع في الحكومة الماسة تان حسيه مره المروحة باحد رعا او ليات المسجلة الامركة
٣٨١	لا ع ٦٠١٣	نوت اصرين سورين واليودين لمصرين
٣٨٢	د ١٤٠٥٧	لا ع و به العمل الخبلة تان تان من صايط لآحول لدية عن صحة ما عيب ان اشكوك عنهم من كسوم قيدهم في القوس
٣٨٣	٢١٢١ مرسوم	تشكيل لجنة خاصة للاحاة عن اقصاء
٣٨٥	لا ع ٢٥٠٨	تات ركان لاجاب بخصوص عنها في القرار ١٨٢٣
٣٨٦	٩٥٩٩	كتاب حقوق السامي بتعبر عاده (صاحب الحقوق والبركة)
٣٨٧	ل ٢٩٨	تدريس مدين ٤١٣ تان لمحدد المصالحات المتروك بها لاصحاب المصداق
٣٨٨	مكررة ١٠ - L. H.	اعطاء طاعة هوة الاحاب
٥٢	د	تعديل القرار عدد ٨١ / B. اعطاء طاعة هوة للاحا
٣٨٩	٦٤ مرسوم اشتراحي	تعديل نظام الذي مديريه رقم ٢٢٠٢
٣٩١	٩٩ د	عاه ارسام المتعلق بمره ا في لبحر
٣٩٢	١٦ د	نظام بيع البرق للمدق
٣٩٥	١٠١ د	تعديل امددة ١٤ من قانون نظم وعمران المدن
٣٩٦	١١٢ د	تعديل لمرسوم الاشرعي رقم ١٠١
٤٠٠	١٣٦	المدة المزمع ان سلطه والقرارات لاداره مسموحه بمعاملات ولادارات الخاصة وحده بالاستعاذه من رسوم المدة

[illegible]







349.569:Su96mqA-v.3/c.1

جامع محمد توفيق
[سوريا، قوانين، أنظمة، الخ.] مجموعة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01 JAN 87

~~NOT TO CIRCULATE~~



349.569:Su96mqA

v.3

سوريا • قوانين • أنظمة • الخ •

مجموعة القوانين والقرارات الانبارية للدولة
السورية

349.569

Su96mqA

v.3

